وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعــة الجـزائــر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص: تخطيط

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

البطالة والتشغيل دراسة تحليلية تقييمية

من إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

بـركـات احمـد **عـدلـي زهيـر**

أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

أ.د. بلالطـة مبـارك	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الجزائر 3**	**رئيسا**
أ.د. عـدلـى زهيـر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الجزائر 3**	**مقررا**
أ.د. رجراج محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الجزائر 3**	**عضوا**
ا.د. بوصافي كمال	**أستاذ التعليم العالي**	**المدرسة العليا للتجارة**	**عضوا**
أ. د. بوزيدة حميد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة بومرداس**	**عضوا**
د. معوشي بوعلام	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة تيبـــــازة**	**عضوا**

السنة الجامعية
2014 - 2013

المقدمـــــة العامـــــــة

يعتبر العمل هدف يسعى إليه الإنسان كضمان لحياته واستمرارها فقيمة الإنسان لا تتحدد إلا بالعمل , والإنسان يفقد كرامته إذا كان بدون عمل ,فالعمل يضمن الحياة الكريمة للإنسان وللأشخاص المسئولة عنهم فلنا في رسول الله (ص) قدوة حسنة فهو كان يعمل تاجرا كذلك راعيا وأصحابه أيضا كانوا يعملون فأبو بكر رضي الله عنه كان يعم لراعيا للجمال وعمر بن الخطاب رضي الله عنه كان خياطا.

الرزق لا يكون إلا بالعمل لقوله تعالى (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ).

والمثل يقول : (كل شيء في الأمل إلا الرزق في العمل) فهذا المثل يبين إن العمل هو أساس الرزق وهو الذي يسد حاجات الإنسان ويرفع مستوى معيشته.

لقد شهد قرن الثمانينات تغيرات عديدة في النواحي الاقتصادية وتمثلت هذه التغيرات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وزاد معدل التبادل التجاري لدول العالم الثالث والدول الصناعية، وانخفض سعر البترول، وقد انعكس هذا التقدم على اقتصاد بعض دول العالم النامية والمتخلفة، فارتفعت بذلك معدلات البطالة، وقلة قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة، وانخفضت ميزانياتها، وارتفعت ديونها الخاصة.

كذلك ازدادت نسبة المهاجرين من الريف للمدن فازداد بذلك عدد السكان وقلة فرص العمل لان المهاجرين اغلبهم غير مهيئين للعمل في المدينة وأيضا ازداد الاعتماد على العمالة الوافدة لقلة الأجور المخصصة لهم مما ساهم في ظهور البطالة وتفاقمها.

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على أمر الدولة من التنبه إلى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من اجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة.

البطالة تشكل أيضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل آثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى اقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا من اجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها قبل أن تصل الى مرحلة البلوغ والقوة التي يصعب بعدها الخروج من دوامة المشكلة دون خسائر جسيمة تلقي بظلالها على المجتمع بأسره.

عانت ولازالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع البطالين أخذت أساليب مختلفة تتراوح مابين التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لمشكلة البطالة. فان أكثرية العلماء والمفكرين يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية.

من الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول. حيث تظهر البطالة جليا وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust)، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. فإذا كانت الدورة الاقتصادية في حالة من النشاط والانتعاش (Economic Boom) فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تسجيل نسبا من الانخفاض الواضح بين صفوف البطالين نتيجة لامتصاصهم الى داخل سوق العمالة النشطة. وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها.

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودءوب وتحاول جاهدة تحديد أعداد البطالين ونسبهم مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم. إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع وخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

<u>أهمية البحث</u> :

تعتبر مرحلة الشباب اخطر واهم مراحل العمر فهي مرحلة البناء والعطاء الاجتماعي ومرحلة القوة يمتلك فيها الإنسان من النشاط والحيوية والحماس والخصائص ما يجعله عضوا ايجابيا ونشاطا فعالا ومهيئا للقيام بما يكلف به.

- إن البطالة تمثل جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبالتالي يمكن أن تترجم إلى طاقات مهدرة يخسرها المجتمع.

- إن البطالة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها.

- إن النسبة الكبرى من البطالة في الدول العربية هي الفئة الشبابية خاصة المتعلمة التي لها شهادات عليا.

- نظرا لاعتبار الشباب مصدر بناء الدول ولوجود العديد من المشاكل التي تعيق مسيرته البنائية أولت الهيئات الدولية اهتماما كبيرا بقضايا الشباب ومحاولة وضع حلول لها.

وبحثا عن سبيل لمواجهة البطالة لدى الشباب ظهرت برامج خاصة منها: برنامج الدعاية الإسلامية عمرو خالد حيث أكد هذا الأخير في إحدى حلقات برنامجه "صناع الحياة" التي ركزت على مكافحة البطالة والعمل على إيجاد فرص عمل نحو 16 مليون بطال في الوطن العرب .

أهداف البحث:

يهدف البحث الى دراسة مفهوم البطالة ونشوئها والأسباب المؤدية الى ظهورها في اقتصاديات العالم سواءا المتقدم منها أو تلك الاقتصاديات التي في طور النمو فضلا عن التعرف على الجوانب والمضاعفات والتأثيرات المباشرة منها والغير مباشرة على الكيان الاجتماعي وما تلحقه تلك الظاهرة من أضرار اقتصادية واجتماعية تطال شرائح واسعة من الموارد البشرية التي تشكل العنصر الأساسي من العناصر الرئيسية في بناء سياسة اقتصادية ناجحة تضع نصب عينيها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وصولا الى حالة من الرفاهية التي هي غاية كل سياسة اقتصادية تنموية أصيلة. والتي تبدي اهتماما في تطوير الاقتصاد ووسائل الإنتاج من خلال تحقيق أفضل استثمار في الموارد البشرية وإعدادها الإعداد الصحيح من حيث التعليم والتدريب وصقل المهارات وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق العدل والمساواة في فرص العمل والمشاركة الفاعلة في الإنتاج من اجل الوصول الى هدف التنمية الجوهري في تحقيق مجتمع الرفاهية المنشودة في ظل سياسات تسودها الديمقراطية الحقيقية والشفافية المطلقة في مراكز صنع واتخاذ القرارات والإجراءات ناهيك عن تنشيط دور المسائلة والمحاسبة الدائمتين.

كما يهدف البحث الى إظهار الجوانب السلبية الناتجة عن مشكلة البطالة وتسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية التي تتأثر تأثرا شديدا في تلك الظاهرة مع استعراضا موجزا الى أهم المفاهيم والأسس التي اتبعتها مختلف المدارس الفكرية والاقتصادية في تعريفها وتعليلها لنشوء ظاهرة البطالة من حيث الأسباب والنتائج والتقييم والتأثير على عموم القطاعات الاقتصادية في المجتمع. متضمنين في هذا البحث بعضا من الطرق والوسائل التي نعتقد بنجاعتها في معالجة ظاهرة البطالة والحد من انتشارها الواسع كمحاولة في تجنب المجتمعات النامية الكوارث والخسائر الفادحة التي تحملتها الدول المتقدمة في بواكير القرن العشرين المنصرم بعد ظاهرة الكساد الاقتصادي الذي اجتاح العالم آنذاك، مستفيدين من الدراسات والأطروحات التي بذلت في دراسة وتحليل تلك الظاهرة وعرض المقترحات والحلول التي من شأنها أن تختصر الزمن والجهد في الوقاية أولا من البطالة كمرض أو وباء يعمل على امتصاص أي تقدم أو نمو في الاقتصاد.

الإشكالية

السؤال الأساسي الواجب مواجهته بطريقة علمية وبعيدا عن ترسيخ الأفكار النمطية هو هل يمكن للنمو الاقتصادي الحالي استيعاب معدلات البطالة المرتفعة خاصة عند الشباب؟

- لماذا هذا الاهتمام الكبير بظاهرة البطالة وخاصة في العصر الحديث؟

- كيف فسر الفكر الاقتصادي البطالة وهل تمكن من تحديد الأسباب والحلول؟

- ما هي مختلف النظريات المفسرة للبطالة؟

- هل استطاعت السياسات التشغيلية المتبعة في الجزائر أن تحد من تفشي ظاهرة البطالة؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية هذا البحث من خلال المحاور التالية:

- البطالة ظاهرة مرضية فيما لو تجاوزت النسب المتعارف عليها من إجمالي القوى العاملة في المجتمع.

- لن تقتصر تأثيرات البطالة على الجانب الاقتصادي المتمثل في انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية أو الأجنبية نتيجة إلى تدني الدخول فحسب وإنما تمتد تأثيراتها على جوانب أخرى في المجتمع.

- ظهور البطالة ونموها بنسب عالية ومتصاعدة دليل على وجود خلل كبير في سياسات المنهج الاقتصادي للمجتمع الأمر الذي يتطلب سرعة التدارك وتصحيح المسار نحو التنمية الاقتصادية الشاملة.

- البطالة هي ظاهرة عامة لا تخلو منها المجتمعات والدول سواء متقدمة كانت أم دولا نامية ولكن الخطر يكمن في نموها المتسارع.

- ترتبط البطالة بعلاقة وثيقة مع طبيعة الحكم السياسي وحالة الاستقرار السياسي والأمني حيث أن البطالة تعتبر كونها من بنات أنظمة الحكم الاستبدادية والعسكرية حيث التوترات السياسية الدائمة سواء في داخل البلد أو على حدوده الخارجية مع محيطه وجيرانه.

- كما أن البطالة ترتبط أيضا بعلاقة قوية مع طبيعة وحركة وتشكيل الأنظمة الاقتصادية العالمية حيث تؤثر سياسات تلك الدول القوية على الحركة الاقتصادية في العديد من دول العالم الضعيفة وبالتالي تكون البطالة من إحدى إفرازات تلك النظم الاقتصادية العالمية.

- البطالة آفة اقتصادية واجتماعية وهي نتاج كل من النمو السكاني واستخدام التكنولوجيا من أهم الأسباب الشائع.

- لا يمكن القضاء على البطالة تماما غير أن الحلول المطروحة يمكن أن تساعد في التخفيف من حدتها والتقليل من أثارها ومحاولة التكيف معها.

- هناك اختلاف في نظرة كل من المدارس الاقتصادية للبطالة وتفسيرها ولا توجد لها حلول نهائية وجذرية للقضاء عليها.

- تؤثر مشكلة البطالة التي تعتبر من المشاكل الكبرى علي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة وهذا بسبب ما تخلفه من أثار سلبية لدى الفئة البطالة بشكل عام .

- الشباب هم الفئة المتضررة بالبطالة والقضاء على بطالة الشباب في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من اكبر التحديات التي تواجه اقتصادياتها.

- إن تحقيق معدلات نمو الاقتصاديات العربية بالقضاء على عدة مشاكل منها التبعية، التكنولوجية...، من شانه أن يخلق مناصب شغل للشباب.

منهج البحث

يستخدم البحث أسلوبا وصفيا في التعرف على المبادئ والمفاهيم الأساسية لمفهوم البطالة من خلال استعراض جملة من وجهات النظر المختلفة عن المدارس الاقتصادية التي تناولت بالبحث والتحليل لظاهرة البطالة. حيث تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على وسائل التحليل والطرق التي اتبعتها تلك المدارس في تفسيرها لنشوء ظاهرة البطالة وتشخيص أعراضها مع تحديد جملة من الخيارات في المعالجة من ذلك المرض أو للوقاية منه. وكما يستشرف البحث دور وأهمية البطالة وآثارها المترتبة على رأس المال البشري الذي يعتبر الهدف الأساسي والرئيسي لذلك الداء الأمر الذي يجعل من إمكانية إصابة التنمية الاقتصادية الشاملة أمرا حتميا فيما لو استفحل مرض البطالة في جسم المجتمع الاقتصادي.

بما أن التنمية الاقتصادية المستدامة قد أخذت تشق طريقها من خلال التركيز على أهمية العنصر البشري في تطور ونمو الاقتصاد فقد لزم علينا الأمر أن نسلط الضوء على آثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع باعتبار أن البطالة لا تظهر وتنتشر بين الآلات والوسائل بقدر ما تنتشر وتستشري بين القوى البشرية التي تشغل تلك الوسائل والآلات. لذا فانه من الطبيعي بمكان أن من يهتم بإقامة وإنشاء أسس صحيحة للتنمية الاقتصادية المستدامة عليه أن يقي العنصر البشري من شر إصابته بداء البطالة عن طريق المزيد من التطوير والتأهيل والاستثمار في البنى التحتية بواسطة سياسات تخطيطية رشيدة قائمة على مبدأ الدراسة والتحليل والتقييم لكل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار احتمالات الانحراف عن الأهداف المرجوة وطرق المعالجة الآنية لتلك الانحرافات وإقامة البدائل والحلول الضرورية لتفادي تفاقم الأزمات الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد من خلال تحقيق التكامل النوعي والكمي مابين السياسات التعليمية والتربوية وحاجات المجتمع من نوعية وكفاءة رأس المال البشري المتعلم والمتخصص.

كما تلقي هذه الدراسة الضوء على جوانب مهمة من أحوال اقتصاديات العالم النامي عموما واقتصاديات العالم العربي خصوصا ومدى استشراس وتأثير البطالة على حياة ومستقبل تلك الأمم من بهية كل ذي لب وفطنة إلى مخاطر تلك الظواهر والأمراض التي تتولد بفعل تأثير البطالة مسببا انتكاسات لا حصر لنتائجها ليس على حياة الأجيال في الوقت الراهن وإنما على حياة الأجيال القادمة من بعدنا.

خطة البحث:

تماشيا مع المنهج السابق قمنا بتقسيم هذا البحث الى خمسة فصول، حاولنا أن نلم من خلالها في:

الفصل الأول إطلالة على المفاهيم الأساسية، البطالة معناها وأنواعها ومحنة البطالة في العالم وذلك بتناولها في الدول الرأسمالية والاشتراكية والنامية والعربية.

أما **الفصل الثاني** فخصصناه للبطالة في الفكر الاقتصادي، لدى المدارس الاقتصادية دون نسيان النماذج التي طرحها المفكرون الاقتصاديون.

الفصل الثالث تناولنا فيه تلك النظريات المفسرة للبطالة، النظريات النقدية المفسرة للبطالة والنظريات المفسرة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي.

الفصل الرابع ذكرنا فيه التفسير التكنولوجي للبطالة والخروج منها، اذ جاء فيه الحوار القائم حول تجاوز أزمة البطالة مع طرح الحلول العاجلة المطروحة لعلاج آفة البطالة.

الفصل الخامس خصصناه للدراسة في الاقتصاد الجزائري حيث تناولنا فيه وضعية البطالة في الجزائر وأسبابها، بالإضافة إلى الإستراتجية الوطنية للتشغيل في الجزائر.

الفصل الاول
إطلالة على المفاهيم الأساسية

تمهيـــــد

إنها حقا كارثة تستوجب الوقوف .. ولفت الانتباه .. فالواقع يؤكد أن معدلات البطالة فى تزايد مستمر، الجميع يحاول البحث عن طريق للخروج من الأزمة ولكن الواضح أنه يزداد ابتعادا!!

فى السطور التالية نحاول الاقتراب من جذور المشكلة بشكل موضوعى بعيداً عن المزايدات وإلقاء الاتهامات فى محاولة للوقوف على تفاصيل وأبعاد القضية فى محاولة لإيجاد الطريق الصحيح للبطالة ، بوجه عام، هى تعبير عن قصور فى تحقيق الغايات من العمل فى المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة، تتعدد مفاهيم البطالة فيقصد بالبطالة السافرة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً ، وللأسف يقتصر الاهتمام بالبطالة، فى حالات كثيرة، على البطالة السافرة فقط.

لكن مفهوم البطالة، أو نقص التشغيل، يمتد إلى الحالات التى يمارس فيها فرد عملاً ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد، أو المرغوب. وتسمى هذه الظاهرة البطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر، ويمكن اعتبار نقص التشغيل الظاهر تنويعة على صنف البطالة السافرة.

يحدث فى بعض المجتمعات أن يعانى بعض من أفرادها، فى الوقت نفسه، من زيادة فى التشغيل، بمعنى عملهم وقتاً أطول من معيار معتاد لكى يتمكنوا من الوفاء باحتياجاتهم، وهو وجه آخر من أوجه اختلال التشغيل فى المجتمع.

كذلك يمكن أن يعانى الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد، من نقص التشغيل المستتر أو البطالة المقنعة، عندما تكون إنتاجيتهم، أو كسبهم، أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم، متدنية حسب معيار ما، وهذه أخبث أنواع البطالة، خاصة فى المجتمعات النامية. حيث نقص التشغيل المستتر هو الوجه الآخر لتدنى الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول؛ أو لقصور الدخل من العمل عن الوفاء بالحاجات الأساسية، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعى الكلى، أى الإفقار؛ أو لإهدار الطاقات البشرية والاستثمار فى التعليم نتيجة لقلة التوافق بين نظم التعليم واحتياجات سوق العمل؛ أو لتحمل شروط عمل غير آدمية مثل وقت عمل بالغ الطول أو بيئة عمل مضرة؛ وكلها قسمات جوهرية للتخلف. ومن الاسف، أن نقص التشغيل المستتر لا يلقى العناية الواجبة فى مناقشة البطالة. ويعود هذا، أساساً، إلى الصعوبات الكبيرة التى تحيط بهذه الظاهرة، فى الفهم والقياس والتشخيص والعلاج.

تزداد أهمية التفرقة بين ألوان وانواع البطالة فى الدول النامية التى لا يلتحق بالقطاع الحديث من النشاط الاقتصادى فيها إلا قلة من العاملين، حتى هذه القلة لا تتمتع بمزايا العمل، أو التعويض عن البطالة، المعتادة فى الاقتصاديات الرأسمالية الناضجة (لهذا لا يستقيم، كما يقال أحياناً، أن معدل البطالة فى الجزائر يقل عن أوروبا مثلاً).

المبحث الاول: البطالة، مفهومها، أنواعها

لا تزال البطالة تشكل تحديا كبيرا للدول خاصة الجزائر باعتبارها أحد مساوئ سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ سنوات فهناك فجوة كبيرة في سوق العمل الجزائرية، حيث لا يتوازن الطلب مع العرض والحكومة قدرت حجم العاطلين بنحو مليون و 440 ألفاً بينما قدرتها جهات اقتصادية أخرى بنحو 4.5 ملايين بطال والخطير أن طالبي العمل يتزايدون سنويا فالجامعات الجزائرية تخرج نحو 160 ألف خريج، وتصل أعداد خريجي الشهادات فوق المتوسطة إلى 600 ألف إلى جانب 350 ألفاً متسربين من التعليم يتوقع دخولهم إلى سوق العمل سنويا.

المطلب الاول: مفهوم البطالة le concept de chômage

لا شك في أن أول سؤال منطقي يتبادر للذهن في مطلع هذه الدراسة هو: من هو البطال؟. ولأن هذا السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا فقد يسارع البعض بالإجابة عنه بالقول: إن البطال هو من لا يعمل pas de travail ، إن هذا التعريف غير كاف بل وغير دقيق. حقا إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على معاشات. فهؤلاء لا يصح اعتبارهم بطالين لأن البطالين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم بطالين لأنهم لا يبحثون عن عمل مثل

الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا ان بلغوا سن العمل (عادة 16 سنة). فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة البطالين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا découragé اما لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل. فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة البطالين. كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل فهؤلاء أيضا لا يعتبرون بطالين.(1)

من ناحية أخرى يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجر أو راتب غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل. وهؤلاء رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كبطالين لا يجوز اعتبارهم كذلك. وهناك بعض العمال والموظفين الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم ويرغبون في العمل طوال الوقت ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل. ومع ذلك فإن إحصاءات العمل غالبا لا تعتبر هؤلاء ضمن البطالين حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع فمثل هؤلاء يكان تصنيفهم بأنهم في حالة نقص للتشغيل sous-emploi ويجب أخذهم بعين الاعتبار عند وضع إحصاءات البطالة. وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا. كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد أو وقت إعداد إحصاء البطالة ولكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة لأن لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة بسبب المرض أو الإجازة أو لأي أسباب شخصية أخرى.

من ذلك يتبين لنا أنه ليس كل من لا يعمل بطالا، وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن فئة البطالين وأن فئة من لا يعملون أكبر بكثير من فئة البطالين (انظر الشكل رقم 1-1)، وعموما هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف البطال بحسب الإحصاءات الرسمية وهما :

1 - أن يكون قادرا على العمل.

2 - أن يبحث عن فرصة للعمل.

تأسيسا على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف البطال بأنه: «كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى»(2). وينطبق هذا التعريف على البطالين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

الشكل رقم(1- 1) ايضاح من هم البطالون

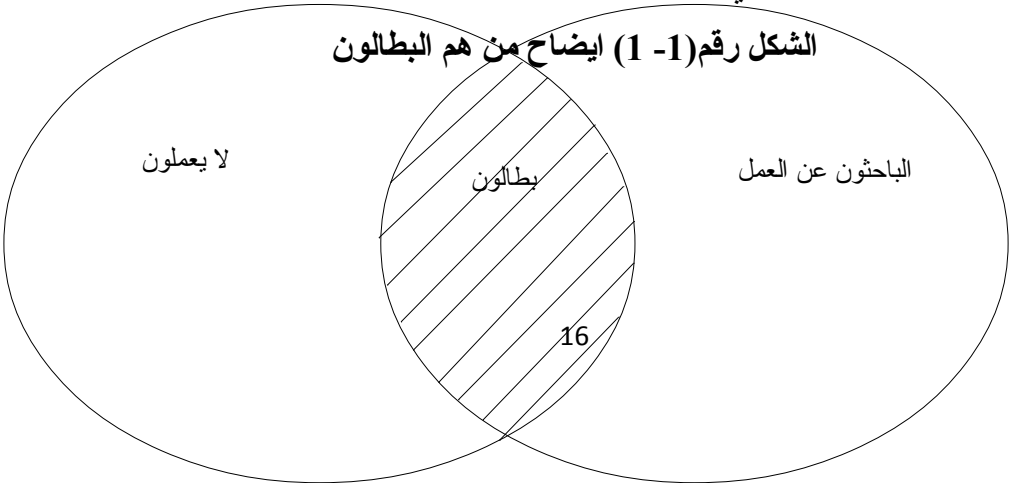

المصدر: A.Sen;employement,technology and development,Oxford,london 1975

المطلب الثاني: معدل البطالة الطبيعي وحسابه:

1 - معدل البطالة الطبيعي : Le taux de chômage naturel

حينما يصل اقتصاد دولة ما إلى مستوى التوظيف الكامل* فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر، فهناك قدر ما من البطالة يوجد في أي لحظة ولا يمكن اختفاؤه وأنه عند مستوى التوظيف الكامل، وهو ما يعني اختفاء البطالة الدورية، يسود ما يسمى معدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل على البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وعند مستوى التوظيف الكامل تكون جميع أسواق العمل في حالة توازن، بمعنى أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد الفرص المتاحة، وبالتالي لا يوجد فائض في عرض العمل أو تغير مفاجئ في مستويات الأجور، وكل من هو قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبل مستوى الأجر السائد سوف يجد فرصة للعمل. أما هؤلاء الذين في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فسيحتاجون إلى مُضي بعض الوقت حتى يمكنهم إيجاد العمل المناسب.

أهم خاصية إذن يمكن رصدها من تحليلنا السابق أنه عند الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل يسود معدل البطالة الطبيعي وتكون أسواق العمل متوازنة أي لا يوجد بها فائض عرض أو فائض طلب وبالتالي لا توجد قوى تدفع معدلات الأجور والأسعار إلى الصعود أو الهبوط. وعليه فإن معدل البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يصل الاقتصاد الوطني إلى مستوى التوظيف الكامل، ويترتب على ذلك أيضا، أنه حينما يبتعد الاقتصاد الوطني عن مستوى التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من أو أقل من معدل البطالة الطبيعي وذلك بحسب طبيعة حالة البعد عن مرحلة التوظيف الكامل.(3)

عموما فإنه من غير المتصور أن يظل الاقتصاد الوطني موجودا بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل ومن ثم يسود دائما معدل البطالة الطبيعي، فهناك فترات يبتعد فيها الاقتصاد عن مستوى التوظيف الكامل بسبب خضوع حركة النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي لما يسمى بالدورة الاقتصادية، وفي الحالات التي يسود فيها الانتعاش أو الرواج الدوري فإنه من المحتمل أن يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي.

وعلى سبيل المثال نذكر هنا أنه بينما كان معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين 3% و 4% من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الضغوط التي ولدتها الحرب العالمية الثانية على الطاقات الإنتاجية القائمة آنذاك وتشغيلها على نحو مستمر ليلا ونهارا أدت إلى زيادة الطلب على العمالة الأمريكية بشكل حاد، ولهذا انخفض معدل البطالة بشكل واضح وأصبح أقل من معدل البطالة الطبيعي، فآنذاك أي خلال سنين الحرب تطلب زيادة الإنتاج تشغيل العمالة المتاحة وقتا إضافيا heures supplémentaires . كما كان من الشائع في تلك الفترة أن يقوم الفرد على الجمع بين وظيفتين إحداهما في الصباح والأخرى في الليل. كما قامت الحكومة بتجميد عدد كبير من العمال في الصناعات الاستراتيجية ينوهو الأمر الذي أدى إلى خفض شديد في معدل البطالة الاحتكاكية. ولا عجب، والحال هذه أن انخفض معدل البطالة السائد إلى أقل من 2% من قوة العمل خلال الفترة 1943- 1945 . بل إنه وصل إلى 1,2% في عام 1944 . وكان الاقتصاد الأمريكي في تلك الاونة ينتج حجما من الناتج الوطني الإجمالي يفوق حجم ناتجه الممكن potentiel ﷺالذي أدى إلى خلق ضغوط تضخمية في تلك الفترة(4).

يشير الاقتصاديان بول ساموﻻسون Paul A. Samuelson ووليم نورد هاوس William D. Nordhaus إلى أن وضعا مشابها لذلك قد تحقق أيضا في الاقتصاد الأمريكي في أثناء سني الحرب الـ□يتنامية حيث انخفض معدل البطالة إلى ما دون مستواه الطبيعي بينما ارتفع معدل التضخم. وعلى العكس ﷺمما تقدم، ثمة احتمال أن يكون معدل البطالة السائد أعلى بكثير من معدل البطالة الطبيعي وهو الأمر الذي يسود في فترات الكساد الدوري وتعم البطالة الدورية، وقد كان هذا واضحا في أثناء سنوات الكساد الكبير (1929-1933) وأيضا في حقبة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات في الكثير من الدول الصناعية.(5)

مهما يكن من أمر فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو، ما حجم معدل البطالة الطبيعي الذي إذا ساد في فترة من لفترات لأمكن القول بأن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التوظف الكامل؟.

هذا السؤال كان وما يزال محل جدل فكري عميق بين المدارس الاقتصادية المختلفة منذ أكثر من ثلاثين عاما، واكتسب الجدل في هذه القضية أهمية خاصة حينما حاول بعض الاقتصاديين وكما سنرى فيما بعد تبرير ارتفاع معدل البطالة في الرأسمالية المعاصرة، بطرح مفهوم جديد لمعدل البطالة الطبيعي، وتبرير ارتفاعه لتفسير وتبرير معضلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية في الآونة الحالية، وسوف نتفادى الدخول في تفاصيل هذا الجدل، ويكفينا عند هذه المرحلة من التحليل أن نشير إلى أن غالبية الاقتصاديين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا يعتبرون أن معدل تشغيل العمالة يتراوح ما بين 96% و 97%، كاف لإضفاء صفة التوظيف الكامل على الاقتصاد الوطني وهو ما يعني أن معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين 3% و 4% من قوة العمل، وهذا هو بالفعل المعدل الذي ساد معظم اقتصاديات الدول الصناعية بعد الحرب (1945- 1970). أما الآن فإن عددا كبيرا من الاقتصاديين قد أعادوا النظر في حجم معدل البطالة الطبيعي وذكروا بعض الأسباب من وجهة نظرهم التي تدفعهم للاعتقاد بأن معدل البطالة الطبيعي أصبح يتراوح الآن في اقتصاديات الدول الصناعية فيما بين 5% و 6% من قوة العمل.(6)

2 - <u>حساب معدل البطالة</u>

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة أي حساب نسبة الأفراد البطالين إلى قوة العمل المتاحة. ورغم بساطة هذا المعدل فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة ليس أقلها الصعوبات المفاهيمية conceptuel التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالبطال وذلك على نحو ما عرضناه، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل الطلب عليه في أسواق العمل المختلفة، كذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للبطالين عن العمل بعد تعريفهم وأيضا بشأن حصر قوة العمل.

كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، والمقصود بذلك هل يعلن معدل البطالة كل شهر أم كل ثلاثة اشهر أم كل نصف سنة أم كل سنة؟ ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانات المادية والإحصائية كما هو الحال في الدول النامية يكتفى بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة وأحيانا حسب الظروف، أما في الدول الصناعية المتقدمة فإن هذا المعدل يعلن شهريا (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية)، كما تتفاوت أيضا مناهج قياس معدل البطالة، ففي كثير من الدول ذات الإمكانات المحدودة غالبا ما يعتمد على التعداد السكاني في حساب هذا المعدل، وفي الدول الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسح الإحصائي الذي تقوم به مكاتب إحصاءات العمل، ونظرا لأنه من الصعوبة سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل فإنه عادة ما يكتفى بسؤال عينة من العائلات، وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة منها. فعلى سبيل المثال يقوم مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة الامريكية بدراسة عينة من العائلات عددها 70000 عائلة تتوزع على مختلف الولايات والمناطق حيث توجه الأسئلة بشكل مباشر لكل فرد من أفراد العائلة يزيد عمره عن 16 سنة باستثناء الأفراد غير الموجودين بسبب احتجازهم في بعض المؤسسات مثل المستشفيات والمصحات العقلية والسجون(7). وفي مسح الاستطلاع يصنف كل فرد في فئة من الفئات التالية:

1- يعمل
2- لا يعمل
3- خارج قوة العمل.

في الفئة الأولى يسجل جميع الذين كان لهم عمل خلال الفترة التي يتم فيها الاستطلاع، ويسجل في هذه الفئة أيضا من يعملون جزئيا أي لبعض الوقت وبغير إرادتهم حتى لو عملوا لساعة واحدة في نفس الفترة. ويسجل في الفئة الثانية كل الذين سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل وكذلك الذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة بالإضافة إلى الذين يبحثون بجدية عن عمل ومستعدون له في أي وقت وكانوا قد بذلوا جهدا ملموسا لإيجاد وظيفة خلال الاسابيع الاربعة السابقة على إعداد العينة، أما فيما عدا ذلك فيعتبر خارج قوة العمل مثل المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون إطلاقا بأجر والأفراد الذين لا يعملون لأنهم يفضلون تربية الأطفال (مثل ربات البيوت)، وفي ضوء ذلك يحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد البطالين إلى قوة العمل.

تجدر الإشارة إلى أنه طبقا لإحصاءات العمل في بعض الدول الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية فقط أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة. وفي دول أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها من يعملون في الجيش. ومن الواضح أنه إذا حسب المعدل على أساس إجمالي قوة العمل (شامل من يعملون في القوات المسلحة) فإنه سيكون أقل ﷺمما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط. يوضح لنا الجدول رقم (1-1) طريقة حساب معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي طبقا لشهر افريل 2011. ففي هذا التاريخ بلغ عدد سكان الولايات المتحدة 300 مليون فرد، وللحصول على قوة العمل نطرح عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة (الطلبة والمرضى والمساجين، والافراد خارج قوة كالمتقاعدين وكبار السن...) فتكون النتيجة 155 مليون فرد. وإذا طرحنا من هذا الرقم عدد من يعملون بالقوات المسلحة وعددهم مليونان ونصف (2.5) فإن المتبقي من ذلك 152.5 مليون فرد يمثلون قوة العمل المدنية بالاقتصاد الأمريكي. ومن هؤلاء يعمل 141.5 ملبون فرد على حين لا يعمل 11 مليون فرد (في حالة بطالة). وعليه يكون معدل البطالة 7.1 % إذا نسبنا عدد المتعطلين إلى إجمالي قوة العمل الأمريكية. ويكون هذا المعدل 7.07 % إذا نسبنا عدد المتعطلين إلى قوة العمل المدنية فقط.

معدل البطالة (منسوبا لقوة العمل) = عدد البطالين سن 15 فاكثر X 100

اجمالي قوة العمل

معدل البطالة (منسوبا لقوة العمل المدنية) = عدد البطالين سن 15 فاكثر (8) X 100

قوة العمل المدينة

معدل المشاركة الاقتصادية الاجمالي = قوة العمل الاجمالية سن 15 فاكثر X 100

عدد السكان

معدل المشاركة الاقتصادية الصافي = قوة العمل المدنية سن 15 فاكثر X 100

عدد السكان سن 15 فاكثر

جدول رقم (1-1) قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الامريكي شهر افريل 2011 (وحدة القياس مليون)

1	اجمالي عدد السكان ناقص من هم اقل من 16 سنة وهم: * الطلبة والمرضى والمساجين * خارج قوة العمل	300 78 67
2	المجموع = قوة العمل ناقص افراد القوات المسلحة	155 2.5
3	المجموع = قوة العمل المدنية منهم * العاملون * البطالون	152.5 141.5 11
4	**معدل البطالة:** كنسبة من قوة العمل = 11 ÷ 155 = 7.10% كنسبة من قوة العمل المدنية = 11 ÷ 152.5 = 7.07%	

Source: P. Wonnactott and Ronald Wonnacott: Economics, Third Edition, McGraw Hill, international Editions, 2011, p. 145.

رغم بساطة حساب معدل البطالة على نحو ما عرضنا سابقا فإن الكثير من الاقتصاديين وجهوا النقد لهذا الحساب لتكشف النقاب عن تحفظات كثيرة يتعين إدراكها توخيا للدقة والانضباط في المفاهيم والحساب. وأول هذه الانتقادات هي أن هذه الطريقة في الحساب ربما تغالي في تقدير عدد البطالين لسبب بسيط وهو أنه لا توجد لدينا وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يدعيه بعض البطالين من قولهم إنهم كانوا جادين في البحث عن فرصة للعمل. ففي كثير من الدول الصناعية المتقدمة والتي يوجد بها نظام للضمان الاجتماعي Système de sécurité sociale كثيرا ما تصنف الإحصاءات بعض الأفراد على أنهم في حالة بطالة رغم أنهم غير جادين في البحث عن عمل بل وقد يرفضون فرص العمل المتاحة أمامهم لأنها تعطي أجرا أقل من معونة البطالة التي تمنح لهم. وفي حالات كثيرة قد يستمر بعض الأفراد في البقاء على قوائم البطالين ولا يكونون جادين في البحث عن عمل لكي يستمروا في الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية الحكومية. ففي مثل هذه الحالات يصنف

كثير من الأفراد على أنهم بطالون في حين أنه طبقا للتعريف السائد Définition Standard للبطالة لا يجوز اعتبارهم بطالين. ونتيجة لذلك يرتفع عدد البطالين وتكون هناك مغالاة في حساب معدل البطالة.(9)

على العكس مما سبق قد لا تشمل إحصاءات البطالة جانبا مهما من البطالين فعلا ولكن لمجرد أنهم قد كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم (وهؤلاء هم من أطلقنا عليهم مصطلح العمالة المحبطة Les travailleurs découragés) فإنهم لا يسجلون في قوائم البطالين ومن ثم لا يدرجون ضمن قوة العمل أيضا، وهذا لا شك خطأ يعاب على حساب معدل البطالة طبقا للطريقة التي عرضناها آنفا، وتبدو أهمية هذه النقطة على وجه الخصوص في فترات الكساد، فمن المعلوم أنه حينما يعم الكساد لفترة ويطغى التشاؤم على حالة السوق يكف عدد كبير من البطالين نظرا لحالة اليأس التي تسيطر عليهم عن البحث عن فرص للعمل. وفي هذه الحالة تكون الإحصاءات الرسمية عن عدد البطالين وكذلك أيضا معدل البطالة أقل من الحقيقة.

كذلك يلاحظ أنه في حالة الكساد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف دائمة Emploi à temps plein بل مؤقتة، وهؤلاء كما رأينا فيما تقدم تدرجهم الإحصاءات الرسمية ضمن العاملين لا البطالين حتى لو كان الفرد يعمل لمدة ساعة واحدة في الأسبوع وبغير إرادته وكان جادا في البحث عن فرصة عمل توفر له عملا دائما. فمثل هذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص Le sous-emploi لا ينعكس في معدل البطالة. على أنه إذا حسب وقت العمل المفقود temps - perdu الناجم عن هذه الظاهرة وأضفناه إلى وقت العمل المفقود للعمال البطالين وحسبنا معدل البطالة على هذا الأساس فسوف نجد أن هذا المعدل أعلى من المعدل المحسوب سابقا، وإذا نظرنا مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي فسوف نجد أن معدل البطالة المحسوب على أساس الوقت المفقود يرتفع إلى 8,4 % من قوة العمل الأمريكية (13.02 ÷ 155). ولا يخفى أن الفرق بين حساب المعدل الأخير ومعدل البطالة المألوف سوف يتزايد بشكل واضح في فترات الكساد حيث يتزايد عدد الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت temps partiel à أو في أعمال مؤقتة بغير إرادتهم.(10)

إن البطالين فئة غير متجانسة، فإذا كان التعريف الشائع للبطال هو ذلك الفرد القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى كما ذكرنا آنفا فإن البطالين مع ذلك لا يشكلون فئة متجانسة بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعاناة من البطالة نفسها، وهناك أسس عديدة يمكن الاستناد عليها لتقسيم البطالين. فقد يحسب معدل البطالة على أساس النسبة إلى الجنس Sex أو على أساس الريف والحضر Rural & urbain أو على أساس العمر Age أو على أساس العرق Race وغير ذلك من أسس القياس المختلفة، وحساب معدلات البطالة على أساس هذه التقسيمات يعطي نتائج مختلفة تماما عن المعدل الإجمالي للبطالة. ولا بخفى علينا أنه كلما زادت الإمكانيات البشرية والإحصائية والمادية أمكن نشر تفصيلات متعددة عن كتلة البطالة. لكن درجة التفصيل وطبيعة التقسيم تعتمدان على الغرض من إعداد البيانات.

عموما عادة ما تكون معدلات البطالة بين العمال ذوي اللياقات الزرقاء أعلى منها بين ذوي اللياقات البيضاء، كذلك غالبا ما تكون معدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال كما أن معدلات البطالة بين

المراهقين والشباب adolescents أعلى منها بين البالغين adultes . (في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع معدل البطالة بين السود أكثر من معدل البطالة بين البيض)، كذلك من الملاحظ أن معدلات البطالة في الريف تختلف عنها في المدن، كذلك يتفاوت هيكل كتلة البطالة من حيث طبيعة الفئات المتعطلة بين بلد وآخر، فهناك البطالون الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وهناك البطالون الذين سرحوا من أعمالهم، كذلك تتفاوت الفئات البطالة من حيث طول المدة الزمنية للبطالة، فهناك بطالة قصيرة الأجل وأخرى متوسطة الأجل وثالثة طويلة الأجل، وتجدر الإشارة إلى أن مدة البطالة تتزايد عادة خلال مرحلة الكساد حيث يفقد كثير من الأفراد وظائفهم وتصبح فرصة الحصول على عمل عزيزة المنال، ونظرا لأن البطالين لا يشكلون فئة متجانسة فإن هناك عدم تكافؤ في توزيع أعباء البطالة، فلو أن معدل البطالة الكلي قد ارتفع على سبيل المثال من 6% إلى 10 % فإن واقع البطالة لا يمكن تحمله من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لو أن جميع ساعات العمل ودخول جميع العاملين قد انخفضت بنفس نسبة ارتفاع معدل البطالة، لكن ذلك لا يحدث من الناحية العملية، وهناك أسواق عمل يصيبها الضرر أكثر من غيرها بشكل واضح وهو ما يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة.(11)

3 - <u>مشكلة إحصاءات البطالة :</u>

للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن البطالين من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب ومدة بطالتهم....

والحقيقة إن توافر هذه البيانات ودقتها وحداثتها ذات اهمية بالغة لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الوطني وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، كما لا يخفى أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

على أن الإحصائيات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشمولها وإلى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة، ففي ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ILO والذي ينص على أن البطال هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده نقول إنه في ضوء هذا التعريف فإن البطالين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل لأن هناك فئات من البطالين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:((12

أ - العمال المحبطين Les travailleurs découragés أي هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل. وقد يكون عدد هؤلاء كبيرا وخاصة في فترات الكساد الدوري.

ب - الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت À temps partiel بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتا دائما À plein temps.

ج- العمال الذين يعملون موسميا ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون. ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة، وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

ه - العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة وذات دخول منخفضة جدا، وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم Indépendant ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب، وعددهم كبير في الدول النامية.

لا عجب والحال هذه إن كانت إحصائيات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات. والمقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل تلك الفئات أو على الأقل البعض منها، وفي هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعا كبيرا. ولكي نرى مدى هذا الارتفاع علينا أن نلقي إطلالة سريعة على الجدول رقم (1 - 2) الذي أعدنا فيه حساب معدل البطالة الحقيقي بعد إضافة بطالة العمال المحبطين والبطالين لبعض الوقت بغير إرادتهم في عدد من الدول الصناعية وذلك في عام 2012 . ففي كل الحالات التي أشار إليها الجدول ارتفع معدل البطالة بشكل ملموس، وفي بعض الحالات يكاد المعدل يرتفع إلى الضعف وهو ما نراه في حالة الولايات المتحدة حيث يرتفع المعدل من 6,8% إلى 12,7% من قوة العمل وفي اليابان يرتفع المعدل من 2,5% إلى 6,6% وفي هولندا من 6,5% إلى 12,7% وفي السويد من 8,2% إلى 16,4%.. إلى آخره(13).

أما في حالة الدول النامية فالوضع أكثر تعقيدا حيث لا توجد في كثير من الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة، وإذا وجدت فغالبا ما يكون تقديرها عشوائيا ولا يخضع لأسس علمية سليمة، أضف إلى ذلك أن حالات البطالة المقنعة كثيرة والعمالة المحبطة ضخمة جدا والبطالة الموسمية منتشرة على نطاق واسع والبطالين جزئيا ينتشرون في كثير من القطاعات والأماكن، ولهذا فلو أعدنا حساب معدل البطالة بإضافة هذه الفئات فسوف يقفز معدل البطالة قفزة هائلة بالزيادة. ونذكر هنا على سبيل المثال أنه في ضوء ما توفر من بيانات عن حالة جنوب أفريقيا، سوف نجد أن معدل البطالة الإجمالي الرسمي قد قدر في عام 2013 بحوالي 25.2% من قوة العمل. وإذا أضفنا إلى ذلك نسبة العمال المحبطين (25,5% من قوة العمل) وكذلك من يعانون من البطالة الجزئية (7,5%) فإن معدل البطالة الحقيقي سيرتفع إلى 58.2% من قوة العمل. ورغم أن بيانات البطالة المنشورة تقل كثيرا عن بيانات البطالة الفعلية فإن هناك عددا من الاقتصاديين في الدول الصناعية يرون على النقيض من ذلك أن بيانات البطالة الرسمية مغالى فيها وأنها يجب ألا تزعجنا. وهو اتجاه يسهم في زيادة الغموض حول معرفة حجم المشكلة ناهيك عن حلها، وعلى أيّ حال وكما سنرى أن جزءا كبيرا من تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة المتقدمة والنامية على حد سواء يكمن في ذلك الجو المبهم والغامض الذي خلقته إحصائيات البطالة إلى الحد الذي جعل الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة يصابون بما يشبه العمى تجاه هذه المشكلة.(14)

جدول رقم (1-2) تعديل معدل البطالة باضافة العمال المحبطين والبطالين لبعض الوقت في بعض الدول عام 2013 (% من قوة العمل)

الدولة	معدل البطالة الرسمي	معدل العمال المحبطون	معدل البطالون بعض الوقت بغير ارادتهم	معدل البطالة بعد التعديل **
كندا	7.0	1.9	4.5	13.4
الولايات المتحدة الامريكية	6.7	2.9	6.5	16.1
اليابان	3.6	3.2	2.9	9.7
هولندا	6.8	1.6	6.6	15
النرويج	3.5	1.5	--	5
فنلندا	8.8	1.7	3.1	13.6
فرنسا	10.2	1.2	5.1	16.5
ايسلندا	5.5	1.6	--	7.1
السويد	8	2.3	6.9	17.2
اسبانيا	25.1	1.7	1.9	28.7
استراليا	5.8	1.8	7.1	14.7
بلجيكا	8.5	1.7	4.2	14.4
النمسا	5.0	1.4	--	6.4
نيوزيلاندا	6.3	1.8	6.8	14.9
سويسرا	3.3	0.7	0.1	4.1
المملكة المتحدة	6.5	0.9	3.8	11.2
الدانمارك	6.5	1.7	5.2	13.4
المانيا	7.1	0.6	1.8	9.5
ايرلندا	11.18	0.8	3.7	15.68
ايطاليا	12.3	2.8	1.8	16.9
اليونان	27.3	0.6	3.9	31.8
لكسمبورغ	6.3	0.2	--	6.5
مالطا	5.6	1.2	--	6.8
البرتغال	11.6	0.6	2.2	14.4
الجزائر	9.3	23	--	32.3

المصدر: OIT: l'emploi du monde 2013, un rapport BIT, Genève, 2013 لقد تنظيم البيانات من عدة جداول من هذا المصدر وقمنا بتنظيمها في الجدول لكي نتمكن من توضيح معدل البطالة الحقيقي.

** معدل البطالة بعد التعديل = معدل البطالة الرسمي + معدل العمال المحبطون + معدل البطالون بعض الوقت بغير ارادتهم

المطلب الثالث: أنواع البطالة :

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات البطالة فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة، فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها الدول الصناعية الرأسمالية.

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة الى مستويات اوسع واكثر شمولية بحيث تم تصنيف انواع عديدة من البطالة وادخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على اشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع انواعها وهي تصنف كالتالي:

1 - البطالة الدورية. 2 - البطالة الاحتكاكية. 3 - البطالة الهيكلية. 4 - البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

5 - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية. 6 - البطالة الموسمية. 7 - البطالة السلوكية. 8 - البطالة المستوردة.

ونتناول الآن تعريف هذه الأنواع بشكل موجز.

1 - البطالة الدورية: chômage cyclique

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة بل تتنابه فترات صعود وهبوط دورية، والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين يطلق عليها مصطلح «الدورة الاقتصادية le cycle économique» التي لها خاصية التكرار والدورية، وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول، المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة، أو قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظيف...) نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.. وهكذا.

رغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة، بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد دولة ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي(15) :

- سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح وسوف تتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية، وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم فإن الدخل الوطني الإجمالي سوف يهبط ويهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري.

- ينخفض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل ثم تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

- مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع، على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

- تتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد وتنخفض معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ويسيطر التشاؤم على المستثمرين وينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج فيمكن القول إن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد، وما يهمنا في هذا الخصوص هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة وأن من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة. وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية chômage cyclique.

2 - <u>البطالة الاحتكاكية</u> : chômage frictionnel

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة) أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم، فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينها.

والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل يبحث كل منهم عن الآخر (عن طريق إعلانات الصحف الاتصالات المباشرة مكاتب التوظيف...). وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين.

من الواضح أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

من المحتمل أنه لو توافرت هذه المعلومات لدى الطرفين، تنخفض المدة التي يتعطل فيها العامل في البحث عن العمل، وتقصر الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوافر له العمالة المطلوبة، ومن المحتمل أيضا أن تكون فرص العمل الشاغرة تكفي هؤلاء الذين يبحثون عن العمل وربما تكون مؤهلاتهم تتوافق مع متطلبات هذه الفرص الشاغرة.

في ضوء ما تقدم يعتقد عدد من الاقتصاديين أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، فإن السبب الرئيسي لها هو نقص المعلومات وبالتالي فإن إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف (مكاتب القوى العاملة) من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر(16).

يرى عدد آخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للبطالة وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف، ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية، فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل يميل البطال إلى بذل وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية، ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تعطى فيها هذه الإعانة من شأنهما أن يقللا من هذا النوع من البطالة(17).

3 - <u>البطالة الهيكلية :</u> يقصد بالبطالة الهيكلية chômage structurel

يقصد بها ذلك النوع من البطالة الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني (تغير التركيبة الاقتصادية) وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال البطالين الراغبين في العمل والباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى تغير أساسي في التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة نتيجة ازدهار الصناعة. فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

في هذه الحالة يصعب على البطالين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم، وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة، أي أننا هنافي مواجهة حالة فائض عرض offre excédentaire في سوق عمل ما وفائض طلب demande surplus (نقص عرض) في سوق عمل آخر، ويظل هذا الخلل قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب، ولعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات وستينيات القرن 19 مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغير هيكل الطلب، ففي هذه الفترة تم غلق الكثير من مناجم الفحم في أوروبا والولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة مما أدى إلى ظهور جيش من بطالة عمال المناجم في هذه الآونة في الوقت الذي لم يكن من الممكن فيه أن يجدوا فرصة عمل آخر في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها أجبرهم على ترك هذه الأماكن والرحيل إلى أماكن أخرى بحثا عن عمل أو لتعلم مهارات جديدة(18).

كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، والمثال الواضح على ذلك هو أن ارتفاع درجة اتمتت عمليات الإنتاج automatisation وظهور الآلية أو الإنسان الآلي (مثل صناعة السيارات) قد أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون على خطوط الإنتاج، فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا خاصة إذا كان حصول العمال البطالين على وظائف جديدة ربما يتطلب منهم إما الرحيل إلى أماكن بعيدة تتوافر فيها هذه الوظائف أو اضطرارهم للتعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة، وعموما سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف(19).

كما أن البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل، ومن أمثلة ذلك دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى، كما أن الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم وغالبا ما تكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل، وعلى ذلك تكثر بينهم البطالة الهيكلية بدرجة أكبر من وجودها بين الكبار(20).

عرفت الدول الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة mondialisation والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث انتقلت الكثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا إلى الدول النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل الإعفاءات الضريبية، انخفاض تكلفة الطاقة والأراضي وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي..) فضلا عن انخفاض اجرة القوى العاملة، هذا هو ما حدث على سبيل المثال في صناعة الملابس الجاهزة والصناعات التجميعية الإلكترونية، صناعة السيارات، بناء السفن، لعب الأطفال، المنتجات الكيميائية.. إلى آخره. فكثير من هذه الصناعات هاجرت من الدول الصناعية إلى الدول النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه الدول تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى.(21)

4 - <u>البطالة السافرة والبطالة المقنعة :</u> Le chômage déguisé

يقصد بالبطالة السافرة، حالة البطالة الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى. لهذا فهم في حالة بطالة كاملة لا يمارسون أي عمل، ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي الدول الصناعية يزداد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل البطال على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في الدول النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وشدة وحدة بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

أما البطالة المقنعة فالمعنى المراد به هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا وبحيث إذا ما سُحبت من أماكن عملها

فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، وتقليديا كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالدول النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة(22).

5 - <u>البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :</u>

البطالة الاختيارية chômage volontaire هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار البطالة هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجبارية involontaire chômage فهي الحالة التي يحول فيها العامل على البطالة بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحو ما شرحنا آنفا.

6 - البطالة الموسمية chômage saisonnier

هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

7 - البطالة السلوكية chômage de comportement

هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

8 - البطالة المستوردة chômage importé

هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

المبحث الثاني: البطالة في العالم Le chômage dans le monde

بعد فترة من الازدهار اللامع وهي الفترة ما بين 1945 وحتى أوائل السبعينيات دخل الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في أزمة هيكلية ظهرت تداعياتها في الكثير من التغيرات والأحداث التي شهدتها ساحة الاقتصاد العالمي، ولا يخفى أن إحدى السمات الجوهرية لهذه الأزمة هي تفاقم مشكلة البطالة بشكل مستمر في مختلف أرجاء المعمورة بعد أن عاش العالم بجميع أطرافه تقريبا فترة من الممكن وصفها بعصر التوظيف الكامل، على أن درجة المعاناة من هذه الأزمة تتفاوت بين الأطراف الثلاثة التي كانت تشكل منظومة الاقتصاد العالمي وهي مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية ومجموعة الدول التي كانت اشتراكية ومجموعة الدول النامية، فمجموعة الدول الصناعية الرأسمالية وإن كانت ما تزال تعاني من مشكلات البطالة وبطء النمو وعدم الاستقرار الاقتصادي قد أعادت ترتيب عناصر القوة التي تملكها واتجهت نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والتمسك بحرية التجارة من خلال الجات (المنظمة العالمية للتجارة OMC حاليا) سعيا منها لمواجهة أزمة البطالة وتراكم رأس المال، أما مجموعة الدول التي كانت اشتراكية فقد وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها إلى مستويات صعبة جدا بعد انهيار سلطة الدولة المركزية وسقوط النموذج الاشتراكي الذي كان مطبقا فيها، وفي مجموعة الدول النامية تردت الأمور على نحو أكثر خطورة تحت تأثير أزمة ديونها الخارجية وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها وخضوعها لمطالب الدائنين والمؤسسات الدولية وتزايد تبعيتها الخارجية.

في ضوء هذه الأوضاع التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت وعدم التكافؤ بين أطراف الاقتصاد العالمي سنحاول من خلال هذه المبحث إلقاء الأضواء على قضية البطالة في هذه الأطراف المختلفة عبر المطالب التالية:

المطلب الاول البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية.

المطلب الثاني البطالة في الدول التي كانت «اشتراكية».

المطلب الثالث البطالة في الدول النامية.

المطلب الرابع البطالة في الدول العربية.

المطلب الاول: البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية Le chômage dans les pays capitalisme industrialisés

الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه قد عايش ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945 - 1970) عصرا مميز بدرجة عالية من النمو المزدهر، وكانت مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية من أقوى الأطراف الفاعلة لهذا النمو والمستفيدة منه، فخلال هذه الفترة شهدت هذه الدول انتعاشا واضحا في تراكم رأس المال وارتفاعا ملموسا

في معدلات النمو الاقتصادي ودرجة عالية من الاستقرار النقدي وضآلة واضحة في معدلات البطالة وتزايدا ملحوظا في مستويات الدخول والمعيشة ودرجة عالية من التحكم في الدورات الاقتصادية إلى الحد الذي دفع بعدد من الاقتصاديين إلى الزعم بأن عصر الأزمات الاقتصادية الكبرى للرأسمالية قد ولى زمانه إلى غير رجعة، ما بالنا إذا علمنا أن متوسط معدل النمو السنوي لمجموعة هذه الدول قد وصل إلى حوالي 4% خلال الفترة المذكورة ولم يزد معدل التضخم السنوي على 2,5% ولم يتعد معدل البطالة 3%.(23)

على أننا إذا بحثنا في هذا النمو المزدهر الذي حقق التوظيف الكامل والذي اتسم بدرجة عالية من الاستقرار فسوف نجد أنه يعود إلى العوامل الجوهرية، التي ـ يمكن تصنيفها على الصعيد الداخلي والصعيد العالمي:

أما عن مجموعة العوامل الداخلية فقد تمثلت في زيادة معدلات الاستثمار التي احتاجت إليها عمليات إعادة التعمير والبناء والتقدم التكنولوجي الذي حدث في فنون الإنتاج وما أدى إليه من زيادة في الإنتاجية وتبني هذه الدول للكينزية التي اعتمدت على التدخل الحكومي وزيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي والأشغال العامة والمجال العسكري وهو الأمر الذي وسع من نطاق الأسواق الداخلية واستقرارها بضمانه رافدا مستمرا من الطلب الحكومي المرتفع.

أما على الصعيد العالمي فقد توافرت للدول الصناعية الرأسمالية مجموعة من العوامل المواتية يأتي في مقدمتها آليات بريتون وودز (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتا في أسعار الصرف واستقرارا في أحوال السيولة الدولية ومجموعة البنك الدولي التي شجعت حركة الاستثمارات الدولية واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية)، فكل ذلك أدى إلى نمو واضح في التجارة الدولية (تصدير السلع ورؤوس الأموال)(24).

كذلك لا يجوز أن ننسى بقاء تقسيم العمل الدولي لمصلحة الدول الصناعية الرأسمالية وهو الأمر الذي أدى لتمكين هذه الدول من الحصول على المواد الخام ومواد الطاقة بأسعار رخيصة جدا في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع الدول النامية، أضف إلى ذلك أن وجود مجموعة الدول التي كانت «اشتراكية» في تلك الآونة قد خلق نوعا من التنافس السلمي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وعلى النحو الذي منح كلا منهما دفعا واضحا.

على أن هذا العصر، ذو النمو المزدهر، سرعان ما انتهى عند مشارف السبعينيات ليبدأ عصر جديد شديد الاضطراب والتوتر ويتسم بوجود أزمة اقتصادية مستمرة. ولكن ما الذي حدث بالضبط عند بداية حقبة السبعينيات وعجل بانتهاء عالم ما بعد الحرب، الذي تحقق فيه التوظيف الكامل وليحل بعد ذلك عصر ـ يمكن وصفه بعصر البطالة المستمرة؟

نجد أنه منذ نهاية الستينيات بدأت تحدث في هذه الدول تغيرات مهمة جدا ومشكلات جديدة لم تعرفها في عالم ما بعد الحرب حيث بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع وزادت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد (ظاهرة الركود التضخمي Stagflation) وزاد العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) والدين المحلي. كان جوهر المشكلة يتمثل في أزمة تراكم رأس المال الناجمة عن اتجاه معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي (الصناعة والزراعة) نحو الانخفاض، وكان من الجلي أن النموذج الكينزي قد كف عن فاعليته في ضمان التوازن الاقتصادي العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية، وفقد التدخل الحكومي مفعوله في ضمان استقرار النمو

وتحقيق التوظيف الكامل، فنشب صراع فكري حاد بين الكينزيين والنيوكلاسيك وهو الصراع الذي انتهى بهزيمة الكينزية وانتصار الليبرالية النيوكلاسيكية التي دعا أنصارها إلى نبذ التدخل الحكومي والقضاء على دولة الرفاه والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة، وهو الانتصار الذي أخذ سبيله نحو التطبيق تحت شعارات الليبرالية الجديدة وأدى إلى وصول اليمين المتطرف إلى قمة الحكم في كثير من هذه الدول. وقد أثرت الليبرالية الجديدة في تفاقم مشكلة البطالة(25).

على الصعيد العالمي كانت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تشهد مجموعة من التغيرات الجوهرية التي عصفت بالآليات الميسرة التي توافرت للرأسمالية في عالم ما بعد الحرب ولتشكل عناصر اضطراب قوية في طريقة أداء الرأسمالية على صعيدها العالمي، وكان لذلك علاقة قوية بتفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية. وقد تمثلت أهم هذه التغيرات فيما يلي :

1 - انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس 1971 والدخول إلى مرحلة التعويم flottant وفوضى أسواق النقد الدولية، وقد شكل ذلك عنصر اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية.

2 - القرار الشجاع الذي اتخذته مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عام 1973- 1974 وعام 1979- 1980 وهو الأمر الذي أنهى عصر الانخفاض الشديد لسعر الطاقة، وقد سبب ذلك هزة قوية في اقتصاديات الطاقة بالعالم الرأسمالي، كما ولد ولأول مرة في التاريخ مشكلة فائض مالي ضخم (الفوائض النفطية) والذي ادى بالبنوك التجارية الدولية و صندوق النقد الدولي لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في موازين مدفوعاتها.

3 - تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات الدول الصناعية الرأسمالية وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب، فمجموعة دول غرب أوروبا واليابان يتزايد وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي على حساب تراجع الوزن النسبي للولايات المتحدة وبدء ظهور علاقات صراع وتوترات اقتصادية ونقدية فيما بينها.

4 - تعاظم العولمة mondialisation التي قادتها الشركات العملاقة الدولية، وقد نجم عن ذلك وضوح واستمرار في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق عالميا، وأصبح نشاط هذه الشركات بتخطيها الحدود الإقليمية سمة جوهرية للاقتصاد العالمي، وكان لنشاط تلك الشركات علاقة واضحة بانتقال الكثير من الصناعات ذات الكثافة النسبية المرتفعة في عنصر العمل للاشتغال في الدول الأخرى ذات الأجور المنخفضة مما كان له تأثير واضح في بوار هذه الصناعات وتفاقم بطالة عمالها.

5 - اضطراب أحوال السيولة الدولية بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق المال العالمية وهو الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق مثل تزايد الدور الذي أصبحت تلعبه البنوك التجارية في الإقراض الدولي وبروز نظام القروض المشتركة prêts syndiqués وتعاظم حجم السوق الأوروبية للدولار eurodollars ومصارف الأفشور، وكل ذلك تعاصر مع تخفيف القيود

على الصرف الأجنبي والمعاملات المالية الخارجية تحت دعاوى «التحرير المالي» libéralisation financière، وقد نجم عن ذلك تضخم شديد في مقادير السيولة الدولية وأصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة. كما خلق ذلك ما يُسمى «بالاقتصاد الرمزي»économie symbolique الذي تتداول فيه مختلف أشكال الثروة المالية (كالأسهم والسندات وأذون الخزينة وصكوك المديونية وشهادات الإيداع...) والذي أصبح منفصلا تماما عن الاقتصاد الحقيقي l'économie réelle (عمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك) وبطغيان طابع المضاربات فيه، وبعد أن كان تزايد الأرباح في عالم ما بعد الحرب مرفوق بتزايد عمليات الاستثمار والإنتاج والتشغيل أصبح الربح الأساسي للشركات يتحقق الآن من عمليات المضاربة على أسعار الصرف الأجنبي وعلى الصكوك المتداولة في بورصات الأسواق المالية ودون أن يكون لذلك علاقة بعمليات الإنتاج والتشغيل.

6 - تفاقم علاقات العجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية (أمريكا تجاه أوروبا واليابان والنمور الأربعة) من ناحية وبين هذه المراكز والدول النامية من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك إلى نتيجتين مهمتين تؤثران في الاقتصاد العالمي الأولى تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مدينة لأول مرة في تاريخها منذ الحرب العالمية الأولى، والثانية هي نشوء أزمة مديونية خارجية شديدة لمجموعة الدول النامية.

7 - النجاح الباهر الذي حققته مجموعة الدول المصنعة حديثا في جنوب آسيا (هونج كونغ سنغافورة تايوان كوريا الجنوبية) وغزو منتجاتها لاسواق الدول الصناعية مما أدى في إلى التأثير سلبا في بعض الصناعات المحلية داخل هذه الدول، وهو الأمر الذي دفع بهذه الدول للتمعن خلال حقبة الثمانينيات في سياسة الحماية وفرض القيود التعريفية وغير التعريفية على الصادرات المصنعة وشبه المصنعة القدمة من الدول النامية عموما. ومهما يكن من أمر فإنه في ضوء هذه التغيرات التي شهدتها الرأسمالية على صعيد كل دولة على حدة وعلى الصعيد العالمي ككل في ربع القرن 19 تطورت البطالة لكي تصبح مشكلة هيكلية وليست دورية، يعنى أنها أصبحت طويلة الأجل وأضحت صفة مرتبطة بخصائص الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول الصناعية الرأسمالية وأن التغلب عليها من ثم يرتبط بتغيير هذا الهيكل(26)، ويكفي هنا أن نلقي إطلالة سريعة على الجدول رقم (1 - 3) لكي نرصد هذه الحقيقة.

جدول رقم (1-3) تطور معدل البطالة في الدول الصناعية سنتي 2012-2013 مع التوقعات لسنة 2014

الدول / السنوات	2012 %	2013 %	توقعات 2014 %
الدول الصناعية	8	8.1	8
الولايات المتحدة	8.1	7.6	7.4
اليابان	4.4	4.2	4.3
المانيا	5.5	5.5	5.6
فرنسا	11.1	10.3	11
ايطاليا	12.4	10.7	12.5
المملكة المتحدة	8	7.7	7.5
كندا	7.3	7.1	7.1
اسبانيا	25	26.9	26.7
هولندا	5.3	7.1	7.4
بلجيكا	7.6	8.7	8.6
السويد	8	8	7.7
النمسا	4.3	4.8	4.8
الدانمارك	7.5	7.1	7.1
فنلندا	7.8	8	7.9
اليونان	24.2	27	26
البرتغال	15.7	17.4	17.7
ايرلندا	14.7	13.7	13.3
لوكسمبرغ	6.1	6.6	7
سويسرا	2.9	3.2	3.2
النرويج	3.2	3.3	3.3
ايسلندا	5.8	5.1	4.6

المصدر: صندوق النقد الدولي _ آفاق الاقتصاد العالمي _ اكتوبر 2013 ص 57 وص 59 بتصرف.

ملاحظة: مع مراعاة أن هذه المعدلات تعكس فقط البطالة المسجلة حسب التعريف الضيق لمنظمة العمل الدولية.

فقد ارتفع متوسط معدل البطالة في الدول الصناعية من 8% سنة 2012 إلى 8.1% سنة 2013 ويتوقع بقاء النسبة على حالها سنة 2014، وفي وفرنسا وإيطاليا وصل معدل البطالة إلى ما يزيد على 10% من قوة العمل في السنوات 2012 و 2013 مع توقع بقاء ذلك في عام 2014، بل إنه في إسبانيا واليونان وصل المعدل إلى اكثر من 24% سنتي 2012، 2013، مع توقع بقاء ذلك سنة 2014، حتى اليابان التي كانت إحصاءاتها تقليديا توضح أنها تتمتع بأقل معدل بطالة في العالم وباستقرار هذا المعدل على مدى عقود متعددة بدأت تظهر فيها

المشكلة على نحو واضح في السنوات الأخيرة، فقد ارتفع فيها معدل البطالة من 4.2% سنة 2012 إلى 4.3% سنة 2013 ويتوقع وصول المعدل الى 4.4% سنة 2014.

بالإضافة إلى السمة الهيكلية التي تتسم بها البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية هناك سمات أخرى مهمة منها:

1 - أن البطالة بين الإناث ترتفع بشكل واضح في كثير من هذه الدول

2 - كذلك يلاحظ ارتفاع عنصر الشباب (أقل من 25 سنة) في كتلة البطالين.

3 - من الملاحظ أيضا ارتفاع نسبة البطالين لمدة طويلة (أكثر من سنة) من إجمالي عدد البطالين.

على أنه أيا كانت السمات الظاهرة للبطالة في الدول الصناعية الرأسمالية في عالم اليوم فإن حال البطالين في هذه الدول يعد نسبيا أفضل من حال غيرهم في الدول التي كانت «اشتراكية» والدول النامية بسبب مشروعات الضمان الاجتماعي التي يستفيد منها البطالون (والمسنون والعجزة والمحتاجون) في هذه الدول، وهي المشروعات التي تحققت عبر النضالات الطويلة التي خاضها العمال والطبقة المتوسطة ونتيجة لتدخل الحكومات في هذه المشروعات وضمانها والإشراف عليها، ومن المعلوم أن مشروعات الضمان الاجتماعي في هذه الدول تشمل التأمين الصحي ورواتب التقاعد والمعاشات وإعانات البطالة ومساعدة الأسر المحتاجة فضلا عن نفقات الرفاه الاجتماعي في دعم أسعار الطعام والتعليم والسكن للفقراء والمحتاجين والعجزة والمسنين، وقد تزايد هذا النوع من الإنفاق العام بشكل واضح في العقود الثلاثة الماضية. ففي فترة الستينيات كانت مبالغ الإنفاق العام على مشروعات الضمان الاجتماعي تمتص نسبة تتراوح ما بين 3 % و 12 % من الناتج المحلي الإجمالي. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين 7 % و 23 % خلال السبعينيات وواصلت صعودها في الثمانينيات و التسعينيات حتى أنها وصلت في اوائل الالفينيات الى اكثر من 25.5% (27)، وكثيرا ما كان ينظر إلى الرعاية الاجتماعية التي تقدمها مشروعات الضمان الاجتماعي على أنها مقياس للتقدم الاجتماعي.

تكتسب برامج إعانات وتعويضات البطالة Programmes d'indemnisation du chômage أهمية خاصة في حالة البطالين بالدول الصناعية الرأسمالي، ذلك أن هذه البرامج تضمن حدا أدنى من الدخل للعامل البطال الذي سبق له العمل واشترك في هذه البرامج من خلال دفع نسبة معينة من أجره، وعادة ما يُدفع هذا الحد الأدنى لمدة سنة، والواقع أن المدة التي يستفيد منها البطال من تعويضات البطالة تتفاوت من بلد لآخر، ففي ألمانيا وفرنسا تكون ا لمدة أطول بالنسبة لمن عمل مدة أطول، وفي كندا تختلف المدة حسب اختلاف مدة العمل في المهنة السابقة على البطالة، وفي هولندا يمكن أن تمتد الفترة لأكثر من سنتين (28)، وفي بلجيكا لا يوجد حد أقصى لمدة الاستفادة من تعويضات البطالة، ولكن في جميع الأحوال فإن مقدار تعويض البطالة يتجه للانخفاض بعد فترة معينة إذا ما طالت مدة البطالة.

في حالة الاطلاع على الاحصائيات المتعلقة نسبة الإنفاق على تعويضات البطالة من الناتج المحلي الإجمالي، يتضح بشكل عام ضآلة هذه النسبة، فهي في أحسن الأحوال لم تتجاوز 3,4 % وإنها في عدد كبير من الدول لم تصل إلى 1% وإن كان اتجاهها بصفة عامة يتجه للتزايد في كل الدول التي عملت على تقديم منح

البطالة باستثناء حالة واحدة هي الولايات المتحدة التي اتجهت فيها هذه النسبة للانخفاض حيث انخفضت من 0,42 % في عام 1990 إلى 0,38 % في عام 2005.

تعويضات البطالة وإن كانت تمثل قدرا يسيرا من الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق العام على الرعاية الصحية أو أشكال الرعاية الاجتماعية الأخرى فإن بعض الخبراء يعتقدون(29) أن تأثير تلك التعويضات في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بدأ يظهر بشكل واضح للأسباب التالية:

1 - ما تفقده الحكومات من مساهمة اشتراكات العمال والموظفين الذين حولوا على البطالة فضلا عن فقدان حصيلة الضرائب التي كانوا يدفعونها قبل احالتهم على البطالة.

2 - زيادة حجم الإنفاق العام على هذه التعويضات منذ بداية السبعينيات وحتى الآن بسبب ارتفاع مستويات البطالة من ناحية والزيادة التي حدثت في قيمة هذه التعويضات نتيجة لبطالة الكثير من العمال الفنيين والموظفين ذوي الدخول المرتفعة وهو الأمر الذي كان له علاقة بحجم التعويضات المدفوعة من ناحية أخرى.

3 - انخفاض حجم المساهمات والاشتراكات الجديدة للعمال والموظفين الجدد بسبب الترتيبات الجديدة التي طرأت على أسواق العمل، فمع وجود جيش احتياطي ضخم من البطالين في العقدين الماضيين لجأت كثير من الشركات إلى طرد العمال والموظفين القدامى ذوي الأجور والمرتبات العالية وعادت واتفقت معهم للعمل لبعض الوقت temps partiel أو بعقود مؤقتة emploi temporaire، وفي مثل هذه الترتيبات الجديدة يتحلل رجال الأعمال من التزاماتهم بشأن الاشتراك في إعانات البطالة وأيضا بشأن الإجازات المرضية والإجازات السنوية والرعاية الطبية... مما خفض بالتالي من تكلفة العمل لديهم وأدى من ثم إلى خسائر واضحة في مساهمات الاشتراكات في صناديق إعانة البطالة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار النقطة الأخيرة وهي التغيرات التي حدثت في شروط وترتيبات أسواق العمل فسوف نلحظ بالفعل أن هناك اتجاها متزايدا عبر الزمن لارتفاع نسبة عدد من يعملون لبعض الوقت من إجمالي عدد المشتغلين في الدول الصناعية الرأسمالية على سبيل المثال في هولندا ارتفعت هذه النسبة من 16,6% عام 1990 إلى 35% في عام 2005، وفي بريطانيا والدانمارك والنرويج والسويد واليابان أصبح مالا يقل عن خُمس عدد ا لمشتغلين يعملون بشكل غير كامل (لبعض الوقت) وذلك في عام 2005، أما التوظيف بعقود مؤقتة فقد تزايد هو الآخر بشكل ملحوظ في كل الدول الصناعية الرأسمالية خلال الفترة ، فمثل هذه التحولات التي طرأت على شروط العمل تحت حجة إضفاء نوع من ا لمرونة على أسواق العمل قد أدت إلى خفض ملموس في اشتراكات إعانات البطالة من ناحية وإلى الإضرار لصالح العمال والموظفين من ناحية أخرى دون أن يؤثر ذلك في علاج مشكلة البطالة.

رغم ما لحق من اضرار بالعمال والموظفين الذين اصبحوا بطالين أو الذين أجبروا على العمل بأجور ومزايا أقل من السابق فإن ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي جعلا عددا من الخبراء والتكنوقراطيين يذهبون إلى القول بانه لابد من إعادة النظر في نظم الضمان الاجتماعي وإبعاد الحكومات عن الإشراف عليها وخصخصتها وتحويلها لمشروعات تجارية، وهناك قائمة طويل من المقترحات والترتيبات

الجديدة في هذا الخصوص وكلها تهدف إلى زيادة حجم الموارد الداخلة إلى مشروعات الضمان الاجتماعي وخفض حجم الموارد الخارجة منها، ومن أمثلة ذلك زيادة معدلات الاشتراك في هذه المشروعات، خفض حجم المزايا التي تعود على ا لمشتركين، رفع سن التقاعد... إلى آخره(30). وهناك بالفعل محاولات جادة لتنفيذ هذه المقترحات والترتيبات الا انها في المقابل لقيت مقاومة اجتماعية من قبل العمال والموظفين في هذه الدول، وهي مقاومة تتفاوت من دولة لآخرى وتأخذ أشكالا مختلفة من التعبير عن الرفض (المظاهرات الاعتصامات التعبير عن الاستياء في صناديق الانتخابات... إلى آخره).

على أن الجهد المالي l'effort financier الذي تبذله حكومات الدول الصناعية الرأسمالية من أجل خفض عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي لم يقتصر فقط على تقليص مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي وهو الأمر الذي ألحق الضرر بالعمال البطالين بل هناك أيضا سياسات مالية ونقدية واجتماعية طبقتها حكومات هذه الدول وكان لها تأثير قوي في تازم مشكلة البطالة وهي السياسات الليبرالية التي استندت في جوهرها إلى إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وتقليل حجم الحكومة وتزايد الاعتماد على آليات السوق، من هذه السياسات ما يلي :

1 - خوصصة privatisation المشروعات العامة التي كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص وما أدى إليه ذلك من تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين العموميين.

2 - تخفيض حجم التوظف الحكومي في الوزارات والإدارات الحكومية.

3 - إعادة هيكلة أو هندسة الوظائف بالوزارات والإدارات الحكومية على النحو الذي أدى إلى إلغاء كثير من الوظائف والمهن والدرجات.

4 - السياسة الانكماشية التي طبقتها الحكومات من أجل خفض عجز الموازنة والتحكم في الدين العام الداخلي من خلال خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة وزيادة أسعار الفائدة وتقييد نمو عرض النقود.. إلخ حيث كان لتلك السياسة تأثير انكماشي قوي في الطلب على العمالة في مختلف أسواق العمل(31).

5 - ان تخفيض معدلات الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي قد أدى بشكل مباشر إلى تخفيض العمالة الحكومية الموظفة في هذه المجالات(32).

الأمر الأكثر خطورة في تفاقم مشكلة البطالة هو الأثر الذي نجم ومازال ينجم عن الثورة التكنولوجية المعاصرة أو ما يسميه البعض بالثورة الصناعية الثالثة،او العولمة، ومع ميل معدل الربح نحو الانحفاض في قطاعات الإنتاج المادي، إلى لجوء الكثير من كبريات الشركات والمصانع إلى تسريع عجلات البحث والتطوير لابتكار العديد من طرق الإنتاج وفنونه التي تستغني عن العمال وتستخدم الماكينات الحديثة بدلا منهم.

أدى ذلك إلى حدوث تحول في الهياكل المهنية في مختلف القطاعات وهو تحول يتسم بتزايد استخدام تكنولوجيات رفيعة المستوى وإلى زيادة عدد العلماء والباحثين والمهندسين العاملين في مجالات البحث والتطوير، وقد غزت تقنيات الإنتاج الجديدة التي أزاحت بسرعة ملحوظة عنصر العمل من عملية الإنتاج، مجالات الصناعات

التحويلية والزراعة وقطاع البنوك وشركات التأمين والنقل والاتصالات والتوزيع والإدارة وعالم السكرتارية... إلى آخره(33).

رغم اتساع نطاق التسريح المستمر لأعداد هائلة من العمال والموظفين المشتغلين في مختلف القطاعات بسبب الاستخدام المكثف لمنجزات الثورة التكنولوجية الصناعية المعاصرة وطول مدة تعطلهم فإن عددا من الاقتصاديين والخبراء راحوا يفسر هذه البطالة الواسعة طويلة المدى على أنها نوع من البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية التي تنجم عن عدم توافق خبرات ومؤهلات البطالين مع فرص العمل الجديدة التي يخلقها التقدم التكنولوجي والتي أصبحت تتطلب مهارات عالية ومعارف كثيفة ومتجددة دوما، وأن مشكلة البطالة سوف تختفي حينما يعاد تأهيل هؤلاء العمال أو تمتصهم فرص العمل الجديدة التي يخلقها التقدم التكنولوجي وما يحدثه من ازدهار اقتصادي(34).

بعبارة أخرى يعتقد هؤلاء أن على المرء أن ينتظر تساقط الآثار الإيجابية لتقنيات الإنتاج الجديدة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني قياسا على ما حدث في الثورات التكنولوجية السابقة، فارتفاع الإنتاجية الناجم عن تلك التقنيات سيؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج ومن ثم خفض الأسعار فيزداد الطلب على المنتجات الجديدة، ممما يخلق الحوافز لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فتختفي البطالة وتستقر عند مستواها الطبيعي(35).

أثبت جيرمي ريفكين Jeremy Rifkin في كتابه الشهير «نهاية العمل» أن نظرية تساقط الآثار الإيجابية لا تنطبق هذه المرة على الثورة العلمية الصناعية المعاصرة وأن من يؤمنون بهذه النظرية يخدعون أنفسهم وغيرهم للأسباب التالية(36):

1 - أن حجم الوظائف والمهن الجديدة التي تخلقها هذه الثورة أقل بكثير جدا من حجم الوظائف والمهن التي ألغتها. فنصف الوظائف الثابتة والتي كانت مأمنة وذات دخول عالية قد قضي عليها تماما، ومعظم الوظائف المتبقية مرشحة لهذا المصير، بحيث يمكن الحديث عن تدهور مستمر في فرص العمل لا رجعة فيه.

فالوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بهذه الثورة مثل وظائف مصممي البرامج وأنظمة المعلومات logiciel والباحثين العلميين ومساعديهم والمستشارين والفنيين الذين على صلة بصناعة وتطوير أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال والتحكم والسيطرة ويسميهم ريفكين بعمال المعرفة Les travailleurs du savoir لا يمثل المشتغلون بها إلا 4% من إجمالي عدد المشتغلين في الولايات المتحدة الأمريكية رغم التزايد السريع الذي حدث في أعدادهم.

2 - تقنيات الإنتاج الجديدة وفرت وبلا رجعة وقت العمل المباشر(الحي) وأصبحت تعتمد على الأتمتة automation التي لا تحتاج إلى تدخل إنساني مباشر وذلك في معظم قطاعات الاقتصاد، وهناك توقعات بقرب ظهور المصانع التي تعمل بلا عمال بعدما يتم تعميم استخدام الروبوت الذكي والآلات المبرمجة التي تستطيع التفكير والتصرف.

3 - أنه في الثورات الصناعية والتكنولوجية السابقة: الأولى(1750- 1850) والثانية (1860 - 1914) كانت مكاسب الإنتاجية الناجمة عن التقدم التكنولوجي يتقاسمها عبر الزمن وإن كان بنسب متفاوتة جميع المشتغلين في الاقتصاد الوطني (رجال الأعمال العمال الطبقة الوسطى المزارعون وأصحاب الأراضي أصحاب المدخرات رجال الحكم... إلى آخره). وكانت هذه المكاسب تظهر بالنسبة للعمال وللطبقة الوسطى في شكل زيادة واضحة في الأجور والمرتبات وتقصير وقت العمل وتوسيع مزايا الضمان الاجتماعي، أما الآن فإن ثمار زيادة الإنتاجية الناجمة عن الثورة العلمية الصناعية الراهنة يتقاسمها عدد ضئيل جدا من الأفراد الذين يتمثلون تحديدا في رجال الإدارة العليا، حملة الأسهم، عمال المعرفة (بالمعنى السابق لهم).

نظرا لذلك فإن حجم السوق المحلي يتقلص مع استمرار هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وربما تستطيع العولمة mondialisation في الآجال القصيرة والمتوسطة أن تحل السوق الخارجي محل السوق المحلي ولكن إلى حين حيث إن كل دول العالم تتسابق الآن على هذا المحور.

عموما فإنه نظرا لاستحواذ فئة قليلة من الأفراد علىثمار ومكاسب الإنتاجية التي حققتها الثورة العلمية الصناعية الراهنة زاد عدد البليونيرات في الوقت الذي زاد فيه عدد البطالين والمهمشين وسقطت الطبقة الوسطى إلى الحضيض، وفي ضوء ذلك يشير جيريمي ريفكين إلى بروز ظاهرة الاقتصاد المزدوج الذي يتسم بانقسام المجتمع إلى قطاع النخبة الثرية المستفيدة من الثورة الصناعية الراهنة وقطاع الأكثرية المهمشة التي قذفت بها تلك الثورة إلى جحيم البطالة والفقر والمعاناة والمجاعة والانتحار...الخ.(37)

في ضوء ما سبق يتحدث الكثير من الاقتصاديين والخبراء الآن عن ظاهرة النمو بلا زيادة في فرص التوظيف Croissance sans emploi باعتبارها أحد المآزق الرئيسية التي ستواجه رأسمالية القرن الحادي والعشرين وهي الظاهرة التي ستهدد استمرار النمو نفسه، والحقيقة أن البيانات المتاحة تؤكد فعلا وجود هذه الظاهرة، فلو قارنا معدلات النمو التي ينمو بها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الصناعية الرأسمالية مع النمو أو التغير الذي يطرأ على التوظيف في هذه الدول فسوف نلاحظ ارتفاع معدلات النمو عن معدلات التوظيف بفارق كبير جدا وبشكل لافت للنظر.

توضح نتائج الاستطلاع(38) الضخم الذي أجرته منظمة "جالوب" العالمية المتخصصة في مجالات دراسات الرأي العام الدولية تقريرها السنوي حول العمالة والتوظيف ومعدلات البطالة عن سنة 2012، خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2013، على عينة تتكون من 224.975 فردا ممن تزيد أعمارهم على 15 عاما في 140 دول من جميع المناطق والأقاليم في العالم، والتي نشرت يوم 5 أوت 2013، أن نسبة سكان العالم البالغين الذين يعملون وفق نظام الدوام الكامل قد انخفضت نقطة واحدة عن العام الماضي، حيث بلغت 26% في عام 2012، مقارنة بنسبة بلغت 27% في عام 2011، ليعكس هذا الانخفاض الاتجاه التصاعدي لاستمرار تأثير الركود الاقتصادي العالمي منذ عام 2009.

يعتمد مقياس مؤشر جالوب للعمالة على تقدير نسبة العاملين من سكان العالم فوق 15 عاما كنسبة إلى عدد السكان الإجمالي داخل كل دولة، بحيث يشمل التصنيف ثلاث فئات، العاملون بنظام الدوام الكامل، أي من

يعملون في وظيفة لا تقل عدد ساعاتها الأسبوعية عن 30 ساعة، ثم هؤلاء الذين يعتمدون على أنفسهم في إيجاد، أو توفير وظيفة خاصة (ويعرف ذلك بالعمالة الذاتية)، ثم العاملين بنظام الدوام الجزئي (أي العمالة المؤقتة) وكذلك من هم خارج قوة العمل.

بلغت نسبة من يعملون ذاتيا أو يعتمدون على أنفسهم في توفير وظيفة ما 18% في عام 2012 (كانت تبلغ 19% في عام 2011)، بينما يوجد 38% خارج قوة العمل بدلا من 37% في عام 2011.

ووفقا لمقياس جالوب، فقد احتلت منطقة أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) أعلى المؤشر عن كافة المناطق الجغرافية الأخرى، حيث تبلغ نسبة العاملين بدوام كامل 42%، يليها الدول الأوروبية غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بنسبة 40%، وتشمل النرويج وهولندا وأيرلندا وقبرص الشمالية، وفى كلتا المنطقتين بلغت نسبة التوظيف الذاتي 5%، بينما بلغت نسبة من لا يساهمون في قوة العمل 31%.، أما في أدنى درجات المؤشر، فقد جاءت الدول الإفريقية جنوب الصحراء بنسبة 11% للتوظيف الدائم، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 18%، وهى النسب الأقل عن سائر المناطق الأخرى التي زادت النسبة فيها عن 20%، حيث تبلغ في كومنولث الدول المستقلة 38%، وفى دول الاتحاد الأوروبي 33%، وفى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 31%، وفى البلقان 29%، وفى شرق آسيا 28%، وفى جنوب آسيا 23%، وفى جنوب شرق آسيا 21%.، وكانت أكبر المناطق التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في مؤشر العمالة والتوظيف هي أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث صعدت ثلاث نقاط دفعة واحدة بين سنتي 2011 و 2012، لتكون أقل المناطق التي تأثرت باستمرار الركود العالمي، فيما لم تزد هذه النسبة إلا نقطة واحدة فى دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، بينما شهدت جميع المناطق الأخرى، إما تراجعا طفيفا أو الوقوف عند ذات المعدل السابق.

جاء في التقرير بأن هذه النتائج تتسق وترتبط ارتباطا وثيقا مع مخرجات مؤشر جالوب الخاص بتوزيع الناتج المحلى الإجمالي للفرد الواحد، مما يعنى أن الدول الأغنى تأتى في مرتبة أعلى من حيث عدد السكان الذين تتوفر لديهم فرصة عمل دائمة، بينما الدول الأفقر تكون لديها نسبة مرتفعة من الذين يعتمدون على أنفسهم في توفير وظيفة (أي العمالة الذاتية).

يستتبع ذلك على سبيل المثال أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها نسبة كبيرة تبلغ 56% ممن لا يشملهم سوق العمل، وهى النسبة الأعلى بين جميع مناطق العالم، ويعود ذلك إلى أن كثيرا من الناس بهذه المنطقة، وخصوصا من النساء، يختارون عدم الانضمام إلى قوة العمل بشكل اختياري؛ مما يقلل بذلك من عدد السكان الذين ليس لديهم رغبة في التوظيف الدائم، بل إن الشباب الأصغر عمريا في دول هذه المنطقة لديهم توجهات اقتصادية واجتماعية خاصة تجعلهم بعيدين عن قوة العمل أكثر من نظائرهم في المناطق الأخرى، وهو ما يوضح حجم التحديات التي تواجه الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي لديها النسبة الأعلى من بين الدول المتقدمة من حيث نسبة من هم خارج سوق العمالة، والتي تبلغ 44%، بينما تبلغ هذه النسبة 31% في الولايات المتحدة وكندا، و 35% في معظم الدول الأوروبية التي ليست عضوا بالاتحاد الأوروبي، و 36% في كومنولث الدول المستقلة.

وفيما يخص التوظيف الذاتي، فقد جاءت دول منطقة جنوب شرق آسيا في المقدمة بنسبة 28%، ثم دول شرق آسيا بنسبة 27%، ثم إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 23%، حيث يكافح الناس في هذه المناطق من أجل إيجاد فرص عمل، وهذا يختلف عن التوظيف الذاتي في الدول المتقدمة، والذي ما يسهم غالبا في دفع النمو والطاقة الاقتصادية، على عكس التوظيف الذاتي في الدول النامية، والذي يكون بمثابة فرصة عمل بديلة وجزءا من الاقتصاد غير الرسمي في الواقع.

من المعلوم أن ثمة علاقة عكسية بين ارتفاع معدلات التوظيف الذاتي وبين توزيع الناتج المحلى بالنسبة للفرد الواحد، فثمة نقطة توازن دقيق بين نسبة السكان الذين يعملون ذاتيا وبين النسبة التحى تعمل بشكل رسمي ودوام كامل، لكن ارتفاع نسبة العمالة الذاتية يجلب معه نقص فرص العمل الجيدة بالطبع إذا لم تكن تسهم هذه الأعمال الذاتية في خلق وظائف جديدة، وهو ما يحدث في العديد من الدول النامية.

فيما يختص بمعدل البطالة في العالم، والذي يختلف وفق معايير معهد جالوب عن مؤشر العمالة، لأنه يبنى على النسبة المئوية من حجم قوة العمل بالدولة، والتي تشمل البالغين الذين يعملون بالفعل أو أولئك الذين يبحثون جديا عن وظيفة مناسبة، فقد توصلت نتائج استطلاع جالوب إلى ثبات نسبة البطالة (يقصد بها العاطلين عن العمل) على ما هي عليه في عام 2011 لتبلغ 8%، فيما ارتفعت نسبة العمالة المؤقتة التي تريد التحول إلى نظام الدوام الكامل من 9% فى عام 2011 إلى 10% في عام 2012؛ وهو ما يعنى ارتفاع نسبة البطالة الفعلية (وهى حاصل جمع النسبة السابقة مضافا إليها نسبة الذين يعملون بعض الوقت ويريدون التحول للدوام الكامل) إلى 18% في عام 2012 بدلا من 17% في عام 2011.

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي الأعلى في ارتفاع معدل البطالة عالميا في عام 2012، إذ بلغت نسبة البطالة 19%، يليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء 15%، ثم منطقة البلقان 14%، ثم أمريكا اللاتينية الكاريبي والاتحاد الأوروبي 12%، فيما جاءت أدنى المعدلات في كل من منطقة شرق آسيا والدول الأوروبية من خارج الاتحاد الأوروبي، والتي انخفضت بها نسبة البطالة عن 5%.

ويعزى ارتفاع نسبة البطالة في كل من منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء إلى أن هناك حوالي 30% ممن هم في قوة العمل إما بطالون أو يعملون بدوام مؤقت لكنهم يتطلعون للدوام الكامل، أخذا في الاعتبار أن مقياس جالوب حول البطالة لا يشتمل على أولئك الذين يعملون دون مستوى تعليمهم أو مستوى مهاراتهم أو الذين يعملون لمجرد توفير حد الكفاف وحفظ المعيشة، وهو ما يرفع بالطبع من معدل البطالة وفق هذا المقياس في الدول النامية.

يشير التقرير إلى بعض الاستنتاجات، من أبرزها أن انخفاض مؤشر جالوب لعام 2012 حول العمالة والبطالة إنما يعد انعكاسا لاستمرار تباطؤ النمو العالمي في العامين الأخيرين، في ظل كفاح معظم الدول من أجل التعافي الاقتصادي والخروج من الركود، وأن وقوع منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء في أدنى المؤشر بالنسبة للعمالة والتوظيف وفى أعلاه بالنسبة لمعدل البطالة إشارة لا تبعث على التفاؤل، وخصوصا مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي؛ مما يعنى ضرورة التزام الدول في المنطقتين بالعمل على

خلق فرص عمل رسمية تضاف للاقتصاد، والحد من التوظيف الذاتي الذي لا يدخل في إطار الاقتصاد الرسمي للدولة بما يحوله إلى فرص تعزز النمو، وضرورة تحسين ظروف العمل، بما يحد من ظاهرة الوظائف والعمالة التي توفر متطلبات الحياة المعيشية، وبالمقابل فإن الدول المتقدمة، وخصوصا دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ينبغي عليها العمل من أجل ارتفاع مؤشر العمالة بشكل أكبر لضمان توفير فرص العمل اللائقة وتحقيق المزيد من الانتعاش الاقتصادي وتعزيز البرامج الاجتماعية، وينطبق ذات الأمر على مناطق البلقان وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وكومنولث الدول المستقلة.

المطلب الثاني: البطالة في الدول التي كانت اشتراكية

تبدو صورة البطالة في الدول التي كانت اشتراكية (الاتحاد السوفييتي السابق ودول وسط وشرق أوروبا) معقدة جدا في الآونة الراهنة، ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة وتردي الأحوال الاجتماعية للبطالين وانتشار الفقر والانخفاض الشديد في مستوى الأجور الحقيقية واختناق فرص العمل وتخفيض الحماية الاجتماعية والارتفاع السريع للأسعار في ظل الإجراءات التي تتخذها الحكومات للتحول الى النظام الرأسمالي. ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول لم تكن تعرف البطالة إطلاقا في ظل النظام الاشتراكي حيث حرصت النظم التي كانت سائدة على تأمين العمل لجميع الأفراد القادرين عليه والراغبين فيه بشكل مضمون وبأجور معقولة في ظل انخفاض عام في أسعار السلع والخدمات وعلى نحو التكفل بتوفير أمنا وظيفيا مرتفعا للافراد(39) Sécurité d'emploi، وفجأة فقدت مجموعة كبيرة واسع جدا من الناس وظائفهم وأصبح من المتعذر على الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة أن يجدوا فرص العمل.

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية في سنة 2012 كان واحد من كل ثلاثة عمال على نطاق العالم، أي نحو 1,1 بليون شخص، بطالين، أو يعيشون في حالة فقر، أو يعانون من البطالة ومن الفقر على حد سواء.
ويبلغ عدد البطالين على نطاق العالم 200 مليون شخص تقريباً، أي أن عددهم زاد بما يبلغ 27 مليونا منذ سنة 2008، وحدث ارتفاع حاد في بطالة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 عاماً)، بحيث قدر عدد الشباب الذين كانوا بطالين سنة 2011 بما يبلغ 75 مليون، أي بزيادة قدرها 6% منذ سنة 2007.

إضافة إلى التحديات المرتبطة بالبطالين عالميا في سنة 2012 البالغ عددهم 200 مليون، سيدخل نحو 400 مليون عامل جديد سوق العمل خلال العقد المقبل، معظمهم من الشباب، وببلغ معدل بطالة الشباب على نطاق العالم 12,7 في المائة فإنه يُعتبر أعلى بنقطة مئوية كاملة من المستوى الذي كان عليه قبل أزمة عام 2008، وعالمياً، تزيد احتمالات بطالة الشباب عن بطالة الكبار بمقدار ثلاثة أمثال تقريبا. وعلى الجانب المشرق، كان قرابة 456 مليوناً، من 900 مليون شخص كانوا يعملون ولكنهم كانوا وما زالوا فقراء في عام 2011، يعيشون في فقر مدقع (على أقل من 1,25 دولار يوميا).

فإن صورة البطالة عموما ما تزال في هذه الدول التي كانت اشتراكية كئيبة وبالذات في دول الاتحاد السوفياتي سابقا، وأصبح من المؤكد أن عملية تحول هذه الدول إلى النظام الرأسمالي أصعب بكثير مما كان متصورا قبل وقوع تلك الأحداث حيث تبين أن تحول اقتصاديات هذه الدول إلى نظام يقوم على الملكية الفردية

وآليات السوق والمبادرات الشخصية عملية قاسية وتحتاج إلى وقت لا يستهان به وأن الكلفة الاجتماعية لها ضخمة جدا، وزاد من صعوبة الأمر أن نصيب هذه الدول من حركة التجارة الدولية قد نزل للحضيض وأن الآمال التي كانت معلقة على الدور الذي لا يمكن أن يلعبه رأس المال الأجنبي والمعونات الأجنبية في سرعة تحويل هذه الدول للنظام الرأسمالي هي آمال لم تتحقق حتى الآن(40).

ما ورد إلى هذه الدول من رأس مال أجنبي مازال ضئيلا ومعظمه استعمل في شراء اصول الانتاج القائم (مشروعات القطاع العام) في ظل برامج الخوصصة التي تستهدف القضاء على الملكية العامة، كذلك فإن العقبة الأساسية أمام تحول هذه الدول إلى الرأسمالية تتمثل في غياب طبقة الرأسماليين ولا يمكن للمستثمرين الأجانب أو أقطاب المافيا والسوق السوداء أن يكونوا بديلا لهذه الطبقة.

قبل أن نلقي الأضواء على واقع البطالة الآن في هذه الدول تجدر الإشارة إلى أن مجموعة هذه الدول كانت شأنها في ذلك شأن جميع مكونات الاقتصاد العالمي قد حققت خلال الفترة 1945 - 1970 معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو والتوظيف في ضوء نموذج النمو الستاليني الذي قامت عليه تجارب البناء الاشتراكي فيها. وهذا النموذج الذي كانت فيه الوظائف مأمونة تماما للقوى العاملة (بغض النظرعن مستوى إنتاجيتها) يمكن تحديد أهم ملامحه فيما يلي:

1 - استخدام الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لمصلحة تمويل التراكم في البنية الأساسية والقطاع الصناعي وذلك بشكل اجباري من خلال تأميم الملكيات الزراعية وسياسات الأسعار الحكومية والتسليم الإجباري للمحاصيل.

2 - تسريع عمليات التراكم بوتائر عالية وذلك باستئثار الاستثمار بأنصبة متزايدة باستمرار من الدخل الوطني ومن الزيادة التي تحدث فيه، وكان ذلك على حساب الأجور والاستهلاك المحلي وإن كان ذلك لايخفي الارتفاع المحسوس الذي حدث في مستويات المعيشة مقارنة بأوضاع هذه الدول قبل الحرب العالمية الثانية.

3 - إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وصناعة تجهيزات الانتاج لتوفير القاعدة المادية اللازمة لتنويع وتغيير بنيان الإنتاج القومي.

4 - إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج (إلا في أضيق الحدود) وتشغيل وسائل الإنتاج في القطاعات المختلفة للدولة طبقا للخطط الاقتصادية التي تضعها أجهزة التخطيط المركزية.

5 - نظرا لأن الرأسمالية العالمية قد فرضت حصارا شاملا ماليا، تجاريا وتكنولوجيا على هذه الدول فقد ترتب على ذلك الاضطرار لإنتاج بدائل الواردات في ظل سوق شبه مغلقة تسعى للاكتفاء الذاتي، وكان لذلك تأثير سلبي واضح في الإنتاجية والجودة في هذه البدائل.

6 - الاعتماد على التخطيط المركزي الصارم في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وإهمال علاقات السوق وقانون القيمة، فترتب على ذلك الاهتمام بالكم دون الكيف.

7 - وجود سلطة ذات بناء هرمي صارم تعتمد على الأوامر من أعلى إلى أسفل (مركزية القرار) في ضوء اندماج الحزب الحاكم بالدولة وإخضاع منظمات المجتمع المدني لهذه السلطة، وقد ترتب على ذلك غياب الديموقراطية والنقد الذاتي وتداول السلطة والتضييق على الحريات والمبادرات الفردية.

على أي حال فإنه في النهاية كان نموذج النمو الستاليني الذي ساد في دول المنظومة الاشتراكية قد وصل إلى ذروة عطائه من خلال ما حققه من استخدام موسع للموارد المتوافرة ومن تسريع لعمليات التراكم والتصنيع، وظهرت مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تتطلب مواجهة صريحة وحاسمة، وكان يأتي في مقدمة هذه التحديات التحول من نموذج النمو الممتد الذي يعتمد على وفرة الموارد إلى نموذج النمو المكثف الذي يعتمد على الارتقاء بالإنتاجية وتحديث فنون الإنتاج والإدارة، ومراعاة ما كانت ترسله إشارات السوق وعلاقات القيمة من دلالات وتحذيرات، ضف إلى ذلك أنه بعد أن اتسع حجم العلاقات الاقتصادية الخارجية (ابتداء من بداية السبعينيات) مع منظومة الاقتصاد الرأسمالي مما انعكس في تزايد واردات الدول الاشتراكية وحصولها على بعض القروض الخارجية بات من الضروري مراعاة تأثير هذا الانفتاح في كثير من القضايا والمتغيرات المهمة مثل أسعار الصرف وتنمية قطاع الصادرات ومراعاة الجودة والمزايا النسبية وإعادة النظر في حسابات القيمة والمركزية الاقتصادية... إلخ، وعلى الصعيد السياسي كانت قضايا الحرية والديموقراطية وعلاقة الأحزاب الشيوعية بالجماهير وبالمجتمع تطرح نفسها بقوة، ورغم أن الفكر الاشتراكي الذي ظهر خلال هذه الحقبة (وبالذات السبعينيات) كان مدركا لأهمية هذه التغيرات والتحديات فإنه من الناحية الواقعية لم يحدث التغيير المطلوب. يبدو أن استمرار الحرب الباردة واشتعال سباق التسلح لعبا دورا مهما في تأجيل التغيير أو الخوف من حدوثه، وعندما جاءت البيروسترويكا Perestroika لم يكن لها نظرية أو استراتيجية للتغيير وإعادة البناء بقدر ما كان لها من آليات للهدم، الأمر الذي عجل باختفاء الاتحاد السوفياتي وتفتيته وتشتته وانهيار المنظومة الاشتراكية وسعي دول المنظومة للتحول للنظام الرأسمالي والاندماج في الاقتصاد العالمي بل وطلبها دخول حلف شمال الأطلسي.

السؤال الان ما هي صورة البطالة في الدول التي كانت اشتراكية بعد مضي عدة سنوات على التحولات العاصفة التي حدثت فيها؟ أول ما نلاحظ من ملامح هذه الصورة هو ارتفاع معدلات البطالة فيها بصورة غير عادية رغم ما يشوب قياس هذه المعدلات من أوجه القصور يأتي في مقدمتها الاعتماد في حساب تلك المعدلات على البطالين المسجلين فقط في مكاتب القوى العاملة في حين أن هناك أعدادا هائلة من العاطلين قد كفوا بعد يأسهم عن تسجيل أسمائهم في هذه المكاتب، وطبقا للإحصاءات المتوافرة فإنه في سنة واحدة ما بين 1990 و 1991 ارتفع عددالبطالين إلى أربعين ضعفا عما كان عليه في سنة 1990 في دول شرق ووسط أوروبا، ففي مطلع مارس 1992 كان عدد العمال المسجلين كبطالين يصل إلى 4 ملايين عامل بينما كان عددهم يقل عن 100 ألف فرد في بداية سنة 1990. وبإلقاء إطلالة سريعة على الجدول رقم (1 - 4) يتضح لنامدى النمو الصاروخي الذي حدث في معدلات البطالة في هذه الدول، ففي ألبانيا يرتفع معدل البطالة من 9.8% من قوة العمل سنة 1990 إلى 16.9% في سنة 2013، وفي بلغاريا يرتفع المعدل من 1,8% إلى 12,4%، وفي

كرواتيا يتضاعف المعدل من 8 % إلى 16,6%، وفي المجر من 1,7% إلى 10,2% وفي سلوفاكيا من 1,6% إلى 14,4%، وفي مقدونيا من 17,1% إلى 30%، وفي يوغسلافيا من 14.7% إلى 33,6%. ومعظم هؤلاء البطالين يتركزون في قطاع الصناعات التحويلية والمناجم والكهرباء والمياه وإلى حدما في قطاع الزراعة وقطاع التشييد.

جدول رقم (1-4) معدل البطالة في بعض الدول التي كانت اشتراكية (%)

الدولة/السنة	1990	1992	1993	2012	2013	توقعات 2014
البانيا	9.8	26.7	25	14.4	16.9	14
بلغاريا	1.8	15.6	16.4	12.4	12.4	11.4
كرواتيا	8	17.8	16.8	16.2	16.6	16.1
جمهورية التشيك	0.7	2.6	3.5	7	7.4	7.5
المجر	1.7	12.3	12.1	10.9	10.2	9.4
بولندا	6.1	13.6	15.7	10.1	10.9	11
رومانيا	1.3	8.2	10.1	7	7.1	7.1
سلوفاكيا	1.6	10.4	14.4	14	14.4	14.4
سلوفينيا	5.3	13.3	15.4	8.9	10.3	10.9
مقدونيا	17.1	26.8	29.6	31.3	30	29
يوغسلافيا	14.7	24.6	24.6	31.2	33.6	31.4

المصدر: OIT: l'emploi du monde 2013, un rapport BIT, Genève, 2013 p6

وفي دول الاتحاد السوفياتي سابقا لم تكن الصورة تختلف بالتقريب عن هذه الدول ففي أرمينيا وأوكرانيا ارتفع معدل البطالين من 1.7% و 0.8% سنة 1990 الى 18.5% و 8% سنة 2013 على الترتيب، وتضاعف عدد البطالين في كازاخستان وثلاث مرات في قيرا قيزستان بين السنتين 1990 و 2013 كذلك الوضعية نفسها في دول بحر البلطيق (أستونيا ولاتفيا وليتوانيا) حيث بلغ معدل البطالة في كل من ليتوانيا ولاتفيا 4% و 5% سنة 1990 اما في سنة 2013 بلغ 11.8% و 11.9% على الترتيب(41).

في كل هذه الدول تزايدت بطالة الشباب بمعدلات مرتفعة في الآونة الأخيرة، فمع تردي أوضاع المعيشة وارتفاع الأسعار وشحة مصادر الدخل اضطر الكثير من الشباب إلى ترك المدارس والمعاهد الفنية والجامعات واللجوء لسوق العمل والبحث عن فرص للكسب، وفي كثير من هذه الدول تزيد بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة على عدد الذين سرحوا من وظائفهم، وقد شكلت بطالة الشباب في الجمهورية التشيكية ما نسبته 30% من إجمالي عدد المتعطلين وفي بلغاريا بلغت النسبة 26% وفي المجر 44% وفي رومانيا 46% وذلك طبقا لبيانات سنة 2013 (سبتمبر)، وفي دول الاتحاد السوفياتي سابقا تزيد بطالة الشباب على ثلث إجمالي البطالين وتمثل حوالي خُمس البطالين في دول البلطيق (ليتوانيا أستونيا لاتفيا)(42).

في بداية عمليات التحول وقع عبء البطالة أولا على العمالة العادية غير الماهرة حيث فصلت أعداد ضخمة عن عملها خاصة من قطاع الصناعات التحويلية والإدارات الحكومية وذلك في أعقاب وصول هذه الدول إلى

اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج للتثبيت الاقتصادي(43) Programmes de stabilisation .
وفي مرحلة تالية عندما تعمق الركود والكساد بدأت البطالة تتفشى بشكل واضح في صفوف الفنيين والعمال المهرة وخريجي الجامعات، وعلى سبيل المثال انخفضت نسبة العمال غير المهرة البطالين في المجر من 56% من إجمالي عدد البطالين في سنة 1990 إلى 32% في سنة 2013 (44)، و هذا الوضع نفسه تكرر في دول أخرى، ولكن بشكل عام تظل بطالة العمال غير المهرة من أعلى المعدلات بالمقارنة مع الفئات الأخرى.

كذلك من الملاحظ أن معدلات البطالة بين النساء أكبر من معدلات البطالة بين الرجال (باستثناء حالة المجر وسلو ينيا). وطبقا لبيانات سنة 2012 تراوح نصيب بطالة النساء ما بين 52% و 58% من إجمالي عدد البطالين في دول وسط وشرق أوروبا، بل إنه في دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول البلطيق تزيد النسبة على 60% وتصل إلى 70% في حالتي أستونيا وأوكرانيا(45).

ولا يجوز أن ننسى أن صورة البطالة في الدول التي كانت اشتراكية تتسم بطول مدة التعطل (أكثر من سنة) بسبب استيلاء الركود والتدهور الاقتصادي في هذه الدول، وطبقا لاحصائيات قوة العمل يتزايد هذا النوع من البطالة ما نسبته 9% 10% سنويا في هذه الدول، وفي الجمهورية التشيكية وصلت نسبة البطالين لمدة تزيد على السنة حوالي 31% من إجمالي عدد البطالين وفي بولندا 42 % وفي رومانيا 47%، بل وتصل النسبة إلى 66% في بلغاريا وذلك طبقا لبيانات سنة 2012، أما في جمهورية روسيا فالنسبة تصل إلى 31% و 33% في أستونيا و 35% فيليتوانيا في سنة 2012(46)، وليس بخلاف أن هذا النوع من البطالة يسبب مشكلات ضخمة للبطال نفسه. ذلك أن طول مدة البطالة يؤدي عبر الزمن إلى أن يفقد العامل كثيرا من مهاراته وخبراته وبالتالي تصبح فرص العمل أمامه عزيزة ومن ثم تزيد بطالته ويؤدي ذلك إلى أن يفقد البطال مزيدا من قدراته وخبراته من جديد... وهكذا إلى أن يصل إلى مستوى الإحباط فيكف عن تسجيل اسمه في مكاتب التوظيف.

في ضوء هذه السمات التي تتسم بها صورة البطالة في الدول التي كانت اشتراكية كان من الطبيعي أن يتزايد فيها عدد من يعملون في الأنشطة التافهة (الباعة الجوالين وباعة الأرصفة والأكشاك) وفي القطاع الهامشي ممن يسميهم البعض العاملين لحساب أنفسهم (والتسمية هنا ضخمة لا تتناسب مع تفاهة هذه الأنشطة وفقر من يعملون بها). بل إنه من المشاهد أن هذه الدول بدأ يظهر فيها ولأول مرة ظاهرة تشغيل الاطفال (عمالة الأطفال). كذلك يلاحظ، والحال هذه أن تزايدت على نحو واضح في هذه الدول نسبة من يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم وخاصة في المصانع والمشروعات الكبيرة والمتوسطة. ففي جمهورية الاتحاد الروسي على سبيل المثال بلغ معدل الأفراد الذين اضطروا للعمل لبعض الوقت أو بشكل مؤقت ما يعادل 6% من إجمالي قوة العمل وذلك في نوفمبر 2012، وفي أوكرانيا بلغ 10% من إجمالي قوة العمل سنة 2012. كما بلغ معدل من يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم نسبة 4% من إجمالي قوة العمل وذلك في نهاية نوفمبر عام 2012 .وفي جمهورية مولدوفيا بلغت نسبة من يعملون بشكل مؤقت ومن يعملون لبعض الوقت 14% من قوة العمل في سنة 2012 (47).

هذه الصورة الكئيبة للبطالة في دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول وسط وشرق أوروبا لا تنفصل في الحقيقة عن تدهور وتردي الأوضاع الاقتصادية الكلية فيها. فقد رافق هذه البطالة المتفاقمة تدهور مستمر في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإنتاج الصناعي بمعدلات مخيفة خاصة بعد أن انخفضت معدلات الاستثمار فيها وبعد أن فقدت هذه الدول أسواقهاالخارجية سواء الأسواق التي كانت فيما بينها حينما كان مجلس الكوميكون قائما أو أسواق الدول النامية التي كانت ترتبط مع كثير منها بعلاقات قوية. صحيح أن هذه الدول كسبت في الآونة الأخيرة بعض الأسواق الخارجية في دول منظمة التعاون والتنمية OECD لكن تلك الأسواق ماتزال صغيرة ولا تعوض خسارة الأسواق التي فقدتها، أضف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الدول قد أغلق عددا لا بأس به من المصانع والوحدات الإنتاجية بسبب الخسائر التي تحققها، كذلك لا يجوز أن ننسى تأثير برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي(48) وما أدت إليه من تخفيض في الإنفاق العام وزيادة في أسعار الفائدة وارتفاع في تكاليف الإنتاج، فقد كان لهذه البرامج تأثيراتها الانكماشية الواضحة في خفض الطلب المحلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي، كذلك انخفضت الإنتاجية وخاصة إنتاجية العمل الصناعي بمعدلات غير مسبوقة. كما انطلق الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للارتفاع الفائق (وصل معدل تغير هذاالرقم إلى 338,5 % في بلغاريا عام 2010 وإلى 444,5 % في رومانيا في نفس السنة).

في ضوء ذلك كله كان تدهور الأجور الحقيقية للمشتغلين وانخفاض مستوى معيشتهم أمرا طبيعيا. ومهما يكن من أمر فقد انتشرت في هذه الدول ظاهرة الفقر على نحو هائل، حيث أصبحت أعداد كثيرة من الناس لا تحصل على الدخل الأدنى اللازم لمواجهة ضروريات الحياة بعد أن تزايدت البطالة وارتفعت الأسعار وأُلغي الدعم وقلصت برامج الضمان الاجتماعي وتزايدت حالات العمل المؤقت ولبعض الوقت وانخفضت مستويات الأجور. لهذا فقد زاد عدد من يعيشون على أو تحت خط الفقر بشكل مكثف، وكما يقول تقرير العمالة في العالم لعام 2011 الذي وضعته منظمة العمل الدولية إن عددالأسر التي تعيش في حالة فقر مدقع في رومانيا وبلغاريا وبولندا والتشيكوسلوفاكيا قد تزايد بشكل سريع في السنوات الأخيرة وأكثر مما هومسجل في الإحصاءات الرسمية(49).

لاعجب والحال هذه أن تتعاظم الحاجة إلى مصاريف الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للبطالين والفقراء، ومن المعلوم أن تلك المصاريف وهذه الحماية كانت تشمل كل أفراد وفئات المجتمع في فترة النظام الاشتراكي (50) وكانت شعوب هذه الدول تنظر إلى المكاسب الناجمة عن هذه المصاريف وتلك الحماية على أنها أمور مفروغ منها ومضمونة، وقد كانت تلك المكاسب تشكل جزءا مهما من دخول الأفراد.

على أن مصاريف الضمان الاجتماعي سرعان ما تعرضت للضغط الشديد في ضوء برامج التثبيت الاقتصادي التي استهدفت خفض عجز الموازنة العامة وتحرير الأسعار، مع إجراءات التحول نحو الرأسمالية. ولهذا فإنه بعد أن قلصت حكومات تلك الدول مشروعات الضمان الاجتماعي، والدعم، ورفعت أسعار كل السلع والخدمات ومع تفاقم البطالة وتدهور مستوى معيشة الناس لجأت هذه الحكومات إلى وضع أنظمة جديدة لإعانات البطالة Prestations de chômage طبقا لقواعد محددة، وهي أنظمة كانت تعد في صياغاتها الأولى بأنها من

الممكن أن تكون عونا لا بأس به للبطالين وما يواجهونه من فقر وحرمان ومعاناة ولكن عندما زادت البطالة بسرعة سرعان ما اتخذت حكومات هذه الدول عدة إجراءات مالية وانكماشية وأعيد النظر في قوانينإعانة البطالة حيث تم تقصير مدة الاستفادة من الإعانة وخفض نسبة الاستحقاق taux de remplacement (وهي النسبة بين مدفوعات الإعانة إلى متوسط الأجور)(51) كما أصبحت هذه النظم لا تشمل إلا نسبا معينة من إجمالي عدد البطالين.

على أي حال إذا كانت صورة البطالة وكما عرضناها سابقا في مجموعة الدول التي كانت اشتراكية قاتمة وقاسية وتشير إلى مدى ضخامتها وخطورتها فإنها في الحقيقة تعبر عن المأزق الذي وقعت فيه شعوب هذه الدول، فهي حينما ثارت على نظمها السابقة كانت تحلم بأن تحتفظ بمزايا الاشتراكية في مجالات الضمان الاجتماعي والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية وأن تحصل في الوقت نفسه على مزايا الرأسمالية في مجالات الاستهلاك الترفي فلم تستطع أن تحتفظ بمزايا هذه ولا حصلت على مزايا تلك.

المطلب الثالث: البطالة في الدول النامية

قدر عدد سكان العالم في سنة 1990 بحوالي 5292 مليون نسمة يعيش منهم 1207 ملايين نسمة بنسبة 22,8% في الدول المتقدمة وحوالي 4086 مليون نسمة بنسبة 77,2 % في الدول النامية، بينما في سنة 2012 قدر سكان العالم بحوالي 7.2 مليار نسمة منها 1.3مليار نسمة بنسبة 18.1% بالدول المتقدمة و 5.9 مليار نسمة بنسبة 81.9% في الدول النامية، وفي سنة 1990 قدر حجم قوة العمل في العالم بحوالي 2956 مليون فرد بنسبة 43.9% من السكان منهم حوالي 771 مليون فرد ما نسبته 26.1% في الدول المتقدمة بينما 2185 فرد بنسبة 73.9% في الدول النامية اما في سنة 2012 فقد قدر حجم قوة العمل في العالم بحوالي 3.5 مليار فرد بنسبة حوالي 48.6% من السكان منهم 0.847 مليار فرد اي بنسبة 24.2% لدى الدول المتقدمة بينما 2.653 مليار بنسبة 75.8% لدى الدول النامية. وطبقا لتقديرات الأ مم المتحدة من المتوقع أن يدخل سنويا سوق العمل بالدول النامية حوالي 38 مليون فرد يبحثون عن فرص للتوظيف(52).

مهما يكن من أمر فإنه نظرا لأن الزيادات الضخمة التي أضيفت إلى سوق العمل خلال هذه الفترة كانت أكبر بكثير من حجم فرص العمل التي كانت متاحة فإن ذلك أدى إلى خلق جيوش هائلة من البطالين المصابين بمختلف أنواع البطالة. وقد بدأت مشكلة البطالة في هذه الدول تنفجر على نحو واضح في بداية عقد التسعينيات وظلت تتراكم وتتفاقم عاما بعد الآخر إلى أن وصلت أعداد البطالين فيها إلى حوالي 716 مليون فرد بافتراض أن معدل البطالة الإجمالي (شاملا لمختلف أنواع البطالة) لا يقل عن 27% من قوة العمل، ويرى بعض الخبراء أنه لما كانت قوة العمل في هذه الدول تنمو بحوالي 3% سنويا فإنه يتعين على هذه الدول أن تحقق معدلا للنمو الاقتصادي لا يقل عن 6% سنويا حتى يمكنها أن تمتص الزيادة التي ستحدث في قوة العمل(53).

إذا أرادت هذه الدول أن تمتص أيضا رصيد البطالة المتراكم، فإن عليها أن ترفع من معدلها الاقتصادي إلى مدى يتراوح فيما بين 8% و 9%سنويا عبر عقد من الزمن على الأقل(54).

إذا افترضنا أن معامل رأس المال للناتج Capital / Ratio de sortie سيظل في حدود 1:3 فإن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب على أقل تقدير ألا يقل معدل الاستثمار الصافي عن مدى يتراوح ما بين 24% و 27% من الدخل القومي ومدى يتراوح ما بين 32% و 36% بالنسبة لمعدل الاستثمار الإجمالي(55).

تلك في الحقيقة تقديرات يستحيل في ضوء الأوضاع الراهنة والمحتملة في الأجل المنظور القريب أن يحققها عدد كبير من هذه الدول. من هنا فأغلب الظن أن تظل مجموعة هذه الدول تعاني ولمدة طويلة من ويلات البطالة. ولكن... ما هي أهم ملامح صورة البطالة في مجموعة هذه الدول؟ وكيف تطورت؟

الواقع أنه لكي نحدد هذه المعالم فإن منطق التحليل يملي علينا أن نشير بادئ ذي بدء إلى أن مجموعة هذه الدول التى ظهرت إلى حيز الوجود كدول مستقلة نتيجة لنجاح حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية قد حققت خلال فترة الازدهار العالمي لعالم ما بعد الحرب (1945 - 1970) أوضاعا أفضل بكثير مما هي عليه الآن، ففي ضوء العلاقات القوية التي ربطتها بمجموعة الدول الصناعية الرأسمالية باعتبارها دولا مصدرة للمواد الخام لهذه الدول ومستوردة منها جميع ما تحتاج إليه فإن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته اقتصاديات هذه الدول (على نحو ما رأينا آنفا) سرعان ما تساقطت بعض آثاره بهذا القدر أو ذاك على مجموعة الدول النامية، ولقد استطاعت مجموعة هذه الدول أن تحقق درجات لا بأس بها من النمو الاقتصادي وإن كان ذلك أبعد من أن يغير من طبيعة الهياكل الإنتاجية المشوهة لها (باستثناء بعض دول جنوب آسيا النمور الأربعة)، فقد استفادت هذه الدول من ازدهار التجارة العالمية ومن زيادة طلب الدول الصناعية على المواد الخام التي تنتجها. كما استفادت في حدود معينة من ظروف الحرب الباردة بحصولها على مقادير لا بأس بها من المعونات والقروض الميسرة من الدول التي كانت اشتراكية ومن الدول الصناعية الرأسمالية، ولم تكن موازين مدفوعاتها تحقق عجوزات ضخمة ومن هنا لم تظهر فيها آنذاك صعوبات للديون الخارجية.

لو ألقينا إطلالة سريعة على بيانات 1970 - 2013 لتبين لنا أنه خلال الفترة حققت مجموعة الدول النامية في المتوسط معدلا للنمو في حدود 3.6% و 5.2% 1980 وهو متوسط يفوق ما تحقق في مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية لكنه يقل قليلا عن ذلك المتوسط الذي حققته مجموعة الدول التي كانت اشتراكية. صحيح أنه يمكننا القول أن حظ المجموعات الاقتصادية داخل دائرة الدول النامية من هذا النمو كان متفاوتا من مجموعة لأخرى، ولكن بشكل عام كان النمو المتحقق في غالبية هذه الدول لا بأس به، كما ارتفع مستوى المعيشة في هذه الفترة بشكل ملحوظ في تلك الدول نظرا لأن معدلات النمو الاقتصادي كانت تفوق آنذاك معدلات النمو السكاني الأمر الذي سمح بنمو حقيقي في متوسط نصيب الفرد من الإنتاج ومن ثم من الدخل خلال نفس الفترة. انظر الجدول التالي:

جدول رقم (1-5) تطور معدلات نمو الانتاج ونصيب الفرد منه (%)

الدول/الفترة	1970-1980		1980-1990		1990-2000		2000-2010		1010-2013	
العالم	3.5	--	3.3	--	3.3	--	4.3	--	3.3	--
المتقدمة	3.2	4	3.2	2.2	2.9	1.7	2.6	1.5	1.5	0.7
شرق ووسط اوروبا	4.5	5.7	2.3	1.6	7.8-	0.2	5.4-	0.3	3.03-	0.4
النامية	4.8	3.7	3.6	1.2	4.9	2.8	4.7	2.5	5.2	2.8

شرق اسيا	7	3.6	7.9	6.3	7.6	5.7	8.3	5.9	6.8-	4.1
الصين	6.3	3.6	9.9	8.2	10.2	8.9	9.7	6.3	8.2	6.7
جنوب اسيا	3.9	1.4	5.6	3.1	3.2	1.6	4.9	2.3	5.7	2.9
افريقيا شبه صحراوية	3	0.6	1.9	0.9	1.5	0.4	1.7	0.3	2.7	0.9
امريكا اللاتينية والكارايبي	4.8	2.5	2	0.5	3.2	1.8	3.8	1.9	3.4	1.3
شرق اوسط وشمال افريقيا	4.6	2.4	0.4	0.1	2.8	1.3	2.6	0.9	3.5	1.2

المصدر: OIT: emploi dans le monde 2013, Genève2013 , p.28.

كان من الطبيعي والحال هذه ألا تظهر في هذه الدول بطالة، رغم أن معدلات النمو السكاني فيها كانت في الفترة 1970-1980 تتجه للارتفاع، والحق أن تواضع معدلات البطالة كانت ترجع بالإضافة إلى ظروف ازدهار الاقتصاد العالمي إلى العوامل التالية :

1 - ارتفاع معدلات التعليم ﷺمما قلل في هذه المرحلة من الأعداد التي تدخل سوق العمل.

2 - الهجرة الدولية التي سمحت بانتقال أعداد كبيرة من فائض السكان النسبي الذي ظهر آنذاك للعمل في دول الشمال الصناعي وهو الأمر الذي خفف من حدة البطالة.

3 - جهود التنمية التي بذلتها هذه ادول والتي استوعبت الكثير من قوة العمل المحلية سواء في مشروعات بناء البنية الأساسية أو في توسعات الخدمات الحكومية أو في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية.

تدعونا النقطة الثانية نظرا لأهميتها لإلقاء الضواء عليها، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات عمدت الكثير من الدول الصناعية الرأسمالية (في ظل الارتفاع الواضح الذي حدث في أجور العمال بسبب زيادة الطلب على قوة العمل وبسبب تأثير نقابات العمال وتطبيق الحكومات لبرامج واسعة للضمان الاجتماعي) إلى الترحيب بالقوى العاملة الوافدة من الدول النامية. وتم تغيير قوانين الهجرة والإقامة والعمل التي تسهل قدوم هذه القوى التي جاءت بشكل واضح من تركيا والجزائر وتونس ومراكش وإسبانيا وإيطاليا ومن الهند وبعض الدول الافريقية والآسيوية واتجهت إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا بحثا عن فرص أفضل للتوظيف وسعيا وراء أجور أعلى(56)، وقد عمل هؤلاء المهاجرون في مختلف المهن والحرف وخاصة تلك التي تتميز بالمجهود الشاق (البناء والتشييد، النظافة، الصناعة الثقيلة، أنشطة الموانئ...). وقد شكل هؤلاء العمال الأجانب احتياطا هائلا في سوق العمل واستخدمتهم الرأسمالية كسلاح مهم في مواجهة المطالب المستمرة لزيادة أجور العمال المحليين ولتأمين حاجتها باستمرار من قوة العمل بغض النظر عن حالة النمو السكاني (57). وفي عام 1980 وكما يشير مارتن جودفري (58) Martin Godfry كان عدد العمال الأجانب النشطين اقتصاديا في الدول الصناعية المتقدمة يتراوح على أدنى تقدير بين 20 و 30 مليون عامل، ويشير التقرير السنوي لعام 1992 عن التنمية البشرية في العالم الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP إلى أنه خلال العقود الثلاثة الممتدة فيما بين 1960 و 1990 هاجر على الأقل 35 مليون فرد من الدول النامية ليقيموا في دول الشمال الصناعي منهم حوالي 6 ملايين هاجروا بطريقة غير قانونية(59)، وهؤلاء اضطروا إلى أن يقبلوا أقل الأجور وأن يعملوا في ظروف سيئة. على أن هجرة العمالة من دول الجنوب إلى دول الشمال

الصناعي لم تكن مقصورة فقط على قوة العمل العادية بل شملت أيضا استنزاف الكوادر العلمية والفنية والمهنية ذات التخصصات الدقيقة.

مشكلة البطالة بدأت في الظهور على نحو واضح في الدول النامية ابتداء من عقد السبعينيات، وكان ظهورها منذ تلك اللحظة واستمرار تفاقمها بعد ذلك نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي:

1 - فشل أنماط التنمية التي انتهجتها هذه الدول.

2 - تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك.

3 - الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة.

فيما يتعلق بالعامل الأول من الملاحظ أنه بعد أربعة عقود من محاولات التنمية والتحديث في الدول النامية لم تنجح تلك المحاولات في الشطر الأعظم من هذه الدول في تجاوز التخلف وتغيير هياكل الإنتاج المشوهة وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضع هذه الدول على سلم النمو المتواصل الذي ينمي باستمرار مصادر الدخل والإنتاج والإنفاق والتوظيف، ذلك أنه باستثناء بعض الدول في جنوب شرق آسيا (الدول المصنعة حديثا) مازالت مجموعة الدول النامية ترضخ تحت قيود التخلف وطغيان الفقر وديكتاتورية البطالة، كان فشل أنماط التنمية في هذه الدول راجعا ضمن عوامل أخرى إلى أن النخب الحاكمة في هذه الدول قد نظرت إلى عملية التنمية تحت تأثير الفكر التنموي الذي ساد في حقبة الخمسينيات وحقبة الستينيات على أنها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة في الدول الصناعية المتقدمة وتلك التي تسود في دولهم، وتوهم الكثيرون أن تعظيم معدل نمو الناتج المحلي في اقل الفترات (دون أن تعطي الأهمية لمكونات هذا الناتج) سوف يحل مشكلات التخلف والفقر وعدم عدالة التوزيع، حيث ساد الاعتقاد بأن النمو الذي سيحدث في الناتج سوف تتساقط آثاره على مختلف الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية وأن التوزيع ستحل مشكلاته بعد أن يتحقق النمو(60).

في ضوء هذا الفهم القاصر لجوهر عملية التنمية تمحورت الجهود الإنمائية في القطاع الحديث الذي راح يطبق:

1 - إما استراتيجية التصنيع المتجه للتصدير.

2 - وإما استراتيجية التصنيع القائم على الإحلال محل الواردات.

وكان من نتيجة ذلك أن القطاع الحديث استأثر بالشطر الأكبر من الاستثمارات المحلية وخدمات المرافق العامة والإنفاق العام، وتم تهميش باقي القطاعات التي اعتصرت عصرا شديدا من أجل توفير الموارد اللازمة لنموالقطاع الحديث (خير مثال على ذلك إهمال الزراعة واعتصارها لمصلحة جهود التصنيع والتحديث). وضاعف من حرج الموقف لجوء القطاع الحديث إلى استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال وموفرة لعنصر العمل الأمر الذي كان تأثيره واضحا في الحد من نمو فرص التوظيف أمام قوة العمل المحلية المتعاظمة النمو(61).

على أنه مهما كان نمط التنمية المختار فقد كانت أدوات السياسة الاقتصادية في هذه الدول انتقائية وتتراوح فيما بين الاعتماد شبه المطلق على آليات السوق (كما هو الحال في تجارب دول أمركا اللاتينية) والتخصيص المباشر للموارد النادرة من خلال جهاز الدولة (كما حدث في بعض التجارب الافريقية والآسيوية)، ولكن مهما كان الأمر فقد كان للدولة دور محسوس وفعال في كل هذه التجارب(62)، كذلك تجدر الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الدولة في مجتمعات ما بعد الاستقلال كانت تستند إلى تحالف بعض القوى الاجتماعية التي كانت تستفيد من تلك السياسات واستبعدت في المقابل بعض القوى التي لم تستفد أو أضرت منها، وظلت فاعلية هذا التحالف قائمة ومستمرة خلال فترة الخمسينيات والستينيات حينما كانت تناقضات هذا التحالف ما تزال مكبوتة وحينما كانت ظروف الاقتصاد العالمي مواتية. على أن نموذج التحالف الاجتماعي هذا سرعان ما تعرض للانهيار في غالبية الدول النامية في عقد السبعينيات حينما بدأت المآزق الاقتصادية في الظهور (زيادة المديونية الخارجية، زيادة عجز الموازنة العامة، اشتعال نيران التضخم، زيادة البطالة، تفاقم الدين العام الداخلي، تدهور سعر الصرف، تناقص القدرة على الاستيراد، تدهور الاستثمار وتهاوي معدلات النمو للحضيض). وحينما بدأت التوترات الاجتماعية تنفجر نتيجة لما أفرزه نمط التنمية الفاشل من تفاوت شديد في توزيع الدخل والثروة وفساد وهروب واسع للأموال إلى الخارج ومن فقر وحينما برزت للسطح نتائج التمييز بين بعض المناطق والقطاعات داخل الدولة وضد بعض القوى الاجتماعية، وحينما حدث ذلك تعرضت الكثير من أنظمة الحكم في هذه الدول للتوترات السياسية والانقلابات العسكرية، وهنالك توقفت جهود التنمية بل وعجزت الكثير من الحكومات عن أن تضطلع بوظائفها التقليدية. أما العامل الثاني الذي أسهم في احتدام البطالة في الدول النامية فهو تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينيات وتنامت وانفجرت في الثمانينيات(63). وقد حدثت هذه الأزمة تحت تأثير عاملين أساسيين أولهما تلك النظرة القاصرة التي سادت خلال الخمسينيات والستينيات والتي اعتبرت قياسا على ما ذهب إليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أن النمو هو دالة في تراكم رأس المال وبالتالي اعتبرت أن جوهر مشكلة التخلف تتمحور حول مشكلة التمويل، وأنه من المهم للارتفاع بمعدل النمو زيادة معدلات الاستثمار (وأهملت العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية مثل كفاءة القوى العاملة، التعليم والتكنولوجيا، البيئة، الأبعاد الاجتماعية... إلى آخره)، وترتب على تضخيم دور الاستثمار وتحديد معدلات عالية له مع تواضع معدلات الادخار المحلي أن تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وخاصة عن طريق الاقتراض، أما العامل الثاني الأكثر حسما في بروز هذه الأزمة فهو تعرض موازين مدفوعات هذه الدول لعجوزات شديدة في بداية عقد السبعينيات تحت تأثير زيادة أسعار النفط وأسعار الغذاء ومختلف السلع التي تستوردها تلك الدول في الوقت الذي تدهورت فيه أسعار صادراتها من المواد الخام، وهذه العجوزات تمت مواجهتها من خلال تزايد الاقتراض وخاصة من المصادر الخاصة (البنوك وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية (ارتفاع سعر الفائدة وقصر مدة القرض)، وقد ترتب على الإفراط في هذه القروض أن ظهر جبل هائل من الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول ونمو فاحش في أعباء خدمتها (مبالغ الأقساط والفوائد) بحيث وصل معدل خدمة الدين Ratio du service de la dette في الكثير من هذه الدول إلى 80% وأكثر من

حصيلة صادرات السلع والخدمات لهذه الدول، ثم وصلت الأزمة إلى ذروتها حينما أصبحت مبالغ خدمة الديون تزيد عما تحصل عليه هذه الدول من قروض جديدة ومعونات اقتصادية (ظاهرة النقل العكسي للموارد)، وقد ترتب على هذه الأزمة:

1 - استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف.

2 - إضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد.

كان من نتيجة ذلك تدهور الإنفاق الاستثماري وتعطل قدر كبير من الطاقات العاطلة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع شديد في معدل التضخم وانسداد فرص التوظيف أمام قوة العمل سواء في القطاع العام والإدارة الحكومية أو في القطاع الخاص، والذي زاد الطين بلة هو اضطرار هذه الدول إلى الذهاب إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية وتنفيذها للسياسات الصارمة التي انطوت عليها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (باعتبارها شرطا لإعادة الجدولة)، وهي برامج في جوهرها ذات توجه انكماشي وتهدف إلى تدبير الموارد اللازمة للوفاء بأعباء الديون في المستقبل الأمر الذي كان له تأثير مضاعف في معدلات البطالة. فقد انطوت هذه البرامج على خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وتجميد التوظيف الحكومي وزيادة أسعار الفائدة وإلغاء دعم ضروريات الحياة والمدخلات الوسيطة لقطاعات الإنتاج المحلي، وزيادة أسعار الطاقة ورسوم الخدمات الحكومية، وزيادة الضرائب غير المباشرة وبيع ممتلكات الدولة والقطاع العام للأجانب والرأسمالية المحلية (الخوصصة) وتسريح أعداد هائلة من العمالة الموظفة فيها.. إلى آخره. فكل هذه الاجراءات كان لها ومازال تأثير حاسم وفوري ومباشر في تفاقم البطالة في الدول النامية المدينة وخفض الأجور الحقيقية وتردي مستويات المعيشة.

يقول تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 1995 مؤكدا هذه الآثار في حالة المكسيك فمنذ منتصف الثمانينيات غيرت المكسيك بسرعة هيكل اقتصادها. فقد أزيلت معظم الحواجز التجارية وخفض تدخل الدولة تخفيضا شديدا وأزيلت القيود التنظيمية للاقتصاد إلى حد كبير، وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم واجتذاب تدفقات رأس المال الأجنبي. ودبرت انخفاضا كبيرا في الأجور لكي تصبح الأيدي العاملة المكسيكية أرخص ثمنا. ولكن النمو الذي حدث كان هزيلا وفرص العمل التي وجدت كانت أقل حتى من ذلك. أما التكاليف البشرية فقد كانت باهظة. فلقد عانى الرجال العاملون، حيث فقد الكثير منهم وظائفهم أو وجدوا أن أجورهم الحقيقية قد انخفضت بمقدار النصف (64).

أما العامل الثالث الذي أثر في تفاقم مشكلة البطالة في الدول النامية فهو الاضطراب الحادث في بيئة الاقتصاد العالمي في ظل ميل مطرد لاتساع نطاق العولمة، ففي الوقت الذي تزداد فيه عمليات الترابط والتشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف أطراف الاقتصاد العالمي بفعل الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق، وفي ظل النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق المال العالمية وتعددية العملات الدولية ومع النمو السريع الذي يحدث في حركات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة وسرعة انتقالها من مكان لآخر بحثا عن معدلات أعلى للربح والسيطرة ومع التحرير المتزايد الذي حدث في

الأسواق النقدية والمالية وحركة التجارة العالمية ﷺالذي يستلزم وجود آليات وقواعد عالمية ملائمة لمواكبة هذه العولمة وإدارتها... إلا أن العالم ما زال يفتقد هذه الآليات. والمشكلة هنا هي أن هذه العولمة المتزايدة تقتضي القبول بانتقال جانب من المهام التنظيمية ووضع السياسات من إطارها الوطني إلى إطارها العالمي والارتضاء بالتخلي عن جزء من السيادة لمصلحة مجموع الاقتصاد العالمي. كما أن ذلك يتطلب أيضا وجود مؤسسات عالمية تتولى إدارة الاقتصاد العالمي وضبط حركته وتسهيل آليات عمله. ومثل هذه المؤسسات لم توجد بعد رغم وجود منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسعى بعض الأوساط الرأسمالية العالمية لكي تكون هذه المنظمات بديلا عن الأمم المتحدة ومنظماتها(65).

في ظل هذه العولمة المتزايدة ومع اضطرار غالبية الدول النامية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ذات التوجه الليبرالي والانكماشي والتي أضعفت من قوة الدولة سرعان ما وجدت مجموعة هذه الدول نفسها وقد انتقلت منها صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني إلى مستوى الدائنين والمنظمات الدولية وأصبحت هناك صعوبات تواجهها في فرض سيطرتها الوطنية على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية بعد أن أصبحت الأولوية تعطى لمصلحة المنافسة وآليات السوق. ولم تعد الكثير من حكومات الدول النامية تملك أيّ سيطرة أو وسيلة لمنع التدفق العارم لرؤوس الأموال للخارج، وصارت الحكومات تتجه نحو تبني تعليمات عامة عن السياسة الاقتصادية التي تمليها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(66). وكانت قوة العمل المحلية وما أصابها من بطالة هي أولى ضحايا هذه العولمة.

مهما يكن من أمر فإنه في الوقت الذي زادت فيه العولمة زادت بيئة الاقتصاد العالمي اضطرابا الأمر الذي خلق صعوبات شديدة في عملية التخطيط وصنع القرار الاقتصادي بالنسبة للحكومات وللمنتجين والمصدرين والمستوردين والمستثمرين. ولعل أبرز منابع هذا الاضطراب تتجسد فيما يلي:

* انهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف.
* فوضى السيولة الدولية وتعويم أسعار الفائدة.
* التقلبات الشديدة التي تحدث في أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية.
* اتساع نطاق المضاربات في أسواق الأوراق المالية وفي أسواق المواد الخام وأسواق الصرف الأجنبي.
* تدهور شروط التبادل التجاري في غير مصلحة الدول النامية.
* نمو الكتل الاقتصادية الإقليمية بين الدول الصناعية في مقابل تفتيت وردم الدول التي كانت اشتراكية والدول النامية وتفاقم الصراعات القومية الطائفية والقومية فيما بينها.
* ضعف إن لم يكن انعدام المعونات الاقتصادية المقدمة للدول النامية.

ان العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وتزايد عناصر الفوضى والاضطراب فيه وضعف موقع الدول النامية داخله قد اقترنت أيضا بتطور آخر يتناقض مع المعنى العام لفكرة العولمة وكان له تأثير مهم في مشكلة البطالة،

ونعني بذلك الصعوبات والقيود التي بدأت تواجه هجرة القوة العاملة من دول الجنوب إلى دول الشمال الصناعي. فالعولمة حدد مضمونها في منطق الرأسمالية العالمية على أنها التحرك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال، أما التحراك الحر لقوة العمل فممنوع، فإذا كان مسموحا لرأس المال وللسلع أن تقتحم الأسواق والحدود دون أي عقبات فإن العمل غير مسموح له. إن رأس المال يمكن أن ينتقل إليه لكن العكس غير جائز، بل إنه حتى في أشكال التكامل والتكتل التي قامت بين بعض الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية فإن عنصر العمل يستثنى من حرية الحركة والتنقل. وهو ما حدث في اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (النفتا) حيث تم الاتفاق «على ترك سلعتين تحديدا خارج مجال الاتفاق، البترول الذي يرغب المكسيكيون في الاحتفاظ به داخل القطاع العام.. وقوة العمل المكسيكية التي لا تود الإدارة الأمريكية أبدا أن تفتح أمامها باب عبور الحدود »(67). إذ مع تفاقم مشكلات الركود والبطالة في الدول الصناعية الرأسمالية لجأت حكومات هذه الدول إلى مقاومة الهجرة إليها من خلال تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها. وأصبحت الأحزاب اليمينية المتطرفة تعارض بشدة استقبال المزيد من العمال الأجانب بل وتسعى إلى طردهم خارج الحدود. وهكذا فإنه بعد أن كانت الهجرة لدول الشمال منفذا وإن كان ذا طاقة محدودة لفائض العمالة بالدول النامية ومصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي لكثير من الدول النامية فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن قد أغلق. وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها الآن حكومات الدول الصناعية على هجرة قوة العمل إليها أن الدول النامية أصبحت تحرم الآن من دخل لا يقل عن 250 بليون دولار سنويا على الأقل.(68)

والسؤال الآن هو كيف تبدو صورة البطالة حاليا في الدول النامية وماهي أهم ملامحها؟

للإجابة عن هذا السؤال تجدر الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن الصعوبة الرئيسية في تقديم هذه الصورة تكمن في الفقر الإحصائي لبيانات البطالة في هذه الدول. كما أن الإحصائيات الرسمية للبطالة إن وجدت ذات دلالة محدودة جدا (ان لم نقل كاذبة) لأن قدرا كبيرا من البطالة موجود بالريف وفي القطاع غير الرسمي في الحضر وتلك البطالة لا تشملهاالإحصائيات الرسمية. كما أن عددا هائلا من العمال والموظفين أصبحوا يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم وبعضهم في حالة إجازة إجبارية دون أجر أو يعملون بشكل مؤقت. وهذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص Le sous-emploit لا يوجد عنه أي بيانات إحصائية.

بالإضافة إلى هذه الصعوبات الإحصائية لا يجوز أن ننسى أن هذه الدول لا تشكل مجموعة متجانسة بل عدة مجموعات وتختلف صورة البطالة فيها من مجموعة لأخرى حسب درجات النمو أو التخلف المتحقق فيها وحسب مدى تأثرها بالاضطرابات الموجودة في الاقتصاد العالمي. فالدول النامية التي استطاعت أن تحقق قدرا معقولا من النمو واستطاعت أن تحسن من موقعها في الاقتصاد العالمي حققت تقدما في مجال التوظيف وخفضا ملموسا في البطالة (كما هو الحال في النمور الأربعة الآسيوية). أما الدول التي تردت أوضاعها الاقتصادية وكانت أشد تأثرا بالاضطرابات في الاقتصاد العالمي فقد ظهرت البطالة فيها ونمت بمعدلات كبيرة.

بشكل عام نلاحظ أن صورة البطالة في الدول النامية قد تأثرت كثيرا بمشكلة فائض السكان النسبي وهي المشكلة التي يعود جزء منها إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة التي شهدتها هذه الدول في أعقاب حصولهاعلى

استقلالها السياسي، فالنمو السريع الذي حدث في السكان خلال عقدي الخمسينيات والستينيات قد خلق معه أهراما سكانية تتسم باتساع قاعدتها الشبابية وسرعان ما أفرزت هذه الأهرام زيادات كبيرة في قوة العمل في السبعينيات والثمانينيات التي راحت تضغط على الأراضي الزراعية والمرافق العامة والمواد الغذائية وإمكانات الصحة والتعليم وفرص التوظيف... إلى آخره(69).

حقا إن تلك الضغوط لم تشكل مشكلات يُعتد بها آنذاك حيث كانت اقتصاديات هذه الدول تمر بمرحلة من الانتعاش الاقتصادي في فترة عالم ما بعد الحرب (1945 - 1970) على نحو ما أوضحنا آنفا. ولكن حينما تعرضت هذه الدول إلى آثار فشل أنماط التنمية التي طبقتها ولآثار العولمة وللاضطرابات الحادثة في الاقتصاد العالمي و لما نجم عن أزمة ديونها الخارجية من صعوبات قاسية سرعان ما برز الوجه القبيح للبطالة فيها. وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن هذه الدول في مجموعها تحتاج حاليا إلى خلق ما يعادل مليار فرصة عمل حتى يمكن القضاء على البطالة المتراكمة فيها ومواجهة الزيادة التي ستحدث في قوة العمل (70).

على أي حال فإن أبرز معالم صورة البطالة الآن في هذه الدول تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة لدى الكثير منها ففي أغلبية الدول الافريقية التي توفرت عنها بيانات زادت معدلات البطالة على 10% من قوة العمل في الفترة 2005-2013 بينما وصلت في نيجيريا إلى حوالي 50% (الجزائر 10% سنة 2012 و 2013) . وحينما تفاقمت الأزمة الاقتصادية وزادت صعوبات الديون الخارجية وتدهور متوسط دخل الفرد ارتفع معدل البطالة في الدول الافريقية شبه الصحراوية من 10% في الحضر في المتوسط خلال الثمانينات إلى حوالي 18% في التسعينات الى 25.1% و 26% خلال سنتي 2012 و 2013 على الترتيب (71). وتقدر منظمة العمل الدولية ILO أن هناك ما يقرب من 9 ملاين بطال في مجموعة هذه الدول في عام 1990 وتتوقع أن يقفز الرقم إلى 32 مليون خلال عقد 2014 ونتيجة لذلك سيرتفع معدل البطالة ليصل إلى 36.1 % من قوة العمل في الحضر(72).

في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي كانت البطالة في غالبية هذه الدول في الثمانينيات أقل من مستواها في أوائل التسعينيات (باستثناء بعض الدول). ويبدو ارتفاع هذه المعدلات واضحا حيث وصل المعدل إلى 26.3% في عام 2012 على العموم.أما مجموعة الدول النامية الآسيوية فمن الملاحظ بشكل عام أن معدلات البطالة فيها أقل من تلك المعدلات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. بيد أنه نظرا لأن هناك دولا آسيوية ذات حجوم سكانية ضخمة فإن أعداد البطالين في الدول الآسيوية أكبر من أعدادهم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. يكفي في هذا الخصوص أن نعلم أنه في الهند فقط وصل عدد البطالين المسجلين إلى حوالي 42 مليون فرد في عام 2012 ورغم ذلك فمعدل البطالة بلغ 7.2% وهو ما يعادل حجم عدد البطالين في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . OCDE كذلك تجدر الإشارة إلى النمو الكبير الذي حدث في اعداد البطالين في الحكومة والقطاع العام في عدد لا بأس به من الدول النامية وهو نمو حدث إما تحت ضغط الأزمات الاقتصادية فيها وإما تحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ففي جنوب افريقيا انخفض معدل نمو التوظيف في القطاع العام من 7.3 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 1975 - 1980 إلى 2,4% في السنوات 1980-1990 الى 0.6% في المتوسط خلال الفترة 2005-2012 مما ادى الى بلوغ معدل البطالة 25.1% سنة 2012 . كما

تم تسريح أعداد كبيرة من العمالة الحكومية في عدد كبير من الدول الافريقية. وعلى سبيل المثال نذكر أنه في سنة 2012 فقد 65000 موظف أعمالهم في القطاع العام في غانا وحوالي 55000 في غينيا و 54000 موظف في تانزانيا و 25000 في الكاميرون. كما تم تجميد التوظيف الحكومي وتخلت الحكومات عن الالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية في كثير من الدول الافريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية.(73)

كذلك من الملاحظ على صورة البطالة في الدول النامية ارتفاع نسبة البطالين من المتعلمين والمهنيين وذوي التخصصات الماهرة وباتجاه نسبتهم للزيادة عبر الزمن. وطبقا لبعض البيانات وجد أنه في 32 دولة نامية كان هناك أكثر من 6.8 مليون بطال من الذين كانوا يعملون في الوظائف والمهن الفنية والإدارية العليا في نهاية 2012. وهذا النوع من الالبطالين عادة ما يسعى إلى العمل والهجرة خارج الدولة (الهجرة) الأمر الذي يشكل هدرا كبيرا في أغلى الموارد البشرية(74).

كذلك ترتفع نسبة بطالة الشباب في غالبية الدول النامية، وفي حالة الدول الافريقية شبه الصحراوية نجد على سبيل المثال أن بطالة الشباب (أقل من 25 سنة) أكبر من بطالة الكبار (أكثر من 25 سنة) لما يتراوح ما بين مرتين وأربع مرات. كما أن بطالة الشباب في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تزيد على 50% من كتلة البطالين، وفي الهند يمثل الشباب البطال حوالي 80% من إجمالي عدد البطالين وهم ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة و 75% من هؤلاء تلقوا تعليما في المدارس الثانوية ومافوقها(75).

أما إذا انتقلنا للكلام حول ملامح صورة العمالة ذات التشغيل الناقص وتضم الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم أو في أعمال مؤقتة أو موسمية أو في حالة بطالة مقنعة (وهؤلاء لا توجد عنهم بيانات إحصائية ولا تشملهم إحصاءات البطالة الرسمية) فسوف نجد أن من يعانون من هذا النوع من العمل ذوي الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية عادة يتزايدون بمعدلات كبيرة في الآونة الراهنة. ففي الفيلبين مثلا شكل هؤلاء في سنة 2012 في الحضر ما نسبته 31.5 % من إجمالي عدد البطالين وحوالي 51.2 % في الريف مع العلم بأن معدل البطالة في الفيلبين في هذا العام كان 7% من قوة العمل، وفي باكستان إذا ما أضيفت البطالة المقنعة مع البطالة السافرة فإن معدل البطالة الإجمالي يصل إلى 26% وهو ما يزيد أربع مرات على معدل البطالة الرسمي والذي يمثل 6.5% سنة 2012(76).

ويشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2012 إلى قضية مفاهيمية conceptuel تتعلق بمضمون «العامل البطال» في الدول النامية، إذ يرى واضعوا التقرير أنه على صعيد الممارسة العملية لا يتعلق مفهوم البطالة إلا بالدول الصناعية حيث يمكن لعامل، بدعم من استحقاقات الضمان الاجتماعي، أن يقضي فترة زمنية بطالا، أما في الدول الأفقر فإن عمالا كثيرون ليس لديهم هذا الخيار، فعليهم أن يمارسوا أي عمل يستطيعون القيام به مهما كان غير منتج ومهما كان أجره في الاجحاف، فكثيرون منهم يعملون ساعات طويلة ليحصلوا على أجور منخفضة في القطاع غير الرسمي وهو قطاع عريض يضم عمالا يكونون بوجه عام غير مسجلين مثل (الباعة المتجولين وجامعي القمامة والعمال الموسميين) وكذلك المنتجون على نطاق صغير (الحدادون والنجارون والنساجون). ومن ثم أعيد تعريف المشكلة بأنها «الفقراء العاملون»(77).

ويتراوح نصيب العمالة المشتغلة في القطاع غير الرسمي الذي تتركز فيه عمالة هؤلاء الفقراء العاملين فيما بين 20% و 60% من إجمالي العمالة غير الزراعية في الدول النامية، وفي دول أمريكا اللاتينية أصبح القطاع غير الرسمي يخلق ثلاثة أرباع فرص العمل في هذه الدول، وقدارتفع نصيب العمالة المشتغلة في هذا القطاع من إجمالي العمالة غير الزراعية في دول أمريكا اللاتينية من 27% في سنة 1990 إلى 41.5% في سنة 2012 .

وبشكل عام لوحظ أن حجم القطاع غير الرسمي يتناسب عكسيا مع مستوى النمو الاقتصادي عموما والنمو الحادث في قطاع الصناعات التحويلية خصوصا، ففي كثير من الدول الافريقية يقوم هذا القطاع بتوظيف ما نسبته 61% من قوة العمل في الحضر بينما تقع هذه النسبة فيما بين 10% و 20% في الدول المصنعة حديثا في آسيا. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة للأزمات الاقتصادية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وما نجم عن ذلك من اضطرار هذه الدول إلى تطبيق برامج تقشفية صارمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فقد نجم عن هذه البرامج تطبيق سياسات نقدية ومالية واجتماعية جديدة سرعان ما فرضت حصارا على نمو هذا القطاع وعلى إمكانات نمو فرص العمل داخله(78).

أكثر البقع قتامة في صورة البطالة بالدول النامية هي تلك المتعلقة بعمالة الأطفال وعلاقتها ببطالة الكبار، حيث هناك عشرات الملايين من الأطفال الذين يعملون في ظروف استغلالية متطرفة وفي مجالات خطرة وصعبة وغير صحية ولساعات طويلة كل يوم مثل أعمال التشييد والبناء، صناعة السجاد، جمع القمامة، ورش الصيانة، أعمال النظافة، مصانع الكبريت، مصانع الزجاج والمنتجات الكيميائية وفي المزارع والمطاحن... إلخ. وتسبب لهم هذه الأعمال الأمراض والإصابة بالعاهات والعلل المزمنة وتأخر نموهم الجسماني والعقلاني بل وإلى وفاتهم مبكرا، وينتمي هؤلاء الأطفال إلى الأسر الفقيرة المحرومة اقتصاديا واجتماعيا التي تضطرها ظروف الحرمان إلى خروج أولادها إلى سوق العمل للحصول على مصدر إضافي للرزق، وبالإضافة إلى المأساة الإنسانية التي تعبر عنها هذه الظاهرة والتي تحرم ملايين الأطفال من التمتع بطفولتهم البريئة وذهابهم للمدارس وتنمية قدراتهم فإن جانبا من عمالة هؤلاء الأطفال غالبا ما يكون بديلا عن عمالة الكبار، ذلك أن رجال الأعمال يفضلون، إذا كان ذلك ممكنا، تشغيل الأطفال على الكبار بسبب زهد أجور الأطفال وإمكانية استغلالهم لساعات طويلة مع عدم التزامهم دفع مصاريف الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والإجازات المدفوعة الأجر، ولعل أرقام الجدول رقم (1 - 6) توضح لنا عمق هذه المأساة حيث تروي لنا نسبة الأطفال الناشطين اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم فيما بين 15 و 17 سنة في عدد من الدول النامية طبقا للموقف في عام 2012.

جدول رقم (1-6) يوضح عمالة الاطفال بالدول النامية سنة 2012 مقارنة (15-17 سنة) (مليون)

المناطق	حجم الاطفال	اطفال مدمجين اقتصاديا		عمالة الاطفال		اعمال خطيرة	
	العدد	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اسيا/المحيط الهادي	835.3	129.3	15.5	77.7	9.3	33.9	4.1
افريقيا شبه الصحراوية	275.3	83.6	30.3	59	21.4	28.8	10.4

امريكا اللاتينية والكرايبي	142.6	17.8	12.5	12.5	8.8	9.6	6.8
الشرق الاوسط وافريقيا الشمالية	110	13.3	12.1	9.24	8.4	5.2	4.7

المصدر: بتصرف

Bureau international du Travail Département de la gouvernance et du tripartisme-Programme international pour l'abolition du travail des enfants (IPEC) -Mesurer les progrès dans la lutte contre le travail des enfants - Estimations et tendances mondiales 2000-2012 p4 p5.

ملاحظة: الاطفال المدمجين اقتصاديا هم الاطفال المتواجدين في الاقتصاد العمال والمتمدرسين وفي طور التكوين، وعليه اذا تم طرح هذا العدد من حجم الاطفال نحصل على الاطفال البطالين الذين لا مكان لهم في الاقتصاد معظمهم المنحرفين.

نلاحظ من الجدول ان افريقيا شبه الصحراوية حازت اكبر النسب هذا ما يوضح عمق المشكلة هذا ما تعيشه معظم الدول الافريقية، وعلى سبيل المثال ففي دول مثل بوركينا فاسو ومالي وبوتان يزيد عدد الأطفال العاملين على نصف عدد الأطفال الذين يقعون داخل هذه الفئة العمرية، وفي بورندي والحبشة وكينيا والنيجر وأوغندا ونيبال تزيد نسبة هؤلاء على 40%، وفي عدد كبير من الدول النامية لا تقل النسبة عن الخمس.

أما من حيث الأرقام المطلقة فالصورة تبدو جد مخيفة، ففي الهند يتراوح عدد الأطفال العاملين فيما 100 مليون طفل، وفي باكستان 19 مليون طفل وفي بنغلاديش 15 مليون وفي البرازيل 7 ملايين وفي نيجيريا 12 مليون. دون ان ننسى بانه مؤخرا بدأ تشغيل اطفال يترواح سنهم بين 5 سنوات و 14 سنة بسبب الفقر الاسري الشديد حيث بلغت سنة 2012 نسبة الاطفال المدمجين اقتصاديا 14.05% ونسبة عمالة الاطفال 10.8% ونسبة الاطفال في العمل الخطير 3.75% (79).

وفي الآونة الأخيرة بدأ العالم يهتم بهذه الظاهرة وذلك من وجهات نظر متباينة، فالدول الصناعية الرأسمالية بدأت تعارض هذه الظاهرة لأن عمل هؤلاء الأطفال يمثل نوعا رخيصا من العمالة التي تنافس السلع في هذه الدول (صناعة الملابس والسجاد خير مثال على ذلك)، أما بعض المنظمات الدولية ذات التوجه الإنساني مثل اليونسيف فتعارض الظاهرة من منظور حماية الطفولة والدفاع عنها.

كانت تلكم أهم ملامح صورة البطالة في الدول النامية، وهي ملامح قاسية وتزداد قسوة عبر الزمن بسبب تردي الأحوال الاقتصادية وتراجع جهود التنمية وضعف الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات فضلا عن تعرض هذه الدول لرياح العولمة وضغوط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد أوضحت الكثير من الدراسات والمسوحات الاحصائية والأبحاث التي قامت بها المنظمات الدولية وعدد من الباحثين والخبراء حول أحوال البطالين والفقراء في الدول النامية أوضحت مدى عمق مأساة هؤلاء، إذ يرتفع بسرعة شديدة عدد السكان أو الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق.

والسؤال الآن هو ألا توجد في هذه الدول أشكال من المساعدات أوالضمانات الاجتماعية للبطالين على نحو ما هو موجود بالدول الصناعية المتقدمة؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول إنه بشكل عام حرصت الكثير من الدول النامية عقب نيلها الاستقلال السياسي على وضع أنظمة للضمانات الاجتماعية وذلك في سياق الجهود التي بذلتها الحكومات للارتقاء بمستوى المعيشة. لكن من الملاحظ أن تلك الأنظمة تغطي في الحقيقة نسبا غير كبيرة من العمالة المحلية. وهي غالبا ما تغطي الذين يعملون في وظائف مضمونة ويحصلون على دخول مستقرة ومستمرة مثل رجال الجيش والبوليس وموظفي الدولة والخدمة المدنية والعاملين في المشروعات الكبيرة. وهؤلاء يشكلون الأقلية في محيط قوة العمل بمختلف فئاتها. ولهذا سنجد أن نسبة ما ينفق على مساعدات الضمان الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة هزيلة حيث تتراوح نسبتها ما بين 1% و 4% في غالبية هذه الدول النامية.

كذلك يمكننا القول بان هناك تباين حظ مناطق العالم النامي من تلك الأنظمة فدول أمريكا اللاتينية تعد أكثر تقدما في أنظمة الضمان الاجتماعي سواء كان ذلك من حيث تعدد ما تشمله من مساعدات نوعية مختلفة أومن حيث نسبة من تغطيهم إلى إجمالي قوة العمل. ثم يليها في ذلك مجموعة الدول الآسيوية وتأتي مجموعة الدول الافريقية في المرتبة الاخيرة.

إذا نظرنا إلى هيكل مساعدات الضمان الاجتماعي فسوف نجد أن المخصص منها لرواتب التقاعد (المعاشات) يمثل الشطر الأعظم يليه في ذلك مصاريف الرعايا الصحية ثم مساعدات الأسر المحتاجة، أما إعانات البطالة فتكاد تكون غير معروفة في غالبية هذه الدول، فمن بين الدول النامية التي توجد فيها أنظمة إعانات البطالة قليلة جدا وتعد على الاصابع، ويبدو أن العادات والتقاليد والتكافل الاجتماعي بين الأسر والأقارب تلعب دورا تعويضيا في حدود معينة عن إعانات البطالة في عدد كبير من االدول النامية(80).

رغم ضآلة وهزالة أنظمة الضمان الاجتماعي في هذه الدول بدأت تلك الأنظمة تواجه صعوبات مالية في الآونة الراهنة حينما بدأت مزايا الانتفاع منها تتدفق على المشتركين فيها وبالذات مع تزايد موجات البطالة وعمليات تسريح الموظفين من الحكومة ومشروعات القطاع العام الأمر الذي أدى إلى زيادة مصاريف صناديق الضمان الاجتماعي على إيراداته. وزاد من صعوبة الأمر لجوء كثير من حكومات الدول النامية إلى استخدام المدخرات التي تراكمت في هذه الصناديق لسد عجز الموازنات العامة عن طريق استثمارها في سندات حكومية ذات عوائد متدنية. وهناك الآن في ظل الأخذ باقتصاد السوق محاولات وضغوط شديدة للحد من مزايا هذه الضمانات، بل وخوصصتها.

المطلب الرابع: البطالة في الدول العربية

ان خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تنبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي. توقعت منظمة العمل العربية ارتفاع نسبة البطالة في العالم العربي إلى 17% سنة 2014 علما أن الأرقام والنسب المطروحة هي المتوافرة لدى المنظمة، والتي لا تعبر بالضرورة عن النسب الحقيقية تماماً، ذلك أن هناك تقديرات لجهات مستقلة تتحدث عن أرقام ونسب بطالة أعلى بكثير مما يجعل الحصول على أرقام دقيقة

أمراً بالغ الصعوبة. وحسب منظمة العمل العربية فان نسبة البطالة في العالم العربي ارتفعت سنة 2012 بنسبة 2% لتبلغ تقريباً 20 مليون بطال، وتشير إلى أن النسبة الإجمالية كانت في حدود 14%، حيث أن كل ارتفاع لمعدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى إحداث خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5% أي نحو 115 مليار دولار، وتتباين معدلات البطالة في الدول العربية الآسيوية عن الدول العربية الإفريقية ، حيث تقدر بـ 13.8% بالنسبة للأولى و 16.1% بالنسبة للثانية و حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء لسنة 2013 فقد قدرت نسبة البطالة لسنة 2012 في الجزائر بـ 10%، تونس 13%، مصر 8.9%، سوريا 8.4%.

و تجدر الإشارة انه لم تعد هناك دول محصنة ضد مشكلة البطالة وأن هذه الأخيرة أكثر تفشيا بين فئة الشباب الحاملين للشهادات العلمية، حيث أصبحت مؤسسات التعليم و التدريب كمولد لهذه المشكلة فقد انتشرت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية، حيث يتضح من هنا مدى عمق وحجم تلك المشكلة الاقتصادية في مجتمعات العالم النامي عموما والدول العربية خصوصا حيث اوضحت منظمة العمل العربية بأنه هناك البعض من الدول التي كان يعتقد بأنها دول تستعصي على البطالة مثل دول الخليج حيث يؤكد التقرير على أن المعدلات العالية للبطالة في كثير من الحالات هي ليست قدراً محتوماً ولكنها تعود لأوضاع استثنائية لحالات غير مستقرة كانعدام الأمن وحالات الاعتداء الخارجي أو حالات سوء إدارة سوق العمل وهي حالات قابلة للتجاوز ويؤكد التقرير أن بطالة الشباب في الدول العربية أصبحت مشكلة حيوية حيث تهدد السلام الاجتماعي فيها اذ تعد البطالة المقنعة أكثر إيلاماً وخطراً في هذا الصدد(81).

نأتي الآن لرسم معالم صورة البطالة في الدول العربية، وهي صورة لا تختلف قسماتها الرئيسية كثيرا عن صورة البطالة في الدول النامية وإن كان العنصر المميز فيها يتمثل في الدور الذي لعبه النفط سواء في مجموعة الدول العربية النفطية أو في مجموعة الدول العربية غير النفطية.

قبل ظهور ثورة أسعار النفط في عام 1973 كانت الاقتصادات العربية قد مرت في عالم ما بعد الحرب بفترة من التطور الهادئ الذي تمثل في تحقيق معدلات نمو لا بأس بها في الناتج المحلي الإجمالي وفي استقرار الأسعار وفي تحقيق درجات لا بأس بها من التوازن الخارجي، وآنذاك كانت معدلات البطالة متواضعة بسبب ارتفاع معدلات التوظيف نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ونمو العمالة الحكومية وارتفاع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وكانت تلك الفترة قد شهدت بشكل واضح زيادة معدلات النمو السكاني كنتيجة حتمية لانخفاض معدل الوفيات (بسبب تحسن الأحوال الصحية) في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد مرتفعا. ولهذا شهدت فترة الخمسينيات والستينيات نموا سكانيا كبيرا وتأثرت بذلك الأهرام السكانية العربية، حيث أصبحت تعكس قاعدة سكانية شبابية واسعة سرعان ما افرزت زيادة كبيرة في قوة العمل. ضف إلى ذلك أنه في عالم ما بعد الحرب الذي نالت فيه الكثير من الدول العربية استقلالها السياسي حرصت الكثير من حكومات هذه الدول على الارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير قدر من الضمانات الاجتماعية، فبالإضافة إلى الجهد الذي بُذل في مجال البنية الأساسية وزيادة معدلات الاستثمار قامت الكثير من الحكومات العربية بزيادة مخصص الإنفاق على التعليم فقللت بذلك من أعداد الذين دخلوا أسواق العمل آنذاك، وقامت بالالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد

العليا والفنية في وقت كانت فيه الخدمات الحكومية (التعليم، الصحة، المرافق العامة، الإسكان...) في توسع مستمر. وأنشأت أيضا أنظمة للتأمينات الاجتماعية (رواتب للتقاعد، تأمينا صحيا، تأمينا ضد إصابات العمل والعجز والشيخوخة، مساعدة الأسر الفقيرة...). وبشكل عام زاد النصيب النسبي للأجور من الدخل القومي وتحسنت أوضاع العمالة ومستوى المعيشة نسبيا بالمقارنة مع الفترة الاستعمارية.

ان ذلك لا يعني انتفاء البطالة في الدول العربية في تلك الفترة، فقد كان إرث المرحلة الاستعمارية ثقيلا (الفقر، المرض، البطالة، الجهل...). وكان الجهد الإنمائي الذي بُذل عقب نيل الاستقلال السياسي أضعف من أن يقضي تماما على كل هذا الإرث في فترة وجيزة من الزمن، لذلك فقد عرفت الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية وذات الحجوم السكانية الكبيرة نسبيا أنواعا مختلفة من البطالة في تلك الفترة مثل البطالة الموسمية والبطالة السافرة والبطالة المقنعة ومختلف أشكال التشغيل الناقص Le sous-emploi، لكنها كانت في مستويات بسيطة. وكان انحسار تلك البطالة يتم تدريجيا وحسب سرعة النمو (بزيادة معدل التصنيع والإنفاق على التعليم وزيادة الاستثمار وتنفيذ المشروعات الكبرى).

وجاءت ثورة أسعار النفط في عام 1973 لترسم بعد ذلك ملامح عصر جديد استمر حتى أوائل الثمانينات وتأثرت فيه بشكل واضح جدا أوضاع العمالة والتوظيف في جميع أنحاء الدول العربية. فمن خلال تضامن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك أمكن ولأول مرة في التاريخ إحداث تعديل جوهري في توزيع الدخل العالمي لمصلحة مجموعة هذه الدول عن طريق صدمتين سعريتين الأولى عام 1973 - 1974 والثانية عام 1979-1980 حيث قفزت الموارد النفطية لها على نحو باهر وغير مسبوق، استفادت منه كل الدول العربية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة(82).

بالنسبة لمجموعة الدول العربية النفطية زادت فيها الدخول القومية فجأة بمستويات قياسية خلال الفترة 1973 - 1982 وارتفع فيها متوسط دخل الفرد بما يقارب مستواه في الدول الصناعية المتقدمة. وخلال هذه المدة زادت معدلات الاستثمار على نحو واضح، ووضعت برامج وخطط طموحة جدا لبناء شبكة البنية الأساسية (الشوارع الطرق الجسور محطات المياه والكهرباء الصرف الصحي وشبكة الاتصالات... إلى آخره) والتوسع في بناء المناطق العمرانية والمدن السكنية الجديدة وبناء المدارس والمعاهد والمستشفيات ودور الرعاية الصحية وبناء مجمعات ومباني الخدمات الحكومية فضلا عن إقامة بعض الصناعات التحويلية في مجال البتروكيماويات وبعض الصناعات الغذائية ومواد البناء. ولما كانت مجموعة هذه الدول تتسم عموما بانخفاض حجومها السكانية فإن الزيادة الكبيرة التي حدثت في الطلب على العمالة قد أدت إلى توظيف النسبة الكبيرة من قوة العمل المحلية. كما أن التوسع الذي حدث في جهاز الدولة والخدمات المدنية والاجتماعية استوعب قدرا هائلا من العمالة المحلية بكل سهولة وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية وبأجور ومرتبات مرتفعة. على أنه نظرا لمحدودية قوة العمل المحلية وقصورها عن أن تفي بأعباء العمل المطلوب لتلك الاستثمارات الضخمة التي رصدت لها الموارد المالية الكافية فقد رحبت حكومات هذه الدول باستقبال العمالة العربية وغير العربية التي

راحت تتدفق إلى هذه الدول بشكل سريع ومن مختلف الحرف والتخصصات المهنية والفنية وغير الفنية تحت تأثير الأجور والمرتبات المرتفعة، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع نسبة الوافدين إلى إجمالي السكان..

يكفي في هذا الخصوص أن نعلم أن عدد العمال الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي الستة كان قد وصل إلى 5,3 مليون عامل (منهم 56,1% عمالة عربية) و بما نسبته 68% من مجموع سكان هذه الدول وذلك في عام 1990. ومهما يكن فإنه في ظل هذا الرواج الاستثماري اقترب معدل البطالة في هذه الدول إلى الصفر في تلك المرحلة(83).

أما مجموعة الدول العربية غير النفطية فإن معظمها عند مشارف السبعينيات كانت قد وصلت إلى حالة من الإنهاك الاقتصادي الذي سرعان ما أثر في أحوال العمالة وظروف التشغيل، وكان هذا الإنهاك راجعا إلى عدة عوامل محلية وإقليمية وعالمية.

فمن ناحية بدأت تظهر في هذه الدول آثار تعثر برامج التنمية وأخطائها وانخفاض معدلات الادخار المحلي وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وتراجع جهود التصنيع والمشكلات التي واجهته ونتائج إهمال القطاع الزراعي الذي تتركز فيه أعلى مصادر معدلات النمو السكاني المرتفع و نمو عجز الموازنة العامة للدولة وضعف القدرة على الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم وتدهور معدل النمو الاقتصادي. وآنذاك بدأت أفواج الهجرة من الريف إلى الحضر تتزايد بسبب ضعف التنمية في القطاع الزراعي وانسداد فرص العمل فيه، وهي الهجرة التي راحت تقطن على حدود المدن في شكل أحزمة للفقر وتزاول أي عمل يمكن أن يدر رزقا في ظل آمال كاذبة عن إمكان استيعابهم في القطاع غير الرسمي. كذلك فإنه مع تردي معدلات الاستثمار والنمو فإن استمرار التزام الحكومات بتعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا قد أدى إلى حالة واضحة من البطالة المقنعة في الإدارات الحكومية ومشروعات القطاع العام كما أدى إلى نمو مستمر في بند الأجور في الميزانية العامة للدولة. ومن ناحية أخرى عانى عدد من هذه الدول من آثار الحروب الكثيرة ضد العدو الإسرائيلي (حالة مصر وسوريا والأردن ولبنان) ومن النزاعات الإقليمية مع دول الجوار أو داخل مناطق الدولة الواحدة. وكان لذلك تكلفة اقتصادية مرتفعة أثرت في امكانيات الاستثمار والنمو والتوظيف فيها. أما على الصعيد العالمي فإن مجموعة هذه الدول بدأت تعاني من عدم الاستقرار الذي أصاب الاقتصاد الدولي مثل انهيار نظام النقد الدولي، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفوائد وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها، ونمو نزعة الحماية والركود في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوسيطة والإنتاجية التي تستوردها وبخاصة في أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام 1973 . فكل هذه الأمور أدت إلى خلق صعوبات اقتصادية داخلية وإلى تفاقم عجز موازين مدفوعات هذه الدول وهو العجز الذي مول ابتداءا من تلك اللحظة بالقروض الأجنبية ولاسيما قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة ﷺمما خلق لها في عقد الثمانينيات أزمة خانقة في ديونها الخارجية.

في ضوء هذه الظروف غير المواتية عالميا وإقليميا فضلا عن الصعوبات الاقتصادية الداخلية بدأت مشكلات البطالة في هذه الدول في الظهور. فقد بدا جليا أن معدلات النمو السنوي التي تتزايد بها قوة العمل تزيد كثيرا على معدلات النمو الحادثة في فرص التوظيف التي توفرها الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص

الأمر الذي خلق فائض عمالة نسبيا بأعداد كبيرة ظلت تتزايد وتتراكم عاما بعد الآخر. وعموما فإنه بالرغم من ضغوط وصعوبات مرحلة السبعينيات في الدول العربية غير النفطية فإن ثمة عوامل مختلفة توافرت آنذاك وخففت من حرج الموقف وقللت من ضغوط مشكلة البطالة منها :

1 - خروج أعداد كبيرة من فائض العمالة إلى الخارج بحثا عن فرص للعمل ودخول أعلى بعد أن سهلت حكومات هذه الدول من إجراءات السفر والهجرة والعمل والإعارة بالخارج. ففي دول المشرق العربي (سوريا الأردن اليمن لبنان مصر السودان) اتجهت أعداد غفيرة إلى الخليج العربية النفطية التي استوعبت آنذاك تلك الأعداد نظرا لما كانت تنفذه من مشروعات استثمارية ضخمة في البنية الأساسية. أما في دول المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب موريتانيا) فقد اتجه فائض العمالة فيها إلى الدول الأوروبية. وقد أصبحت التحويلات النقدية التي يرسلها هؤلاء العمال لدولهم أحد أهم مصادر النقد الأجنبي(84).

2 - زيادة حجم المعونات الاقتصادية التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في الأوبك للدول العربية غير النفطية إما من خلال الحكومات مباشرة أو من خلال صناديق التنمية القطرية أو من الصناديق العربية متعددة الأطراف. وهي معونات قدمت في شكل هبات وقروض ميسرة وتمويل لبعض المشروعات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة هذه المعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المانحة كانت تزيد عن النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للدول الصناعية المتقدمة في عقدي التنمية الأول والثاني. وقد ساعدت هذه المعونات الدول غير النفطية في مواجهة الصعوبات الاقتصادية لتلك الفترة و تمويل بعض المشاريع الاستثمارية العامة التي خلقت فرصا إضافية منتجة للعمالة المحلية.

3 - الموارد الضخمة التي حصلت عليها هذه الدول في شكل قروض خارجية من أسواق النقد والمال العالمية، وقد استسهلت الكثير من الدول العربية ذات العجز المالي هذا المصدر التمويلي نظرا لسهولة الاقتراض آنذاك وإن كان بتكلفة مرتفعة مؤجلة وهو الأمر الذي خلق لها أزمات حادة في مديونيتها الخارجية في مرحلة تالية، وقد سمحت هذه القروض بتمويل جانب من عجز الموازنات العامة مما ساعد حكومات هذه الدول على استمرار التوظيف الحكومي من ناحية وتمويل بعض المشاريع العامة في البنية الأساسية أو في عمليات الإحلال والتجديد والتوسع في القطاع العام مما ادى الى خلق فرصا إضافية للعمل.

4 - استمرار التزام حكومات بعض هذه الدول بتعيين الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة كسبا لتأييد الطبقة الوسطى واتقاء للمشكلات الاجتماعية والسياسية التي تترتب على تفاقم مشكلة البطالة.

5 - القدرة الاستيعابية التي وفرها التوسع في القطاع غير الرسمي secteur informel لتوظيف أعداد كبيرة من العمالة المحلية لمن يوظفون أنفسهم دون حاجة إلى رأسمال يذكر أو لاستخدام تكنولوجيا مكلفة في أعمال الخدمات والحرف اليدوية والوظائف الهامشية ذات الدخول المنخفضة وغير المستقرة. وقد نما هذا القطاع في فترة السبعينيات تحت تأثير زيادة الهجرة من الريف إلى المدن وزيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها وخاصة من جانب الطبقة الوسطى. كذلك فإن حكومات هذه الدول قد غضت الطرف عن المخالفات الإدارية والقانونية

التي مارسها المشتغلون في هذا القطاع (مثل عدم استخراج التصاريح والرخص والتسجيل الإداري وشروط العمل الواجبة والتلاعب في دفع الضرائب... إلى آخره).

هذه العوامل الخمسة السابقة كانت بمثابة القنبلة التي كانت ستنفجر من البطالة في الدول العربية غير النفطية ومنعت من انفجارها. ولهذا فإنه بالقدر الذي بدأت فيه هذه العوامل في الانحسار التدريجي بدءا من عقد الثمانينيات ومرورا بالتسعينيات بالقدر الذي بدأت فيه مشكلة البطالة في الانفجار المدوي.

مهما كان الأمر فإنه خلال الفترة التي سميت بعصر النفط (من 1973 وحتى بداية الثمانينيات) حققت معظم الدول العربية نموا لا بأس به، حيث زادت فيها معدلات الاستثمار والتوظيف وقفز الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي إلى مستويات مرتفعة وزادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت معدلات البطالة إذا ما قارناها مع عقدي الخمسينيات والستينيات. لكن هذا النمو كان لامتكافئا وهشا في نفس الوقت. كان نموا لا متكافئا لأن حظ الدول العربية منه كان متفاوتا من بلد لآخر بحسب التفاوت الحاد في ا لموارد التي تيسرت لهذا النمو، وهو ما نراه واضحا في التباين الذي حدث بين الدول النفطية والدول غير النفطية. وكان هشا لأنه استند إلى عوامل خارجية يصعب التحكم فيها مثل أسعار وعوائد النفط والتحويلات الخارجية والمعونات والقروض الأجنبية. ولهذا فإنه ما أن تعرضت هذه العوامل للتدهور في بداية الثمانينيات حتى تعرضت الدول العربية النفطية وغير النفطية لقوى معاكسة ما لبثت أن أثرت في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية وفي اساسها مسألة البطالة.

ابتداء من عام 1982 مالت أسعار النفط عالميا للتدهور بشكل حاد وواصلت تدهورها في نحو شبه مستمر حتى أوائل عام التسعينيات. وكان لذلك تأثير سلبي قوي في أحوال التشغيل والعمالة في الدول العربية النفطية وغير النفطية.

ففي الدول العربية النفطية انخفض دخلها الوطني بسبب تدهور الموارد النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي لهذه الدخول. وواكب ذلك بالتبعية انخفاض معدلات نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري وبالذات في مجال البنية الأساسية التي كانت قد قاربت على الاستكمال عند نهاية الثمانينيات. كما تقلصت مشروعات التوسع العمراني والمدن السكنية الجديدة بسبب نقص مخصصات الاستثمار العام. وهذا النوع من الإنفاق الاستثماري اعتمد على كثافة عمالية شديدة إبان مراحل التنفيذ. ضف إلى ذلك أن تدهور العوائد النفطية قد أدى إلى ظهور العجز في الميزانيات العامة لدول الخليج العربية وبنسب كبيرة. وقد ظل هذا العجز يتزايد سنة تلوى الاخرى وأدى من خلال طرق تمويله إلى مشكلات كثيرة منها اضطرار بعض هذه الدول إلى تسييل جانب من استثماراتها الخارجية والسحب من احتياطياتها الدولية بل وإلى الاضطرار إلى الاقتراض الخارجي. كما أن زيادة هذا العجز أدت إلى التوسع في استخدام أدوات الدين العام الداخلي وزيادة نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكان طبيعيا والحال هذه وحتى ٪يمكن التحكم في حجم ونسبة هذا العجز والحد من آثاره السلبية اضطرت هذه الدول في عقد التسعينيات إلى البدء في تطبيق بعض السياسات الانكماشية وكان من ضمنها وقف التعيينات في الأجهزة الحكومية أو الحد منها والحد من استقبال العمالة الوافدة.

أما في الدول العربية غير النفطية فقد أثر فيها انخفاض أسعار النفط عالميا من عدة زوايا. فهناك البعض من هذه الدول يشكل النفط فيها مصدرا مهما للدخل مثل مصر وسوريا واليمن وتونس ومن ثم تأثر سلبيا حجم دخلها الوطني من هذا الانخفاض. كما أنه من زاوية ثانية أدى انخفاض أسعار عوائد النفط في الدول العربية النفطية إلى تقليل مساعداتها للدول العربية غير النفطية. وكان لذلك تأثير انكماشي في مجموعة الدول العربية غير النفطية.

ان أخطر أثر نجم عن تدهور أسعار النفط عالميا في أحوال العمالة والتشغيل بالدول العربية غير النفطية هو الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج العربية على العمالة العربية. ذلك أن هذا الطلب بدأ يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات وزاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال بناء مشاريع البنية الأساسية في نهاية الثمانينيات. وقد تأثرت الدول العربية القادمة منها العمالة من هذا الانخفاض بشكل مزدوج وذلك كما يلي :

1 - خسارتها من التدهور الذي حدث في حجم التحويلات النقدية التي كان يرسلها إليها عمالها المهاجرون.

2 - إغلاق مصدر مهم من مصادر تشغيل العمالة الفائضة ﷺمما انعكس مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة فيها.

بلغت حدة هذا التأثير السلبي المزدوج ذروتها اثناء الحرب العراقية الكويتية واندلاع حرب الخليج الثانية حيث رجعت أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة إلى دولهم. إذ خرج في هذه الآونة مليونان و 510 آلاف عامل من مختلف الجنسيات من منطقة الخليج العربي منهم 1950 ألف عامل عربي بنسبة 77,7% من جملة العمالة العائدة في عام 1990 - 1991، والشطر الأكبر من هؤلاء أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في دولهم(85).

بالإضافة إلى التأثير السلبي الذي نجم عن تدهور أسعار النفط والمساعدات العربية والهجرة والتحويلات النقدية فإن هناك مجموعة اخرى مهمة من العوامل الخارجية والداخلية التي انعكست على تفاقم صورة البطالة في مجموعة الدول العربية غير النفطية. فعلى الصعيد الخارجي تأثرت مجموعة هذه الدول بعدة صدمات خارجية مثل الارتفاع الذي حدث في أسعار وارداتها من السلع الغذائية والوسيطة والإنتاجية وتدهور أسعار صادراتها من المواد الخام (القطن الفوسفات الخام الحمضيات...) وتقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية والركود الاقتصادي ونمو نزعة الحماية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. وقد انعكس ذلك كله في زيادة حدة عدم التوازن الخارجي الذي مثل في زيادة عجز الحسابات الجارية لهذه الدول وزيادة ديونها الخارجية وأعباء خدمتها، وعلى الصعيد الداخلي استمر العجز في الموازنات العامة ينمو بشكل مستمر و يمول في غالب الأحوال بطرق تضخمية أدت إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي وتدهورت أسعار صرف العملات الوطنية واستنزفت الاحتياطيات الدولية في دفع أعباء الديون الخارجية(86) وضعفت القدرة على الاستيراد وتدهور معدل الادخار المحلي وانخفضت معدلات الاستثمار العام والخاص. هذه الصدمات الخارجية والصعوبات الداخلية سرعان ما عكست نفسها بقوة في تردي معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الطاقات العاطلة وارتفاع معدل البطالة.

على أن أخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في الدول العربية غير النفطية في النصف الثاني من الثمانينيات فهو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول وهي الأزمة

التي نجمت عن الإفراط في الاستدانة الخارجية وخاصة قصيرة الأجل وذات التكلفة المرتفعة ﷺالمأدية إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية(87). وإزاء هذا الوضع لجأت الدول العربية المدينة إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها وما ارتبط بذلك من ضرورة تنفيذها برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. فقد انبثق عن هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من البطالة في هذه الدول. ومن هذه السياسات نذكر ما يلي(88):

1 - تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومي.

2 - أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

3 - أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال وعلى عمالة مؤقتة أي يتم تسرحها عقب انتهاء المشروع.

4 - أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة، إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق revenu disponible ﷺالمأثر في الطلب المحلي وأدى من ثم إلى حدوث كساد واضح في السوق المحلي وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص. وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاس ضخم ترتب عليه تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة.

5 - لا يجوز أن ننسى أن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والمستلزمات السلعية المحلية والمستوردة (بعد خفض قيمة العملة الوطنية) إلى زيادة تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترتفع بمستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة (على الأقل في الأجل القصير)، وكان نتيجة ذلك حدوث انخفاض واضح في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات (وأحيانا تحوله إلى خسائر) ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج. وقد أثر ذلك سلبيا في الطلب على العمالة المحلية.

6 - ان تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعرض الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة مما أدى إلى إغلاق وإفلاس الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها.

7 - نجم عن خوصصة مشاريع القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم، وقد أصبحت عمليات الخوصصة التي تجرى الآن على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، ويضاعف من حرج الموقف قيام الأجانب الذين أصبحوا يم ﷺتلكون هذه المشاريع بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر في ميزان المدفوعات وفي القدرة الذاتية للتراكم في هذه الدول(89).

على أي حال فإننا بعد أن عرضنا فيما تقدم الظروف الموضوعية العالمية والإقليمية والمحلية التي تأثرت بها أوضاع العمالة والتشغيل في الدول العربية النفطية وغير النفطية، فإن السؤال الذي يطرح هو كيف تبدو صورة البطالة في هذه الدول على ضوء هذه الظروف؟

هنا تواجهنا عقبة جوهرية عند رسم ملامح هذه الصورة وهي الفقر الإحصائي الشديد، فلا الإحصائيات الرسمية الوطنية ولا الإحصائيات الدولية تشير إلى واقع مشكلة البطالة في هذه الدول إلا نادرا. كماأنه في الحالات التي تتوافر فيها البيانات كثيرا ما تتضارب المصادر بعضها مع بعض. ولا شك في أن هذا الفقر الإحصائي هو أحد الجوانب المهمة في مشكلة البطالة، حيث لا يمكن التعامل مع هذه المشكلة ومواجهتها إلا إذاكانت هناك صورة حقيقية وكاملةعنها(90).

عموما فإننا على مستوى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994 نجد بانه قد قدر معدل البطالة في الاقتصادات العربية بحوالي 10% من قوة العمل العربية التي بلغت عام 1993 حوالي 67,5 مليون عامل ممما يعني أن عدد البطالين يصل إلى حوالي 6,8 مليون بطال. أمامنظمة العمل العربية فقد قدرت معدل البطالة على مستوى جميع البلاد العربية بقرابة 15,5 % من قوة العمل العربية وهو ما يعني وجود ما يزيدعلى 10 ملايين بطال(91)، وهذا الفقر في الاحصائيات هو المشكلة الحالية ايضا في تقييم البطالة خلال السنوات 2000-2013 لانها اصبحت سياسية اكثر منها اقتصادية الى جانب عدم التحكم في جمع البيانات وما يشوبها من تزييف.

بشكل عام تدور مشكلة البطالة في الدول العربية عموما في ذلك التباين الموجود بين النمو الحادث في قوة العمل سنويا وهو نمو مرتفع بسبب القاعدة الشبانية للهرم السكاني وزيادة دخول النساء إلى سوق العمل وبين النمو المتواضع الذي ينمو به الطلب على العمالة سنويا. وتشير التقديرات إلى أن قوة العمل العربية تنمو سنويا بمعدل يتراوح ما بين 3% و 4% (وهو ما يعني دخول عدد يتراوح ما بين 2,3 مليون و 3 ملايين عامل سنويا إلى سوق العمل)(92). ويمكن أيضا التعرف على طبيعة المشكلة بمقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، انظر الجدول التالي:

الجدول رقم (1 - 7) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو قوة العمل في بعض الدول العربية (2010-2012)

الدول	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %			متوسط معدل نمو قوة العمل %		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
اليمن	6.8	15.3-	1	3.9	3.8	4.9
مصر	5.1	1.8	1.6	2.8	2.6	2.9
المغرب	3.7	5	2.8	2.2	2.7	2.8
الاردن	2.3	3.2	3.2	4.1	3.9	4.2
تونس	3.2	1.9-	2.6	2.1	2.2	2.7
الجزائر	3.3	2.9	2.8	2.5	2.4	2.7
عمان	5.6	4.5	4	2.9	2.8	3.1
السعودية	5.1	7.05	4.5	3.2	3.1	3.7
الكويت	2.4-	5	5.5	3.4	3.3	3.6
الامارات	1.3	4.17	3.5	3.8	3.5	4.1

المصدر: صندوق النقد الدولي،افاق الاقتصاد العالمي، تحولات وتوترات، الطبعة العربية اكتوبر 2013 بتصرف.

إذا حاولنا الآن أن نلقي إطلالة سريعة على صورة البطالة في االدول العربية النفطية فسوف نجد أن هناك ندرة شديدة في البيانات الرسمية. بل إنه حتى في مطبوعات المؤسسات الدولية لا توجد أي إشارة عن بيانات البطالة في هذه الدول (تقرير التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومطبوعات منظمة العمل الدولية...). وإذا كان غياب هذه البيانات في هذه المطبوعات له ما يبرره في الماضي القريب حيث لم يكن للبطالة وجود في هذه الدول خاصة وإنها ذات حجوم سكانية صغيرة ومستقبلة للعمالة الأجنبية، إلا أن الصورة اختلفت الآن حيث بدأت هذه الدول تعرف مختلف أشكال البطالة منذ انتهاء عصر الوفرة النسبية لموارد النفط، وقد كانت هذه الظاهرة الجديدة نسبيا مصدر قلق لحكومات هذه الدول، وهناك عدة عوامل تفسر هذه الظاهرة من أبرزها عدم مطابقة واقع سوق العمل لرغبات المواطنين الذين يلتحقون بقوة العمل، وتوافر العمالة الأجنبية بأجور منخفضة والسياسات الحكومية الرامية إلى كبح توسع العمالة في القطاع العام وعدم التناسب حاليا بين أنواع المؤهلات التي يحملها الباحثون عن العمل وبين أنواع فرص العمل المتاحة في أسواق هذه الدول.

يلاحظ في هذا الصدد أن الإمارات العربية قامت بطرد أكثر من 210 ألف سنة 2010 من العمال المغتربين كانوا يعملون بصورة غير شرعية. ورغم ضخامة هذا الإجراء فإنه لم يخلق أي فرص عمل جديدة أمام المواطنين. فمعظم الوظائف التي أخليت كانت من الأنواع التي لا يرغب فيها المواطنون (93).

مع ذلك فإن حصر قوة العمل على المواطنين (الاستعاضة عن العمال الأجانب بالمواطنين) يعتبر حاليا هدفا من أهداف التنمية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ومعظم الدول العربية عامة.

لقد حققت البحرين وعُمان بعض التقدم في الاعتماد على العمالة الوطنية، ولكن هذا التقدم مازال محدودا ومقصورا على القطاع العام. أما في القطاع الخاص فلم تشمل هذه العملية حتى الآن سوى بعض الوظائف الإدارية والكتابية.

سيكون نجاح هذه العملية مرهونا إلى حد بعيد بتمكين المواطنين من السكان من اكتساب أنواع التعليم والمهارات الفنية التي تفي بأغراض سوق العمل في السنوات القادمة. أما سياسة إرغام القطاع الخاص على توظيف المواطنين فقد يكون لها تأثير سلبي في الأداء الاقتصادي العام وقد لاتكون ناجحة في الأجل الطويل(94).

أما عن صورة البطالة الراهنة في الدول العربية غير النفطية فإن البيانات المتوافرة عنها رغم عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان تعد أفضل بكثير من مجموعة الدول العربية النفطية. وبشكل عام من الملاحظ أنه نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت وتمر بها هذه الدول، تفاقم ديونها الخارجية، ارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع معدل نمو قوة العمل (الوافدين الجدد لسوق العمل) مع وجود حالة من الركود الاقتصادي فإن أوضاع

البطالة فيها قد تفاقمت على نحو شديد ابتداء من النصف الثاني لسنة 2008 وخاصة تحت التأثير الانكماشي لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي بدأت هذه الدول مؤخرا في تطبيقها.

فقد أدت سياسات التحكم في عجز الموازنة العامة للدولة وخوصصة مشاريع القطاع العام وسياسات التحرير المالي والتجاري إلى تفاقم مشكلة البطالة الموجودة أصلا من قبل تنفيذ هذه البرامج على نحو ما أوضحنا سابقا. ويوضح لنا الجدول رقم (5 - 5) معدلات البطالة في بعض هذه الدول خلال الفترة 2010 - 2013 بالاضافة الى توقعات 2014 . وحتى يمكن القاء نظرة على تطور معدل البطالة في الدول يمكننا سرد تفاقمت البطالة في الأردن التي وصل فيها معدل البطالة إلى 18,8% من قوة العمل في عام 1991 وفي الجزائر ارتفع المعدل إلى 24,3 % في عام 1993 وفي المغرب إلى 16% في عام 1992 وفي تونس إلى 15% في عام 1991 . وفي جمهورية مصر العربية وصل معدل البطالة إلى 17,5% طبقا للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة للفترة 1989 - 1992 (95) وبناء على هذه المعلومات وما ورد في الجدول يمكن استنتاج تحسن معدل البطالة بالانخفاض ولو قليلا الا في تونس والتى ارتفع فيها معدل البطالة، ومن المرجح أن تكون المعدلات آنفة الذكر قد ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تسارع تطبيق سياساتها في الآونة الأخيرة.

جدول رقم (1-8) معدلات البطالة في بعض الدول العربية المدينة (%)

الدول/السنوات	2010	2011	2012	2013	توقعات 2014
الجزائر	10	10	9.7	9.3	9
الاردن	12.5	12.1	13.2	12.2	12.2
تونس	13	18.9	18.1	16.7	16
المغرب	9.1	8.9	8.8	8.7	86

المصدر: صندوق النقد الدولي،افاق الاقتصاد العالمي، تحولات وتوترات، الطبعة العربية اكتوبر 2013 بتصرف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعدلات تشمل فقط البطالة السافرة ولا تشمل البطالة المقنعة ولا مختلف أشكال التشغيل الناقص. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى تفاقم المشكلة وأنه لا يبدو أن تلك البرامج وما يرتبط بها من سياسات للتحرير الاقتصادي ستؤدي إلى تخفيف هذه المعدلات في المستقبل المنظور.

أكثر صور البطالة قتامة في الدول العربية هي صورة البطالة بين صفوف العمال الفلسطينيين (في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بالإضافة إلى العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل نفسها). إذ تقدر منظمة العمل العربية معدل البطالة بينهم بحوالي 21% في سنة 2011 و 28% في قطاع غزة و 17% في الضفة الغربية(96).

هذا الارتفاع الشديد في معدل البطالة يرجع إلى سياسات الحصار والتضييق والخنق الاقتصادي الذي مارسته سلطة الاحتلال الإسرائيلي فأحدثت خللا هيكليا في سوق العمل الذي مثل في وجود كم كبير من فائض العمل النسبي الذي يتزايد سنة بعد الاخرى تحت تأثير ارتفاع معدل النمو السكاني واستيلاء الركود الاقتصادي على الأراضي المحتلة. كما أن العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل كثيرا ما تتعرض لمختلف المضايقات وإغلاق السوق الإسرائيلي أمامها.

والسؤال الذي يتبادر الى ذهننا هو ما خصائص كتلة البطالة في الدول العربية غير النفطية؟

هنا نجد أن النظرة المتأنية في جموع البطالين في هذه الدول تقودنا إلى استخلاص السمات الأساسية التالية:

1 - ارتفاع نسبة الشباب في مجموع البطالين، ففي الجزائر نجد أن حوالي 26.5% من البطالين في سنة 2013 هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. ونفس الشيء يمكن ملاحظته في حالة تونس حيث وجد أن 32.6% من مجموع البطالين من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة طبقا لبيانات عام 2013 . وفي المغرب تصل النسبة إلى 20.2 % من إجمالي البطالين الذين تتراوح أعمارهم فيما بين 15 و 24 سنة في سنة 2013 (97).

2 - ترتفع نسبة المتعلمين في إجمالي عدد البطالين. ففي الجزائر كان 59.1% من جملة البطالين سنة 2013 هم من حصلوا على تعليم متوسط أو ثانوي أوجامعي. وفي المغرب وتونس بلغت حوالي 44% و 52.3% من إجمالي البطالين على الترتيب(98).

3 - ما يلفت النظر أيضا ارتفاع معدلات البطالة في الحضر بسبب تزايد ظاهرة الهجرة من الريف وتعدد أشكال التشغيل الناقص والعمالة فقيرة الدخل.

ومهما يكن من أمر فقد تدهورت أوضاع البطالين عن في الدول العربية غير النفطية إما تحت تأثير فقدان الدخل نتيجة للتسريح من العمل أو لعدم وجود الدخل أصلا لمن يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم تتوافر لهم أي فرصة للتشغيل أو تحت تأثير اتجاه الأسعار المحلية نحو الارتفاع بسبب إلغاء الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وتقليص الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (الصحة التعليم الإسكان...). كما أن مشروعات الضمان الاجتماعي في هذه الدول مازالت محدودة وتكاد تغطي فقط رواتب التقاعد والتأمين الصحي. أما إعانات البطالة فلا وجود لها في أي دولة عربية، ونتيجة لذلك كله فقد تزايدت نسبة عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر شديد.

المراجع المعتمدة في الفصل الأول

1. عبد الرحمان يسري احمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية 2000 ص 6.
2. سيف الإسلام حسين عبد الباري، **البطالة الاسباب والمخاطر المترتبة عليها ومنهج الاسلام في معالجتها**، دار البنين للنشر، الطبعة الثانية، مصر 2008 ص 8 ص 9.
3. موسى عبد الله، **البطالة بين ارقام العولمة والحل الشامل**، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر 2007 ص 12 ص 13.
4. موسى عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 15 ص 16.
5. Paul. A. Samuelson and William D. Nordhaus: economic, Fourteenth Edition, McGraw-Hill international Editions 1992 p569.
6. جيمس جوراتني، ريجارد ستروب، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمد ابراهيم منصورن دار المريخ للنشر بالرياض 1988 ص 437.
7. حمزة عادل ، **تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985 ص 295.
8. البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها**، مؤسسة الجيران الجمعية العراقية الكويتية، 2007 ص 36.
9. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص 37.
10. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ص 39.
11. Kenneth W. Clarkson , Rogar E. Meiners: Statistiques gouvernement comme un guide pour la politique économique: Timbres alimentaires et l'augmentation des fréquences parasites dans les Taux de chômage dans: Examen de la politique,, edition 1977,p25-31
12. الدباغ اسامة بشير، **البطالة والتضخم**، المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007 ص 38.
13. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 41.
14. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 42.
15. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 51.
16. Campbell R. McGonnell , Stanley L. Brue: Economie: principes, problèmes et politiques, Edition douzième McGraw-Hill, Inc., International Edition 1993 p135.
17. Paul. A. Samuelson and William D مرجع سبق ذكره ص 608
18. جريد محمد عبد الله، **العولمة والبطالة والنمو والفقر**، المؤسسة العربية، 2003 ص 32.
19. موسي عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 26 ص 27.
20. جريد محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 34.

21. Pierre Cahuc, André Zylberberg, le chômage fatalité ou nécessité? édition Flammarion 2009 p 53.
22. Pierre Cahuc, André Zylberberg مرجع سبق ذكره، ص 55
23. A.Maddison: Phases de développement capitaliste, Éditeur : Jean-Claude Gawsewitch 2006 p63.
24. دانيال أر نولد ترجمة. عبد الأمير شمس الدين: **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص 78.
25. دانيال أر نولد ترجمة. عبد الأمير شمس الدين، مرجع سبق ذكره ص 79.
26. دانيال أر نولد ترجمة. عبد الأمير شمس الدين، مرجع سلق ذكره ص 81.
27. Nations Unies: Rapport sur la situation sociale dans le monde 1993, New York, 1993, p135- p138.
28. Fabienne Brutus, Chômage, des secrets bien gardés, Editions Baudelaire 2007 p124.
29. Fabienne Brutus, مرجع سبق ذكره ص 124
30. وليد ناجي الحيالي، **الراسمالية والبطالة**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان 2006 ص 134.
31. موسي عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 72.
32. موسي عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 72.
33. حمزة عادل، مرجع سبق ذكره ص 123.
34. طاهر احمد، سعودي احمد، **البطالة - المشكلة والحل -**، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر، 2002 ص 97.
35. طاهر احمد، سعودي احمد، مرجع سبق ذكره ص 97.
36. Jeremy Rifkin: The End of Work, The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post Market Era, G.P.Putnam's Sons, New York, 1995.p241.
37. Jeremy Rifkin مرجع سبق ذكره ص 244.
38. منظمة جالوب العالمية، **العمالة والتوظيف ومعدلات البطالة**، تقرير منظمة جالوب سنة 5 اوت 2013 ص 86.
39. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2012.الطبعة العربية 2012.ص 85
40. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، مرجع سبق ذكره.ص 86
41. OIT: emploi dans le monde 2013, un rapport du BIT, Genève, 2013, p.56.
42. OIT: emploi dans le monde 2013, un rapport du BIT, Genève, 2013, p. 57.
43. OIT: emploi dans le monde 1995, un rapport du BIT, Genève, 1995, p.58
44. الامم المتحدة، تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم لعام 2013، نيويورك ص 75
45. الأمم المتحدة؛ تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 75
46. الأمم المتحدة؛ تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم، مرجع سابق، ص 76
47. الأمم المتحدة؛ تقرير المسح الاقتصادي لاوروبا، عام 2010-2012 الطبعة العربية ص 92
48. احمد زكي بدوي، التضخم الهيكلي في الدول النامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2011 ص 185.
49. احمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره ص 185.
50. احمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره ص 186.
51. احمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره ص 186
52. الأمم المتحدة؛ تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

53. الأمم المتحدة؛ تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 66.
54. الأمم المتحدة؛ تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 67.
55. الأمم المتحدة؛ تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 68.
56. Martin Godefroid: Chômage mondial, Le Nouveau défi à la théorie économique, Distribué par Harvester Press, Sussex, 2006, p 23.
57. Martin Godefroid مرجع سبق ذكره ص 29.
58. Martin Godefroid مرجع سبق ذكره ص 42.
59. Martin Godefroid مرجع سبق ذكره ص 42.
60. البكر محمد عبد الله، **اثر البطالة في البناء الاجتماعي**، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثانية 2008، ص 44.
61. البكر محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 44.
62. البكر محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 45.
63. البكر محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 46.
64. البكر محمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 46.
65. ميزس، لودفينغ فون،**السياسة الاقتصادية**، ترجمة حازم نسيبة الطبعة الاولى 2007، الاهلية للنشر والتوزيع بالتعاون مع مصبح الحرية، معهد كيتو، ص 58.
66. ميزس، لودفينغ فون، مرجع سبق ذكره، ص 59.
67. ميزس، لودفينغ فون، مرجع سبق ذكره، ص 59.
68. ميزس، لودفينغ فون، مرجع سبق ذكره، ص 61.
69. ميزس، لودفينغ فون، مرجع سبق ذكره، ص 61.
70. ميزس، لودفينغ فون، مرجع سبق ذكره، ص 63.
71. الامم المتحدة، تقرير عن الأوضاع الاجتماعية في العالم،مرجع سبق ذكره ص 76.
72. OIT، مرجع سبق ذكره ص 77.
73. الأمم المتحدة؛ تقرير المسح الاقتصادي لاوروبا، مرجع سبق ذكره ص 103.
74. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ص 115.
75. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ص 116.
76. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ص 117.
77. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ص 117.
78. تقرير منظمة جالوب، مرجع سبق ذكره ص 118.
79. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ص 137.
80. عبد المنعم دسمان، البطالة وتحدي الضمان الاجتماعي، الدار العربية بيروت، 2009، ص 124.
81. الامم المتحدة، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ص 138.
82. منظمة العمل العربية، **العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة**، التحديات والآفاق، القاهرة 1998 ص 5.
83. منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 7.
84. منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 11.
85. منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 27.
86. عبد المنعم دسمان-**البطالة والعولمة الاقتصادية** دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ص 35.
87. عبد المنعم دسمان، مرجع سبق ذكره، ص 43.
88. عبد المنعم دسمان، مرجع سبق ذكره، ص 45.
89. عبد المنعم دسمان، مرجع سبق ذكره، ص 49.
90. عبد المنعم دسمان، مرجع سبق ذكره، ص 53
91. صندوق النقد الدولي،**افاق الاقتصاد العالمي**، تحولات وتوترات، الطبعة العربية اكتوبر 2013 ص 55.

92. صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 57.
93. صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 61.
94. صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
95. OIT، مرجع سبق ذكره ص 137.
96. OIT، مرجع سبق ذكره ص 142.
97. صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 97.
98. صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

بعض المصطلحات الواردة في الفصل الاول

منظمة الكوميكون Comecon: أنشأها السوفيات سنة 1949م، وهي منظمة للتعاون والتبادل الاقتصادي بين دول المعسكر الشيوعي، هدفها تنمية دول المعسكر اقتصاديا من خلال تنشيط التبادل التجاري الثنائي بين دول المعسكر، إقامة سوق حرة للتبادل التجاري بين دول المعسكر .

نافتا (NAFTA): اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا North American Free Trade Agreement ،وبالأسبانية TLCAN : هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في دسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في جانفي سنة 1994.

منظمة العمل الدولية ILO: هي احدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهي المنظمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تتميز بتركيبتها الثلاثية والتي تضم – في آنٍ واحد – كل من الحكومات ومنظمات عمال وأصحاب عمل الدول الأعضاء فيها في جهدٍ مشترك من أجل وضع معايير وسياسات العمل للنهوض بالعمل اللائق في مختلف أنحاء العالم. تمّ تأسيس المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية في بيروت عام 1976 وأُعيد افتتاحه بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية عام 1995.

جالوب لاستطلاعات الرأي Gallup poll: هي المنظمة التي تجري بانتظام استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة وأكثر من 140 دولة. حصلت على شهرتها من الإشارة إليها في الكثير من الأحيان في وسائل الإعلام بوصفها كمؤسسة موثوق بها وموضوعية لقياس الرأي العام. تنشر نتائج الاستطلاعات والتحليلات وأشرطة الفيديو يوميا عبر موقعها على الشبكة في شكل بيانات إخبارية.

http://www.gallup.com

النمور الآسيوية Tigres Asiatiques: أو نمور شرقي آسيا هو لقب يطلق على اقتصاد دول تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية. سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، وفي بداية القرن الواحد والعشرين تحولت هذه الدول إلى دول متقدمة، وساعدت في نمو اقتصاديات بعض الدول الآسيوية. تمتلك النمور الآسيوية توجه مشاركة خاصة مع بعض الدول الآسيوية ذات الاقتصاد الجيد، مثل الصين واليابان.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من الدول المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر، نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (آنفا)(OEEC) التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها دول غير اوروبيه، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

مصرف أوفشور Offshore bank: أو مصارف الأوفشور أو المصارف الخارجية هي البنوك الواقعة خارج بلد إقامة المُودع، وتكون غالبا في دول ذات ضرائب منخفضة أو مؤسسات مالية لا تخضع للرقابة الدولية، تتميز هذه المصارف بمزايا تتضمن، مزيد من الخصوصية وهو مبدأ وجد مع قانون المصارف السويسرية 1934، ضرائب منخفضة أو معدومة (أي الملاذات الضريبية)، سهولة الوصول إلى الودائع (على الأقل من حيث التنظيم)، الحماية من عدم الاستقرار السياسي أو المالي. كثيرا ما ترتبط المصرفية الخارجية مع السوق السوداء والجرائم المنظمة عن طريق التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

الضمان الاجتماعي sécurité sociale: يقصد بها تلك السياسة الكفيلة بتوفير الامن الاقتصادي الذي تقدمه الحكومة للافراد والعائلات، وقد تطورت برامجها في القرن العشرين من مجرد برامج للتامين الاجتماعي للعمال الى خطط وبرامج توفير الحماية والتامين للشيخوخة والورثة والعجزة بالاضافة الى التامين الصحي والعلاج بالمستشفيات.

التوظيف الكامل Le plein emploi: يفهم البعض بان التوظيف الكامل يعني اختفاء البطالة تماما اي الوصول الى معدل بطالة مساو للصفر لكن ذلك غير صحيح، فهناك دوما قدر ما من البطالة يسود الاقتصاد في اي فترة من الفترات، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية، وهذان النوعان من البطالة لا يمكن القضاء عليهما او تجنبهما تماما، لانهما ينجمان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي وعليه لا يكون مقدار التوظيف الكامل 100% بل اقل من ذلك بقدر ما.

تمهيـــــــد

إن حدة البطالة ونتائجها وتأثيراتها في النظام الرأسمالي دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي إلى محاولة تحليلها وتفسيرها وإبراز انعكاساتها الاجتماعية والسياسية وواضح من خلال وجهة نظر تلك المدارس المختلفة امثال المدرسة الكلاسيكسة القديمة والمدرسة الماركسية والمدرسة النيو كلاسيكية ومدارس اخرى وتفسيراتها للبطالة أن كل مدرسة كانت تنطلق من موقع طبقي واجتماعي معين في التحليل. بحيث كانت هذه المدارس السند الفكري والإيديولوجي لطبقات اجتماعية تريد أن تسود اقتصاديا وسياسيا ولكي نقف عند تلك المواقف والتنظيرات في مفهوم البطالة توجب علينا التوقف قليلا عند كل مدرسة من تلك المدارس لنتمكن من تكوين اطارا من الفهم الموجز حول تلك المدارس في نظرتها لمسألة البطالة، بالاضافة لنماذج النمو الكنزية ومشكلة البطالة.

المبحث الاول: البطالة والمدارس الاقتصادية

كانت البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل، وكانت ولا تزال تمثل أحد التحديات الأساسيةلهذا النظام. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته. وقد كانت هذه القضية بالتحديد مجالا لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات وهو الصراع الذي اغنى كثيرا النظرية الاقتصادية ونتج عنه وجود فرع خاص في الدراسات الاقتصادية يعرف تحت مصطلح«الدورات الاقتصادية Business Cycles» باعتبار أن أهم ملامح هذه الدورات التي تصيب النشاط الاقتصادي القائم على المبادرات الفردية وآليات السوق هو التقلبات الدورية التي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى العمالة. و لما كان عالمنا المعاصر يعاني وكما رأينا في الفصل الأول من استفحال البطالة وصعوبات مقدمة مكافحتها فإن منطق التحليل يملي علينا ونحن نتناول بالبحث أزمة البطالة أن نتعرض أولا لأهم المدارس الاقتصادية التي تصدت لتفسير البطالة، ولن يكون هذا ترفا فكريا أو إمعانا منا في «الأكاد يمية». ذلك أن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لابد أن تقوم على نظرية ما لتفسير البطالة وأسبابها.

بقدر ما يكون فهمنا النظري للبطالة سليما تكون سياستنا ملائمة وفعالة للتصدي لها، وعليه فإن هذا الفصل سوف يتناول بالتحليل المناسب عرض أهم وجهات نظر المدارس الاقتصادية في البطالة بدءا بالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية والنيوكلاسيكية والمدرسة الكينزية والمدرسة النقدية والليبرالية الحديثة وما تفرع عنها من اتجاهات معاصرة، علما ان الهدف من وراء ذلك هو فتح نوافذ متعددة للمعرفة نطل منها على واقع البطالة في عالمنا المعاصر وهي نوافذ تتيح لنا رؤية البطالة من زوايا مختلفة وبأدوات تحليلية متباينة ومن مواقف اجتماعية متعددة.

المطلب الاول: تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي

تعتبر المدرسة الكلاسيكية école classique أفضل مدارس الاقتصاد السياسي قاطبة التي كان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا يعطون البعد السياسي أهمية كبيرة في تحليلهم وهو البعد الذي دفعهم إلى إعطاء التنظيمات والعلاقات الاجتماعية مكانة مركزية في التحليل. ولهذا فقد كانت مسائل توزيع الدخل والصراع الاجتماعي حول هذا التوزيع ودور الحكومة والمصالح الطبقية المتعارضة، كانت كلها ضمن العوامل الداخلية endogène التي أدمجت في صلب التحليل. وهي المسائل التي ستستبعد اما من التحليل في المدرسة النيوكلاسيكية.

لعل اهتماماالاقتصاديين الكلاسيك بالبعدين الاجتماعي و السياسي في الظاهرة الاقتصادية هو الذي يفسرلنا لماذا احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

كما أن هذه الأفضلية التي ميزت تحليلهم لمشكلة البطالة عن المدارس الأخرى ترجع إلى أن تحليلهم قد انصب على الأجل الطويل long terme وما يحدث فيه من تغيرات كبرى. حيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس ا لمال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد وما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل. أما في ا لمدارس الاقتصادية الأخرى كما سنرى فقد كان اهتمام أغلبها منصبا في المكان الأول على الأجل القصير وما يحدث فيه من تغيرات صغيرة(1).

حتى يمكن الإحاطة بموقف الاقتصاديين الكلاسيك من مشكلة البطالة والوسائل التي اقترحوها لعلاجها ربما يكون من المفيد لنا أن نرسم أولا إطارا سريعا للمناخ العام الذي ظهر فيه هؤلاء الاقتصاديون وكيف أثرهذا المناخ عموما على نظرتهم للقضايا الاقتصادية والاجتماعية وما أهم ملامح بنيانهم الفكري الذي شيدوه على أساس منطقي متماسك.

بداية تجدر الإشارة إلى أنه حينما ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت التطورات كلها تسير في مصلحة الطبقة البورجوازية الصاعدة. فقد تعاظم الدورالذي أصبح يلعبه الإنتاج السلعي الرأسمالي (الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل والإنتاج بغرض البيع) و تمت الغلبة للدور الحاسم الذي أصبح يقوم به رأس المال الصناعي في النشاط الاقتصادي. حيث أصبحت الصناعة لا الزراعة ولا التجارة هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح ومن ثم المجال الأساسي والواسع للاستثمار، وقد حقق رأس

المال الصناعي آنذاك توسعا ضخما وزيادة سريعة في الناتج الوطني بعد الاستخدام الموسع للتكنولوجيا التي تم التوصل إليها في ذلك الحين ساعدتها في ذلك الثورة التي حدثت في وسائل النقل والمواصلات وما نتج عن ذلك من اكتشاف وتوسع كبيرين للأسواق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي. كما استولت الطبقة الرأسمالية على الحكم في أكبر دولتين أوروبيتين وهما إنجلترا وفرنسا، وفي ضوء ذلك سرعان ما بدأ الفكر الاقتصادي يستجيب لكل هذه التطورات برغم أنه استغرق مائة عام قبل أن يصبح على وعي تام بالثورة التي كان يشهدها، وأصبح الإنتاج لا التداول هو موضوع الاهتمام الرئيسي للفكر الاقتصادي، وأعيدت صياغة مشكلة الثروة والقيمة وأجيب عليها من جديد في ضوء التغير الذي حدث في الكيان الاقتصادي والاجتماعي نتيجة للزحف السريع للنظام الرأسمالي الصناعي.

إن الظروف الموضوعية الجديدة التي خلقتها الثورة الصناعية وماترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية كانت في الواقع في حاجة إلى فكر جديد يعكس هذا الواقع المليء بالمشكلات والمتناقضات ويستجيب لمتطلبات نموه ويكون في الوقت نفسه عاملا من عوامل مساعدة حركة التطور. ذلك أن مشكلات الصراع مع علاقات الإنتاج الإقطاعية والامتيازات التي كانت مقررة لرجال الإقطاع ومحاربة القيود المتبقية من مرحلة الرأسمالية التجارية (الماركانتيلية) على حرية التجارة ومزاولة النشاط الاقتصادي والبحث عن سياسات جديدة لتأمين نمو الرأسمالية الصناعية واكتشاف قوانينها الموضوعية للنمو، ومواجهة القضايا الاجتماعية التي ترتبت على عملية التحول إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي وما عكسته هذه القضايا من صراع اجتماعي (البطالة والفقر والغلاء...) ومن تناقضات طبقية. كل هذه القضايا والمشكلات وغيرها طرحت العديد من التحديات التي كان لابد من التصدي لها على مستوى الفكر وإيجاد حلول لها على مستوى الواقع (2).

الحق أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد ساهم في حدود منجزاته العلمية ونتائجه النظرية وما ترتب عليها من سياسات عملية في مساعدة بدايات حركة التقدم للمجتمع الرأسمالي الصناعي لأنه في التحليل الأخير كان يحاول أن يكتشف أنسب الظروف أو بتعبير أدق القوانين والقوى الاجتماعية التي تحكم الإنتاج الرأسمالي، وقد وصل بالفعل إلى اكتشاف الكثير من هذه القوانين، وكان إطاره الفكري ومضمونه الاجتماعي والأيديولوجي انعكاسا صريحا لوعي الطبقة الرأسمالية الجديدة، ومن هنا لم يكن من المصادفة على سبيل المثال أن يتوصل الاقتصاديون الكلاسيك إلى اقتناع تام بأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في عصرهم تؤخر وتعوق نمو قوى الإنتاج(3) ولهذا يتعين تغييرها، وكانوا يقصدون بذلك كل العلاقات والروابط والقوانين التي تحد من نمو تراكم رأس المال مثل جمود نظام الطوائف الحرفية وسلبية وتخلف المؤسسات والعلاقات الاجتماعية التي خلقها المجتمع الإقطاعي والقيود الاحتكارية ونظم الامتيازات والتدخلات الحكومية التي كانت سائدة من مرحلة الرأسمالية التجارية. لقد أدرك الكلاسيك أن الاقتصاد السياسي ليس هو العلم الذي يدرس الإنتاج وعملياته فحسب، ولكنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد خلال عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع المادية، وبعبارة أخرى كانوا يدركون أنه مطالب بدراسة البناء الاجتماعي للإنتاج واكتشاف القوانين العامة التي تحكم تطوره، ومن هنا قادتهم هذه النظرة الموضوعية إلى دراسة التناقضات الموجودة بين

طبقات المجتمع خلال عملية إنتاج وتوزيع الثروة. ليس عجيبا إذن إن كانت المشكلة الأساسية التي شغلت أبحاث ريكاردو طيلة حياته هي مشكلة التوزيع أو بعبارة أخرى مشكلة الصراع الطبقي حول تقسيم الناتج الاجتماعي ومدى تأثير ذلك في حركة تراكم رأس المال، وفي ذلك يقول ريكاردو في رسالة بعث بها إلى روبرت مالتس، «إن الاقتصاد السياسي ليس بحثا فيطبيعة الثروة وأسبابها وإنما هو »بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي تشترك في تكوينه» (4).

هكذا إذن تحددت المهمة التاريخية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي... وفي ضوء هذه المهمة والسعي لإنجازها أقام الاقتصاد الكلاسيكي بنيانا نظريا كاملا يقوم على مقدمات فكرية محددة ذات علاقات مشتركة ولهذا انتهى إلى نتائج منطقية سليمة من الناحية الشكلية، ونحن وإن كنا في هذا المطلب سنهتم بمعرفة موقف الاقتصاد الكلاسيكي من قضية البطالة في النظام الرأسمالي فإن منطق التحليل العلمي يقتضي منا أن نعرض ولو بشكل سريع للدعائم الفكرية لهذا الاقتصاد والتي اعتبرت كبديهيات لا تقبل النقاش حتى يمكن الإلمام بطبيعة الخيوط الفكرية التي ربطت بين نظرتهم إلى قضية البطالة ونظرتهم إلى سائر الأمور حيث إن تفسيرهم للبطالة مشتق من تفسيرهم ونظرتهم للأمور الأخرى، فبشكل موجز جدا نعرض فيما يلي خلاصة مركزة حول هذه الدعائم مع إهمال الاختلافات الثانوية التي نشأت بين الاقتصاديين الكلاسيك.

1 - اعتقد الكلاسيك أن هناك قوانين طبيعية خالدة تتحكم في تسييرأمور الطبيعة والكون والمجتمع، وقد أخذ الكلاسيك هذه الفكرة من مدرسة الطبيعيين (الفزيوقراط). وهذه القوانين ذات طابع صارم ومطلق لا يستطيع الفرد أو الدولة أن يغيرها أو أن يخرج عن منطقها. (5).

2 - آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي وإطارا ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي. والحرية هنا تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية وحرية العمل وحرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي. وقد بلور الكلاسيك أفكارهمحول الحرية الاقتصادية في الشعار الشهير الذي يقول: «دعه يعمل.. دعه يمر Laissez Faire laissez-passer » الذي أطلقوه كصرخة مدوية في أي وجه من وجوه التدخل الحكومي. (6).

3 - افترضوا أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق على ان لا تعارض مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.(7)

5 - فيما يتعلق بالأجور اعتقدوا أن أجور العمال تتحدد وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى أجر الكفاف استنادا الى ما يسمى «بقانون الاجر الحديدي loi d'airain des salaires ».

6- فيما يتعلق بالقضية السكانية أخذوا عن روبرت مالتس نظرته المتشائمة واللاإنسانية إلى السكان التي تقول بأن ثمة سباقا غيرمتكافئ يوجد بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية.(8)

7 - فيما يتعلق بقضية الريع rente استقروا على الأخذ بما توصل إليه دافيد ريكاردو في هذا الخصوص حيث نظروا إلى الريع على أنه ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يعطى لمالكها نظير استخدام قوى الأرض الطبيعية التي لا تفنى ولا تستهلك.

8 - فيما يتعلق بالإنتاج والظروف التي تحكمه آمنوا بأهمية العمل الإنساني ودوره الخلاق في صنع الثروة(9).

9 - فيما يتعلق بنظرتهم للنقود ووظائفها فقد نظروا إليهاعلى أنها مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات وأسقطوا تماما من اعتبارهم وظيفتها كأداة للادخار وللاكتناز.

10 - فيما يتعلق بموقفهم من نظرية القيمة فقد اعتنقوا النظرية الموضوعية في القيمة التي تنسب قيمة السلعة إلى حجم العمل الإنساني المبذول في إنتاجها(10).

11 - فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فسروا قيامها بسبب التفاوت في النفقات النسبية وليست المطلقة وأنها تؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي والرفاه بين الدول(11).

12 - فقد آمنوا بنظرية التوازن التلقائي الذي يتحقق من خلال حركات خروج ودخول الذهب إذا ما طرأ أي اختلال في ميزان المدفوعات (بالفائض أو العجز)(12).

عرضنا فيما تقدم أهم ملامح البنيان الفكري الذي شيده الاقتصاديون الكلاسيك، وسنلاحظ الآن أن موقفهم من مشكلة البطالة كان في الحقيقة مشتقا من هذا البنيان، وقبل أن نوضح ذلك تنبغي الإشارة أولا إلى أن الكلاسيك قد آمنوا في مجال التوازن الاقتصادي العام بما يسمى بقانون ساي للأسواق (13) La loi de Say أو بقانون المنافذ. وكان هذا القانون ينص على أن كل عرض سلعي إنما يخلق مباشرة الطلب المساوي له L'offre crée sa propre demande وذلك على أساس أن السلع المعروضة بالأسواق إنما يتم تبادلها بسلع أخرى(14).

عموما فإن الإ ـيمان بقانون ساي للأسواق كان يعني لدى الكلاسيك أن العرض الكلي للسلع والخدمات يتساوى دائما مع الطلب الكلي ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة. فحين يحصل الإنتاج يستدعي القيام به توزيع دخول نقدية على عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال وطبيعة (أرض) ويتكون من مجموع هذه الدخول الموزعة نفقة الإنتاج الكلية، وعندما تحصل عناصر الإنتاج على هذه الدخول فإنها تنفقها كلها في الحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساوية تمام المساواة مع نفقة إنتاجها بما فيه ربح المنظمين وبحيث تقود الدخول التي وزعت في صورة نفقات إنتاج إلى أرباب المشروعات في صورة طلب على السلع. وهكذا تستمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بلا انقطاع (15).

تأسيسا على قانون ساي فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل، فهو الوضع العادي والمألوف والطبيعي وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر، ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، فلو حدث مثلا أن كان عرض المدخرات في السوق النقدي والمالي أكبر من الطلب عليها أي تزيد على الاستثمار فإن ذلك يؤدي طبقا لقوانين العرض والطلب إلى انخفاض سعر الفائدة، وحينما ينخفض سعر الفائدة ينقص بالتالي عرض المدخرات إلى أن يتوازن حجمها مع حجم الاستثمار، ويحدث النقيض في حالة زيادة الاستثمار على الادخار حيث يرتفع سعر الفائدة وتزيد المدخرات إلى أن تتساوى مع حجم الاستثمار. أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال

للحصول على فرص التوظيف، مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل. والأجور الأقل تعني انخفاضا في تكاليف الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج(16) وبالتالي زيادة الطلب على العمال، إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم. ومعنى ذلك ببساطة شديدة هو أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج البطالة إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل.

هذا التوازن المستقر الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل لجميع موارد المجتمع رهن إذن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور واستجابتها لما تمليه مقتضيات العرض والطلب. ومن هنا فإن النتيجة المهمة التي وصل إليها الكلاسيك في هذا الخصوص هي ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور وأن جهاز الدولة يجب أن ينصرف فقط إلى تأدية وظائفه التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي والأشغال والخدمات العامة). كما استخلص الكلاسيك أيضا أن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيارانخفاض الأجور حينما تحدث بطالة وإلا فإن الأمور سوف تضطرب ويصعب علاج البطالة. ولا يخفى أن هذا النوع من التفكير كان يتفق تمام الاتفاق مع مقولات الكلاسيك في الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة والقوانين الطبيعية التي تحرك شؤون المجتمع وهي المقولات التي رفعها الكلاسيك إلى مصف التقديس.

ولكي نوضح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور أي عدم تحركها نحو الانخفاض في حالة وجود بطالة دعنا ننظر للشكل رقم (2 - 1) الذي سنقيس فيه على المحور الرأسي معدل الأجر وعلى المحور الأفقي عدد العمال بينما يشير المنحنى D إلى الطلب على العمال والمنحنى S إلى عرض العمل، في هذا الرسم البياني يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة E. وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي L_1 ومعدل الأجر W_1 . نفترض الآن أنه بسبب قوة نقابات العمال أو بسبب تشريع سنته الحكومة قد ارتفع معدل الأجر إلى W_2 . في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا المعدل الجديد للأجر يساوي المسافة W_2F في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساويا للمسافة W_2E_1 مما يعني أن هناك فائض عرض offre excédentaire أو بتعبير أدق وجود بطالة تقدر بالمسافة F_1E . وبناءعليه لو شئنا أن نقضي على هذه البطالة (أو فائض عرض العمل) فلابد من وجهة نظر الكلاسيك أن تخفض الأجور.

شكل رقم (2 - 1) نشوء البطالة بسبب جمود الاجور عند الكلاسيك

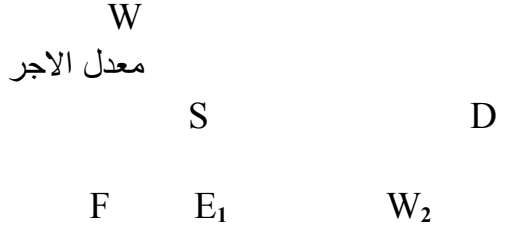

E W_1

كمية العمل

L L_1

المصدر: من اعداد الباحث

علما ان الكلاسيك، وإن كانوا قد استبعدوا من تحليلهم إمكان حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة وبالتالي استحالة حدوث الكساد أو البطالة على نطاق واسع فإنهم مع ذلك لم يستبعدوا إمكان حدوث البطالة الاختيارية وهي البطالة التي تنشأ لتفضيل العمال التعطل عن أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة، ولكن في جميع الأحوال توجد فرص للتوظيف تكفي لتشغيل العمال القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة، كما أنهم لم يسقطوا من التحليل إمكان حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين، ومع ذلك فقد اعتقد الكلاسيك أن البطالة الجزئية التي تعكس معها أزمات إفراط إنتاج جزئية سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافرمرونة الأسعار والأجور.

فإذا تصورنا مثلا أن صناعة ما ولتكن صناعة الأحذية قد حدث فيها أزمة إفراط إنتاج نظرا لأن منتجي الأحذية قد أنتجوا إنتاجا يزيد عن حجم الطلب على الأحذية بالسوق فإن ذلك يعني أنه يوجد في هذه الصناعة فائض عرض، ولكن لما كان الاقتصاديون الكلاسيك قد افترضوا أن الوضع العادي للاقتصاد هو وضع التوظيف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية، فإنه في ضوء هذا الفرض لايمكن لفائض العرض الذي حدث في صناعة الأحذية أن يظهر إلا على حساب نقص العرض في صناعة أخرى ولتكن صناعة الحقائب الجلدية.

لنرى الآن كيف تنسب المنافسة الكاملة وما تنطوي عليه من مرونة تامة لتغيرات الأسعار والأجور إلى علاج مشكلة البطالة التي ظهرت في صناعة الأحذية واستعادة التوازن المفقود بين كميات العرض والطلب في تلك الصناعة وفي صناعة الحقائب الجلدية.

أول ما نلحظ في هذا الحالة هو أن وجود فائض العرض في صناعة الأحذية سوف يترجم في شكل مخزون سلعي غير مرغوب من الأحذية المنتجة مما يعطل من دورة رأس المال ويؤدي إلى تدهور الربح في هذه الصناعة، وحتى يتلافى المنتجون في هذه الصناعة هذا الوضع فإنهم سوف يقبلون انخفاض أسعار الأحذية ليشجعوا المستهلكين على شراء المزيد من هذه السلعة، علما أن انخفاض الأسعار سوف يجر معه انخفاضا في الأرباح وهو الأمر الذي يدفعهم بالتأكيد إلى تخفيض حجم إنتاجهم في الفترات المقبلة، فيترتب على ذلك انخفاض طلب رجال الأعمال على عمال صناعة الأحذية فتنتشر بينهم البطالة وتنخفض أجورهم(17).

سيؤدي قرار المنتجين بتخفيض حجم إنتاج الأحذية إلى اختفاء فائض عرض الأحذية إلى أن تتوازن الكميات المنتجة والمعروضة مع الكميات المطلوبة وتستقر الأسعار من جديد، أما في صناعة الحقائب الجلدية فإن الأمور

فيها ستسير على نحو مخالف لما حدث في صناعة الأحذية، فوجود فائض الطلب سوف يؤدي إلى تناقص المخزونات السلعية بسرعة وإلى ارتفاع أسعار الحقائب ومن ثم إلى زيادة الأرباح، ولا شك أن زيادة الأرباح سوف تغري المنتجين في تلك الصناعة على العمل على زيادة إنتاجهم في الفترات القادمة، ومن هنا يتزايد طلبهم على المواد الخام التي تلزم لهذه الصناعة وإلى زيادة طلبهم أيضا على العمال، فإذا افترضنا أنه لا يوجد فائض عرض بين عمال صناعة الحقائب الجلدية وأنه من الممكن لعمال صناعة الأحذية البطالين أن يتكيفوا بسرعة مع الطرائق الفنية لإنتاج الحقائب الجلدية فإن التنافس بين العمال البطالين في صناعة الأحذية للحصول على فرص العمل في صناعة الحقائب الجلدية سيجعل أجورهم تنخفض مما يشجع منتجي هذه الصناعة على تشغيلهم، غير أن استمرار زيادة طلب منتجي الحقائب الجلدية على العمال سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات الأجور النقدية، وهكذا سنجد أن محصلة ذلك التطور هي أن الأجور سترتفع، مما يقلل من حجم الأرباح غير العادية في هذه الصناعة كما أن الإنتاج سوف يتزايد وكذلك العمال فيزيد العرض وتنخفض أسعار الحقائب ويختفي فائض الطلب ويتساوى العرض مع الطلب وتستعيد الصناعة توازنها انظر الشكل رقم (2 - 2).

الحقيقة أن الإيمان المطلق للكلاسيك بعدم إمكان تصور حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة مع تسليمهم بإمكان حدوث أزمات إفراط الإنتاج الجزئية كان نابعا من عالم حقيقي عايشوه بالفعل ولم يشهد مثل هذه الأزمات، بل إن ظاهرة الدورة الاقتصادية أي التغير الدوري للنشاط الاقتصادي بين مراحل الرخاء والكساد لم تكن معروفة في العصر الذي عاش فيه الاقتصاديون الكلاسيك، ذلك أن أول أزمة دورية شهدتها بريطانيا كانت بعد وفاة ريكاردو بربع قرن.

هذه هي الأعمدة الأساسية التي قام عليها بنيان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إبان المراحل الأولى لنشأة الرأسمالية الصناعية. ولا شك في أنه يمكننا ملاحظ أن البنيان مترابط ومتماسك تماما بمعنى أن أي عمود من تلك الأعمدة (أي كل موقف نظري لهم تجاه المتغيرات الاقتصادية المختلفة) على علاقة وثيقة بالأعمدة الأخرى ومن ثم فإن انهيار أو سقوط أي مقولة من مقولاتهم الفكرية لا يلبث أن يهدم البنيان كله.

مع ذلك فإن البصيرة الواعية لدافيد ريكاردو لم تهتم فقط بالبحث عن المنطق الهندسي الذي يقوم عليه بنيان المجتمع الرأسمالي الصناعي والقوانين العلمية التي أسهمت في بنائه وإنما استهدفت بعد أن فرغت من تشييد هذا البنيان معرفة المصير الذي سيؤول إليه عبر الزمن. وهنا نرى عبقرية فذة من نوع فريد ومقدرة عالية على التنبؤ بالمسار الزمني الذي تتجمع فيه عوامل التدمير لهدم البنيان كله. وهذه العوامل أمكن اكتشافها من خلال ربط نظرية التوزيع وما تنطوي عليه من صراع طبقي بمستقبل نمو المجتمع الرأسمالي.

إليكم الآن صورة المأساة التي تنبأ بها ريكاردو حينما بحث في العوامل طويلة الأجل التي تحكم صورة مستقبل الاقتصاد الرأسمالي وهي صورة قاتمة جعلت المثقفين في عصره يصفون علم الاقتصاد السياسي بأنه العلم الكئيب La science lugubre.

أول ملامح هذه الصورة أن العالم الاقتصادي عند دافيد ريكاردو هو عالم مليء بالحركة والتغير، فالرأسماليون يميلون دائما إلى التوسع. فكلما جمعوا قدرا من الأرباح التي تنتج من الفرق بين تكاليف الإنتاج

المدفوعة والإيرادات المحصلة زادت استثماراتهم حيث يبنون مصانع جديدة ومنشآت عامرة بالآلات والعمال والمواد الخام، وهذه الاستثمارات التي هي سر تقدم المجتمع والعامل الجوهري في زيادة حجم الإنتاج الوطني هي التي تحدد معدل التقدم الاقتصادي، ونظرا لأن العمال وأصحاب الأراضي لا يدخرون فقد أعطى ريكاردو ومن قبله آدم سميث الطبقة الرأسمالية أهمية كبرى في تحقيق هذا التقدم، وكلما زاد ميل الرأسماليين للتوسع زاد طلبهم على العمال ﷺمما يدفعهم إلى تخصيص جزء متزايد من فائضهم لكي يدفع أجورا للعمال الإضافيين.

ثاني هذه الملامح هو أنه حينما يزيد طلب الرأسماليين على العمال فلابد أن تتجه الأجور نحو الارتفاع، وإذا ارتفعت أجور العمال بسبب زيادة تراكم رأس المال فإنها تصل إلى مستوى يفوق أجر الكفاف.

الشكل رقم (2 - 2) آليات القضاء على البطالة الجزئية في الاقتصاد الكلاسيكي

صناعة الاحذية	صناعة الحقائب الجلدية
العرض =100وحدة	العرض = 80 وحدة
الطلب = 80 وحدة	الطلب = 100وحدة
وجود فائض عرض	وجود فائض طلب
زيادة المخزون	نقص المخزون
هبوط الاسعار	ارتفاع الاسعار
تدهور الارباح	ارتفاع الارباح

انخفاض الطلب على العمال	زيادة الطلب على العمال
انخفاض الاجور	ارتفاع الاجور
وجود بطالة	زيادة فرص التوظيف
انخفاض حجم الانتاج	زيادة حجم الانتاج
اختفاء فائض العرض	اختفاء فائض الطلب

استعادة التوازن المفقود

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على ما تم شرحه

وطبقا لقانون السكان فإن طبقة العمال لا تلبث أن تتزايد من خلال تحسن صحتهم وزيادة زيجاتهم وكثرة إنجاب الأطفال وهو الأمر الذي يفضي عبر الزمن إلى زيادة السكان زيادة كبيرة، وعندما يزيد عدد السكان تتزايد بالتالي الحاجة إلى الغذاء وخاصة السلع الزراعية.

ثالث هذه الملامح هو أنه لما كانت الأراضي الزراعية الخصبة التي توجد في المجتمع محدودة فإن ضغط السكان المتزايدين على الغذاء إنما يدفع أصحاب الأراضي القديمة إلى التكثيف الزراعي أي العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بنفس المساحات الموجودة، علما أن قانون الغلة المتناقصة، الذي آمن به الكلاسيك لا يلبث أن يعمل فترتفع تكاليف الإنتاج، ومع تزايد عدد السكان يلجأ المنتجون إلى زراعة اراضي أقل خصوبة، وهي أراضي تزرع بتكلفة أعلى من تكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة القديمة، ومن هنا ترتفع أسعار السلع الزراعية ويحقق أصحاب الأراضي ذات الخصوبة الأعلى ريعا متزايدا، ولا ننسى بان الريع ليس مجرد ثمن يدفع لقاء استخدام عنصر الأرض كما هو الحال بالنسبة للأجور التي تدفع ثمنا للعمل أو الفائدة التي تدفع ثمنا لرأس المال وإنما الريع هو دخل خاص يؤول لأصحاب الأراضي ويرجع إلى أن الأراضي الزراعية ليست كلها متساوية في خصوبتها وإنتاجيتها.

علما أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية يجبر العمال على تخصيص جانب متزايد من إنفاقهم على شراء هذه السلع وبالتالي يقل طلبهم على السلع والمواد المصنعة التي أنتجها الرأسماليون مما يزيد من صعوبات التصريف. ولكن الأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أنه حسب منطق الفكر الكلاسيكي لا بد أن يجر ارتفاع أسعار المواد الغذائية معه ارتفاعا في معدلات الأجور النقدية المدفوعة للعمال حتى يمكنهم المحافظة

على حياتهم وإعالة أطفالهم وأسرهم، ومن هنا يجبر الرأسماليون على زيادة الأجور. على أن الأجور وإن كانت قد زادت من الناحية النقدية فإن معدل الأجر الحقيقي يظل كما هو نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية.

بما ان مستوى الأجور يحدد مستوى الأرباح فإن تزايد الأجور عبر الزمن من شأنه أن يؤدي إلى تدهور معدل الربح، والتحسينات الفنية (التقدم التكنولوجي) التي يمكن أن تخفف من اتجاه الأرباح نحو التدهور في القطاع الصناعي هي ذات طابع مؤقت، بل إنه نظرا لافتراض المنافسة الكاملة فإنه من المفروض أن تؤدي هذه التحسينات إلى تخفيض الأثمان للسلع الصناعية ومن ثم فإن قدرتها على وقف تدهور معدل الربح في الأجل الطويل هي قدرة شبه معدومة. وعبر الزمن تتطور الصورة على نحو درامي إذ تستمر أسعار السلع الزراعية في الارتفاع وتجر معها ارتفاعات متتالية في معدلات الأجور النقدية وتتدهور بالتالي الأرباح وتقل من ثم قدرة الرأسماليين على التراكم وينخفض بالتالي معدل النمو، ويدخل النظام في مرحلة الركود هذا في الوقت الذي يجني فيه أصحاب الأراضي ثمرة متزايدة من هذا التطور نظرا لاتجاه حجم الريع نحو التزايد السريع مع تزايد السكان رغم أنهم لم يفعلوا شيئا يستحق ذلك(18) انظر الشكل رقم (2 - 3).

الشكل رقم (2 - 3) تصور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لمستقبل النظام الراسمالي في الاجل الطويل

زيادة اجور العمال زيادة اسعار السلع الزراعية

انخفاض الارباح

نقص معدل تراكم راس المال زيادة الريع الزراعي

انخفاض معدلات النمو

الركود الاقتصادي

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على ما تم شرحه

هذه الصورة الدرامية التي رسمها ريكاردو عن مستقبل النظام الرأسمالي كانت صدمة للبورجوازية الصناعية، ومع ذلك فإن هذه الصورة وما انطوت عليه من مصير مظلم لم يهتم بها أحد حينما كتب ريكاردو أفكاره في هذا الخصوص. فهي تتعلق بالأمد الطويل بينما كانت الرأسمالية بوصفها نظاما اجتماعيا وليدا في مرحلة الشباب وكانت تشق طريقها صعودا في مدارج النمو. لهذا ظل الحوار بين ريكاردو ومالتس حول هذه القضايا حبيسا في إطار الرسائل المتبادلة بينهما(19). ولم يكن يعني البورجوازية منه شيئا، خاصة أن القوانين التي اكتشفها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بخلاف قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض على المدى الطويل قد سلحها بأسلحة فكرية حادة خاضت بها أشرس المعارك ضد أصحاب الأراضي الزراعية وضد الطبقة العاملة وضد مختلف أشكال التدخل الحكومي.

ورغم النظرة التشاؤمية للكلاسيك في مجال مستقبل النظام الرأسمالي وما ينتظره من ركود لم يهتم اي أحد بمناقشة تلك النظرة في عصرهم. كما أن أفكارهم حول هارمونية النظام الاقتصادي وتوازنه الدائم عند مستوى التوظيف الكامل وعدم احتمال وجود بطالة عامة على نطاق واسع كانت محل قبول عام باستثناء روبرت مالتس.

برغم أن نظرية روبرت مالتس في السكان كانت تمثل إحدى الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي وكانت ضمن الأسس التي أقام عليها ريكاردو نظريته في الريع والأجور وأثرت في تفكيره فيما تصوره من مآل للنظام الرأسمالي، فإن روبرت مالتس قد اختلف مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام حيث اعترض على قانون ساي للأسواق ومن ثم كان من أوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالي لأزمات إفراط الإنتاج العامة ومن ثم احتمال ظهور البطالة على نطاق واسع.

صحيح أن الكلاسيك كما رأينا حالا كانوا ممن يعتقدون أن النظام الرأسمالي عبر الزمن يؤدي إلى خلق فائض سكان نسبي ومن ثم بطالة واسعة بسبب زيادة الريع والتهامه للفائض الاقتصادي ومن ثم توقف التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، علما أن تلك الرؤية كانت تتعلق بالأجل الطويل. أما في الأجلين القصير

والمتوسط فإنه ليس من المحتمل عند الكلاسيك ظهور هذا الفائض وتلك البطالة بسبب انطباق قانون ساي للأسواق.

لكن روبرت مالتس كان قد طور في سنواته الأخيرة ما يشبه النظرية التي تفسر إمكان قيام البطالة في الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال Insuffisance de la demande effective، فقد كان يعتقد أنه من المحتمل جدا ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي بسبب قصور الاستهلاك. وقد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون لأنهم يدخرون وأن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم في شكل ربح(20).

الحقيقة أن مالتس قد ركز تحليله على الطلب الاستهلاكي وانتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك فإن المجتمع الرأسمالي من الممكن أن يتعرض لأزمة تخمة الإنتاج حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها فترتفع المدخرات وهو الأمر الذي يعني وجود تراكم أكثر من اللازم أي أكثر ممما تستدعيه حاجة السوق، وإذا حدث ذلك فمن الواضح أن الأسعار ستهبط والأرباح ستقل والباعث على الإنتاج سيتدهور ومن ثم تظهر البطالة.

غير أن ريكادرو وضع مالتس في ورطة شديدة حينما رد عليه بأن الادخار شبيه بالإنفاق الاستهلاكي لأن الشخص الذي يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره في الصناعة والحصول على مزيد من الأرباح ومن ثم فإن الادخار يتحول إلى استثمار وبالتالي لا يمثل تسربا من دورةالدخل.

حتى يتلافى المجتمع احتمالات أزمات إفراط الإنتاج العامة والبطالة الواسعة فقد نادى مالتس بضرورة التغلب على قصور الاستهلاك. ونظرا لأنه ليس من المحتمل أن يتساوى استهلاك الرأسماليين مع حجم ما يربحونه لأنهم يقومون بالتراكم كما أنه ليس من المتصور أن يتساوى استهلاك العمال مع قيمة ما ينتجونه بسبب وجود الربح الذي هو مصدر التراكم فقد نادى مالتس بضرورة وجود طرف ثالث لا يعمل في مجال الإنتاج وتكون مهمته هي تعويض قصور الاستهلاك حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي(21). وكان يعتقد أن هذا الطرف الثالث الذي سيستهلك دون أن ينتج يتكون من ملاك الأراضي الزراعية ورجال الدين ومن يعملون في قطاع الخدمات ورجال الحاشية بالقصور ورجال الجيش وقوات الأمن، وهكذا رأى مالتس ببساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العامة يمكن حلها من خلال تشجيع الاستهلاك الطفيلي. وفي هذاالخصوص يكتسب مالتس طابعا رجعيا حسب تعبير المؤرخ الإنجليزي إركرول لأنه كان يهدف من وراء ذلك إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي بين الأرستقراطية الاجتماعية المنهارة (أرستقراطية الإقطاع) وبين عناصر البورجوازية الصناعية الصاعدة.

المطلب الثاني: البطالة في الفكر الماركسي

عندما قامت ثورة 1848 بما أحدثته من فزع ودمار في مختلف دول القارة الأوروبية كرد فعل على تناقضات المجتمع الصناعي آنذاك وهي التناقضات التي تجسدت في جيوش البطالة وفقرالناس واستغلال الرجال والنساء والأطفال أبشع استغلال كان عمر كارل ماركس (Karl Marx 1818- 1883) آنذاك ثلاثين عاما.

وكان قد أصدر في نفس هذا العام«البيان الشيوعي communiste» بالتعاون مع رفيق عمره فريدريك إنجلز. ومنذ ذلك الوقت توالت كتابات ماركس الفلسفية والاقتصادية لتقيم في النهاية صرحا شامخا عُرف «بالماركسية marxisme». وهوصرح يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية هي الفلسفة الجدلية (الديالكتيك dialectique) والمادية التاريخية والاقتصادالسياسي. وليس من الممكن عرض أي قضية من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها ماركس دون أن توضع في إطارها التحليلي الواسع الذي يراعي هذه الأجزاء الثلاثة. فقد استخدم ماركس ببراعة الديالكتيك والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي. في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية مع التركيز بصفة أساسية على النظام الرأسمالي. وهو الأمر الذي أنجزه في عمله الرئيسي: «رأس المال capital» ذلك العمل الفكري الضخم الذي استغرق إعداده ثمانية عشر عاما وبلغ عدد صفحاته أكثر من 2500 صفحة(22). ولم يكن كارل ماركس مجرد عالم ضليع وعبقرية فذة فحسب كما وصفه جوزيف شومبيتر(23) بل كان أيضا من الناشطين سياسيا حيث لعب دورا مهما في الحركة العمالية والثورية في عصره(24). كما أنه يعتبر، مع داروين وفردريك أهم ثلاثة مفكرين أغنوا الفكر السياسي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين (25).

ورغم أننا سنقتصر في هذا المطلب على عرض وجهة النظر الماركسية في قضية البطالة بدءا بماركس وانتهاء بأبرز الكتابات الماركسية المعاصرة فإن عرض هذه القضية يستتبع بالضرورة التعرض أولا لبعض المقولات والمفاهيم المهمة التي طورها ماركس واستخدمها كأدوات رئيسية في تحليله مثل السلعة، النقود، الإنتاج السلعي، القيمة، فائض القيمة، تراكم رأس المال... إلى آخره.

جاء في دراسات ماركس ان متوسط معدل الربح على المستوى الكلي وهو عبارة عن متوسط عام لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، يشير إلى متوسط نسبة فائض القيمة الإجمالية إلى كل رأس المال الاجتماعي المستثمر في جميع القطاعات، وينتج هذا المتوسط من حركة انتقال رؤوس الأموال بين القطاعات. فإذا كان هناك اختلاف في معدلات الربح بين الصناعات والقطاعات المختلفة الاخرى فسوف ينتقل رأس المال من الصناعة أوالقطاع ذي معدل الربح المنخفض إلى الصناعة أو القطاع ذي المعدل المرتفع، وهنا نلاحظ أن هجرة رأس المال من القطاع ذي الربح المنخفض تؤدي إلى النتائج التالية داخل هذا القطاع :

- انخفاض حجم رؤوس الأموال المستثمرة.
- انخفاض حجم الإنتاج.
- وجود بطالة.
- نقص العرض مما يؤدي لاحقا إلى ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع معدل الربح عند المستوى الذي يتساوى مع متوسط معدل الربح لجميع القطاعات.

على أي حال فإن الرأسمالي وهو يسعى نحو الربح في نظام تحكمه المنافسة مضطر لأن يوسع من مجال إنتاجه بتحويل جزء من فائض القيمة (أو من الربح) إلى رأس مال، ولا مناص أمامه إلا اللجوء إلى تراكم رأس المال، علما أن التوسع في الإنتاج بغرض جني مزيد من الأرباح لا يتطلب تراكما في رأس المال الثابت الممثل

في الآلات والمباني والمعدات والمواد الخام بل أيضا زيادة في عدد العمال. وفي الأجل القصير تؤدي زيادة طلب الرأسماليين على العمال إلى ارتفاع مستوى الأجور الأمر الذي يخفض من ربحه، وتلك في الواقع ورطة تتطلب حلا. وقد رأينا حينما كنا نتكلم عن تفسير الكلاسيك للبطالة أن آدم سميث وديفيد ريكاردو قد واجها ورطة ارتفاع الأجور من خلال استخدامهما لنظرية مالتس في السكان ونظرية الأجر الحديدي حيث خلصا إلى أن ارتفاع الأجور سيؤدي إلى زيادة عرض العمل في الأجل الطويل مما يخفض مرة أخرى الأجور لتعود إلى مستوى الكفاف. لكن ماركس قد رفض منطق النظرية المالتوسية ورأى فيها تشهيرا بالجنس البشري وأشار إلى أن العمال ليسوا من الحماقة بحيث انهم يميلون إلى زيادة نسلهم عقب زيادة الأجور، وأشار إلى أن هناك وسائل معينة يلجأ إليها الرأسماليون لإيقاف مفعول اتجاه الأجورنحو التزايد مع زيادة تراكم رأس المال وهي:

1 - تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل.

2 - استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني.

تؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة مكونة بذلك ما أسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال réserve des travailleurs مشيرا في ذلك إلى أن البطالة هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي وهي أيضا شرط لوجوده، ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمده مما يحتاج إليه دوما من أيدي عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان، ومن ناحية أخرى لأن البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور أقل. وكأن ظهور هذا الجيش يؤدي نفس المهمة التي يقوم بها الإفراط في الإنجاب وزيادة السكان عند مالتس لأن هذا الجيش يعيد الأجور من جديد إلى قيمتها أي إلى حد الكفاف(26).

الرأسمالي وهو بصدد تراكم رأس المال وإن كان قد حل مشكلة اتجاه الأجور للارتفاع على النحو السابق إلا أنه خلق لنفسه مشكلة أخرى. ذلك أنه حينما يستبدل الآلات بالعمال فإنه في الواقع يزيد من رأس المال الثابت الذي تنتقل قيمته كاملة للسلعة عبر عمره الإنتاجي ولايخلق فائض قيمة في الوقت الذي يحدث فيه انخفاض نسبي في عدد العمال الذين يخلقون فائض القيمة وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربح وكأن الرأسمالي هنا قد قتل الإوزة التي تضع البيضة الذهبية على حد تعبير هيلبرونر(27).

هكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور مشيرإلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ذلك أنه إذا كان معدل الربح حسب مفهوم ماركس هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير) فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس قد أدى به بالضرورة لأن يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال(28).

حقا لقد أشار في تحليلاته إلى أن الإمكانية المجردة لنشأة أزمة إفراط الإنتاج كانت قد ظهرت بمجرد ظهور النقود لأن النقود قد فتتت عملية التبادل إلى عمليتين مستقلتين هي عملية البيع وعملية الشراء. ومنذ ظهور النقود واختفاء المبادلة عن طريق المقايضة لم تعد هناك ضرورة لأن يتوافر دائما التوازن بين العرض (البيع) والطلب

(الشراء) حيث أصبح هناك فاصل زمني ومكاني أيضا بينهما. كما أشار إلى أن الإمكانية المجردة لظهور الأزمة ارتبطت أيضا بوظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة. ذلك أننا إذا وضعنا في اعتبارنا العلاقات الائتمانية المتشابكة في النظام الرأسمالي فإن العجز عن السداد من جانب بعض الرأسماليين (لأي سبب من الأسباب) قد يجر في أذياله سلسلة من حالات الإفلاس الجماعية ومن ثم يقود إلى حالة من الكساد والبطالة. على أن ماركس مع ذلك كان حريصا على أن يبين أن أسباب الأزمة لا تكمن في التداول النقدي وإنما تكمن في بنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه.

لنبدأ أولا بتحليل ظهور «الأزمة »، وهنا سنفترض بادئ ذي بدء أن النمط كان يمر بمرحلة من الانتعاش، وفي هذه الحالة يؤدي التوسع السريع للإنتاج إلى مزيد من تراكم رأس المال الأمر الذي يعني أن يكون مجموع رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج أعلى من قيمة رأس المال الثابت في القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية. وتتميز مرحلة الانتعاش بوجود طلبات متزايدة على وسائل الإنتاج والمواد الخام مما يرفع من أسعارها وهو الأمر الذي يغري على التوسع في إنتاج وسائل الإنتاج باستقلال نسبي عن الطلب على السلع الاستهلاكية. وما دام الطلب على وسائل الإنتاج كبيرا وإنتاج هذه الوسائل يستغرق وقتا فإنه خلال هذا الوقت ينفق القطاع الأول (المنتج لتلك الوسائل) حجما كبيرا من رأس المال المتغير المتمثل في الأجوروشراء المواد الخام مما يخلق دخولا إضافية تولد إنفاقا على السلع الاستهلاكية التي ترتفع أسعارها أيضا، مما يعطي حافزا نحو التوسع في إنتاجها وبالتالي زيادة الطلب على وسائل الإنتاج، ويتزايد في هذه الحالة حجم الائتمان المصرفي لمواجهة جو الانتعاش والرواج. كذلك يلاحظ أنه مع زيادة تراكم رأس المال في هذه المرحلة يتزايد الطلب أيضا على العمال فينخفض حجم الجيش الاحتياطي وتقل البطالة ويرتفع معدل الأجر.

لكن ارتفاع الأجور سيسبب خفضا في معدل فائض القيمة ومن ثم في معدل الربح مما يدفع الرأسماليين إلى السعي نحو إحلال الآلات محل العمال فيقل معدل فائض القيمة أكثر بسبب ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال ويقل بالتالي معدل الربح مما يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال أي خفض طلبهم على وسائل الإنتاج التي تكون قد أنتجت بشكل متخم فتهوي أسعارها وتتردى معدلات الربح في القطاع المنتج لها وتحدث حركة إفلاسات وخسائر كثيرة لا تلبث أن تنعكس على الاقتصاد بأكمله. وهكذا فالانتعاش الذي ميز هذه المرحلة قد حمل في أحشائه بذور الأزمة بسبب فوضى الإنتاج التي تسببها فوضى قرارات المنتجين.

واضح هنا أن الأزمة هي أزمة إفراط إنتاج، وهنا يدخل النمط مرحلة الركود بمظاهره المختلفة، تراكم السلع في المخازن، وجود طاقات عاطلة، تنافس وحشي بين المنتجين لتصريف المخزون غير المرغوب فيه، زيادة البطالة، تضخم حجم الجيش الاحتياطي، تدهور الأجور... إلخ.

ان التدهور الذي طرأ على اتجاه معدل الربح في هذه المرحلة كانت له في الحقيقة نتيجتان مهمتان هما :

* **الأولى** أنه خلق درجة عالية من عدم الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي ابتداءا من نهاية القرن التاسع عشر وهو الأمر الذي انعكس بشكل واضح في التقلبات العنيفة التي حدثت في معدل استغلال الطاقات الإنتاجية (29).

* **الثانية** أن النمو الذي حدث في كلفة العمل (تحسن مستويات الأجور) سرعان ما واجه كوابح شديدة للحد من سرعته وهو الأمر الذي بلغ ذروته في الكساد الدوري الذي حدث في نهاية القرن التاسع عشر حيث وصل معدل البطالة إلى 18,4 % من قوة العمل في عام 1894 وما ترتب على ذلك من تدهور شديد في مستويات الأجور ومستوى المعيشة(30).

ان الحالة الراهنة للهبوط الحادث في معظم المتغيرات الاقتصادية إنما يذكرنا بنفس الحالة الاقتصادية الاجتماعية التي كانت عليها الرأسمالية في نهاية المرحلة الأولى من الدراسة وهي المرحلة التي سجل فيها معدل الربح تدهورا شديدا مسببا في ذلك مزيدا من البطالة وانخفاضا في الأجور وترديا في مستوى المعيشة، وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

هكذا فسرت المدرسة الماركسية على العموم فسر ماركس على الخصوص مراحل الدورة الاقتصادية وما يطرأ على مستويات التشغيل والبطالة فيها من تبديل وقد استخدم ماركس هذا التركيب النظري ليؤكد أن مسار التطور للرأسمالية يُفضي إلى الإفقار المستمر للعمال وإلى اندلاع الثورة بعد أن تكون الرأسمالية قد أنجزت مهمتها التاريخية كمرحلة في تاريخ تطور البشرية.

السؤال الذي يبقى مطروحا على الماركسيين، اذا كان ذلك هو مسار تطور نمط الانتاج الراسمالي، وهومسار محكوم عليه بالوقوع في الازمات، واذا كان لا يمكنه ان يسير دون ارباح، ولما كانت الارباح، كما اشار ماركس، تسير في طريق الزوال باستمرار (لأن معدل الربح محكوم عليه بالاتجاه الهبوطي) يعني ذلك سهولة تحقق النهاية للنظام، الى جانب ادعائه بقيام ثورة نتيجة استغلال العمال وازمة البطالة الحادة، فلماذا لم ينهار النظام الراسمالي؟ بل سارع في التطور رغم الازمات وسيطر على العالم، نتيجة جهود دؤوبة ومستمرة استطاع مواجهة البطالة بوضع نظام اجتماعي، بل العكس تحولت دول ذات النظام الاشتراكي الى نظام راسمالي.

مما لا شك فيه أن الاستغلال الوحشي الذي مارسته الدول الرأسمالية الاستعمارية للمستعمرات وأشباه المستعمرات بما واكبه من نزح هائل لمواردها قد مكن الرأسماليين من تخصيص جزء من هذا النهب لزيادة الأجور الحقيقية للعمال في الدول الرأسمالية نفسها للتخفيف من حدة الصراع الطبقي معهم وأدى أيضا إلى زيادة اتساع الأسواق المحلية لتصريف المنتجات.

المطلب الثالث: البطالة عند النيوكلاسيك

كانت رؤى الاقتصاديين ونظرياتهم ومواقفهم تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية تتأثر دوما بالمشكلات المهمة التي كانت تشغل عصرهم وبطبيعة المصالح والقوى الاجتماعية التي يدافعون عنها. ولهذا ينبغي لنا باختصار الإحاطة بالخريطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاش فيها النيوكلاسيك وشهدت غروب شمس الاقتصادالسياسي الكلاسيكي ومهدت السبيل لظهور ما يسمى بالمدرسة الحدية Ecole Marginal أو المدرسة النيوكلاسيكية (New Classical (nouveau classique (وتعرف أحيانا تحت مصطلح المدرسة التقليدية الجديدة) وذلك قبل أن نتعرف على فكر هذه المدرسة فيما يتعلق بطبيعة البطالة وأسبابها وسبل علاجها.

بادئ ذي بدء نشير إلى أن هذه المدرسة قد انقضّت على منجزات الكلاسيك وتنكرت لأهم تعاليمهم وغيرت بشكل جذري في مجال الاهتمام في البحث الاقتصادي على نحو شكل انقلابا واضحا في علم الاقتصاد آنذاك. وكان ذلك بداية التصفية الحقيقية لعلم الاقتصاد السياسي باعتباره علما اجتماعيا وتحويله إلى علم تبريري يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة. على أن ظهور هذه المدرسة كان نتاجا للصراع الاجتماعي والفكري المرير الذي شهدته دول القارة الأوروبية بعد دخولها مرحلة الثورة الصناعية.

كان الواقع الاجتماعي التاريخي آنذاك يزخر بألوان عديدة من المشكلات والتناقضات والمآسي والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والخلقية والإنسانية التي صاحبت نشوء مجتمع الرأسمالية الصناعية. ورغم أن الاقتصاديين الكلاسيك قد حاولوا على نحو ما رأينا سابقا من خلال قوانينهم المكتشفة التي أسبغوا عليها صفة الخلود والموضوعية والصرامة في السريان، أن يفسروا هذا الواقع الأليم، إلا أن جمهرة واسعة من المفكرين راحت تنتقد هذا الواقع وتشير إلى أنه ليس من فعل تلك القوانين وإنما من فعل النظام الاجتماعي السيىء الذي جاءت به الرأسمالية وأنه بالإمكان خلق مجتمع جديد يوفر العمل والعدالة والسعادة للجميع. لكن لنرى ما كانت تعكسه خريطة الواقع الاجتماعي آنذاك.

1 - نلاحظ في هذا الصدد أنه قد ترتب على إنجاز الثورة الزراعية(31) التي تمت في القرن الثامن عشر من خلال تحويل القطاع الزراعي من نمط إقطاعي إلى نمط رأسمالي يقوم على التخصص والمزارع الكبيرة وخصوصا بعد تطبيق حركة الأسيجة (32) Encloture، ترتب على ذلك تحرير العمل الزراعي وخلق طبقة عاملة لا تملك شيئا سوى قوة عملها. وهكذا ظهر عدد ضخم من العمال الذين هاموا على وجوههم في المدن الصناعية بحثا عن العمل. غير أنه، لا حركة التوسع الصناعي في مراحلها الأولى ولا الصناعات الحرفية اليدوية التي كانت تعاني من سكرات الموت والانهيار استطاعت أن تستوعب هذا العدد الهائل من البطالين. ولهذا أصبح الكثير من هؤلاء متسولين أو لصوصا أو شحاذين أو متشردين أو قطاع طرق(33).[هذا ما يحدث في عصرنا هذا عامة والجزائر خاصة] ولم يكن لهم مورد رزق سوى المساعدات المالية والصدقات التي توزعها الأبرشيات والكنائس والملاجئ.

2 - عانى العمال الذين حالفهم الحظ بالحصول على فرص العمل بالمصانع الجديدة من ظروف جد قاسية سواء من حيث انخفاض مستوى الأجور أو من حيث عدد ساعات العمل التي وصلت إل ىستة عشرة ساعة في اليوم أو من حيث ظروف العمل نفسها داخل المصانع إذ لم يوجد نظام سليم للوقاية من حوادث العمل أو أماكن تهوية وإضاءة ملائمة، ويضاف إلى ذلك التكدس البشري الشديد الذي حدث في المدن الصناعية والتي كانت تفتقد أبسط قواعد الرعاية الصحية(34).

3 - شهدت مرحلة الثورة الصناعية ظاهرة وحشية ولا إنسانية وهي ظاهرة تشغيل الأطفال والأحداث بين سن الخامسة والتاسعة للعمل داخل المصانع منذ الساعة الخامسة أو السادسة صباحا حتى العاشرة أو الحادية عشرة مساء (ما بين 16س و 17س) من غير وقت للراحة إلا لفترات قصيرة جدا لتناول الطعام(35). وأكثر من هذا

كان هؤلاء الأطفال يتعرضون لضرب شديد حينما يبدو عليهم التعب أو الإعياء. كما استخدم الأطفال في جر عربات الفحم والحديد في دهاليز المناجم تحت الأرض في ظروف لا يستطيع العقل تصورها الآن.

4 - كان هناك تفضيل ملحوظ من جانب الرأسماليين لتشغيل النساء والفتيات على الرجال وخصوصا في صناعة المنسوجات نظرا لانخفاض أجورهن وانصياعهن أكثر للأوامر وعدم تمردهن، وكان من الطبيعي أن يتمخض عن ظاهرة تشغيل النساء والأطفال تأثيرات خطيرة في انحلال الحياة العائلية وتدهور مستوى الصحة والأخلاق وتغيير وضع الرجل في المجتمع(36).

في هذا الجو الاجتماعي المليء بالبطالة وبأحط ألوان الوحشية والاستغلال كان من الطبيعي أن يغلي المجتمع وأن تلوح في الأفق بوادر احتجاجات شعبية وثورية عفوية تثير فزع البورجوازية. «ففي عام 1779 على سبيل المثال هاجم جمهور من ثمانية آلاف عامل مصنعا وأحرقوه حتى دمروه تماما وذلك في تحد لا يعقل لكفايته الميكانيكية التي لا تلين. وبحلول عام 1811 كانت أمثال هذه الاحتجاجات على التكنولوجيا تجتاح بريطانيا» (37) .

كما زادت حوادث السرقة والقتل وانتشرت ظواهر التسول والتشرد والدعارة... إلخ. هذا في الوقت الذي بات فيه واضحا أن ثمة توهج شديد في التناقض بين العمل ورأس المال، وبين الأسعار والأجور، وبين الريع والأرباح والتراكم. وأصبح من الجلي، أن النظام الفكري الذي صاغه ريكاردو في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» المنشور لأول مرة عام 1817 أصبح يمثل شبحا يحوم في أفق المجتمع وينبئ بالعديد من الاضطرابات. كان هناك إحساس متزايد بأن عناصر الصراع التي اكتشفها ريكاردو في النظام الرأسمالي تشكل قيدا على إمكانيات التقدم الإنساني في ظل هذا النظام. ذلك أن ريكاردو لم يوضح قوانين التوزيع فحسب وإنما فسر أيضا كيف ينبغي أن يتم التوزيع حيث بين كيف أن المنافسة تسوي بين الأرباح وتتحكم فيها وأن الأجور تتعرض دائما للضغط مع زيادة عدد السكان وزيادة تراكم رأس المال وارتفاع أسعار المواد الغذائية وأن مالك الأرض يحصل على الريع بشكل متزايد كلما زاد عدد السكان وهو الأمر الذي سيقود في النهاية إلى الركود وأنه لا أمل في تحدي هذه القوانين فهي مثل قوانين الطبيعة لا ترحم ولا يمكن تجنبها.

في ظل هذا الجو المفعم بالغليان والاضطرابات والتناقضات وفي ظل الشبح الريكاردي المخيف الذي يحوم في أذهان الاقتصاديين صاغ عدد من المفكرين الإنسانيين عدة مدن فاضلة وحملوا لواء الدعوة إلى إقامة نظام اجتماعي جديد يكون أكثر رحمة وعدالة وقادرا على توفير العمل والدخل لجميع الأفراد ومؤهلا لتحقيق السعادة الإنسانية.

* هذا هو على سبيل المثال سان سيمون Saint - Simon(1760 - 1825) يدعو في مدينته الفاضلة إلى الاتحاد والتعاون من أجل استغلال موارد الأرض وتنظيم الإنتاج وتخطيطه حتى تتسنى زيادة حجم المنتجات وتنمية الثروة وأنه يجب ألا يحظى أحد بنصيب من الثروة أوالإنتاج إلا بحسب ما يؤديه من خدمات وإنتاج وأن لجميع الأفراد الحق في العمل والحياة الكريمة، كما نادى بأن إدارة الحكم يجب أن تكون للاقتصاديين والعلماء وليس لرجال السياسة(38).

* وها هو روبرت أوين (1771 - 1858) Robert Owen رجل الأعمال الإنجليزي الناجح ينتقد النظام الاجتماعي السائد في عصره ويرى أن ندرة السعادة التي نلقاها بين صفوف الناس لا ترجع إلى قصور في العقل الإنساني أو إلى فساد في الطبيعة البشرية ولكن مرجع ذلك هو الأخلاق. والأخلاق عنده وليدة الظروف التي يعيش فيها الإنسان. وبناء عليه، فإن العمل على خلق أخلاق جديدة توفر الحياة الكريمة للبشر يقتضي تغيير الظروف التي يعيش فيها الناس ويأتي في مقدمة ذلك القضاء على الفقر. وحتى يمكن القضاء على الفقر لابد من جعل الفقراء منتجين. ومن أجل تحقيق ذلك دعا إلى تكوين القرى التعاونية ذات الحياة المشتركة(39).

* وهذا هو شارل فورييه (1772 - 1838) C. Fourier الذي عاصر أحداث الثورة الفرنسية ينتقد أحوال المجتمع بلا هوادة نظرا لما يسوده من بؤس وفقر وشقاء ويحلق بخياله ليقيم مجتمعا متعاونا يقوم على التخصص والتربية السليمة ويعمل فيه الجميع ويقتسمون الفائض الناتج بنسب معينة توزع فيما بين العمل ورأس المال والمقدرة (أو التفوق)(40).

* وها هو بيير جوزيف برودون (1809- 1865) J. Proudhon ينتقد إساءة استغلال حق الملكية لتحقيق دخول غير مستحقة. وكان يعلن أن الملكية ليست إلا سرقة، ونادى بفكرة العدالة باعتبارها توازنا يقوم بين القوى المتصارعة في المجتمع. وأن إزالة عيوب المجتمع إنما تتأتى من خلال القضاء على الريع والفائدة والربح. كما نادى بإلغاء جهاز الإدارة الحكومية الذي يحمل طابع القسر والإكراه ليحل محله نظام للمشاركة الاختيارية للأفراد. ولهذا عرفت آراؤه بنزعتها الفوضوية(41).

بالإضافة إلى هؤلاء المفكرين كان هناك الكثير مثلهم، وقد كونت أفكار هؤلاء المفكرين الذين تم ذكرهم والذين لم يذكرون ما سُمي فيما بعد «بالاشتراكية الخيالية» التي أجمعت على مساوئ النظام الرأسمالي. مع العلم أن هذه الأفكار عجزت عن أن تهتدي إلى سر هذه المساوئ ومن ثم عجزت عن أن تهتدي إلى الوصول للبديل الأفضل الممكن. فقد ظنوا أنه عن طريق إقناع الرأسماليين بأن التغيير الاجتماعي سوف يكون في مصلحتهم يمكن للمجتمع أن يتغير.

مع أن أفكار الاشتراكيين الخياليين قد انتشرت انتشارا محدودا في عصرهم بين صفوف المثقفين والبورجوازية الصغيرة وبعض أفراد الطبقة الأرستقراطية، إلا أن البورجوازية الصناعية كانت تنظر إلى آرائهم بعين يملؤها عدم الرضا نظرا لما احتوته كتاباتهم من نقد شديد لمساوئ النظام الرأسمالي ولعدم عدالة التوزيع فيه وهجومهم على الملكية الخاصة والدخول المرتفعة التي لا تقابلها جهود.

ضاعف من حرج الموقف الذي أصبحت توجد فيه البورجوازية أن عددا من الاقتصاديين راحوا يفكرون من مواقع الدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها ومحاولة تثقيفها وبث الوعي بين صفوفها(42).

عندما ظهرت أعمال وليام تومبسون William Thompson وجون جراي John Gray وتوماس هودجسكين Thomas Hodgeskin أحدثت صدى مفزعا بين صفوف البورجوازية، ذلك أنها قد بينت أن مشكلات البطالة والفقر والبؤس السائدة في عصرهم تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي، وأكثر من هذا أنها قد

تمكنت من استخدام منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وهي أمر لم يتبادر إطلاقا بفكر الاقتصاديين الكلاسيك.

الحق أن تجريد التحليل الاقتصادي من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس خلال عمليات الإنتاج لم يكن مصادفة عابرة(43). ذلك أن «البورجوازية المنتصرة كانت تعتبر أن علاقات الإنتاج قد استقرت نهائيا أو أنها مسألة مؤكدة تماما لا يجري بشأنها أي نقاش إلا إذا كان الهدف منه تبريرها. فاهتمام البورجوازية منصب فقط على مشكلات السوق وعلى الأثمان وعلى النقود والائتمان بوجه خاص. ومن جهة أخرى فالحركة العمالية شديدة الاهتمام بعلاقات الإنتاج وبذلك فمن وجهة نظر البورجوازية كلما قل الحديث عن هذه العلاقات كان ذلك أفضل»(44).

حققت حركة تركز و تمركز رأس المال درجة عالية واحتل المشروع الكبير المكان الأول في النشاط الاقتصادي، وأخذ يمتص ويخنق المنشآت الصغيرة ويزيحها من السوق، مصفيا بذلك الإطار المفترض لشيوع حالة المنافسة الكاملة. وفي مقابل هذه التغيرات كانت التناقضات بين العمل ورأس المال، بين الطبقتين العاملة والبورجوزاية، تزداد عنفا وتأخذ أشكالا مختلفة من الصراع، وتنزع النقاب بشكل حاسم عن وهم التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة(45).

ففي ذلك الوقت، أي خلال الفترة ما بين العقد الثالث والعقد السابع من القرن التاسع عشر، كانت الحركات الثورية تأخذ شكلا واسع النطاق ضد الأحوال القائمة في أوروبا. وكانت الطبقة العاملة في الدول الأكثر تصنيعا قد بدأت تثبت قدرتها على النضال من أجل مصالحها. كما كانت الاشتراكية الخيالية، بفضل مجهودات الاشتراكيين الخياليين، موضوعا للمناقشات العاصفة بين المثقفين وصفوف الشعب. وكان من الواضح لدى البورجوازية أن ثمة تغيرات كبرى تحدث وأن تغيرات أخرى أخطر منهاعلى وشك الوقوع(46).

فمن ناحية استطاعت الطبقة العاملة في صراعها مع رأس المال ومن خلال تضحياتها العديدة، أن تظفر ببعض الحلول والإجراءات التي تستهدف حماية مصالحها وتحسين أحوالها، ولاسيما من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرها البرلمان الإنجليزي لتنظيم أحوال العمل وإباحة حرية تكوين النقابات.

فضلا عما سبق شهدت الفترة الواقعة ما بين العقد الثالث والعقد السابع من القرن التاسع عشر وقوع أزمات دورية في بريطانيا في عام 1836- 1864 1873 وهي أزمات لم تكن معروفة إبان ظهور الاقتصاد السياسي الكلاسكي الإنجليزي. وقد كشفت هذه الأزمات عن ذلك التناقض الذي بات واضحا بين قوى الإنتاج التي بنتها الرأسمالية وبين القاعدة الاستهلاكية الضيقة التي لا تستوعب الإنتاج المتدفق من هذه القوى. وكانت الطرق المتبعة في التغلب على كل أزمة تضاعف من حدة الأزمة التالية. وقد وقف الاقتصاديون المبررون أمامها حائرين واستكانوا إلى النظر إليها على أنها قلاقل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام الرأسمالي وإنما من فعل السياسة الاقتصادية الناجمة عن التدخل الحكومي، ومن مظاهر عدم الكمال التي تحدث في السوق نتيجة لجمود بعض الأسعار والأجور وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة التي يحتمها وضع توازن التوظيف الكامل. كما فسر بعضهم هذه الأزمات على أنها تنتج من الحروب والكوارث الطبيعية.

في فرنسا لم تتمكن حكومة لويس فيليب التي اعتلت السلطة في جويليه 1830 من وقف نمو التناقضات الاجتماعية التي حدثت في عصرها بعد زيادة حركة التصنيع. إذ تردت أحوال المعيشة للعمال، وتزايد الطابع الديكتاتوري للحكم ولجوؤه إلى العنف. وهي أمور عجلت بقيام الثورة في باريس في 22 ففريي سنة 1848 . وهي الثورة التي نجحت في إقالة لويس فيليب Louis Philippe واستطاعت أن تقيم حكومة ثورية مؤقتة، اشترك فيها خليط من حزب اليعاقبة الجمهوري Jacobins républicains، والكاثوليك، ولويس بلان Louis Blanc الاشتراكي وأحد زعماء العمال. وقد تعهدت الحكومة بضمان العمل لكل فرد وذلك من خلال إنشاء مصانع وطنية (اقترحها لويس بلان) ليتولى العمال إدارتها. غير أن هذه التجربة قد فشلت بسرعة، واكتفت الحكومة بتشغيل العمال البطالين في السكك الحديدية، وحفر الخنادق، وفي الأشغال العامة، وإعطاء كل منهم إعانة مالية. ثم قامت الجمعية الوطنية في اجتماعها بباريس في جوان 1848 بإلغاء تشغيل العمال ودفع الإعانات المالية لهم، مما أدى إلى قيام الثورة في شوارع باريس لمدة ثلاثة أيام، انتهت بسحق الجيش للثوار وإعدام بعضهم ونفي حوالي 4000 شخص إلى المستعمرات الفرنسية. وفر لويس بلان إلى إنجلترا، وتم سجن برودون. في ظل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المليئة بالتناقضات والمشبعة بروح التمرد والثورة، وما صاحب ذلك من صراع فكري وسياسي وايديولوجي، كان من الطبيعي أن تنجب البورجوازية نخبة من مفكريها في الاقتصاد، لتخرج بفكر جديد يعبر عن هذه المرحلة، وليقف أمام الهجمات العنيفة التي يتعرض لها أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ومن هنا خرجت إلى حيز الوجود مدرسة التحليل الحدي. وكانت المهمة الأساسية التي اضطلعت بها هذه المدرسة هي ابتكار أسلوب جديد للتحليل، ينأى بعلم الاقتصاد من نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية، إلى دائرة التحليل النفسي لسلوك المنتج والمستهلك، مستندة في ذلك إلى فلسفة اللذة والألم(47). فمشكلة علم الاقتصاد، أضحت كما يقول ستانلي جيفونز Stanley Jevons، هي البحث في حسابات اللذة والألم. أو بعبارة أخرى، هي البحث في كيفية إشباع حاجاتنا إلى أقصى حد بأقل جهد، أي الحصول على أعظم قدر مما نرغب فيه، على حساب أقل قدر مما لا نرغب فيه، وهو ما يعني تحقيق الحد الأعلى من اللذة. وبهذا الشكل تتحول المهمة الأساسية لدى الحديين إلى البحث عن قواعد أو قوانين «السلوك الرشيد» التي تجعل الإنسان العاقل يصل إلى المنفعة القصوى في ضوء المعطيات التي يعيش في ضوئها. وعلينا هنا أن نلاحظ بأنه بينما كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يبحث في علاقات الناس خلال عمليات إنتاج وتوزيع وتبادل المنتجات والثروة نرى مدرسة التحليل الحدي تهتم بالبحث في علاقة الإنسان بالأشياء، في ضوء عزلة كاملة عن العلاقات الاجتماعية.

مما يجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن النيوكلاسيك أعادوا تأكيد ثقتهم في قانون ساي للأسواق، ومن ثم أنكروا إمكان تعرض النظام لأزمات إفراط الإنتاج العامة ومن ثم نفوا احتمالات وجود البطالة على نطاق واسع. وقد أكد ذلك بشكل واضح ألفرد مارشال Alfred Marshall، الذي يمثل أفضل من تولى صياغة وتفسير وتنميق تراث المدرسة الحدية(48). كذلك اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة الكاملة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات. وعليه

فإن البطالة التي تسود في أي فترة إما أن تكون بطالة اختيارية أو هيكلية، وهي الأمر الذي أكده الاقتصادي البريطاني الشهير أ. س بيجو A. C. Pigou في كتابه المعروف«نظرية البطالة» الصادرفي عام 1933(49). ولهذا كان النيوكلاسيك يعتقدون أنه يوجد ميل كامن في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة.

إذا كان النيوكلاسيك قد أنكروا الأزمات العامة والبطالة الواسعة واهتموا أساسا بالأجل القصير، فهل يعني ذلك أننا لا نعثر لديهم على أي رؤية عن النمو في الأجل القصير وما يرتبط بذلك من رؤى تتعلق بالعمالة والبطالة والأجور؟

عند الإجابة عن هذا السؤال، سنجد أنه بالنسبة للجيل المؤسس (كارل منجر Carl Menger، ستانلي جيفونز Stanley Jevons، ليون فالراس Léon Valras) لم توجد لديهم نظرية، أو رؤية، محددة بشأن مستقبل النمو وقضايا العمالة في الأجل الطويل، حيث استنزف بحثهم في عمليات وشروط التوازن في الأجل القصير جل جهودهم. أما فيما يتعلق بالجيل المفسر والشارح للنيوكلاسيك بمدارسه الخمس فقد كان، بصفة عامة، أكثر تفاؤلا بقدرة النظام على التحرك المستمرفي معارج النمو وبقدرة الإنسان على التغلب على القيود التي تفرضها الطبيعة (ندرة الأراضي وشحة الخصوبة). وآمن هذا الجيل أيضا بفاعلية التقدم التكنولوجي ودوره في مواجهة قانون الغلة المتناقصة. من هنا فقد نظر أبناء هذا الجيل إلى النمو الاقتصادي المصحوب دوما بالتوظيف الكامل على أنه عملية تدريجية ومستمرة وأنها كذلك تراكمية ومتسقة(50).

الحق أن تلك النظرة المتفائلة بشأن مستقبل النمو التي طغت على الفكر النيوكلاسيكي كانت تعود إلى الظروف التاريخية التي شهدتها الدول الصناعية الرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. حيث شهدت هذه الفترة تحسنا كبيرا في الفنون الإنتاجية ووسائل النقل والمواصلات، وتوسعا في تراكم رأس المال، ونهبا كبيرا لموارد المستعمرات وشبه المستعمرات والدول التابعة، الأمر الذي وفر قدرا كبيرا من الموارد التي وضعت لخدمة النمو الاقتصادي وأسهمت في التخفيف من تناقضات النظام الرأسمالي. ولهذا ما أن دخلت الدول الصناعية أوائل القرن العشرين حتى كانت هناك سلسلة من المخترعات والآلات والمنتجات الجديدة التي لعبت دورا كبيرا في النمو. نذكر في هذا الخصوص، التليفون، السيارات، ومحركات القوى الكهربائية. وبالفعل أصبح تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي يبعثان على التفاؤل بإمكانية التقدم المستمر. «وكانت الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف بدرجة ملحوظة، وكان معدل الربح عاليا ولم يمثل الريع نصيبا كبيرا متزايدا من الدخل القومي. وبعبارة أخرى، تضاءل الخوف من فكرة الركود وأجور الكفاف»(51) التي توصل إليها الكلاسيك.

وفر التقدم التكنولوجي في تلك الآونة إمكان الإحلال بين عوامل الإنتاج من خلال بدائل مختلفة. إذ اصبح من الممكن إحلال الآلة مكان العمل. ومعنى ذلك أن التراكم أصبح من الممكن أن يتحقق دون أن يترتب عن ذلك زيادة في القوى العاملة. وبذلك أمكن للنيوكلاسيك أن يفصلوا نظرية التراكم عن نظر ية السكان. على أن هذا الإحلال وإن كان من الممكن أن يسبب بطالة احتكاكية، فإن تلك البطالة مصيرها إلى الزوال، لأن عملية النمو مستمرة ومترابطة، وتدعمها الوفورات الخارجية والداخلية Économies externes et internes التي تتحقق

من عمليات التوسع المستمرة داخل المنشأة وخارجها، وهي الوفورات التي تتمثل في الزيادة التي تحدث في الإنتاجية أو الانخفاض الذي يحدث في متوسط تكاليف الإنتاج(52)، وما يولده ذلك من انتعاش وطلب مستمرين على العمالة. كذلك لم يثبت أن ندرة الأراضي الزراعية من الممكن أن تشكل عبئا أو عقبة لتراكم رأسا لمال. ذلك أن ثمار التقدم التكنولوجي ما لبثت أن تساقطت على القطاع الزراعي وأحدثت به قفزة في النمو. من هنا ما أصدق الكلمات التي ذكرها ألفرد مارشال في هذا السياق حينما قال « بينما نجد الدور الذي تؤديه الطبيعة في الإنتاج يميل لإحداث غلة متناقصة، فإن الدور الذي يؤديه الإنسان يميل لإحداث غلة متزايدة»(53).

إذا نظرنا الآن إلى عملية النمو الاقتصادي فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك يؤكدون دوما على أهمية تعميق رأس المال Approfondir le capital لتحقيق النمو. ويقصد بتعميق رأس المال هنا، زيادة متوسط رأس المال لكل عامل على مدار الزمن. ويتحقق هذا حينما يتزايد رأس المال بمعدل أكبرمن معدل زيادة عنصر العمل. ومن أمثلة ذلك مضاعفة الآلات والمعدات المستخدمة داخل المصانع، وزيادة استخدام الماكينات في عمليات الزراعة والري والحصاد في المزارع، وإنشاء الطرق السريعة والجسور لتقوية شبكة النقل والمواصلات واستخدام أجهزة الكومبيوتر وأنظمة الاتصال السريعة المتقدمة في البنوك... إلخ. ففي كل هذه الحالات تحدث زيادة في متوسط رأس المال للعامل. وتكون نتيجة ذلك، ارتفاع إنتاجية العامل بشكل واضح في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع البنوك. والسؤال المهم الذي راح solo يبحث عن إجابة له هو، ما الذي يحدث بالنسبة للعائد على رأس المال ولمعدلات الأجور مع حدوث عمليات لتعميق رأس المال؟

ويجيب سولو عن ذلك، بأنه بافتراض ثبات معدل التغير التكنولوجي فإن الارتفاع الذي يحدث في معدل الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدل العائد على رأس المال (أي إلى خفض في سعر الفائدة الحقيقي). ويحدث هذا لأن عملية تعميق رأس المال تأخذ في البداية شكل إنشاء المشروعات وتوسيعها وخلال هذه العملية يتزايد الطلب على العمالة ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة رأس المال. ويظل المستثمر ينفق على تكوين رأس المال الثابت إلى أن تصل الأرباح إلى حدها الأقصى، ثم تنخفض بعد ذلك (تحت تأثير قانون الغلة المتناقصة). وعندما ينخفض معدل العائد على الاستثمار مع زيادة عملية تعميق رأس المال، فإن سعر الفائدة ينخفض إلى مستويات قد لا تكون مغرية للقيام بالادخار. أما معدل الأجور، فإنه يتجه للتزايد مع عمليات تعميق رأس المال، وذلك لسبب بسيط، وهو أن كل عامل أصبح يساعده قدر أكبر من رأس المال الثابت بالمقارنة مع الفترات الماضية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيته الحدية وهو ما يدفع بالأجورللتزايد مع تزايد هذه الإنتاجية.

مهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية لم تعط قضية البطالة اهتماما يذكر، لأنها آمنت بقانون ساي للأسواق، ومن ثم افترضت حالة التوظيف الكامل(54).

لقد عانت هذه النظرية من عيوب أساسية كثيرة فيها، مثل افتراضها حالة المنافسة الكاملة، وهي حالة لا وجود لها في عالم الواقع، وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية، وأن أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل، وأن الادخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند مستوى التوظيف الكامل، وتجاهلت بذلك واحدة من أهم المشكلات التي شغلت جيلا كاملا من الاقتصاديين (كينز وأنصاره). كما أنها نظرت إلى التغير التكنولوجي

باعتباره شيئا خارجيا يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي. و يمكن القول انها بشكل عام قدمت صورة تجميلية للنظام الرأسمالي خالية من التناقضات. ولهذا لم يكن عجيبا أن تتعرض هذه النظرية لنقد لا هوادة فيه من قبل منظري مدرسة كامبردج (جوان روبنسون J. Robinson ، نيكولاس كالدور Nicolas kaldor ، بيرو سرافا P. S. Araffa) وغيرهم من الاقتصاديين(55).

المطلب الرابع: البطالة في الفكر الكنزي Chômage dans la Pensée Keynésienne

المدرسة الكينزية Ecole Keynésienne وهي واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي. وهي المدرسة التي تنسب إلى جون ماينرد كينز (1946 -1883) John M. Keynes الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير «النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود» وأحدث به ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي. وقد وصف الكثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد والبطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز، هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، وضمان تحقيق التوظيف الكامل. وهذا صحيح إلى حد بعيد، حيث احتلت مشكلة البطالة في هذه النظرية ما يمكن أن يمثل القلب في جسد تلك النظرية. وبذلك خرج كينز على التقاليد الفكرية الصارمة لعصره، وهي التقاليد النيوكلاسيكية التي كانت تنكر حدوث البطالة على نطاق واسع، وتفترض أن تحقيق التوظيف الكامل هو الوضع الطبيعي والعادي والمألوف للنظام الرأسمالي.

حقا إن كينز كان قد بدأ حياته العملية كلاسيكيا، حيث تأثر كثيرا بتعاليم أستاذه ألفرد مارشال Alfred Marshall (1924 -1842)، وقام بتدريسا لنظرية الكلاسيكية كما طغت على كتاباته الأولى مبادئ هذه النظرية، لكن معايشة كينز لأحداث الكساد الكبير (1929 - 1933) كانت من أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره، وتشكيل وعيه الجديد، خاصة أنه حينما اندلع هذا الكساد كان عمر كينز آنذاك 46 سنة، وهو سن النضج. وبعد سبع سنوات من حدوث الكساد الكبير كان كينز قد فرغ من نشر الطبعة الأولى من نظريته العامة، وفيها قلب المائدة على رؤوس كل من سبقوه من الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك، بعد أن هدم ترسانتهم الفكرية.

لقد كان الكساد الكبير الذي أثر بعمق شديد في تفكير كينز ووعيه، أسوأ أزمة اقتصادية عالمية طاحنة في تاريخ النظام الرأسمالي، ولم تنج من آثارها ووطأتها أي دولة في العالم (باستثناء الاتحاد السوفييتي آنذاك). ولعل الصورة الكئيبة والحادة التي عرفها العالم لتلك الأزمة تعود، ليس فقط، إلى عنف هذه الأزمة وطغيانها المدمر، وإنما لأن العالم عرف قبل اندلاعها مباشرة بضع سنوات مزدهرة ولامعة (من 1924 -1928) فكان التغير السريع من «الازدهار اللامع » إلى «الكساد المظلم » ملحوظا ومفاجئا(56)، فما جاء خريف 1929 حتى بدأت بوادر الأزمة في الظهور، لتضع الفكر النيوكلاسيكي في محنة شديدة. وكانت البداية هي ما حدث يوم 24 أكتوبر 1929 بمدينة نيويورك، وهو اليوم الذي عرف باسم «الخميس الأسود»، حيث بيعت في البورصة في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى. فهبطت أسعارها إلى أسفل الدرك. وخسر آلاف الأفراد ثرواتهم ومدخراتهم في غضون ساعات قليلة. وظلت الأسعار بعد ذلك في هبوط مستمر. وأعقب ذلك موجات طاغية من الذعر وعدم الثقة. فاندفع الأفراد يسحبون ودائعهم من البنوك ويطالبون بصرف

أوراق البنكنوت ذهبا. ولما كانت كميات كبيرة من التداول النقدي (حوالي 60%) لا يقابلها غطاء ذهبي، فإن تكالب الأفراد على الصرف بالذهب قد عرض البنوك لحالة عجز حقيقي صارخ، فتعرضت بذلك للإفلاس. وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها في عام 1930 إلى 1325 بنكا، ثم ارتفع الرقم إلى 2294 بنكا في 1931 . بل إنه في عام واحد،هو 1932 أفلس 1456 بنكا في الولايات المتحدة. وإزاء هذا الموقف المتدهور، لم تجد الحكومة الأمريكية مناصا من أن تعلن في 26 مارس 1933 إيقاف الصرف بالذهب، وألزمت جميع المواطنين الذين يحوزون أكثر من مائة دولار ذهبي أن يسلموا ما في حوزتهم لوزارة الخزانة مقابل إعطائهم أذونات حكومية. ومن ناحية أخرى حدث هبوط مريع في حجم الطلب والأسعاروالناتج المحلي، وانخفض معدل الإحلال والاستثمار، مما أدى إلى مزيد من الهبوط في مستوى الدخل القومي. هذا في الوقت الذي تراكمت فيه السلع في المحلات والمخازن ولم تجد تصريفا. وضاعف من حرج الموقف أن السوق العالمي الذي كان يرتبط بأوثق العلاقات مع السوق المحلي قد حدث به أيضا هبوط شديد(57).

وكان من الطبيعي أن تتفاقم البطالة. بل إنه ما حل عام 1931 حتى كان عدد البطالين في الولايات المتحدة قد بلغ اثني عشر مليونا. وانخفض حجم الأجور المدفوعة في سنة 1929 بنسبة 60%. واكتظت المدن بالعمال البطالين والجياع والمفلسين الذين راحوا يبحثون عن الخبز بأي وسيلة. وحدث تكالب شديد على أي فرصة للعمل، واعتقد الكثيرون أن الثورة الاجتماعية قادمة لا محالة(58). ويصف ديفيد أ. شانون David A. Shannon في كتابه «الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية» حالة التردي التي وصل إليها المجتمع الأمريكي في ذلك الوقت فيقول «كنت ترى بائعي السندات السابقين على أرصفة الشوارع يحاولون بيع التفاح على حين أصبح الكتبة السابقون يطوفون أحياء المال لكي يعيشواعلى تلميع الأحذية ومسحها. وأخذ البطالون والمشردون يرحبون بالقبض عليهم بتهمة التشرد بغية الحصول على الدفء والطعام في السجن. وطلب أكثر من مائة عامل أمريكي العمل في الاتحاد السوفييتي»(59). كما عم البلاء والبؤس في الريف. وقاسى المزارعون والمستأجرون وأصحاب الأراضي الأمرين بسبب الانهيار المريع الذي حدث في أسعار المنتجات الزراعية. وزادت عمليات نزع الملكية للأراضي المرهونة. وبيع كثير من الأراضي بأبخس الأثمان في المزادات العلنية وفاء للديون المتراكمة عليها. ويصف شانون طرفا صغيرا من الأوضاع السيئة التي سادت الريف الأمريكي في تلك الآونة فيقول «.. إن آلاف الأرادب من القمح قد تركت من دون حصاد في الحقول بسبب سعرها المنخفض جدا الذي لا يقابل تكاليف حصادها. إن آلاف العبوات من التفاح متعفنة على أشجارها في الحدائق ولم يبق منها سليما سوى ما يقرب من الربع. وفي الوقت نفسه يوجد ملايين الأطفال لن يتذوقوا في هذا الشتاء طعم التفاح بسبب سوء أحوال آبائهم. إن آلاف الخراف الصغيرة يقتلها الرعاة لأنها لا تأتي بتكاليف نقلها إلى السوق»(60).

بشكل عام يمكن القول إن أزمة الكساد الكبير لم تترك دولة لم تمسها. ولهذا ما أصدق كلمات جوزيف شومبيتر J. A. Schumpeter حينما كتب يقول «لم توجد أي منطقة محصنة من آثار أزمة عام 1929، لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية، فانطبقت آثارها السيئة على الجميع. وخُفّضت الدخول والمرتبات في جميع الدول ولجميع الأفراد، إما بطريق غير مباشر، ناجم عن سقوط قيمة العملات، وإما بطريق مباشر بتخفيض الإنفاق

الحكومي الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكمشت مواردها بنسبة تتراوح بين 25% و 45% كما قدرت المؤسسة الألمانية للبحوث الاقتصادية. ولم يحدث قط في تاريخ الخمسين سنة الماضية أن تدهورت دخول الناس كما هوت في هذه الأزمة التي لم تبق على مرتبات الموظفين وذوي الدخول الثابتة والزراعيين وهي الدخول التي من النادر أن تكون قد مست أو لم تمس على الإطلاق في الأزمات السابقة»(61).

لا يتسع المجال هنا لأن نستعرض تفاصيل أزمة الكساد الكبير وأسبابها والآليات التي انتقلت بها من دولة لآخرى بعد أن توحدت السوق العالمية، ولا أن نتعرض للنتائج التي نجمت عنها بالتفصيل في كل دولة على حدة. ولكن نكتفي بأن نعلم أنها أدت إلى(62):

1 - انخفاض حجم الإنتاج القومي في الدول الصناعية بنسبة تتراوح بين 45% و 60%.

2 - حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي 100 مليون بطال في مختلف دول العالم.

3 - إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية.

4 - الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى (طبقا لتقديرات ميخائيل هدسون Michael Hudson).

5 - انهيار قيم عملات 56 دولة رأسمالية وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.

6 - انهيار نظام النقد الدولي.

أما عن المناخ الفكري الذي عاصر سنوات الكساد الكبير، فقد غلب عليه فكر المدرسة النيوكلاسيكية، الذي وقف موقف اللامبالاة من هذا الكساد، وراح أنصار هذه المدرسة يقدمون في تحليلهم صورة جميلة ميتافيزيقية للنظام الرأسمالي ولقدرته التلقائية على تحقيق التوظيف الكامل وأنه نظام قادر على تحقيق التخصص الأمثل للموارد في ظل حرية السوق والمنافسة، وأن كل فرد سيحصل على دخل عادل يتساوى مع الإنتاجية الحدية للعنصر الذي يملكه (عمل، أرض، رأسمال...). ولم يكن لديهم الكثير مما يمكن ذكره حول أوضاع الأجل الطويل كما رأينا سابقا. وظل عدد كبير من أنصار هذه المدرسة يردد أن أحداث الكساد الكبير التي كادت أن تدمر النظام الرأسمالي هي مجرد قلاقل عابرة لم تنتج من طبيعة النظام وإنما من فعل السياسة الاقتصادية ومن مظاهرعدم كمال السوق وجمود الأجور وعدم استجابتها للانخفاض المطلوب لعلاج أزمة البطالة، واستمروا ينددون بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي(63).

تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه خلال سنوات الكساد الكبير لم تقف حكومات الدول الصناعية الرأسمالية، موقف اللامبالاة أو المتفرج للأمور وهي ترى التدهور الهائل الذي يحدث في مستويات الإنتاج والدخول والعمالة بل اندفعت بكل قواها، وفي حدود رؤيتها للأزمة لكي تطبق سياسات جديدة لم تألفها الرأسمالية من قبل، وهي سياسات انطوت على التدخل السافر لجهاز الدولة في النشاط الاقتصادي. وكانت في ذلك أسبق بكثير من فكر كينز نفسه، الذي قدم فيما بعد التبرير النظري لهذا التدخل. فقد شعرت الحكومات بأن هناك حاجة ملحة لكي تقوم بعمل ما إذا ما أريد ألا يؤدي الكساد الكبير إلى سقوط النظام الرأسمالي. وها هوالرئيس الأمريكي روزفلت Roosevelt يطبق برنامجه «النهج الجديد nouvelle approche » الذي تفرعت عنه جملة من

السياسات والتوجهات الجديدة، مثل تخفيض قيمة الدولار الأمريكي وزيادة حجم الإنفاق العام الموجه للأشغال العامة (بناءالطرق والجسور والمطارات...) وانتهاج سياسة عجز الموازنة العامة لزيادة حجم الطلب الكلي(64) وتكوين هيئة وادي التنسي La vallée de l'Altensee autorité ، وهي السياسات التي خفضت من معدل البطالة، وحركت الاقتصاد الأمريكي إلى أوضاع أفضل. وفي بريطانيا تم تخفيض قيمة الإسترليني، وزاد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وآليات السوق وتوسعت في منح المعونات للتخفيف من آثار البطالة والفقر. وفي ألمانيا، التي عانت أكثر من غيرها من تفشي البطالة ونقص السلع ومن عبء الديون والتعويضات تزايد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وخاصة بعد تولي هتلر وحزبه النازي مقاليد السلطة في عام 1933 حيث تم تنفيذ برنامج ضخم للتسلح وتم ضخ أموال كثيرة في مجال الأشغال العامة والبنية الأساسية. وتم تنفيذ برنامج السنوات الأربع للاكتفاء الذاتي وزادت قبضة الدولة على دوائر الأعمال والبنوك، وفتحت الحكومة بذلك أبوابا واسعة للعمل أمام جحافل البطالين (65).

هذا هو العالم الذي عاصره كينز وهو يكتب نظريته العامة التي سيعطي فيها «الدولة » دورا محوريا لإنقاذ النظام الرأسمالي من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وكل ذلك مهد الطريق وهيأ المناخ لظهور النظرية العامة وتقبل ما جاء فيها من أفكار وسياسات.

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما أهم ملامح النظام الفكري الذي جاءت به النظرية العامة لكينز في مجال البطالة من حيث تفسيرها وسبل علاجها؟

للإجابة عن هذا السؤال، لابد أن نتعرض، بادئ ذي بدء، للنقد الذي وجهه كينز إلى قانون ساي للأسواق، الذي كان ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له دائما، ومن ثم ليس هناك مجال في النظام الرأسمالي لظهور أزمات إفراط الإنتاج العامة، أو حدوث بطالة على نطاق واسع. ذلك أن هذا القانون الذي قدسه الكلاسيك كان ينطوي على عدة فرضيات مستخلصة منه، رفضها كينز بالكامل(66).

* **الفرضية الأول:** لا مجال لتأثير التغيرات التي تحدث في النقود على النشاط الاقتصادي. فالنقود ما هي إلا مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق. وأن نظرية الإنتاج والتوظيف يمكن أن تشيد على أساس المبادلات الحقيقية.

* **الفرضية الثانية:** بما ان كل ادخار هو بمنزلة عرض فإن هناك دائما طلبا عليه (استثمارا)، مما يعني أن كل ادخار يعرض بالسوق النقدي والمالي يتحول مباشرة إلى استثمار، لأنه توجد دوما فرص لا نهائية للاستثمار وأن التوازن بين الادخار والاستثمار أمر حتمي، ويتحقق من خلال حركات سعر الفائدة.

* **الفرضية الثالثة:** في ظل قانون ساي يستطيع كل من يعرض عمله للبيع، أو بعبارة أخرى كل من يبحث عن عمل، أن يجد طلبا عليه.

لقد كان من المفهوم والمقبول لدى الكلاسيك، أنه طبقا لقانون ساي للأسواق، أن وضع التوظيف الكامل للعمال هو أمر مفروغ منه، باستثناء حالات البطالة الإرادية الناجمة عن رفض بعض فئات العمال أن تقبل أجرا معادلا لإنتاجيتها الحدية، والبطالة الاحتكاكية التي تنشأ في الأجل القصير بسبب الفترة التي لابد أن تنقضي للانتقال إلى عمل جديد أو إلى منطقة جغرافية مختلفة وما يتطلبه ذلك من وقت. فبخلاف هذين النوعين من

البطالة لا توجد بطالة أخرى لدى المنطق الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ذلك أن الآليات التلقائية للعرض والطلب كفيلة بأن تصحح فورا أي اختلال جزئي يظهر في أسواق العمل. فلو حدث، مثلا، أن ظهرت بطالة في قطاع ما، ممما يعني أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن الأجور، باعتبارها سعرا للعمل (عند الكلاسيك) سوف تهبط أسوة بأي سعر آخر. و بمجرد أن ينخفض الأجر بالدرجة الكافية، يجد رجال الأعمال أنه من المربح لهم استخدام عدد أكبر من العمال، ما دامت الإنتاجية الحدية للعامل أكبر من أجره. وسيكون من شأن انخفاض الأجور، ومن ثم انخفاض الأسعار، أن تنخفض الأسعار (بسبب افتراض حالة المنافسة الكاملة). ولهذا اعتقد الاقتصاديون السابقون على كينز أن معدل الأجر النقدي، ولو أنه سيهبط إلا أن معدل الأجر الحقيقي سيظل على حاله بسبب انخفاض مستويات الأسعار، ومن هنا خلص أنصار هذا النوع من الفكر، إلى أن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور لكي تهبط، وتعيد التوازن المفقود بين العرض والطلب في سوق العمل. ولهذا وحسب هذا المنطق، افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك أن استمرار البطالة وانتشارها لا يمكن أن يسببه سوى عناد العمال ورفضهم تخفيض الأجور. ومن هنا كانوا من معارضي نقابات العمال لدورها في زيادة الأجور وكانوا أيضا من منتقدي قوانين الحد الأدنى للأجور.

رفض كينز هذا المنطق لأنه في رأيه لا يمثل العالم الواقعي. فالعمال كثيرا ما يعارضون الانخفاض في أجورهم النقدية. كما أن نقابات العمال في الدول الصناعية أضحت كيانات واقعية وجزءا من النظام ولا يمكن من ثم إهمالها في التحليل أو المناداة بحلها. كما أن البطالة التي عرفها النظام الرأسمالي وخصوصا أثناء سنين الكساد الكبير لم يكن سببها الأجور العالية وتعنت نقابات العمال(67).

اعتقد كينز أن الانخفاض في الأجور، وهو الحل الذي ينادي به الكلاسيك والنيوكلاسيك، يعادل من الناحية النظرية ومن حيث النتائج المترتبة عليه، الانخفاض في سعر الفائدة، وأن ما يمكن تحقيقه من خلال انخفاض الأجور يتم بصورة أفضل عن طريق خفض سعر الفائدة. ومع ذلك فهو يعتقد أن أيا من السياستين ليست بالعلاج الشافي لأزمة البطالة. ولهذا فقد دخل في خلاف عميق مع البروفيسور بيجو A. C. Pigou فيما ذهب إليه من نتائج في كتابه عن نظرية البطالة(68) .

ناحية أخرى كشف كينز النقاب عن حقيقة مهمة لابد أن تتمخض عن انخفاض الأجور لم يذكرها الكلاسيك أو النيوكلاسيك، ولها تأثير بليغ في النشاط الاقتصادي. فقد نظر كينز إلى الأجور، ليس فقط باعتبارها بندا من بنود التكاليف فحسب، وإنما أيضا باعتبارها دخلا يتولد عنه طلب على السلع والخدمات المختلفة. وعليه، فإنه حينما تنخفض الأجور كعلاج لمشكلة البطالة، فإن هذا الانخفاض وإن كان سيقلل من تكاليف الإنتاج ومن ثم من زيادة ربح الرأسماليين، إلا أنه من ناحية أخرى يقلل من دخل العمال، وبالتالي من طلبهم على السلع المنتجة، وهو أمر يعقد، بلا شك، من مشكلة تصريف السلع بالأسواق. كما أن تخفيض الأجور من شأنه أن يجري إعادة توزيع للدخل الوطني لمصلحة الرأسماليين الذين يتميز ميلهم للاستهلاك بالانخفاض، لو قورن بالميل الاستهلاكي للعمال(69).

ما سر وجود البطالة إذن؟ بعد أن رفض كينز مقولات الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك فيما يتعلق بأسباب البطالة وسبل علاجها، راح يؤسس نظريته العامة على أساس أن حالة التوظف الكامل، التى ادعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنها الوضع العادي والمألوف للاقتصاد الوطني ليست إلا حالة خاصة جدا، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل. وقادته الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال Demande effective globale (الذي هو طلب متوقع) هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف. وبناء عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال. وعليه، فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال الذي ينقسم عند كينز إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

الحق أن كينز في تحليله لشرح التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل الوطني وما تجره معها من تقلبات في سوق العمل، كان يعلق أهمية خاصة على مسألة تعادل الادخار مع الاستثمار كشرط ضروري لتوازن الدخل القومي في أي فترة، منطلقا في ذلك من المعادلات التعريفية التالية التي تقرر أن :

الدخل الوطني = الاستهلاك + الادخار

الناتج الوطني = الاستهلاك + الاستثمار

وأن **الدخل الوطني = الناتج الوطني**

إذن **الادخار = الاستثمار**

لقد نظر الكلاسيك ومعهم النيوكلاسيك إلى مسألة التعادل بين الادخار والاستثمار على أنها مسألة بديهية وتتحقق بصفة تلقائية (طبقا لقانون ساي). ومن هنا فإن الادخار في رأيهم لا يمكن أن يمثل تسربا من دورة الدخل الوطني ولن يتسبب من ثم في أي اضطراب في توازن الدخل الوطني ووصوله إلى مستوى التوظيف الكامل. أي أنهم نظروا إلى الادخار والاستثمار على أنهما وجهان لعملة واحدة الأمر الذي يعني أنهم لم يفرقوا بين طبيعة العوامل التي تتحكم في قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في قرارات المستثمرين. فكلا المجموعتين من القرارات تخضع في اعتقادهم لعوامل واحدة. وربما يكون السبب الذي حذا بهم لمثل هذا الاعتقاد هو طبيعة العالم الواقعي الذي عاشوا فيه في أوائل القرن التاسع عشر، حينما كان الذين يقومون بالادخار هم أنفسهم الذين يقومون بالاستثمار. فالأموال التي كان يحتجزها بعض الأفراد من دخولهم الجارية (المدخرات) كانوا يستخدمونها بصورة مباشرة في شراء الأراضي والآلات وبناء المصانع لكسب المزيد من الدخل. علما أنه مع تطور النظام الرأسمالي تغيرت الصورة. إذ أصبحت إمكانية الادخار متاحة لعدد كبير من الأفراد. ولم يعد من الضروري أن يقوم هؤلاء الأفراد باستثمار مدخراتهم بأنفسهم. وفي الوقت نفسه، أصبح عالم الاستثمار والأعمال أكبر حجما وتعقيدا، وتضاءل الدور الشخصي فيه. وراح المستثمرون يستثمرون، ليس فقط مدخراتهم الشخصية وإنما أيضا مدخرات الآخرين عبر السوق النقدي والسوق المالي. وبهذا الشكل انفصلت

عملية الادخار عن عملية الاستثمار. ومن هنا ظهرت إمكانيات حدوث الاضطرابات في دورة الدخل الوطني واحتمالات وقوع الكساد إذا لم يتعادل الادخار مع الاستثمار.

انطلاقا من هذه الحقيقة راح كينز يفرق بين الميل للادخار (ومن ثم الميل للاستهلاك) وبين الميل للاستثمار . فكلا الميلين عنده يخضعان لعوامل مختلفة. ومع ذلكن فإن كينز يرى أن توازن الدخل الوطني يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار. أما إذا حدث اختلاف بين حجم ما يدخره المجتمع وحجم ما يستثمره، فإن توازن الدخل لابد أن يختل، حيث يتقلب صعودا أو هبوطا حسب الحال.

لو افترضنا، مثلا، أنه في فترة ما، زاد حجم الادخار على الاستثمار فإننا نجد حسب المنطق الكينزي، أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي. في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي وتتراكم السلع في المحالات التجارية، وتنخفض الأسعار، وتقل الأرباح، ويقل الناتج، وتتزايد الطاقة العاطلة، وتحدث بطالة، وينخفض مستوى الدخل الوطني. و لما كانت هناك علاقة دالية fonctionnel (علاقة ارتباط) بين مستوى الدخل الوطني ومستوى الادخار الوطني فإن انخفاض الدخل الوطني سيؤدي خلال الفترة الجارية إلى تقليل حجم الادخار حتى يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل الوطني عند مستوى أقل من مستواه في بداية الفترة. وخلال هذه الفترة يكون هناك انكماش قد حدث، مسببا معه حدوث بطالة بين صفوف العمال. فحسب هذا المنطق نجد أن توازن الدخل الوطني قد تحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل. وهذا عكس ما كان يتخيله الكلاسيك والنيوكلاسيك.

إذا تصورنا الحالة العكسية لما سبق، أي إذا افترضنا أن الاستثمار كان أكبر من الادخار فإن الوضع العكسي يحدث. فزيادة الاستثمار على الادخار تعني أن الطلب الكلي الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي. وفي هذه الحالة ينقص المخزون السلعي وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح. فإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يلجأ المنتجون لتشغيلها لمواجهة الطلب المتزايد، فيزيد بذلك حجم الناتج والدخل الوطنيين. ولما كانت هناك علاقة دالية بين مستوى الدخل الوطني ومستوى الادخار الوطني، فإن تزايد الدخل الوطني سوف يؤدي أثناء الفترة الجارية، إلى زيادة حجم الادخار على النحو الذي يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل الوطني عند مستوى أعلى من مستواه في بداية الفترة. ومن الواضح أنه خلال تلك الفترة يكون هناك انتعاش قد حدث بسبب زيادة الاستثمار، مسببا معه زيادة في تشغيل عدد العمال فتقل البطالة وربما تختفي.

يمكن ببساطة شديدة، أن نشرح وجهة نظر كينز في هذا الخصوص باللجوء إلى الشكل رقم (2 - 4). وفيه يمثل المحور الرأسي تطور الادخار والاستثمار، والمحور الأفقي يمثل مستوى الدخل الوطني. أما الخط المستقيم (45درجة) فيمثل ما يُسمى بخط الدخل. وهذا الخط يقع على بعد متساو بين المحورين الرأسي والأفقي، مما يعني أن أي نقطة واقعة عليه تشير إلى حجم معين من الدخل الوطني على المحور الأفقي يقابله بالتساوي حجم معين من مجموع الاستهلاك والاستثمار. أما المنحنى D فيمثل دالة الطلب الكلي (أي الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار).

نفرض أن المنحنى D يمثل دالة الطلب الكلي الفعال في فترة ما من الفترات. هنا نجد أن توازن الدخل يتحقق عندما تتقاطع هذه الدالة مع الخط المستقيم (45 درجة)M. وعندئذ نجد أن مستوى الدخل الوطني يساوي OR ويقابل هذا المستوى بالضرورة حجما متساويا من مجموع الاستهلاك والاستثمار (ON). وسوف نفترض أن هذا المستوى هو مستوى التوظيف الكامل مما يعني أن جميع الموارد الاقتصادية (الأرض، وقوة العمل، ورؤوسا لأموال...) موظفة بكاملها في الإنتاج عند هذا المستوى.

نفرض أنه في الفترة الموالية يكون حجم المدخرات الت يقرر المجتمع القيام بها أكبر من حجم الاستثمارات التي ستنفذ خلال نفس الفترة. هذا معناه وطبقا لما أوضحنا سابقا أن الطلب الكلي الفعال سينخفض بمقدار الفرق بين الادخار والاستثمار. وهذا يجعلنا نرسم دالة الطلب الكلي من جديد وتحت دالة الطلب الكلي السابقة. افترض أن هذه الدالة الجديدة ستأخذ الشكل المنقط D_1. وفي ضوء هذا الوضع الجديد سنجد أن المستوى التوازني للدخل الوطني يتحدد عندما تتقاطع دالة الطلب الكلي الجديدة مع الخط المستقيم (45 درجة) أي عند النقطة M_1. وعندها نجد أن مستوى الدخل الوطني الذي تحقق في نهاية الفترة يكون مساويا للمسافة OR_1 أي أقل من المستوى الذي تحقق في الفترة السابقة. لقد انكمش الدخل هنا بمقدار R_1R نظرا لقلة الاستثمار عن الادخار. ويعكس هذا الوضع وجود مخزون سلعي راكد وطاقات إنتاجية عاطلة وموارد غيرمستغلة وبطالة بين صفوف العمال.

الشكل رقم (2-4) تحديد الدخل الوطني مع وجود ثغرة انكماشية وبطالة

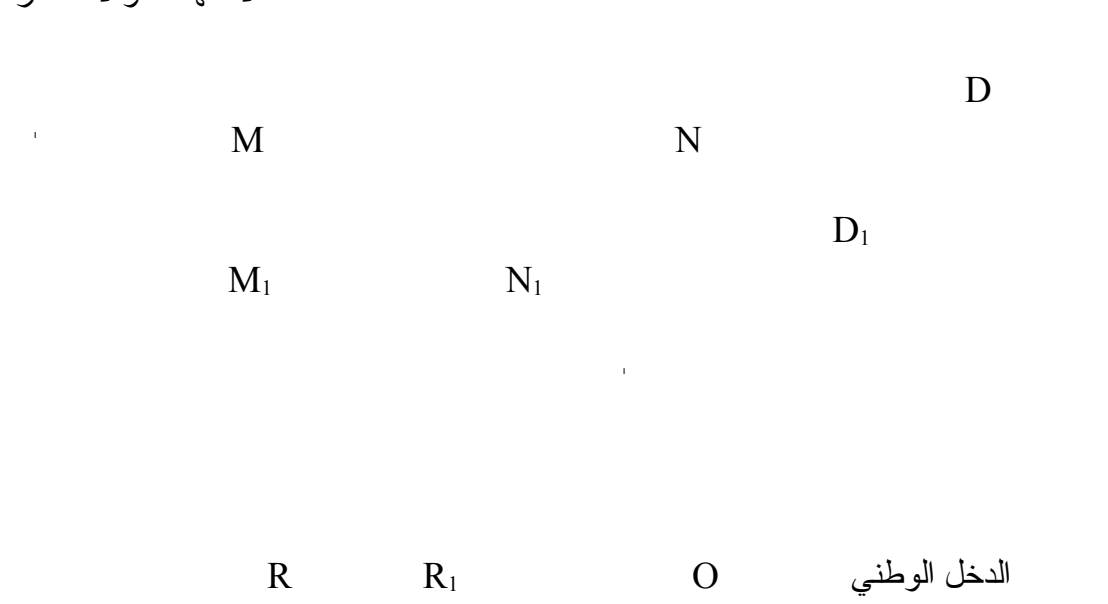

المصدر: من انجاز الباحث

عندما بحث كينز في العوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال (أي الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) اعتمد على التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين، ولم يلجأ إلى القوانين الموضوعية التي تظهر في مجال الإنتاج والتراكم والتوزيع. وهذه تمثل نقطة ضعف أساسية عند كينز لأنه جعل

سر التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الرأسمالية راجعا إلى عوامل كامنة في نفوس البشر، وليست لها صلة بالعالم الواقعي الذي نعيش فيه. وهنا تجدر الإشارة إلى ذلك القانون النفسي الذي ادعى كينز أنه ذو صلاحية مطلقة، لأنه في رأيه متصل بالطبيعة الإنسانية. وينص هذا القانون على «أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم ولكن ليس بنفس القدر الذي يزيد به دخلهم»(70). ولهذا فإن الارتفاع المطلق والمستمر في مقدار الدخل يسهم عادة في توسيع نطاق التباعد بين الدخل والاستهلاك، مما يعني تزايد الادخار، الأمر الذي يستدعي استثمارا متزايدا لامتصاص هذا الادخار المتزايد. وإذا لم تتحول المدخرات المتزايدة إلى استثمار فإن الطلب الكلي سوف ينقص، ومن ثم ينخفض حجم الدخل والتوظيف وتظهر البطالة. ولا يمكن علاج البطالة إلا بتزايد نسبة الاستثمار.

المعضلة الأساسية التي أشار إليها كينز في هذا الخصوص، وتعكس جوهر نظريته تتمثل في، انه مع تزايد الدخل الوطني يتزايد الميل للادخار (وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك) مما يستدعي زيادة في الميل للاستثمار حتى يتحقق التوازن. ولكن مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال Efficacité marginale du capital (التي تعبر تقريبا عن معدل الربح) مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما استمر الدخل الوطني في التزايد(71). وهنا تلوح في الأفق مخاطر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، وتظهر آفاق انخفاض مستوى الدخل الوطني، وظهور شبح البطالة والركود والكساد. إن الدخل والإنفاق، والغنى والفقر، والبطالة والتشغيل، والرواج والكساد... كلها أمور تتوقف على ميل رجال الأعمال للاستثمار.

مهما يكن من أمر، فمن الواضح تماما أن كينز قد اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار مستوى الدخل، إلى مشكلة العلاقة بين الادخار والاستثمار. و بما أن الميل للاستهلاك ثابت - نسبيا - في حين أن الاستثمار غير ثابت، فإن التغير في الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغير الدخل. وفي ضوء الخبرة التي تجمعت لدى كينز توصل إلى أن المستوى التوازني للدخل، سيكون في غالب الأحوال، أقل من مستوى التوظيف الكامل، لأن كمية الادخار (الدخل الذي لم يستهلك) والتي تتناسب مع مستوى التوظيف الكامل ستكون دائما أكبر من الكمية المستثمرة، الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.

والسؤال الذي يطرح هو لماذا يعاني الاستثمار من عدم الثبات؟ و لماذا تنتابه تغيرات فجائية تجر معها البطالة وعدم الاستقرار؟

للإجابة على هذا السؤال تتعين الإشارة إلى أن كينز في تحليله للميل للاستثمار بيّن أن هناك عاملين يحكمان هذا الميل، الأول هو سعر الفائدة والثاني هو الكفاية الحدية لرأس المال (معدل الربح الصافي المتوقع). علما أنه لما كان سعر الفائدة (الذي هو ثمن التنازل عن السيولة في رأي كينز) لا يمكن أن ينخفض دون مستوى معين (وإلا وقعنا في مصيدة السيولة) فإن استخدام تخفيض سعر الفائدة كوسيلة لحفز الاستثمار، له حدود معينة. كما أن التغيرات في سعر الفائدة تكاد لا يكون لها علاقة بمستوى الادخار حيث إن الادخار يتحدد في التحليل النهائي عند كينز بمستوى الدخل. ومن هنا، فإن العامل الثاني وهو الكفاية الحدية لرأس المال، يلعب الدور المسيطر على تقلبات الاستثمار. والكفاية الحدية للاستثمار ليست سوى منحنى لمعدل العائد المتوقع من الاستثمارات. وهو

منحنى يهبط من أعلى إلى أسفل نحو اليمين، معبرا في ذلك على أن الفرص الاستثمارية المربحة خلال فترة معينة هي فرص محدودة. من هنا سيظل الرأسماليون يستثمرون حتى النقطة التي يتساوى فيها معدل الربح المتوقع مع سعر الفائدة السائد بالسوق. وعند هذه النقطة سيواصل الرأسماليون استثمار ما يلزم لتجديد الإنتاج (أي الاستثمار الإحلالي)، ولكن دون القيام بأي توسعات استثمارية. الأمر إذن يتوقف في النهاية على ما يتوقعه المستثمرون. والتوقعات في رأي كينز لا يمكنها أن تكون مستوحاة من تنبؤ رياضي دقيق، وإنما تتوقف في النهاية على حالات التفاؤل والتشاؤم التي تعتري دخيلة أنفسهم. ويقول كينز في هذا الصدد «.. يجب حين نبحث في آفاق الاستثمار، أن نأخذ بعين الاعتبار الأعصاب والأمزجة، وحتى عمليات الهضم وردود الفعل المناخية الصادرة عن أفراد يتحكم بهم النشاط العفوي إلى حد كبير»(72). إن التغيرات الفجائية التي تحدث في معدل الكفاية الحدية لرأس المال وماتسببه من اضطراب في النشاط الاقتصادي، تعتمد إذن في التحليل النهائي، على عوامل سيكولوجية بحتة.

وعموما، فإن النتيجة المهمة التي توصل إليها كينز، هي أن الاقتصاد الرأسمالي، وهو في حالة الكساد والبطالة، يعجز عن أن يولّد من ذاته. وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه. وللخروج من هذه الحالة اقترح كينز ضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل. وهو يرى أن الدولة (الحكومة) هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير. وهنا يكمن سر تمرده على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

حينما يكون الكساد هو المسيطر، اقترح كينز جملة من السياسات في مجال الائتمان والمالية العامة لزيادة حقن الاقتصاد الوطني بجرعات منشطة، لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال. فدعا إلى تخفيض سعر الفائدة، حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، ونادى بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة، حتى لو تطلب الأمر مجرد توظيف عمال يقومون بحفر خنادق في الشوارع وإعادة ردمها من جديد(73). فكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن ثم توظيف العمالة.

ولئن كان كينز قد دعا إلى خفض سعر الفائدة والضرائب وزيادة الإنفاق العام، لكي يرتفع حجم الطلب الكلي الفعال وتقل البطالة وتسري موجة انتعاش في أوصال الاقتصاد الذي يعاني من الكساد، فإنه دعا إلى نقيض ذلك حينما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل ويلوح في الأفق شبح التضخم حتى يمكن «كبح» نمو الطلب الكلي الفعال و «تبريد» سخونة النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: نماذج النمو الكينزية الجديدة ومشكلة البطالة néo-keynésienne

رأينا فيما تقدم، كيف كانت القضية الأساسية التي شغلت ذهن جون ماينرد كينز هي مسألة «عدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية » الذي يعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود. وقد اهتم كينز بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير فقط، بعكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل. كذلك أوضح كينز أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظيف الكامل. وأنه لمواجهة ذلك يتعين أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وكان توصله إلى هذه النتيجة نابعا من تركيزه على دراسة جانب

الطلب. فقد استخدم كينز، وعلى نحو ما رأينا، فكرة الطلب الكلي الفعال ليعطي من خلالها تفسيرا لأسباب عدم التوازن وموجات البطالة والانكماش. وهذا نقيض ما كان يؤمن به قدامى الكلاسيك ومن احدثوا الفكر الكلاسيكي. فالبطالة الجزئية عند الكلاسيك وأنصارهم كانت تعود إلى ظاهرة جمود الأجور وعدم كمال أسواق العمل. أما عند كينز فالبطالة تعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال. وكان الكلاسيك يؤمنون بأن الادخار يتعادل دائما مع الاستثماربفضل المرونة التامة التي توفرها تغيرات سعر الفائدة وبفضل وجود الفرص اللانهائية للاستثمار. ومن هنا لا توجد مشكلة في الاستغلال الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية. أما كينز فقد رأى أن عدم التطابق بين الادخار والاستثمار هو أمر ممكن بسبب اتجاه معدل الربح للتناقص نتيجة انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة (عدم إمكان تصورانخفاض سعر الفائدة للصفر وظاهرة تفضيل السيولة) وبسبب العوامل النفسية التي تؤثر في توقعات المستثمرين. ومن هنا توصل إلى أن هذه العوامل من شأنها أن تعوق نمو الطلب الاستثماري إلى الدرجة التي لا يمكن فيها تحقيق التوظيف الكامل والاستغلال الكامل للموارد، وهنا تظهرالبطالة ويقع النظام في شبكة الأزمات. وإذا كان الفكر الكلاسيكي، سواء في صورته القديمة أو الحديثة، يستنكر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نظرا لإمانه انه اللامحدود بقدرة السوق على تحقيق التوازن المستمر (عند التوظيف الكامل)، إلا أن كينز قد دعا لضرورة تدخل الدولة على أساس أن الأسعار قد فقدت مرونتها التي كانت تتسم بها في عهد رأسمالية المنافسة الحرة. وكان في ذهنه دائما قوة نقابات العمال وتأثيرها المتعاظم في تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات. كما كان متنبها لقوة الاحتكارات وتأثيرها في إعاقة قوانين العرض والطلب (وإن كنا لا نجد تأصيلا نظريا أو ذكرا للاحتكارات في نظريته العامة).

كانت النظرية العامة لكينز في الحقيقة ثمرة ناضجة باقتراحها لبعض السياسات النقدية والمالية لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج والبطالة والطاقات العاطلة.

الحق أن اكتشاف الكينزيين لهذه النواقص التي اتسمت بها النظرية العامة كان مرتبطا بالظروف التاريخية التي شهدتها الدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمن ناحية شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء سنوات الرواج لفترة ما بعد الحرب في عام 1948 / 1949أزمة اقتصادية عاتية. حيث هبط مستوى الإنتاج الصناعي في هذه السنة بنسبة 15% وتدهور الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت بنسبة 18,8% وأفلست أو صُفيت 69 ألف شركة، وبيعت السلع بأرخص الأثمان وانخفضت أرباح الشركات الرأسمالية بنسبة 25%، وزاد حجم المخزون السلعي غير المرغوب فيه بنسبة تتراوح بين 12% و 14%. وأتلفت وأهلكت مئات الآلاف من الهكتارات المزروعة بالبطاطس. ووصل عدد العمال البطالين إلى 3.4 مليون بطال في جانفي 1949 . ولم يحل هذه الأزمة سوى اندلاع الحرب الكورية 1950 - 1954 وتزايد الإنفاق العام على أغراض التسليح والحرب. ولم يكن حال الدول الأوروبية في تلك الآونة أحسن كثيرا من حال الاقتصاد الأمريكي(74).

كذلك إذا كان كينز قد حلل دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل، بمعنى أنه أوضح أثر نمو الاستثمار على نمو الدخل، فإن الكينزيين الجدد حاولوا، على النقيض من ذلك، تحديد معدل النمو الضروري

الذي يجب أن يتحقق، حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، وبعد إتمام هذه المهمة كان السؤال المطروح هو: لماذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل؟ وهنا نقابل ثلاثة نماذج للنمو Modèles de croissance مهمة هي:

1 - نموذج هارود

2- نموذج كالدور

3 - نموذج جوان روبنسون.

وليس في نيتنا هنا، شرح العلاقات الفنية والمعادلات الرياضية لتلك النماذج فهذا مجاله الكتب المدرسية(75). لكن ما يعنينا هنا، هو الإشارة إلى جوهر النتائج التي توصلوا إليها فيما يخص النمو والتوازن والتوظيف.

المطلب الاول: **نموذج هارود**

يعتبر الاقتصادي البريطاني روي ف. هارود Roy F. Harrod من أوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو، حيث بدأ ابحاثه في هذا المجال في الاربعينيات من القرن 19. وقد لقيت افكاره صدى كبيرا وشهرة واسعة(76). وفي الوقت نفسه، وداخل هذا الاطار، وعلى هدي المبادئ الكنزية كان الاقتصادي الامريكي ي.د.دومار E.D.DOMOR يعمل في نفس الاتجاه، ووصل - تقريبا- الى نفس النتائج التي توصل اليها هارود(77). لهذا سنقتصر هنا على عرض أفكار هارود لضيق المجال.

كانت المشكلة المركزية لدى هارود هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل الوطني على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد. وقد انطلق هارود من الافتراضات التالية:

1- أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني. وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلا من الادخار الحدي économies marginales والادخار المتوسط économie moyenne (78).

2 - أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل accélérateur الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها، تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبرفي الطلب على معدات الإنتاج المستخدمة في إنتاجها(79).

3 - أن هناك تطابقا بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق باعتبار أن ذلك شرط توازني، وأنه إذا اختل هذان المتغيران فلابد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمارعلى الادخار) أو بطالة وركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

4 - أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل.

بناءا على هذه الفرضيات، توصل هارود الى انه، حينما يتساوى الاستثمار المقدر مع الادخار المتحقق، فانه في هذه الحالة لن يكون لدى رجال الاعمال اي حوافز لتغيير قراراتهم وخططهم الانتاجية والاستثمارية، لان

الدخل هنا ينمو عند المعدل المرغوب فيه. اما اذا نما الدخل بمعدل يختلف عن معدل النمو المرغوب فيه، فان الاستثمار المقدر والاستثمار المتحقق لا يتعادلان، الامر الذي يدفع برجال الاعمال الى تغيير خططهم الانتاجية والاستثمارية. فلو افترضنا ان النمو المتحقق للدخل كان اقل من النمو المرغوب فيه، ففي هذه الحالة سيكون الاستثمار المقدر اقل من الادخار المتحقق والاستثمار المتحقق. وعندئذ تنشا مشكلة تراكم في المخزون السلعي غير المرغوب فيه، الامر الذي يعني ان رجال الاعمال غير قادرين على بيع انتاجهم بالكامل، مما يدفعهم الى تغيير خططهم الانتاجية وسيعمدون الى زيادة انتاجهم بمعدل اقل مما كان يحدث في الفترة السابقة. وهنا تظهر بطالة وطاقة عاطلة.

فيما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب فيه اقترح هارود وجود معدل نمو ثالث، هو معدل النمو الطبيعي أو ما أسماه أيضا بمعدل نمو التوظيف الكامل Le taux de croissance le plein emploi.
والمقصود بذلك أقصى معدل للنمو تسمح به عمليات تراكم رأس المال، والنمو في القوى العاملة، والتحسينات التكنولوجية، والذي عنده يتحقق التوظيف الكامل. وطبقا لنموذج هارود، فإن الوضع الأمثل يتحقق لو أن

معدل النموالفعلي = معدل النمو المرغوب فيه = معدل النمو الطبيعي.

فعند هذا الوضع يكون هناك استقرار، بمعنى أنه لن توجد ضغوط لظهور البطالة أوالتضخم. وهنالك يجمع النظام بين النمو المستقر والتوظيف الكامل. وقد اقترح هارود لضمان الوصول إلى هذا الوضع مجموعة من السياسات المالية والنقدية وهي سياسات ذات طابع كينزي. وكان بشكل عام متشائما من مدى فاعلية هذه السياسات.

الخلاصة أنه لو شئنا المحافظة على التوازن (انعدام البطالة والتضخم) فإن الدخل الوطني لابد أن يتجه دوما للتزايد. علما أن المشكلة الأساسية التي تواجهنا «أن زيادة الدخل من فترة لأخرى معناها زيادة الادخار (نسبة ثابتة من كل دخل متزايد) وينتج عن ذلك ضرورة زيادة الاستثمار لتعويض هذا الحجم المتزايد من الادخار. ولن يتأتى ذلك مادامت العلاقة (أي المعجل) والميل للادخار ثابتين إلا إذا زاد الدخل من فترة لأخرى بمقدار ثابت»(80) . وتلك في الحقيقة مسألة ليست هينة.

المطلب الثاني: نموذج كالدور

ينتمي نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor ومعه في ذلك جوان روبنسون Joan Robinson إلى ما يُسمى بمدرسة كامبردج، التي دخلت في معارك فكرية شهيرة في الخمسينيات والستينيات مع المدرسة النيوكلاسيكية. وقد شكلت أفكار كالدور وروبنسون ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز après keynésienne . وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية. كما تخلو أيضا من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي. كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل، أهمية محورية في تفسير النمو.

انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول، إن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وهذا الأخير يتحدد بناءا على ميل طبقات المجتمع للادخار. ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية وهي ذات دخل أعلى، لها ميل مرتفع للادخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضا، فإن شكل توزيع الدخل، يحدد، في النهاية معدل النمو. وهكذا فإن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل الوطني من ناحية أخرى. ان معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان (وقد كان كالدور في ذلك متأثرا بلا شك، بالفكر الكلاسيكي)، حيث ان معدل التراكم الذي يحدد - في النهاية - معدل النمو، يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل الوطني. وبناء على هذاالإطار، انطلق كالدور يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصيروالطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل الوطني وما تحدثه هذه الآليات من آثار، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادرا على استعادة توازنه واستقراره، وبشكل تلقائي(81).

إذا حدث على سبيل المثال، اختلال في الأجل القصير، بأن كان الاستثمار أكبر من الادخار، عند مستوى التوظف الكامل، فإن محصلة ذلك هي ارتفاع عام في الأسعار (أي حدوث تضخم)، وبشكل أعلى من ارتفاع الأجور. وهنا يتغير توزيع الدخل لمصلحة كاسبي الأرباح، في حين ينخفض نصيب الأجور من الدخل. وتكون نتيجة ذلك زيادة الادخار (بسبب ارتفاع الميل للادخار عند كاسبي الأرباح). وعندئذ يتساوى الاستثمار مع الادخار ويتحقق التوازن. أما إذا حدث العكس، بأن كان الادخار أكبر من الاستثمار، فإن المستوى العام للأسعار يتجه إلى الانخفاض، وبسرعة أكبر من سرعة هبوط الأجور. وفي هذه الحالة ينخفض الادخار الوطني، بسبب انخفاض الحصة النسبية لكاسبي الأرباح، إلى أن يتساوى مع الاستثمار الوطني ويتحقق التوازن. وهذا ما يعرف بمصطلح «أثر كالدور». أما في الأجل الطويل، فإنه بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي، وبفرض ثبات معامل رأس المال، فإن زيادة معدل النمو، تتطلب زيادة معدل التراكم، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل لمصلحة كاسبي الأرباح(82).

وجهت كثير من الانتقادات إلى نموذج كالدور. فهناك نقد موجه له لأنه افترض ثبات معدل الادخار الوطني عبر الزمن. وهذا أمر لا تدعمه الوقائع. كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار والأجور، وهي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي، هي مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية. كما ان هناك مبالغة شديدة لكالدور على الدور الذي يلعبه تراكم رأس ا لمال في تحقيق النمو، وأهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل ورأس المال (الارتفاع بمستوى الإنتاجية). كما أن تحليل كالدور لم يوضح الحركات الدورية Cycles التي تطرأ على النظام.

المطلب الثالث: نموذج جوان روبنسون

تعتبر جوان روبنسون Joan Robinson من أهم الشخصيات المعاصرة فيالفكر الاقتصادي الرأسمالي. . ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (تطويرها مثلا لنظرية المنافسة الاحتكارية) ووجهة نظر انتقادية ثاقبة. وتتميز آراؤها بالطابع التقدمي إلى حد كبير، ولهذا يصنفها الكثيرونضمن ما يُسمى باليسار الكينزي. وهي على وجه الإجمال تنتقد بشدة الفكر النيوكلاسيكي وتأخذ عليه تمسكه بفكرة التوازن الخالية من المعنى. كما أنها لا

تعتقد في صحة ما يذهب إليه هذا الفكر في مجال القيمة، وتعارضه في النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه بمنزلة تيار من التوازنات الاقتصادية الناجمة عن الاختلالات الإبداعية التي يحدثها التقدم التكنولوجي(83). ورغم أن جوان روبنسون تبدي تقديرها التام لأستاذها كينز إلا أنها لم تقبل النظرية العامة دون تحفظات. فهي تعتقد أن هناك عيبا في هذه النظرية يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي.

حاولت في كتابها «تراكم رأس المال L'accumulation du capital »الصادر سنة 1956، البحث عن تناقضات النظام الرأسمالي والكشف عن مواقع الضعف فيه مع إدخالها سيطرة الاحتكارات في صلب التحليل، لتوصي في النهاية بحلول إصلاحية، لا تختلف كثيرا عن حلول كينز.

كانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل فيما إذا كان معدل التراكم أساسيا لتحديد معدل النمو واستيعاب منجزات التقدم التكنولوجي، وبشكل مستمر، فما هو ذلك المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل الوطني على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الإنتاج ويحقق التوظيف الكامل؟ وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، وعبر أي الآليات يمكن تحقيق ذلك؟(84).

انطلقت جوان روبنسون في نموذجها من الفرضيات التالية:

1 - أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج والثاني ينتج السلع الاستهلاكية.

2 - ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.

3 - أن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

ولا يتسع المجال هنا لشرح نموذجها النظري. ولكن يكفي أن نشير إلى أنه طبقا لتحليل جوان روبنسون، تتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور الطاقة الشرائية للسكان. فمن خلال التحليل الموسع الذي أجرته في نموذجها عن العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك، والقطاع المنتج لسلع الاستثمار، توصلت إلى أنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار، فإن عملية إعادة الإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الاقتصادي، تكون أمرا ممكنا من الناحية النظرية فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي. ولكن تخفيض معدل الأجر الحقيقي لا يلبث أن يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم (أي إنتاج وسائل الإنتاج). ومن هنا ينخفض معدل الربح، ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال وتظهر البطالة. وتلك هي، في رأي جوان روبنسون، معضلة النظام الرأسمالي (لاحظ هنا تشابه هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها الاقتصاديون الكلاسيك). أما إذا سادت حالة المنافسة، فإنه يكون من الممكن التغلب على تناقضات إعادة الإنتاج الموسع بسبب اتجاه الأجور للتزايد مع تزايد إنتاجية العمل. وفي هذا السياق تقول جوان روبنسون: «إذا كان التقدم الفني حياديا، وظل هكذا بشكل مستمر، وبقيت مراحل الإنتاج كماهي، وظلت آلية المنافسة تعمل بشكل فعال، فإن القوى العاملة من الممكن أن تجد لها فرصا منتجة للعمل، حتى لو افترضنا، أن السكان سوف يملون للتزايد بشكل مستمر، وذلك لأن معدل التراكم سوف يستمر بوتيرة معينة، وسيظل معدل الربح ثابتا على المدى الطويل. كما أن مستوى الأجر الحقيقي سوف

يميل للتزايد مع الارتفاع الذي يطرأ على إنتاجية العمل. وبهذاالشكل لن توجد تناقضات داخلية في النظام»(85).

ترى جوان روبنسون في الاحتكار عقبة أساسية تؤخر النمو في النظام الرأسمالي وتشده لمصيدة الركود والبطالة. ففي حالة الاحتكار يمكن لمعدلات الربح أن تتزايد، ليس كنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة، بل نتيجة لقدرة المحتكرين على رفع الأسعار. وهنا فإن زيادة الدرجة الاحتكارية للاقتصاد غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع نصيب الأرباح من الدخل الوطني على حساب تدني نصيب عنصر العمل، مما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي وإعاقة تصريف المنتجات، والنزوح من ثم نحو الركود.

ولهذا تعتقد روبنسون أن نضال نقابات العمال لزيادة الأجور، ونجاحها في ذلك، يعوقان ظهورالميل نحو الركود والبطالة وإن كان هذا النضال أمرا ممقوتا لرجال الأعمال. أما في حالة المنافسة فإن الأمر يختلف، لأنها تعتقد أنه في حالة المنافسة يوجد توافق بين الأسعار والتكاليف، وأن الأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية. كما أنه ليس من المتصور أيضا، أن تزيد الإنتاجية دون أن يقابل ذلك زيادة مناظرة في الأجور. وتوحي روبنسون من وراء ذلك، أنه في حالة المنافسة لن توجد مشكلة خاصة بنقص حجم الطلب الفعال، ولا بانعدام الحوافز للتراكم وتحقيق التقدم التكنولوجي، نظرا لأن النظام في حالة توازن مصحوب باستقرار سعري. غير أن ميكانيزم المنافسة يُفضي، عند جوان روبنسون، عبر الزمن إلى ظهور الاحتكارات التي تحاول أن ترفع الأسعار أو تمنعها من الهبوط، وهو أمر يؤثر في حالة الأجور الحقيقية وظهور مشكلة قصورالاستهلاك. وحينما تظهر مشكلة قصور الاستهلاك، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي في الطلب ويؤدي ذلك إلى إضعاف تكوين رأس المال الثابت والإحلال اللازم له في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك. وهو ما يؤثر، بالتبعية في إنتاج القطاع المنتج لسلع الاستثمار. وبهذا الشكل ينخفض معدل الربح وتظهر البطالة.

النتيجة الحاسمة في تحليل روبنسون تتمثل إذن في ضرورة الارتفاع بمستوى الأجور. فهي ترى أنه كلما ارتفعت الأجور بالتوازي مع الإنتاجية، كان استخدام تكنولوجيا أقل كثافة من حيث العمل وأكثر كثافة رأسمالية أمرا مربحا لرجال الأعمال. أي أن ارتفاع الأجور يعد شرطا لتوسعة السوق، واستمرارا لنمو الطلب، وحافزا أيضا على التقدم التكنولوجي.

لما كانت روبنسون ترى أن نضال نقابات العمال لمنع معدلات الأجورالحقيقية من التدهور أو للمطالبة بارتفاعها، إنما يؤدي إلى زيادة تشاؤم رجال الأعمال عادة، فإنها دعت إلى إيجاد نوع من التعاون بين ممثلي الاحتكارات الكبرى وبين نقابات العمال، للوصول إلى حل بشأن مستويات الأجور الحقيقية التي تضمن علاج تناقضات النظام، وتوفير حوافز للنمو. وتقول جوان روبنسون في هذا الخصوص «إن الدفاع الأساسي ضد الميل نحو الركود ينجم عن ضغط نقابات العمال لرفع معدلات الأجور الاسمية.. فإذا أمكن ضمان ارتفاع الأجور الفعلية عبر هذه الطريقة، بسرعة نمو متوسط الإنتاج للفرد الواحد، فإننا سنتمكن من القضاء على جذور المشكلة، ويتمكن الاقتصاد من تحقيق تراكم رأسمالي وزيادة في الناتج الإجمالي بمعدل يتناسب مع سرعة إدخال التحسينات التكنولوجية، كما لو كانت المنافسة سائدة وفاعلة»(86).

على أي حال فإنه من الواضح أن جوان روبنسون قد دفعت بالتحليل خطوة أبعد من كينز لأنها أدخلت الاحتكار بوصفه بعدا مهما في تحليل تناقضات النظام الرأسمالي. وهو أمر لم يهتم به كينز رغم خطورته. على أن النتيجة الأساسية التي توصلت إليها روبنسون، وهي المبالغة في تقدير الدور الذي يمكن أن تلعبه زيادة الأجور الحقيقية في إلغاء تناقضات النظام الرأسمالي وخاصة التناقض بين الإنتاج والاستهلاك هي نتيجة محل شك كبير. فهي تعتقد وكما رأينا، أن الزيادة في الأجور الحقيقية من الممكن لها أن تلغي هذا التناقض. وهذا أمر يصعب قبوله، لأن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، هو جزء أصيل في بنية النظام الرأسمالي، وهو صورة أخرى للتناقض الرئيسي بين العمل ورأس المال. وهو تناقض لا علاقة له بمدى ارتفاع أو انخفاض الأجور. إنه تناقض يجد جذوره في علاقات الملكية. وإن كان ذلك لا ينفي طبعا، أن ارتفاع درجة الاحتكارية في الاقتصاد الوطني تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض.

لقد وقعت جوان روبنسون في أوهام التوفيقية، حينما اعتقدت أنه، بتعاون ممثلي الاحتكارات مع ممثلي نقابات العمال للاتفاق بشكل طوعي على زيادة الأجور يكون من الممكن تجنب وقوع الركود والبطالة خاصة أنها رأت، أن تلك الزيادة في مصلحة الجميع. فهي في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال، لأنها تعمل على زيادة الطلب وتلافي أزمات التصريف وحفز استخدام التقدم التكنولوجي. كما أن تلك الزيادة، في الوقت نفسه (التي يجب أن تتناسب مع نمو الإنتاجية) تتفق أيضا ومصلحة نقابات العمال، فيما تهدف إليه من تحسين أحوال الطبقة العاملة ورفع مستوى معيشتها. وما دامت هناك مصلحة مشتركة في هذا فلماذا إذن لا يتم الاتفاق بينهم، وأن تشجع الحكومة مثل هذا الاتفاق؟

لقد اعترض الكثير من المفكرين على تلك النتيجة التي انتهت إليها جوان روبنسون في نموذجها، على أساس أنها ضرب من التفكير الطوباوي، حيث إن الاتفاق الطوعي بين الاحتكاريين و ممثلي العمال على زيادة الأجور، هو أمر يصعب تصوره في عالم الصراع الذي يحكم النظام الرأسمالي. فالزيادات المستمرة التي حققها العمال في الدول الصناعية الرأسمالية في أجورهم كانت في الحقيقية نتاج تاريخ نضالي طويل، قدمت فيه الطبقة العاملة تضحيات ضخمة وثمنا غاليا. ولم يكن ما انتزعته من زيادات في الأجور نتيجة لخيار طوعي قدمه الرأسماليون، انطلاقا من الوعي بأهمية هذه الزيادات في تأمين سير النظام الرأسمالي. فالرأسماليون يسعون دوما إلى أقصى قدر من الأرباح، ولا يعرفون مثل هذا الكرم أو ذاك الوعي.

لا شك في أن هذا الميل الطوباوي الذي حقق النتائج التي توصلت إليها جوان روبنسون يعود إلى أن تلك النتائج، قد توصلت إليها من خلال حصر تحليلها في نطاق المتغيرات الفنية في نموذجها (كالعلاقة بين التراكم والربح، والعلاقة بين الأجور والربح، والعلاقة بين النمو والتقدم التكنولوجي، ومعاملات رأس المال للناتج والعمل... إلخ) وهي علاقات تتحقق في العمليات الفنية للإنتاج والتداول. ولم يتوسع تحليلها لضم كل هذا في بنية النظام الرأسمالي ككل، بما تشمله من علاقات إنتاج وتوزيع وملكية وسلطة.

مهما يكن من أمر، فإن تحليل جوان روبنسون قد انتهى تقريبا إلى نفس النتيجة التي توصل إليها كينز، من حيث ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات التشغيل والإنتاج، وتحقيق

التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. وإذا كان كينز قد طالب بضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية والمالية لضمان تحقيق هذا الهدف، فإن روبنسون يمكن اعتبارها من رواد نظرية إعادة توزيع الدخل الوطني بوصفها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة. ولهذا كان تحليلها الأساسي ركيزة استند إليها عدد آخر من الكينزيين اليساريين في مجال التأكيد على أهمية الربط بين التوزيع والتوظيف والنمو(87).

المراجع المعتمدة في الفصل الثاني

1- Olivier Jean Blanchard- **Histoire des doctrines économiques**, Edition Pearson (2010)p72

2- Daniel pascal Cohen **- Les crises du capitalisme**- Editions Demopolis (2009)p36

3 - اريك رول- **تاريخ الفكر الاقتصادي**- ترجمة احمد فؤاد بلبع، دار الكتاب العربي القاهرة 2004 ص 28.

4 - اريك رول، مرجع سبق ذكره، ص 29.

5 - محمود سعيد البطاوي- **التوجهات الجديدية للراسمالية المعاصرة**- دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 2003 ص 23.

6 - محمود سعيد البطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

7- محمود سعيد البطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

8- ف.كيللي، م. كوفالزون- **المادية التاريخية**- ترجمة احمد داود، دار الجماهير، دمشق، ص 32.

9- ف.كيللي، م. كوفالزون، مرجع سبق ذكره ص 32.

10 - ف.كيللي، م. كوفالزون، مرجع سبق ذكره ص 33.

11- ف.كيللي، م. كوفالزون، مرجع سبق ذكره ص 33.

12- محمود سعيد البطاوي، مرجع سبق ذكره ص 24.

13- لبيب شقير - **تاريخ الفكر الاقتصادي**- دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ص 179.

14 - لبيب شقير، مرجع سبق ذكره ص 179.

15 لبيب شقير- **نظرية التشغيل والدورات**- مكتبة نهضة مصر القاهرة 1954 ص 19 ص 20.

16- سعيد النجار- **التقليديون ونظرية القيمة**- مطابع دار الكتاب العربي ص 119.

17- وليام بومول كالدور- **الديناميكيات الاقتصادية الراسمالية**- ترجمة محمد احمد الغوني، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع 2002 ص 40.

18- وليام بومول كالدور، مرجع سبق ذكره ص 42.
19- وليام بومول كالدور، مرجع سبق ذكره، ص 43.
20- رفعت المحجوب- **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو**- الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية 1980 ص 35.
21- وليام بومول كالدور، مرجع سبق ذكره ص 47.
22- جوزيف .أ . شومبيتر- **عشرة من ائمة الاقتصاد (من ماركس الى كينز)**-ترجمة حسين عمر، سلسلة الالف كتاب، مكتبة الشرق بالفجالة، القاهرة ص 58.
23- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 58.
24- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 58.
25- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 58.
26- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 59.
27- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 60
28- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 61.
29- جلال امين-**مقدمة الى الاشتراكية**-مكتبة القاهرة الحديثة 1998 ص 104.
30- جلال امين، مرجع سبق ذكره ص 104.
31- حازم الببلاوي- **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**- الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الاسرة 1996 ص 88.
32- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره ص 88.
33- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره ص 88.
34- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره ص 89.
35- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره ص 89.
36- حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره ص 89.
37- روبرت هيلبرونر- **قادة الفكر الاقتصادي** - ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994 ص 169.
38- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 170.
39- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 170.
40- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 170.
41- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 171.
42- ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف- **الاقتصاد السياسي**- ترجمة سعد رحمي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1993 ص 124.

43- ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف، مرجع سبق ذكره ص 124.
44- ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف، مرجع سبق ذكره ص 125.
45- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 113.
46- جوزيف .أ . شومبيتر، مرجع سبق ذكره ص 114.
47- اريك رول، مرجع سبق ذكره ص 88.
48- Olivier Jean Blanchard، مرجع سبق ذكره ص 123.
49- Olivier Jean Blanchard، مرجع سبق ذكره ص 125.
50- اريك رول، مرجع سبق ذكره ص 110.
51- خليل حسين خليل - **التنمية الاقتصادية والبطالة**- دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001 ص 181.
52- شارل تبلهيم - **الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية** - ترجمة صبري عبد الله، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 1998 ص 132.
53- خليل حسين خليل، مرجع سبق ذكره ص 182.
54- شارل تبلهيم، مرجع سبق ذكره ص 134.
55- اريك رول، مرجع سبق ذكره، ص 142.
56- اريك رول، مرجع سبق ذكره، ص 144.
57- اريك رول، مرجع سبق ذكره، ص 145.
58- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 288.
59- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 288.
60- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 288.
61- روبرت هيلبرونر، ، مرجع سبق ذكره ص 289.
62- Michael Hudson: **Super Imperialism**, The Economic Strategy of American Empire, New York, 1973,p3.
63- Joan Robinson: **Economic Hersis**, Some Old-Fashioned Questions in Economic Theory, Macmillan Press, Ltd, London, 1971, p.7 p.9.
64- اموري د. رينكور - **القياصرة القادمون**- ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة 1997 ص 353.
65- اموري د. رينكور، مرجع سبق ذكره ص 353
66- مصطفى علي شكري - **البطالة والراسمالية الاحتكارية** - دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 2003 ص 248.

67- مصطفى علي شكري، مرجع سبق ذكره ص 249.
68 - عبد الفتاح صلاح - **نظرية البطالة في الفكر الاقتصادي** - دار الأنوار للطباعة والنشر - بيروت - لبنان الطبعة الثالثة 2004 ص 275.
69 - مصطفى علي شكري، مرجع سبق ذكره ص 287.
70- عبد الفتاح صلاح، مرجع سبق ذكره ص 302.
71- عبد الفتاح صلاح، مرجع سبق ذكره ص 303.
72- عبد الفتاح صلاح، مرجع سبق ذكره ص 305.
73- عبد الفتاح صلاح، مرجع سبق ذكره ص 308.
74- عبد الفتاح صلاح، مرجع سبق ذكره ص 311.
75- عبد الفتاح صلاح، مرجع سبق ذكره ص 312.
76- ريشار جون دومار - **نظرية اقتصاد ديناميكي** - ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة 1988 ص 293.
77- ريشار جون دومار، مرجع سبق ذكره ص 293.
78- زكريا احمد نصر - **التطور الاقتصادي** - مطبعة نهضة مصر، الفجالة القاهرة 2001 ص 152/153.
79- زكريا احمد نصر، مرجع سبق ذكره ص 153.
80- زكريا احمد نصر، مرجع سبق ذكره ص 157.
81- ريشار جون دومار، مرجع سبق ذكره ص 297.
82- ريشار جون دومار، مرجع سبق ذكره ص 297/298.
83- جوان روبنسون - **اهمية النظرية الاقتصادية (نقد الفكر الينوكلاسيكي)**- ترجمة احمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة 1999 ص 296.
84- جوان روبنسون، مرجع سبق ذكره ص 297.
85- جوان روبنسون، مرجع سبق ذكره ص 299.
86- جوان روبنسون، مرجع سبق ذكره ص 302.
87- جوان روبنسون، مرجع سبق ذكره ص 304.

بعض المصطلحات الواردة في الفصل الثاني:

بنكنوت : أَوراق مَصْرِفيَّة رسمية مطبوعة يتعامل بها الناس بدلاً مْن المسكوكات النقدية (قطع معدنيّة تحمل خاتما من السّلطة العامّة لضمان وزنها ودرجة نقائها)، وأَول من اتخذها الصينيون.

إردب: مكيال يضم أربعة وعشرين صاعا، البعض ينسبه إلى صاع النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مكيال ضخم لأهل مصر.

اليعاقبة: جماعة سياسية متطرفة عُرفت بنشاطها الإرهابي خلال الثورة الفرنسية، وأصلهم فرقة من النصارى والبعض يقول من اليهود او المسيحيين أَتباع نسبه للمطران السرياني يعقوب البراذعي ، الذي عاش في الشام في القرن السادس للميلاد، ويُعرفون بأَصحاب الطبيعة الواحدة.

الطوباوية: انها امتداد مخيال في الافق البعيد، ورسوخ اوهام، وهو مصطلح من اليونانية u-topos، أي "ليس في أيِّ مكان" وهو التعبير الذي استخدمه بالمعنى نفسه توماس مور (في كتابه يوطوبيا) ليصف مدينة مثالية وخيالية، ولقد راج المصطلح كثيرا في اوروبا ابان القرن التاسع عشر ، اذ وصف الفكر الاوروبي التعاوني الاشتراكي بالفكر الطوباوي الذي يجسد الاشياء التي لا وجود لها الا في الخيال، اذا هي كلمة مرتبطة بالخيال.

الفصل الثالث
نظريات تفسير البطالة

تمهيـــــد

إن التشغيل والبطالة والأزمات الإقتصادية، كلها ظواهر مرتبطة بتطور النظم الإقتصادية والإجتماعية وأجهزتها الإنتاجية وعلاقاتها الإجتماعية.

لذا فتناول هذه المسألة، لا يتم في إعتقادنا، إلا من خلال رؤية شاملة لسير النظام الإقتصادي والإجتماعي ككل، ومراحل تطوره وبالأخص مراحل الأزمات.

تاريخيا مسألة البطالة والتشغيل تولدت من عدم قدرة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم على تأمين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل، أو بصفة أعم، عندما لا تستخدم كل الطاقات الإنتاجية للنظام

الإقتصادي والإجتماعي هذا، أي عندما يحدث خلل "أزمة" في سيره العادي، مما يتسبب في تعطيل للطاقات الإنتاجية.

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها هذه الظاهرة، وإن كانت أسبابها ونتائجها مختلفة.

لقد إرتبطت مسألة التشغيل و البطالة في معظم النظريات الاقتصادية، التي جاءت مع قيام النظام الرأسمالي، بإنشغال أساسي هو ذلك المرتبط بالتراكم والنمو والأزمات الاقتصادية.

في عام 1960 أكد عالم الاقتصاد اديموند فليبس على وجود علاقة سلبية بين استقرار التضخم والبطالة ومثل ذلك بمنحنى يسمي (منحنى فيليبس (Phillips curve هذه العلاقة أكدتها العديد من البيانات. وهذا يعني أن اختيار السياسة الاقتصادية يكون بين أنخفاض معدلات البطالة و أنخفاض التضخم بزيادة الطلب من خلال السياسات المالية والنقدية يمكن خفض البطالة وزيادة الأسعار مرة واحدة أي زيادة معدل التضخم وذلك وفقا لمنحنى فيليبس.

اعتمادا على ما ذكرناه ارتاينا ان نتطرق الى النظريات المفسر للبطالة وارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة

المبحث الاول: النظريات النقدية في تفسير البطالة

الآن نأتي إلى تيار فكري متميز لبعض الاقتصاديين الذين فسروا البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، ومن ثم رأوا أن علاجها يتحقق من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية. وهذا التيار، رغم تنوع تفسيرات أعضائه للدورة الاقتصادية ومراحلها المختلفة، إلا أن أهم ما يجمع هؤلاء الأعضاء هو انتماؤهم، بهذا القدر أو ذاك، إلى المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن الرأسمالية هي نظام يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي، أي تمتعه بآلية تلقائية على تصحيح الاختلالات، وبسرعة، من دون حاجة إلى التدخل الحكومي، وهم لهذا من معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن المؤمنين بقدرة الرأسمالية على تحقيق التوظيف الكامل، ويعتقدون في صحة قانون ساي للأسواق. أما ما عسى أن يحدث من تقلبات في مستويات الدخل والناتج

والتوظيف فهي تعود، في رأيهم إما إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في آليات السوق. كما أن ما يجمعهم أيضا، هو تلك الأهمية الارتكازية التي خلعوها على النقود ودورها في الاقتصاد القومي. ويضم هذا التيار مجموعة شهيرة من الأسماء اللامعة في الفكر الاقتصادي منهم الاقتصادي البريطاني ر.ج. هوتري R. G. Hawtrey، والاقتصادي السويدي كنوت يكسل John Gustaf Knut Wicksell، والاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك Friedrich von Hayek ، والاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman

سوف نسعرض باختصار موجز فيما يلي، وحسبما تسمح به معلوماتنا ومعرفتنا في المجال، لمحة سريعة عن آراء هؤلاء الأربعة الكبار في تفسير الدورات الاقتصادية، ثم آرائهم في تفسير البطالة خلال فترات الكساد والركود.

المطلب الاول: نظرية هوتري : R. G. Hawtrey

نشر الاقتصادي البريطاني ر.ج. هوتري عدة دراسات في الثلث الأول من القرن العشرين حول الدورة الاقتصادية. وقد درس على وجه الخصوص الفترة الممتدة من 1815 - 1914 وهي الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب بقواعدها وآلياتها المعروفة. يعتبر هوتري الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية phénomène monétaire لأن التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي وتسبب مراحل الدورة المختلفة هي تغيرات، في الأساس، نقدية. وعنده أيضا أن مراحل الدورة وتتابعها من طبيعة تراكمية accumulé، بحيث لا تكاد تبدأ عوامل الانكماش حتى تتحرك بشكل تراكمي يصل بها إلى نقطة النهاية كذلك لا تكاد تبدأ عوامل الانتعاش حتى تعمل بشكل تجميعي يصل بها إلى الذروة(1). في تحليل هوتري، هناك ثلاثة أطراف أساسية فاعلة في إحداث الدورة وهي المستهلكون، التجار، والبنوك.

لننظر الآن كيف تحدث مراحل الدورة الاقتصادية وكيف تظهر البطالة وتختفي في هذه المراحل في ضوء تفاعل علاقات الأطراف الثلاثة بعضها ببعض (المستهلكين، التجار، البنوك) وكيفية حدوث نقاط التحول، أي كيفية الانتقال من مرحلة لأخرى.

لنفترض - بداية - أن البنوك استطاعت أن تعيد بناء أرصدتها واحتياطاتها السائلة خلال فترة الركود، أو أن كمية النقود قد زادت بشكل عام بسبب دخول كمية إضافية من الذهب إلى داخل الدولة، بسبب ما حققه ميزانها التجاري من فائض، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع حجم الاحتياطات بالبنوك (لاحظ أن الافتراض هنا أن الدولة على قاعدة الذهب). في هذه الحالة ورغبة من البنوك في تحقيق الربح، فإنها ستقوم بتخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها. وحينما ينخفض سعر الفائدة فإن ذلك سيغري التجار على طلب القروض لزيادة حجم مخزوناتهم السلعية ثم التقدم بهذه القروض إلى المنتجيين مع إعطائهم الأوامر بزيادة حجم الإنتاج. وسيقوم المنتجون لمواجهة هذه الطلبيات الإضافية بزيادة خطط الإنتاج، وتأجير المزيد من عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) وتوزيع هذه القروض على أصحاب هذه العناصر، الذين يستخدمونها- باعتبارها دخولا لهم- في شراء السلع الاستهلاكية. فيقل بالتالي حجم المخزونات السلعية لدى التجار، الأمر الذي يشجعهم على طلب

المزيد من القروض وتوجيه الأوامر للمنتجين بإنتاج المزيد من المنتجات. وفي هذه الحالة لن تمانع البنوك مادامت احتياطياتها لم تصل بعد إلى حدها الأدنى القانوني. وسيقوم المنتجون بزيادة طلبهم على عناصر الإنتاج لزيادة خطط الإنتاج لمواجهة مطالب التجار، فيزيد الدخل والإنفاق على الاستهلاك، فتقل المخزونات السلعية. وهكذا تسري موجة تراكمية متدافعة من الانتعاش فتزيد فرص التوظيف والدخل والإنفاق وتقل البطالة إلى حدها الأدنى.

هذه الموجة التراكمية من الانتعاش سرعان ما تصل إلى ذروتها، إن عاجلا أو آجلا بفعل الكوابح التالية:

1- بدء ظهور التضخم، خاصة إذا كان النظام قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، الذي تصبح عنده مرونة العرض ضئيلة جدا تجاه الزيادة التي تحدث في الطلب. كما أن ندرة بعض عناصر الإنتاج سترفع من أسعارها. وقد تنتقل عدوى ارتفاع الأسعار إلى جميع العناصر الأخرى وتسري حينئذ موجة من الارتفاعات المستمرة للأسعار. ويقول هوتري في هذا الصدد «إذا لم يحدث تضييق للائتمان فإن المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، بشرط ترك الأثمان ترتفع إلى مالا نهاية وبشرط التخلي عن قاعدة الذهب»(2).

2- ستتعرض البنوك عندما تستمر في منح الائتمان إلى انخفاض الاحتياطيات السائلة لديها، وسيعرضها ذلك لمآزق في السيولة، الأمر الذي يدفعها إلى الحذر وتوخي الحيطة، فتقوم، رغبة منها في الحد من الطلب على الائتمان، برفع أسعار الفائدة، فيقل طلب التجار على الائتمان.

3- إذا ساد التضخم في ظل هذه الموجة التوسعية التراكمية، فإن ذلك سيهدد ميزان المدفوعات، حيث تقل صادرات الدولة في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتها، وسيؤدي ذلك إلى خروج الذهب، واستنزاف الاحتياطيات الذهبية لدى البنك المركزي، وإلى تعريض قيمة العملة الوطنية للانخفاض، وهي الأمور التي تدفع البنك المركزي للتحرك لوقف هذه الأخطار، فيرفع من سعر الخصم، مما يؤدي إلى تضييق الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي.

هكذا يصل الانتعاش إلى نهايته حينما تبدأ البنوك بزيادة أسعار الفائدة، وعندئذ تحدث نقطة تحول، بعدها تبدأ مرحلة الركود. إذ سيضطر التجار إلى الامتناع عن الاقتراض من البنوك، وسيلجأون إلى خفض طلبياتهم للمنتجين، وسيقوم المنتجون، والحال هذه، إلى خفض خطط الإنتاج، فيقل طلبهم على عناصر الإنتاج، وتقل الدخول الموزعة، وسينخفض، بالتالي، الإنفاق الاستهلاكي، ولا يستطيع تجار الجملة تصريف كل ما لديهم من مخزون، إلا إذا خفضوا من أسعار البيع، ويؤدي انخفاض الأسعار إلى تخفيض أرباحهم (وقد يحقق البعض منهم خسائر) مما يؤدي إلى خفض طلباتهم إلى المنتجين، ويقوم هؤلاء بمزيد من الخفض في برامج الإنتاج والتشغيل. وهنا تظهر الطاقات العاطلة، والبطالة، وتنخفض الأجور والأرباح، ويدخل النظام مرحلة الركود ويسود التشاؤم بين التجار والمنتجين.

ان مرحلة الركود سرعان ما تصل إلى نهايتها، حينما يتزايد حجم الاحتياطيات لدى البنوك بعد أن قام التجار والمستهلكون بسداد مديونياتهم السابقة للتخفيف من أعباء خدمتها، فيزيد حجم السيولة لديها، وتقل كمية النقود

المتداولة. وقد تؤدي موجة انخفاض الأسعار بالداخل إلى زيادة صادرات الدولة وخفض وارداتها على النحو الذي يتمخض عن ظهور فائض في الميزان التجاري، فيتدفق الذهب إلى الداخل من جديد، وترتفع قدرة الجهاز المصرفي على زيادة كمية النقود، إما من خلال طرح كمية إضافية من البنكنوت أو بزيادة الائتمان. وستحرص البنوك، رغبة منها في تحقيق الربح، إلى خفض أسعار الفائدة. وتبدأ من جديدة دورة أخرى.

المطلب الثاني: نظرية كنوت فيكسل John Gustaf Knut Wicksell

يرى الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (1885 - 1926) أنه من الممكن تفسير الحركات الدورية للنشاط الاقتصادي، من خلال متابعة الفرق بين سعر الفائدة النقدي Taux d'intérêt monétaire، وبين ما أسماه بسعر الفائدة الطبيعي Taux d'intérêt naturel، وما يولده هذا الفرق من تغير في حجم الائتمان المصرفي، ومن حركات تراكمية في حجم النشاط الاقتصادي إما صعودا (أي نحو الانتعاش)أو هبوطا (أي نحو الركود)(3). وسعر الفائدة النقدي هوعبارة عن السعر السائد في السوق والذي يحدده البنك على القروض التي يمنحها للأفراد. أما سعر الفائدة الطبيعي - ويطلق عليه أحيانا «السعر العيني» - فهو ذلك السعر «الذي كان يمكن أن يسود في ظل الاقتصاد العيني، وحيث يعرض الادخار العيني مقابل سعر فائدة عيني أو حقيقي»(4). وحتى يمكن إيضاح الفرق بين هذين السعرين، دعنا نشر إلى حالة صاحب الأرض الذي يفاضل بين بيع أرضه وإقراض ثمنها للحصول على فائدة وبين أن يزرعها بنفسه ويحصل من وراء ذلك على عائد. هنا نجد أن الفائدة التي حصل عليها من إقراض النقود هي الفائدة النقدية، أما العائد الذي حصل عليه من زراعة الأرض فيعتبر الفائدة الطبيعية أو العينية(5). وهذا السعر الأخير للفائدة يساوي - تقريبا - الإنتاجية الحدية الحقيقية لرأس المال(6).

عند كنوت فيكسل، أنه لكي يتحقق التوازن، فلابد أن يتعادل سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الطبيعي. أما إذا لم يتعادلا - ونكون إزاء حالة من اختلال التوازن - فإن ثمة حركة تراكمية تدافعية ما تلبث أن تظهرفي الاقتصاد الوطني وتؤدي عبر الزمن، إلى استعادة التوازن المفقود.

لو افترضنا مثلا، أن سعر الفائدة النقدي الذي يقترض به الأفراد من البنوك أقل من سعر الفائدة الطبيعي، فإن ذلك سيحفز المستثمرين على الاقتراض من البنوك واستخدام القروض في عملية الاستثمار، لأن كلفة الاستثمار (أي سعر الفائدة النقدي) أقل من العائد الحقيقي (سعر الفائدة الطبيعي). وهنا يتزايد الطلب على عوامل الإنتاج لتشغيلها وجذبها إلى قطاع الاستثمار. في هذه الحالة - ومع افتراض حالة التوظيف الكامل- وهي الوضع العادي والمألوف لدى الكلاسيك (وفيكسل يعتبر من أنصار الكلاسيك) فإن الزيادة التي ستحدث في قطاع السلع الاستثمارية، لابد أن تكون على حساب النقص الذي حدث في إنتاج (عرض) السلع الاستهلاكية، فترتفع أسعارها، وتزيد أرباح ودخول االمشتغلين في إنتاجها، وهو ما يدفعهم إلى زيادة اقتراضهم من البنوك للتوسع في خطط الإنتاج والاستثمار. وهكذا تنطلق حركة توسعية في الاقتصاد الوطني وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها. كما أن تزايد الطلب على عوامل الإنتاج وجذبها لقطاع صناعات الاستثمار، من شأنه أن يرفع من دخول أصحاب هذه العوامل (الأجور، الإيجارات، أسعار المواد الخام...). وهكذا يظهر التضخم بالتدريج مع ما يجره

من مشكلات ومعضلات، الأمر الذي يدفع السلطات النقدية للتدخل، فترفع من سعر الفائدة النقدي لكي تحد من الائتمان. فإذا ارتفع سعر الفائدة النقدي إلى مستوى يجاوز سعر الفائدة الطبيعي (7).- يعتقد فيكسل أن ذلك كثيرا ما يحدث - فسوف تبدأ حركة انكماشية تراكمية في الاتجاه المعاكس للحركة التوسعية السابقة، حيث يقل الطلب على الائتمان، ويضعف الاستثمار، وتنخفض الأسعار، وتظهر البطالة، وتنخفض الأجور، ويدخل النظام مرحلة الركود. ولن يخرج من هذه المرحلة إلا إذا انخفض سعر الفائدة النقدي إلى مستوى أقل من سعر الفائدة الطبيعي. وعندئذ تبدأ موجة تراكمية توسعية من جديد. وهكذا دواليك.

لقد لعبت فكرة سعر الفائدة الطبيعي التي ابتكرها كنوت فيكسل دورا مهما، فيما بعد، في الدراسات المتعلقة بالدورة الاقتصادية. وهذا ما سنتطرق اليه في نظرية المغالاة في الترسمل لفريدرش فونهايك.

المطلب الثالث: **نظرية هايك** Friedrich von Hayek

ينسب الاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك (1899-1992) مشكلة البطالة الدورية، وما يرافقها من ركود وانكماش إلى الإفراط الذي يحدث في إنتاج السلع الاستثمارية، وما يسببه ذلك من اضطراب في هيكل الإنتاج، وأن هذا الإفراط يحدث بسبب قدرة البنوك على خلق الائتمان الذي يتجه إلى إنتاج هذا النوع من السلع. وقد نادى بهذه النظرية في كتابه «الأثمان والإنتاج»(8) الذي صدر سنة 1931. وإن كانت ملامح وأسس هذه النظرية قد ظهرت لأول مرة في كتابه عن «النظرية النقدية ودورة التجارة» الذي نشر سنة 1928 (9). وقد تأثر هايك عند صياغته لهذه النظرية بالنظرية النمساوية في رأس المال، التي حدد معالمها بوم با□رك PBohm Baverk (1851-1914)، وهي النظرية التي تعرف تحت مصطلح «النظرية الإيجابية لرأس المال» وخلاصتها، أن رأس المال إن هو إلا تدفق منتجات وسيطة تتداول بين مختلف مراحل الإنتاج ومن ثم هناك مسارات أو طرق يمر فيها الإنتاج قبل أن يتشكل في صورة سلع استهلاكية في السوق. وخلال هذه المسارات والطرق يساعد رأس المال العمال بتزويدهم بالضروريات أي خلال الوقت الذي يمضي بين المدخلات الوسيطة والمخرجات النهائية . وإذا كانت المجتمعات البدائية تتسم باعتمادهاعلى الطرق المباشرة للإنتاج (استخدام العمل والأراضي) فإن الاقتصادات الحديثة تتسم باعتمادها على الطرق غير المباشرة للإنتاج نظرا لما يتمخض عنها من إنتاجية مرتفعة (10).

يشير هايك إلى تقسيم هيكل الإنتاج بين الطرق المباشرة والطرق غيرالمباشرة كمدخل رئيسي لفهم نظريته. فهو يرى أن الإنتاج في النظام الرأسمالي يتم على مراحل مختلفة، وأن موارد الاقتصاد الوطني تكون موزعة على هذه المراحل مما يعكس رغبات أفراد المجتمع. وهذه المراحل تشير، في الحقيقة، إلى طريقة تنظيم الإنتاج الوطني وفقا لتكنولوجيات أكثر أو أقل استخداما لرأس المال.

يعطي هايك أهمية خاصة للنسبة بين إنتاج السلع الوسيطة وإنتاج السلع الاستهلاكية باعتبارها نسبة هيكلية ذات دلالة مهمة. ويعتقد أن هذه النسبة تعكس قرار المجتمع فيما يتعلق بتوزيع دخله فيما بين الاستهلاك والادخار. ذلك أن مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع الاستهلاكية يمثل - في التحليل النهائي- حجم الطلب الكلي على هذا النوع من السلع، وبالتالي يحدد ذلك كمية عناصر الإنتاج التي تستغل في إنتاج هذه الطائفة من

السلع. أماالادخارن الذي هو عبارة عن جزء من الدخل لم يستهلك، ويعرض في سوق رأس المال، فإنه يذهب إلى هؤلاء الذين يطلبون هذا الادخار لإنتاج السلع الاستثمارية في المراحل العليا للإنتاج. ويستخلص هايك من ذلك، أن رغبات أفراد المجتمع هي التي تحدد توزيع موارد المجتمع فيما بين المراحل العليا والمراحل الدنيا للإنتاج. وعندما يكون الاقتصاد الوطني في حالة توازن نجد أن موارد المجتمع تكون موزعة على مختلف المراحل مما يعكس هذه الرغبات فيما يتعلق بالادخار والاستهلاك(11)، وأن المحور الرئيسي الذي يحقق التوازن في ما يرغب الأفراد في ادخاره وما يرغبون في استثماره، هو سعر الفائدة الطبيعي الذي ابتكره كنوت فيكسل على نحو ما عرضنا سابقا. وهو السعر الذي يتحدد بتلاقي عرض المدخرات، والطلب عليها.

ينطلق هايك وهو بصدد شرح آليات الدورة الاقتصادية من الافتراض الكلاسيكي المعروف، وهو أن الاقتصاد في حالة توازن، وأن هذا التوازن هوتوازن التوظيف الكامل ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقي. ويقول هايك في ذلك «إننا إذا أردنا دراسة تقلبات الإنتاج وجب علينا أن نبدأ من حيث تتوقف النظرية الاقتصادية العامة، أي انطلاقا من شرط توازن الاستخدام الكامل لكل مورد

نفترض أن الوحدات الإنتاجية التي تعمل في هيكل الإنتاج، قد قررت أن تطيل مسار الإنتاج، أي تزيد من مراحل الإنتاج العليا المنتجة للسلع الاستثمارية لكي يمكن، في الأجل الطويل، زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية. واضح أن لذلك تكلفة لابد من تدبيرها، والسؤال الذي نطرحه، كيف يمكن تدبير هذه التكلفة؟ ومن سيتحملها؟

هنا يفرق هايك في تحليله بين حالتين. الحالة الأولى، هي قيام المجتمع، بشكل اختياري، بزيادة حجم مدخراته. والحالة الثانية، هي قيام الجهاز المصرفي بتمويل هذه التكلفة. وثمة فرق كبير في النتائج التي تتمخض عنها كل من الحالتين، فيما يتعلق بتمويل زيادة إنتاج السلع الاستثمارية.

نجد في الحالة الأولى، التي قرر فيها المجتمع أن يزيد من ادخاره بشكل طوعي، وهو الأمر الذي يعني أنه اتخذ قرارا بتغيير ميله للادخار ومن ثم ميله للاستهلاك، أن زيادة الادخار ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، الأمر الذي يشجع المستثمرين على استغلال واستخدام الموارد في المراحل العليا للإنتاج. علما أنه لما كان الاقتصاد الوطني في حالة توظيف كامل فلن يمكن زيادة استخدام الموارد في هذه المراحل - في الأجل القصير- إلا على حساب نقص الموارد الموظفة في المراحل الدنيا من الإنتاج. وعليه، فالزيادة التي ستحدث في إنتاج السلع الاستثمارية سيرافقها نقص يحدث في إنتاج السلع الاستهلاكية. وسيحدث هذا لأن أسعار السلع الاستثمارية قد ارتفعت (بسبب زيادة الطلب عليها) وترتفع من ثم معدلات الربح في المراحل المختلفة المنتجة لها، مما يغري بزيادة إنتاجها، في حين أن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية، بسبب زيادة ميل المجتمع للادخار، سيؤدي إلى خفض الطلب عليها، وسينجم عن ذلك خفض في أسعارها، وبالتالي في معدلات الربح للوحدات المنتجة لها، مما يقود في النهاية إلى خفض حجم إنتاجها. وعلى أي حال، ستؤدي هذه العمليات إلى زيادة عدد المراحل العليا للإنتاج، وستظل الموارد تنتقل فيما بين هذه المراحل بحسب معدلات الربح المتحققة فيها، إلى أن يقل الفرق بين هذه المعدلات ثم يستقر الوضع. ولا يخفى، أنه خلال هذه العمليات تحدث تقلبات في مستويات الإنتاج والعمالة والدخل أثناء تغيير (اختلال) هيكل الإنتاج. فبينما ينخفض حجم

الدخل والناتج وتزيد البطالة في المراحل الدنيا من الإنتاج، يتزايد حجم الدخل والناتج والتوظيف في المراحل العليا للإنتاج. لكن هايك يعتقد أن هذه التقلبات ستكون مؤقتة وبسيطة، وأن تغيرات الأسعار النسبية سوف تتكفل بعلاج هذه التقلبات، واستعادة التوازن بعد أن تكون مراحل الإنتاج قد تعددت، وأصبح الاقتصاد الوطني أكثر إنتاجية. وعندئذ يمكن نتعويض المستهلكين الذين خفضوا - بشكل طوعي - من مستوى استهلاكهم لزيادة المدخرات التي لزمت لتمويل التوسع في إنتاج السلع الاستثمارية. إن زيادة الاستهلاك في مرحلة زمنية تالية، ستكون هي العائد أو ثمن التضحية التي بذلها المستهلكون. ويمكن، بالطبع، تصور مسلسل الأحداث العكسية لما سبق، في حالة اتخاذ المجتمع قرارا بتخفيض ادخاره، ومن ثم بزيادة ميله للاستهلاك(12).

أما الحالة الثانية التي يمكن فيها تمويل زيادة الاستثمار في المراحل العليا للإنتاج، فهي التي تتم عن طريق الجهاز المصرفي بافتراض بقاء ميل ادخار الجماعة (وأيضا ميلها للاستهلاك) ثابتا. وهي الحالة التي رأى فيهاهايك جوهر المشكلة وسر التقلبات الدورية في الإنتاج والدخل والتوظيف بسبب ما سينجم عنها من مغالاة في الترسمل أو الاستثمار. وهنا يستخدم، هايك ببراعة، فكرة كنوت فيكسل حول سعر الفائدة الطبيعي(13).

فالبنوك، رغبة منها في تعظيم أرباحها، سوف تقوم بتخفيض سعرالفائدة النقدي عند مستوى أقل من سعر الفائدة الطبيعي، وهو الأمر الذي يخلق حوافز لدى المستثمرين لزيادة طلبهم على الائتمان، بسبب توقعاتهم المتفائلة بشأن معدل الربح المنتظر. وستقوم البنوك في هذه الحالة بمنح قدر من الائتمان، يزيد على حجم الادخار الذي قرر أفراد المجتمع تكوينه. وسيقوم المستثمرون باستخدام هذا الائتمان في زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية التي ترتفع أسعارها، مما يدفع منتجيها للسعي نحو زيادة إنتاجها وطلب المزيد من الائتمان. علما أنه لما كان افتراض هايك الأساسي هو سيادة حالة التوظيف الكامل وثبات حجم الدخل الحقيقي، فسوف يترتب على ذلك أنه لن يمكن زيادة إنتاج السلع الاستثمارية إلا إذا تم سحب جزء من عوامل الإنتاج الموظفة في إنتاج السلع الاستهلاكية. ولن يمكن للمستثمرين جذب أصحاب هذه العوامل للاشتغال لديهم إلا إذا دفعوا لهم اجورا أعلى. وإذا تحقق لهم هذا المراد فإن حجم الإنتاج في قطاع الصناعات الاستهلاكية سوف ينخفض بسبب ترك بعض أصحاب عناصر الإنتاج لهذا القطاع واتجاههم للعمل في مراحل الإنتاج العليا. و لما كان ميل أفراد المجتمع للادخار والاستهلاك لم يتغير فسوف يؤدي نقص السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع أسعارها. وهكذا سيواجه المستهلكون نقصا في السلع الاستهلاكية وارتفاعا في أسعارها، ومما يعني أن مستوى استهلاكهم الحقيقي قد انخفض. وهذا الانخفاض هو - في الحقيقة - ادخار إجباري épargne forcée فرض على المستهلكين فرضا، بسبب الآثار السابقة التي نجمت عن زيادة الائتمان المصرفي، وهو الادخار الذي مول التزايد الذي حدث في مراحل الإنتاج العليا(14).

فالاجور المرتفعة التي وزعها المستثمرون على أصحاب عوامل الإنتاج الذين سحبوهم من قطاع السلع الاستهلاكية، سوف يعاد إنفاقها على السلع الاستهلاكية التي تمعن في ارتفاع أسعارها، بشكل أسرع من ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والاستثمارية، وترتفع، من ثم، معدلات الربح في الوحدات المنتجة لها، مما يغري المنتجين في الصناعات الاستثمارية بالتحول نحو إنتاج هذا النوع من السلع. وبذلك تنتقل الموارد من المراحل

العليا إلى المراحل الدنيا للإنتاج. لكن المشكلة هنا هي أن المراحل العليا للإنتاج تكون قد أنتجت قدرا كبيرا من السلع الاستثمارية التي ينخفض الطلب عليها الآن، ويحدث من ثم فائض عرض offre excédentaire فيها (إفراط إنتاج) فتهوي أسعارها لأسفل وتجر معها خسائر وإفلاسات لمنتجيها. وكأن هايك بذلك أراد أن يقول لنا، إن التوسع في التمويل التضخمي (الائتمان المصرفي) قد أدى إلى تخصيص الموارد بشكل خاطئ، وأن عقوبة ذلك هو حدوث أزمة لامحالة، تهلك فيها الكثير من السلع الاستثمارية التي حدث إفراط في إنتاجها، هذا في الوقت الذي يكون فيه التضخم قد انطلق ليسود في مختلف أجواء الاقتصاد الوطني (15).

قد يمكن تأجيل بزوغ الأزمة وأن يستمر هذا الرواج التضخمي إذااستمرت البنوك في منح المزيد من الائتمان. لكن مهما تأجل يوم الأزمة، فإن البنوك ستجد نفسها في النهاية مضطرة لأن تضع حدا للتوسع في منح الائتمان، وخاصة إذا كان الاحتياطي القانوني قد تعرض للخطر. وقد يضطر البنك المركزي نفسه إلى أن يتحرك لكي يخفي مخاطر انفلات التضخم ونتائجه غير المرغوب فيها، فيقرر رفع سعر الخصم وتطبيق سياسة مقيدة لنمو عرض النقود. وهنا لن يتمكن المنتجون في المراحل العليا للإنتاج، من تمويل التكاليف المرتفعة لإنتاجهم أو لدفع دخول أصحاب عوامل الإنتاج. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى جعل الكثير من المشروعات الاستثمارية غير مربحة. وهنا تنفجر الأزمة حيث تتوقف الكثير من الصناعات الاستثمارية عن الإنتاج، وتهوي أسعار السلع الوسيطة إلى الحضيض، وتسرح العمالة بمعدلات سريعة، وتحدث إفلاسات كثيرة، وتغلق بعض الوحدات الإنتاجية أبوابها. ويحاول المنتجون الاتجاه نحو صناعة السلع الاستهلاكية الأكثر ربحية، فتقل مراحل الإنتاج العليا، ويبدأ هيكل الإنتاج في تصحيح نفسه من خلال الأسعار النسبية وآليات السوق. وتخيم على المجتمع في هذه الفترة معالم الكساد، وتكون البطالة إجبارية، ولكنها مؤقتة في رأي هايك(16).

مرحلة الكساد التي تلي هذه الأحداث قد تطول، بسبب صعوبة تنقل عوامل الإنتاج بين مراحل الإنتاج المختلفة نظرا لكونها أكثر تخصصا. وسيزيد من صعوبة الموقف الانكماش النقدي الذي يمارسه الجهاز المصرفي. وسيكون التدهور قاسيا للمشتغلين في صناعات السلع الاستثمارية في المراحل العليا للإنتاج. وعموما فإن فترة الركود يجب أن تكون كافية لكي يتمكن الاقتصاد القومي خلالها من التخلص من الاستثمارات المغالى فيها، وحتى يعود توزيع عناصر الإنتاج بين صناعات الاستهلاك وصناعات الاستثمار للحالة التي تتماشى مع رغبات المستهلكين. وخلال هذه الفترة تبدأ قوى العرض تتكيف مع قوى الطلب. كما ستتمكن البنوك من استرداد قروضها التي سبق أن منحتها في فترة الرواج، مما يجعلها تعيد بناء احتياطياتها. وحرصا منها على زيادة أرباحها، فإنها تلجأ، مرة أخرى، إلى خفض أسعار الفائدة، لتبدأ مرحلة جديدة من الانتعاش، تليها الأزمة، ثم الركود... وهكذا(17).

النتيجة الحاسمة التي وصل إليها هايك من ذلك كله، هي أن التقلبات الدورية التي تحدث في مستويات الدخل والناتج وتوظيف العمالة، سببها ذلك الإفراط في الترسمل الناجم عن قدرة البنوك على خلق الائتمان، بشكل يضر بالنسب التي يرغب المجتمع الحفاظ عليها في هيكل الإنتاج ويخلق البطالة. ولهذا كان هايك من أنصار إلغاء قدرة البنوك على خلق الائتمان، وأن ينحصر دورها فقط في تلقي الودائع وإعادة إقراضها بنفس الكمية لمن

يطلبها من الأفراد. ونظرا لأن السوق يحتوي على الآليات التلقائية التي تكفل الخروج من الأزمة ومعالجة البطالة فقد رأى أنه لا داعي للحكومات أن تتدخل في فترة الأزمة.

المطلب الرابع: نظرية ميلتون فريدمان : Milton Friedman

يمثل ميلتون فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا يُعرف تحت مصطلح المدرسة النقدية monétarisme أو مدرسة شيكاغو نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذا التيار وكانوا يعملون بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة. وهو تيار قام بإحياء معادلة كمية النقود، وإعطائها أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف صعودا أو هبوطا من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات (هذا التيار ينتمي من حيث أصوله الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية). كما عملت حكومات أقوى الدول الصناعية الرأسمالية بأفكاره باعتبارها سلاحا يجري منذ فترة تجريبه في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود. كما أن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتبنى بشكل عام أفكاره وسياساته.

في ظل الجو المشبع بأخطار البطالة والتضخم، قام النقديون بإشهار أسلحتهم ضد الكينزية كرد فعل لذلك التاريخ الطويل، الذي أهملت فيه السياسة النقدية بالدول الصناعية منذ أن طبقت فيها السياسة الكينزية. وقد غالى ميلتون فريدمان وأنصاره أشد المغالاة في تبيان أهمية النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي(18). وتحول العامل النقدي عندهم من مجرد أداة مهمة في التحليل الاقتصادي الى منزلة نقطة الانطلاق الأساسية لديهم في التنبؤات الاقتصادية وفي رسم السياسة الاقتصادية.

دون الاطالة في ذلك علينا ان نعرف، كيف فسر ميلتون فريدمان والنقديون، عموما، مشكلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة؟

نقطة الانطلاق عندهم، هي أنهم يعتقدون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظيف، وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن، إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود. وهنا يز النقديون بين آثار السياسة النقدية في الأجل القصيروآثارها في الأجل الطويل.

لشرح فكرتهم، نفترض أن البنك المركزي سوف يتبع سياسة نقدية توسعية، وأنه في سبيل ذلك سوف ينزل السوق مشتريا للسندات الحكومية. وطبقا لفريدمان وآنا شفارتز Anna Schwarz ستكون نتيجة ذلك أن ترتفع أسعار الأوراق المالية، وبذلك ينخفض العائد عليها. وسيترتب على ذلك، أن تركيبة محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد ستتغير. فالأفراد الآن أصبحوا لكون مزيدا من النقود وكمية أقل من الأصول المالية. ولما كانت دالة الطلب على النقود(19) عند فريدمان ثابتة في الأجل القصير والمتوسط، فإن الأفراد في هذه الحالة سوف يزيدون من إنفاقهم، سواء إنفاقهم على الاستهلاك الجاري، أو إنفاقهم على شراء أوراق مالية جيدة أو أصول عينية مثل الأراضي والعقارات، مما يرفع من أثمانها. وباختصار سوف تتسبب الزيادة في عرض النقود زيادة

في الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات، وهو ما يعني زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، أي زيادة الطلب الكلي. وإذا كان الاقتصاد الوطني يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة عن مستواها العادي (بفضل تشغيل الطاقات البطالة) وربما لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى. أما إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة.

أما إذا حدث انكماش نقدي متعمد من جانب السلطة النقدية، بأن لجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بمعدلات محسوسة، عن طريق نزوله بائعا للسندات الحكومية، فإن الطلب الكلي ولو أنه سينخفض، إلا أن الأسعار ربما لا تستجيب للانخفاض فورا، إذ لابد أن يمضي فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابرا، وحتى يعدلوامن خطط إنتاجهم. كما أن البطالين الباحثين عن عمل لن يقتنعوا فورا بانخفاض الطلب الكلي على خدماتهم، وعلى ذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم بأجورا أقل اعتقادا منهم بأنهم سيجدون عملا أفضل عن قريب، وهو الأمر الذي يمدد من فترة بطالتهم.

على هذا النحو قد تطول فترة البطالة والانكماش. ومعنى ذلك «أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فورا مع انخفاض عرض النقود، والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي. ومن هنا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي»(20).

انطلاقا من هذه الرؤية، هاجم فريدمان وأنصاره بشدة منحنى فيليبس الكينزي، والذي كان ينص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور ما سُمي بالكساد التضخمي، ليعلنوا أنه لاتوجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم والبطالة، وأنه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم. فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال. أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على النحوالذي شلّ من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، وأن المسؤول عن ذلك تبني حكومات الدول الصناعية الرأسمالية هدف التوظيف الكامل. ويشيرالنقديون إلى أنه في المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض مستويات الأجور حينما يزيد عرض العمل على الطلب عليه. أما الآن فإن نقابات العمال وإعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل. ويعتقد النقديون، أن إعانات البطالة التي تمنحها حكومات الدول الصناعية جعلت العمال البطالين لا يولوا اهمية بفي البحث عن فرص للعمل. ويقول فريدمان في هذا الخصوص «إن البطال المقيد الآن على برامج الرعاية الاجتماعية يتردد في الوقت الحاضر عن قبول وظيفة ما، حتى ولو كان مرتبها يزيد على ما يتقاضاه من برنامج الرعاية الاجتماعية، لأنه في حالة فقدانه لهذه الوظيفة قد يُر بعض الوقت حتى يعاد قيده مرة أخرى في سجلات الرعاية»(21). ولهذا ينتقد النقديون الآثار السلبية التي أحدثتها هذه البرامج - من وجهة نظرهم - في حوافز العمل وتعطيل قوانين السوق، وينادون بإلغائها حتى يمكن اعادة الحيوية لسوق العمل.

يعتقد النقديون أنه ليس من الحكمة تبني شعار التوظيف الكامل، وخاصة في ضوء المفهوم الكينزي له، الذي أهمل فكرة معدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي، وأن أي محاولة لخفض معدل البطالة الحقيقي، دون مستوى هذا المعدل الطبيعي، لا تلبث أن تجر في أذيالها التضخم وعدم الاستقرار،(إذا كانت هناك فكرة اقتصادية قد أثرت بشكل محسوس جدا في صياغة السياسات الاقتصادية، فهي فكرة معدل البطالة الطبيعي التي خرجت من مدرسة النقديين).

تجدر الإشارة بنا الى القول، بأن النقديين ينظرون إلى البطالة الحاصلة في الدول الصناعية الرأسمالية، على أنها من نوع البطالة الاختيارية وليست من النوع الإجباري. ويرى فريدمان، أنه في أي لحظة نجد أن هناك عاطلين بالاختيار، بمعنى أنهم يرفضون العمل بسعر الأجر الحقيقي الذي يعرض عليهم، لأنهم يعتقدون أنه يجب أنيكون هناك أجر أعلى ﷺمما يعرض عليهم. وهم يفضلون البقاء بطالين ماداموا يحصلون على إعانات البطالة ويتمتعون بالضمان الاجتماعي، أو لأن لديهم مدخرات كافية. وهؤلاء يسجلون أنفسهم في مكاتب التوظيف بحثا عن عمل. وهناك أيضا من يضطرون للعمل في وظائف ذات أجور يعتقدون أنها منخفضة، ويظلون، في نفس الوقت، يبحثون عن أعمال أخرىذات أجور أعلى. وهناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي للحصول على مؤهل ﷺيمكنه من الالتحاق بعمل أفضل. كما أن البعض من النساء ق ديتركن أعمالهن للاعتناء بشؤون المنزل وتربية الأطفال. لهذا يعتقد فريدمان أننا لو راعينا كل هذا، فإن البطالة السائدة تكون من نوع البطالة الإرادية الباحثة عن فرص أفضل للعمل، ومن ثم لا يجوز التهويل من شأنها، وخاصة في ضوء زعمه بأن متوسط فترة البطالة في الولايات المتحدة يتراوح ما بين خمسة وستة أسابيع. البطالة إذن، في رأيه ليست بهذه الدرجة من الخطورة بل «إن زيادة البطالة، قد تكون شيئا طيبا إذا كان ذلك يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أحسن، لدرجة عدم التردد في ترك العمل لأنه غير مناسب» على حد تعبير فريدمان في مقالة صغيرة له في مجلة النيوزويك في 20 / 10 / 1969 .

لكن ما هو معدل البطالة الطبيعي كما يراه النقديون؟ يقول فريدمان «إنه في أي فترة من الفترات، يوجد مستوى من البطالة له خاصية التوافق والانسجام مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة. وعند هذا المستوى من البطالة نجد أن معدلات الأجور الحقيقية تميل، في المتوسط، للتزايد بمعدل طبيعي كامن على المدى الطويل، بما يتوافق مع تراكم رأس المال والتحسينات التكنولوجية»(22). ويرى فريدمان، أن معدل البطالة الطبيعي، بهذا المعنى، يمكن تحديده باستخدام المعادلات التوازنية في نموذج التوازن العام لـ□الراس، وهو يعكس ويتضمن الخصائص الهيكلية الفعلية لأسواق السلع والخدمات وحالات عدم كمالها، وعلاقات العرض والطلب ومدى توافر المعلومات حول فرص العمل المتاحة، وقدرة عنصر العمل على الحراك بين وظيفة وأخرى... إلخ(23). هنا يأخذ فريدمان على منحنى فيليبس، أنه لم ﷺيميز بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية(24). ويفسر ذلك، بأن إدمون فيليبس حينما كتب دراسته الأولى سنة 1958، كان العالم آنذاك يتمتع بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار النقدي، وكان كل فرد يتوقع أن تظل الأسعار مستقرة. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تأثير ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة في مستوى الأجور الحقيقية، وسعى العمال دائما للمحافظة على الأسعار، فإننا نصل إلى منحنى

أكثر انحدارا، ويأخذ شكلا رأسيا في الأجل الطويل(25). ودلالة هذا المنحنى تعني أنه لا توجد علاقة بين مستوى التضخم السائد ومعدل البطالة.

لشرح هذه الفكرة، دعونا نفترض أن السلطات النقدية سوف تهدف إلى أن تجعل معدل البطالة السائد أقل من مستواه الطبيعي. وكمثال على ذلك نفترض أن تلك السلطات تهدف أن يكون معدل البطالة 3% بينما يكون معدل البطالة الطبيعي أكبر من 3%، ونفترض أيضا أننا سنبدأ من نقطة زمنية كانت الأسعار فيها مستقرة نسبيا. ولتحقيق هذا الهدف - أي خفض معدل البطالة - ستقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود. من المؤكد أنه سيكون لتلك الزيادة آثار توسعية. ذلك أنه، نظرا لثبات طلب الأفراد على الأرصدة النقدية، فإن هذه الزيادة في عرض النقود ستتجاوز رغبة الناس في الاحتفاظ بالزيادة في هذه الأرصدة، وهو أمر سيحفزهم على زيادة الإنفاق. وفي البداية فإن الشطر الأعظم من الزيادة التي حدثت في كمية النقود، سوف تأخذ شكل زيادة في الناتج والتوظيف بسرعة أكبرمن زيادة الأسعار. ولما كان الناس يتوقعون أن الأسعار ستكون مستقرة، فإن الأسعار والأجور التي تكونت في الماضي على هذا الأساس، سوف تظل أيضا مستقرة، لفترة في المستقبل. لكن المنتجين سيبدأون في التكيف مع الزيادة التي حدثت في الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الإنتاج وتشغيل عدد إضافي من العمال، أو من خلال العمل لساعات أطول، وسيعرضون فرص عمل للبطالين بمستوى الأجر السائد. وتلك بلا شك، صورة وردية فقط كما يقول فريدمان(26). لكن تلك الصورة لا تصف الا بداية الاحداث فقط. ذلك أن الأسعار لا تلبث أن ترتفع لتعكس الزيادة في الطلب الكلي، وبشكل يسبق ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور الحقيقية. ولهذا ستتغير توقعات العمال تجاه أسعار الغد، وسيبدأون في المطالبة بزيادة أجورهم النقدية ويعرضون عملا أقل. وقد نعود، بسبب ما يعرضونه من عمل أقل، إلى مستوى البطالة الذي كان سائدا في بداية الفترة قبل حدوث التوسع النقدي. لكن، حتى هذا المستوى من البطالة الذي كان سائدا في بداية الفترة، لن يمكن المحافظة عليه إلا إذا استمر ضخ المزيد من كمية النقود بسبب ارتفاع الأسعار. والنتيجة هي أنه «ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى زيادة فعلية في الطلب الحقيقي على العمل وعلى السلع، ومن ثم تخفض من مستوى البطالة السائد إلى مستوى أقل من مستوى البطالة الطبيعي، مما يؤدي إلى وجود فائض طلب، يؤدي إلى رفع الأجور والأسعار»(27).أو على حد تعبير جون كنث جالبريث J. K. Galbraith«إن التضخم في هذه الحالة هو تضخم فائض الطلب، دون وجود لفائض طلب حقيقي»(28). خلاصة ما سبق، ببساطة شديدة، هي أن النقديين يعتقدون أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، دون هذا المعدل، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم. بمعنى أنه لا يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول. ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي، يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة. علما أن المشكلة هنا، هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ماهو معدل البطالة الطبيعي. صحيح أن فريدمان ذكر أن هذا المعدل يتوقف على مجموعة من العوامل، مثل قوانين الحد الأدنى

للأجور، وقوة نقابات العمال... إلخ(29)، وأن هذا المعدل هو في النهاية من صنع السياسات الاقتصادية، ومن ثم فهو يتغير بتغير هذه العوامل، ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق حول كيفية تحديد هذ ا المعدل كميا.

مهما يكن من أمر، فإن الدلالة التي ينطوي عليها تحليل النقديين لفكرة معدل البطالة الطبيعي، هي أنه يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، وأنه ليس من الممكن علاجها كما أوصى كينز من خلال سياسات التوسع النقدي. وأن الحل الأمثل لها عندهم هو عدم تصدي الحكومات أصلا لهذه المشكلة، وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبرآليات السوق.

يتضح من هذا التحليل، أن النقديين ينطلقون من اعتبار أن البطالة السائدة في الدول الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية، وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم. ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، هذه النظرة الميتافيزيقية لمشكلة البطالة(30). ذلك أن التأمل في واقع البطالة الحاصلة في هذه الدول، يوضح أن الشطر الأكبر من البطالين قد فصلوا قسرا من أعمالهم، ناهيك عن العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة العمل أصلا. فكل هؤلاء لا يمكن النظر إليهم على أنهم يرفضون الأجر السائد، أو أنهم يقيمون عملهم بأعلى من الأجر السائد بالسوق. فكثير منهم مستعد أن يعمل بالأجر السائد، أو بالأجر الذي كان يتقاضاه من قبل، أو حتى بأقل من ذلك، ومع ذلك لا يجدون فرصة العمل. من هنا يتساءل الاقتصادي الأمريكي الشهير لستر ثارو Lester Thurow، بأي معنى إذن من المعاني يمكن أن ننظر إلى هؤلاء على أنهم بطالون اختيارا، أي بمحض إرادتهم؟ ثم كيف نفسر إذن التقلبات التي تحدث في معدل البطالة؟ لماذا يكون هذا المعدل 3% اختياريا في سنة 1969 وحوالي 10% في سنة 1982؟ لا توجد إجابة مقنعة عند النقديين عن هذه التساؤلات(31).

المبحث الثاني: عوامل ارتفاع معدل البطالة الطبيعي

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي stagflation خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حاول أن يفسر معضلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة من خلال إعادة النظر في تقدير معدل البطالة الطبيعي. وهو تيار ينتمي، من حيث أصوله الفكرية، إلى المدرسة النيوكلاسيكية التي تؤمن ايمانا راسخا بالحرية الاقتصادية وبقدرة النظام الرأسمالي على التوازن التلقائي، وتعادي، من ثم، أي تدخل حكومي في آليات السوق. والأفكار الأساسية لهذا التيار ترتكزعلى تحاليل أدمون فيليبس وميلتون فريدمان. ويستخدم أنصار هذه النظرية مصطلح «معدل البطالة الطبيعي» تشبها

بمصطلح «معدل سعر الفائدة الحقيقي» الذي استخدمه كنوت فيكسل Knut Wicksell إشارة إلى أن هذا المعدل يتحدد بعوامل حقيقية.

لقد أشرنا في الفصل الاول إلى معدل البطالة الطبيعي، وقلنا إنه ذلك المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، وبحيث لايكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه. وإذا ساد الاقتصاد الوطني معدل البطالة الطبيعي، أي عندما يكون معدل البطالة المتحقق réel مساوي لمعدل البطالة الطبيعي يكون الاقتصاد الوطني عند مستوى التوظيف الكامل وفي حالة توازن.

طبقا لنظرية المعدل الطبيعي فإن معدل البطالة الذي يتسق مع استقرارمعدل التضخم هو معدل البطالة الطبيعي، وإن منحنى فيليبس في الأجل الطويل، في هذه النطرية، يجب أن يأخذ شكلا رأسيا، منطلقا من أسفل، عند مستوى البطالة الطبيعي، لأعلى.

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن البيانات المتاحة تؤكد أن معدل البطالة الطبيعي قد اتجه نحو الارتفاع في العقود الأخيرة، تحت تأثير عدة عوامل موضوعية. ولهذا فإنه عند الحكم على ما إذا كان الاقتصاد الوطني موجودا عند مستوى التوظيف الكامل أم لا، فلابد من اعتماد معدل طبيعي للبطالة أكبر مما كان مأخوذا به في فترة الخمسينيات والستينيات.

بناءا على الاهتمام الذي اولاه الاقتصاديين الى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي ارتاينا ان نتطرق في هذا المبحث الى العوامل التي تؤثر في ذلك والمتمثل في هيكل قوة العمل، سياسة الرفاه الاجتماعية، تزايد البطالة الاحتكاكية، تاثير قوة النقابات و جمود الاجور.

المطلب الاول: عامل التغير في هيكل قوة العمل :

يقول أنصار نظرية معدل البطالة الطبيعي، بان هناك تغيرات محسوسة حدثت في الهيكل الديموغرافي لقوة العمل في الدول الصناعية المتقدمة، وهي تغيرات لم تحدث في فترة الخمسينيات والستينيات. ومن أهم هذه التغيرات، ارتفاع نسب مشاركة المراهقين والشباب، والأقليات والوافدين والإناث في قوة العمل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع محتم في معدل البطالة الطبيعي. فمثلا لو أخذنا ارتفاع نسبة مشاركة الشباب والمراهقين في قوة العمل، فسوف نلاحظ أن ارتفاع هذه المشاركة قد أدى إلى زيادة متوسط معدل البطالة في الاقتصاد الوطني، لأن معدل البطالة بين هؤلاء عادة ما يكون أعلى من معدل البطالة بين البالغين، بسبب كثرة تنقلهم من مهنة لأخرى، وبسبب كثرة تغيير أماكن إقامتهم، وأحيانا بسبب عودة الكثير منهم للتعليم والتدريب(32). ونفس الشيء يمكن ذكره أيضا عن حالة تزايد نسبة مساهمة النساء في قوة العمل. حيث لوحظ أنه خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، تزايد خروج المرأة للعمل في الدول الصناعية المتقدمة، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود فائض عرض في سوق العمل، وإلى الضغط على معدلات الأجور بسبب منافستهم للرجال. يكفي أن نذكر في هذا الخصوص أنه في الولايات المتحدة الأمريكية زادت عمالة النساء في عقد السبعينيات بمقدار 12,4 مليون عاملة و بمعدل زيادة قدره 41,9 %. وفي عقد الثمانينيات زادت عمالة النساء بمقدار 11,4 مليون عاملة وبنسبة 27%. وهي مقادير ونسب لا يستهان بها.(34) وفي بريطانيا زادت عمالةالنساء اللائي يعملن طول الوقت Full

time - خلال الفترة 1984 – 1994 بمقدار 700 ألف عاملة في حين انخفضت عمالة الرجال مقدار 600 ألف عامل خلال نفس الفترة. وفي عام 1991 كان 35% من الإناث البالغات مشاركات في قوة العمل، وهي من أعلى نسب المشاركة في دول الجماعة الأوروبية(33). ومن المعلوم أن معدل البطالة الطبيعي بين الإناث أعلى منه بين الرجال، بسبب كثرة عودة المرأة للمنزل إما لتربية الأطفال أو للقيام بالأعمال المنزلية. كذلك تأثر الهيكل الديموغرافي لقوة العمل في الدول الصناعية، بتزايد هجرة الوافدين إليها من دول العالم الثالث، وهي الهجرة التي سرعان ما تنعكس في شكل روافد إضافية تتدفق إلى أسواق العمل.

هذا التغير الذي حدث في تركيبة قوة العمل في كثير من الاقتصاديات الصناعية قد أدى - في رأي عدد كبير من الاقتصاديين - إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي على المستوى الوطني حتى مع افتراض بقاء معدل البطالة الطبيعي ثابتا لدى كل مجموعة من مجموعات سوق العمل.

المطلب الثاني: عامل سياسات الرفاهية الاجتماعية

يعتقد عدد من الاقتصاديين، أن السياسات الاجتماعية التي طبقتها حكومات الدول الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرا بالفلسفة الكينزية، وبما كان مطبقا في الدول التي كانت اشتراكية، والتي عرفت بسياسات دولة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسياسات الاشتراكية الديموقراطية في دول غرب أوروبا، قد أدت إلى ارتفاع واضح في معدل البطالة الطبيعي بسبب تأثيرها السلبي في ميول الأفراد تجاه العمل(34). وفي هذا السياق كثيرا ما يشير بعض الاقتصاديين إلى تأثير التأمين ضد البطالة -L'assurance chômage. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يمكن للعامل الذي سرح من الخدمة أن يحصل على نسبة 50% من أجره السابق لمدة تصل إلى 26 أسبوعا كإعانة بطالة، وهي إعانة معفاة من الضرائب. كما أن هناك أنواعا أخرى من التحويلات المالية الحكومية يمكن أن يحصل عليها العامل في حالة تعطله مثل طوابع (كبونات) الطعام الرخيص، وإعانة الأطفال، والرعاية الصحية... إلخ. ويشير مارتن فيلدشتاين Martin Feldstein إلى أنه في ضوء نظم إعانة البطالة والرعاية الاجتماعية، فإن التحويلات المالية توفر ما يقرب من ثلثي الدخول الصافية المفقودة للعامل الذي يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي. فمثل هذا العامل سوف يرفض أي وظيفة تعرض عليه لو كان أجرها أقل من مبلغ إعانة البطالة والتحويلات المالية الأخرى التي يحصل عليها، وسيفضل أن يسجل اسمه في مكتب العمل ضمن البطالين حتى تستنفد منافع تأمين البطالة، مع ما يترتب على ذلك من إطالة عمدية لمدة البحث عن فرصة عمل جديدة، وتكون نتيجة ذلك ارتفاع معدل البطالة على المستوى الوطني.

يعتقد عدد كبير من الاقتصاديين أن هذا السبب وحده مسؤول عن ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في كثير من الدول الصناعية بنسبة لا تقل عن 1%. ولهذا يقترح بعض هؤلاء، ومنهم فيلدشتاين Feldstein، أن تفرض ضريبة على تعويضات البطالة بمعدل يتساوى مع المعدل الذي تفرض به على الدخول الأخرى. كما ينادي الكثير من الاقتصاديين بضرورة إلغاء كبونات الطعام ، وجميع أشكال المساعدات الاجتماعية للفقراء والمحرومين، حتى يمكن إجبارهم على الخروج لسوق العمل وقبول معدلات الأجور السائدة.

المطلب الثالث: عامل تزايد البطالة الاحتكاكية

أشرنا في الفصل الاول إلى أن البطالة الاحتكاكية هي، عبارة عن حالة البطالة التي تصيب بعض الأفراد نتيجة لحدوث تغيرات جوهرية، في هيكل الطلب على المنتجات أو في هيكل سوق العمل، أو بسبب تغير أساسي حدث في الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج، أو نتيجة التغير الذي حدث في أماكن توطين الصناعات، أو من جراء تهاوي أو كساد أنواع معينة من الصناعات وتصاعد نمو صناعات أخرى. في هذا النوع من البطالة عادة ما يحدث عدم توافق بين خصائص ومؤهلات بعض مجموعات العمل، وبين الخصائص والمؤهلات المطلوبة لفرص العمل الجديدة. ولهذا لابد أن تمضي فترة من الزمن حتى يعاد تدريب العمالة البطالة، واكتسابها للمعارف والمهارات التي تتطلبها الوظائف الجديدة، أو للانتقال إلى أماكن الصناعات الصاعدة. ويشير عدد من الاقتصاديين إلى أن الارتفاع الذي حدث في معدل البطالة الطبيعي في كثير من الدول الصناعية إنما يرجع إلى مفعول ارتفاع البطالة الاحتكاكية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تعرضت الكثير من المناطق والصناعات التحويلية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لعدد من الصدمات الحادة التي أدت إلى تعطل العمال المشتغلين فيها، وبالذات تلك المناطق والصناعات التي تعتمد على إنتاج الطاقة، أو التي لها علاقة ارتباط شديدة مع التجارة الخارجية. ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة السيارات، وصناعة الصلب، حيث شهدت كسادا واضحا. كما أن ارتفاع أسعار النفط عالميا بعد عام 1973، قد أدى إلى ازدهار وانتعاش بعض مناطق شمال شرق الولايات المتحدة بسبب حفر آبار النفط. ثم عادت هذه المناطق وتدهورت مع تدهور أسعار النفط عالميا منذ بداية الثمانينيات. علما أنه في مقابل هذا الكساد الذي شهدته بعض الصناعات، والتدهور الذي عانت منه بعض المناطق (مع ما نجم عن ذلك من بطالة)، شهد قطاع صناعة الإلكترونيات والاتصالات وأجهزة التحكم نموا عارما. ونتيجة لهذه التغيرات فقد ارتفع معدل البطالة الاحتكاكية، حيث عانى الكثير من عمال صناعة السيارات وصناعة الصلب من بطالة واسعة. وكذلك عانى أيضا عمال مناطق شمال شرق الولايات المتحدة، الذين كانوا يعملون في مجال النفط، في حين ازدهر الطلب على العمالة المتخصصة في مجال الإلكترونيات. ولهذا يعتقد بعض الاقتصاديين، أن الأمر سيحتاج إلى وقت طويل حتى يستطيع العمال البطالون أن يعيدوا تأهيل أنفسهم بالتدريب أو التعليم حتى يتمكنوا من الحصول على وظائف جديدة، أو الانتقال إلى مناطق أخرى تتوافر فيها فرص العمل المناسبة.

في ضوء ذلك يرى الاقتصادي جيمس مدوف James Medoff، أن معدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ربما يكون قد زاد بنسبة 1% خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات بسبب الزيادة التي حدثت في البطالة الهيكلية(35).

المطلب الرابع: عامل نقابات العمال وجمود الاجور

يذهب عدد آخر من الاقتصاديين إلى أن معدل البطالة الطبيعي قدارتفع في الاقتصادات الرأسمالية في العقود الأخيرة بسبب قوة نقابات العمال ودورها البارز في تحديد الأجور، ونضالها المستمر من أجل ارتفاعها، والوقوف بشدة أمام إمكانات خفضها عند حدوث بطالة، الأمر الذي يجعل معدلات الأجور غير مرنة. وعدم

مرونة الأجور يعد حائلا أمام إمكانات زيادة طلب رجال الأعمال على العمال البطالين. وفي هذا الخصوص يشير ميلتون فريدمان، إلى أن المعدل الطبيعي للبطالة (أو ما يُسمى في بعض الأحيان معدل البطالة التوازني غير التضخمي) ينحاز في الاقتصاديات المعاصرة نحو الارتفاع، بسبب وجود قوانين الحد الأدنى للأجور وبسبب قوة نقابات العمال(36).

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن البنك الدولي، يلوم تعنت نقابات العمال، ويحملها مسؤولية زيادة البطالة والإضرار بمصالح رجال الأعمال والمستهلكين. فقد كتب يقول في تقريره حول التنمية لعام 1995 المخصص لدراسة «العمال في عالم يزداد تكاملا » :« تتصرف النقابات في أغلب الأحوال كمؤسسات احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها، على حساب أصحاب رأس المال والمستهلكين والعمال غير النقابيين (غير المنظمين). وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها، إما إلى تخفيض أرباح رب العمل أو إلى نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار. وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل المتاح للقطاع غير المنظم وخفض الأجور فيه»(37).

يضيف عدد من الاقتصاديين إلى العوامل السابقة المسببة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي في العقود الأخيرة عوامل أخرى مثل :

1- التغير في شروط التبادل التجاري اذا تم تغيرها في غير مصلحة الدولة، فإن ذلك يجر الى زيادة معدل البطالة وخاصة في أسواق العمل التي لها علاقة بالصادرات.

2- المغالاة في زيادة المعدلات الحدية للضرائب على الدخل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي.

3- التحسن الذي يطرأ على سعر الصرف للعملة المحلية يعد من الأسباب القوية التي تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي.

4- تشريعات الحد الأدنى للأجور من شأنها أن تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي.

اخيرا يمكننا القول بانه على الرغم من اتساع استخدام «معدل البطالة الطبيعي» في التحليل الاقتصادي الكلي، ودمجه في كثير من النماذج الاقتصادية، والاعتماد على ارتفاع هذا المعدل بوصفه مبررا أو مفسرا لتفاقم أزمة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، إلا أن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات. ذلك أن تقدير هذا المعدل يحتاج إلى توافر بيانات تفصيلية، لسلسلة زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة، وأنواعها المختلفة، ﷺمما يعني ضرورة توافر قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة والتفصيل، وهو أمر قد لا يتسنى وجوده، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بأنواع البطالة. كما أن هناك خلافات كثيرة بين الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لكل نوع من البطالة. ولهذا، فإن تحديد معدل البطالة الطبيعي يكون عادة تقريبيا، وينطوي على هامش للخطأ في التقدير.

المراجع المعتمدة في الفصل الثالث

1- Knut Wicksell: Lectures sur l'économie politique 2 vols, ed. L. Robbins, Macmillan, New York,1989 p330

2- لبيب شقير مرجع سبق ذكره، ص 95

3- Knut Wicksell مرجع سبق ذكره ص 349.

4- جازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره ص 120.

5- عبد العزيز فهمي هيكل- **موسوعة المصطلحات الاقتصادية الاحصائية**- دار النهضة العربية، بيروت 1980ص 425.
6- Knut Wicksell مرجع سبق ذكره ص 354.
7- Knut Wicksell مرجع سبق ذكره ص 356.
8- عبد العظيم محمد - **دراسة في الدورة الاقتصادية**- مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 1997 ص 253.
9- عبد العظيم محمد، مرجع سبق ذكره ص 255.
10- عبد العظيم محمد، مرجع سبق ذكره ص 257.
11- عبد المنعم احمد البنا- **الازمات والسياسات النقدية**-
12- عبد المنعم احمد البنا، مرجع سبق ذكره ص
13- عبد المنعم احمد البنا، مرجع سبق ذكره ص
14- لبيب شقير مرجع سبق ذكره، ص 102.
15- لبيب شقير مرجع سبق ذكره، ص 105
16- لبيب شقير مرجع سبق ذكره، ص 110.
17- لبيب شقير مرجع سبق ذكره، ص 114.
18- ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف، مرجع سبق ذكره ص 224.
19- جيمس جوراتيني، ريجارد استروب- **الاقتصاد الكلي**، الاختيار العام والخاص- ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض 1998 ص 427.
20- جيمس جوراتيني، ريجارد استروب، مرجع سبق ذكره ص 429.
21- ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف، مرجع سبق ذكره ص 226
22- جيمس جوراتيني، ريجارد استروب، مرجع سبق ذكره ص 431.
23- محمد سعيد علي سلمان- **التضخم والتكيف الهيكلي**- دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996 ص 43
24- محمد سعيد علي سلمان، مرجع سبق ذكره ص 65.
25- محمد سعيد علي سلمان، مرجع سبق ذكره ص 67.
26- محمد سعيد علي سلمان، مرجع سبق ذكره ص 71.
27- ج.اكلي- **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات**- ترجمة عطية مهدي سليمان، وزارة التعليم والبحث العلمي بغداد 1980 ص 684.
28- ج.اكلي، مرجع سبق ذكره ص 684.
29- Knut Wicksell مرجع سبق ذكره ص 371.
30- Knut Wicksell مرجع سبق ذكره ص 373.
31- Knut Wicksell مرجع سبق ذكره ص 374.

32- خليل حسين خليل، مرجع سبق ذكره ص 226.
33- Daniel Pascal Cohen ،مرجع سبق ذكره ص 177.
34- شارل تبلهيم، مرجع سبق ذكره ص 324.
35- أموري د. رينكور، مرجع سبق ذكره ص 392.
36- Olivier Jean Blanchard ، مرجع سبق ذكره ص 138.
37- مصطفى علي شكري، مرجع سبق ذكره ص 278.

بعض المصطلحات الواردة في الفصل الثالث

قاعدة الذهب: وفقا لهذه القاعدة كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من معدن الذهب. وفي الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته وبالتالي فإن هذه القاعدة كانت تضمن حرية عملية التبديل بأشكال النقد المتداول بالذهب، كما تضمن أيضا على الصعيد الخارجي، حرية تصدير واستيراد الذهب من دون قيد أو شرط. وبالرغم من أن الذهب نفسه كان متداولا على شكل عملات معدنية، فإنه لم يمثل القسم الأعظم من كمية النقود المتداولة، حيث كوّنت الأوراق النقدية

الحكومية والأوراق المصرفية والودائع تحت الطلب القسم الأعظم من العملات المتداولة، وكان قبول الأوراق المالية والودائع يعتمد على الثقة في غطائها من الذهب. وقد أعطت الحكومات سعر صرف - ضمني - بين عملاتها، حيث كانت تضمن قيمة أوراقها النقدية من الذهب وذلك عن طريق شرائها أو بيعها للأوراق المالية مقابل الذهب بالسعر المحدد، و تحدد كل دولة قيمة عملاتها المحلية مقابل الذهب، وسمي ذلك بالسعر الرسمي أو سعر التوازن.

الفصل الرابع
التفسير التكنولوجي للبطالة والخروج من المأزق

تمهيـــــــــد

موعدنا الآن مع التفكير في ايجاد الاسلوب للخروج من مأزق البطالة، وقبل أن نناقش الافكار التي طرحتها مختلف المدارس الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن البطالة، حينما تتفاقم فإنها تجر في أذيالها كثيرا من الخسائر، والضياعات، والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد البطال أو بالاقتصاد الوطني.

فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد البطال دخله الأساسي، وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان. ويزداد الوضع سوءا إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للبطالين (كما هو الحال في غالبية الدول النامية) أو عدم كفايتها. كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة (وإن كان من الصعب حسابها كميا). فقد ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيرا ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب، وربما تدفعه إلى الانتحار، فضلا عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف. كما أن تدهور مستوى المعيشة الذي يرافق حالة البطالة عادة ما يؤدي إلى سوءالأحوال للبطال ومن يعولهم، ومن ثم إلى احتمال ارتفاع حالات الوفاة المبكرة.

أما عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي، فهي كثيرة ومتعددة. يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري، حيث تخسر الدولة قيمة الناتج الذي كان من الممكن للبطال إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقاتهم الإنتاجية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المدفوعات التحويلية التي تضطر الحكومات إلى منحها للبطالين إما في صورة إعانة للبطالة أو مساعدات حكومية، تؤدي إلى زيادة العجز في

الموازنة العامة، وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية. كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة الضرورية (كالتعليم والصحة والمرافق العامة...).

كذلك لا يجوز أن ننسى أنه مع انخفاض مستوى المعيشة وانعدام الأمن الاقتصادي والشعور بافتقاد هذا الأمن بالنسبة لمن يعملون لبعض الوقت أوفي أعمال مؤقتة، وما يرافق ذلك من خفض في مستويات الأجور الحقيقية، كثيرا ما يلجأ العمال والطبقة الوسطى إلى الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، التي قد تشل الحياة في بعض القطاعات أو الأنشطة وما ينجم عنها من فقدان أيام عمل تؤثر سلبا في مستويات الناتج والدخل. وقد يكون لذلك تكلفة سياسية واجتماعية، وعموما فإنه عند حساب التكلفة الاقتصادية الأساسية للبطالة على المستوى القومي يلجأ الاقتصاديون والخبراء إلى حساب قيمة ما يفقده الاقتصاد القومي من ناتج.

الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة في العالم لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها وجسامة أخطارها ونتائجها الراهنة في مختلف أرجاء العالم فحسب، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل. فقد أكدت الدراسات التي قامت بها بعض مراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية كآبة الوضع المنظور في الأجلين القريب والمتوسط، إذا ما استمرت الأوضاع الدولية والسياسات الاقتصادية المحلية في الدول الصناعية والدول النامية كما هي في المستقبل. ولهذا فالسؤال المطروح، كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة؟ هو سؤال الساعة المحوري، نظرا لأهميته لمستقبل البشرية. صحيح أن العودة للأيام الوردية للتوظيف الكامل في عالم ما بعد الحرب تبدو الآن كسراب بعيد المنال وكهدف غير واقعي، خاصة أن ما يجعل الإجابة عن السؤال المطروح على درجة عالية من الصعوبة هو عدم وجود اتفاق، يرقى لدرجة الوعي، عن الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة، الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة. ومع ذلك، نعتقد أن الحوار العلمي والسياسي والاجتماعي حول هذه الأزمة يجب أن يستمر ويتواصل حتى يمكن خلق وعي سياسي، محلي وعالمي، بأهمية خفض معدلات البطالة والسعي نحو تحقيق التوظيف الكامل كهدف عزيز، وما يتطلبه ذلك من بلورة واضحة لسياسات فاعلة على طريق هذا الهدف. في ضوء ذلك سوف نناقش في هذا المبحث القضايا التالية :

المبحث الاول: الحوار حول تجاوز أزمة البطالة.

المبحث الثاني: الحلول العاجلة المطروحة لعلاج الأزمة.

المبحث الاول: الحوار حول تجاوز أزمة البطالة

حينما استولى الكساد التضخمي الذي اتسم بتزامن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة، على اقتصاديات الدول الصناعية في العقد السابع والعقد الثامن من القرن التاسع عشر، نشب صراع فكري حاد بين مختلف المدارس الاقتصادية حول سبل الخروج من هذا الكساد ومعالجة البطالة. وآنذاك كان من الواضح أن الكينزية قد أصبحت في محنة. فلا أدواتها النظرية قادرة على تفسير هذا الكساد، ولا السياسات المنبثقة عنها (سياسات الطلب الكلي) قادرة على تجاوز محنة البطالة. وكان لكل مدرسة نظرة خاصة، وإن كانت كلها تنطلق من معاداة الكينزية ومن أرضية الفكر النيوكلاسيكي.

يمكننا هنا أن نميز بين أربع مدارس أساسية، مدرسة شيكاغو (مدرسة النقديين) ومدرسة اقتصاديات جانب العرض ومدرسة التوقعات الرشيدة والمدرسة المؤسسية (النظمية).كذلك من المهم أيضا أن نلم بوجهة نظر الكينزيين الجدد في الموضوع.

المطلب الاول: وجهة نظر مدرسة شيكاغو

يرى منظرو مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، أن التغلب على الركود التضخمي يتطلب القضاء على التضخم أولا نظرا للمخاطر التي تنجم عنه وتعوق سير النظام الاقتصادي. ونظرا لأن التضخم عند هذه المدرسة هو، في التحليل الأخير، ظاهرة نقدية محظة، وترجع إلى أخطاء السياسة النقدية التي تفرط في إصدار كمية النقود دون ضوابط محكمة، فإن أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن السياسة السليمة التي تكفل الاستقرار النقدي يجب أن تهدف إلى إيجاد درجة محمودة من التناسب، بين نسبة التغير في كمية النقود ونسبة التغير في حجم الناتج الحقيقي(1). وأنه لتحقيق ذلك يجب أن ينمو الرصيد النقدي في الاقتصاد القومي بنسبة

ثابتة تتراوح فيما بين 3% و 5% سنويا(2). فالنظام الاقتصادي في رأيهم سوف يسير على نحو أفضل حينما تتكون لدى المنتج والمستهلك والعامل وصاحب العمل، الثقة بأن سلوك المستوى العام للأسعار سيتحقق على نحو معلوم ومعروف في المستقبل ودون التعرض لتغيرات فجائية ومستمرة(3). ويعترف أنصار هذه المدرسة، بأن الأنكماش الذي سيحدث في نمو كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره في الإنتاج أقوى من تأثيره في الأسعار في الفترات الأولى، لأن الأسعار والأجور التي استقرت في ضوء التوقعات التضخمية ستستمر في الارتفاع. لكن مجموع الطلب الكلي (الإنفاق الوطني) لن يكون كافيا في الفترات القادمة، للوفاء بهذه الأسعار، ولخلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة. علما أن تلك الآثار في رأيهم مؤقتة. إذ سرعان ما تستقر قوى السوق، وتختفي تدريجيا التوقعات التضخمية، ويعود معدل البطالة الطبيعي إلى مستواه الطبيعي، وهو مستوى - على أيحال - أعلى من ذلك المستوى الذي ساد في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لما كان عجز الموازنة العامة للدولة هو من أهم مصادر الإفراط، في عرض النقود، فلابد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية خاصة. وهوما يتطلب «كبح جماح النشاط الاجتماعي» للدولة، وما يرتبط، بذلك من مدفوعات تحويلية متنوعة. ويعتقد أنصار هذه المدرسة، أن تقليص هذ االعجز سوف يقلل من حاجة الحكومات لزيادة الضرائب والدين العام الداخلي. كما أن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي من شأنها أن تجبر العمال البطالين على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها في حالة وجود هذه المدفوعات. ويرون أيضا، أن الفقراء يجب أن يعتمدوا على أنفسهم أساسا بالبحث عن العمل الذي يناسبهم بالأجور السائدة في السوق. علما أن ذلك يتطلب أن تكون سوق العمل حرة الأمر الذي يتطلب إضعاف قوة نقابات العمال وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور وإعانات البطالة... إلخ. أما المجموعات السكانية غير القادرة، مثل المرضى والمسنين والمعاقين، فإن ميلتون فريدمان يقترح فرض ما يسميه بضريبة الدخل السلبية. والفكرة الأساسية لها تتمثل في أن تقوم الحكومة بتجميع ضريبة الدخل من الأشخاص الذين تزيد دخولهم على حد معين، وتخصيص جزء منها لتقديمه كمساعدة مالية للأشخاص الذين تقل دخولهم عن حد معين، وذلك بشرط أن تلغي جميع برامج الضمان الاجتماعي.

كذلك يعتقد أنصار هذه المدرسة، بأنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التوظيف الكامل، بل يجب أن تنحصر أدوار الدولة في أداء وظائفها التقليدية المعروفة (الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، ومراقبة تنفيذ القوانين)، وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. ولا يتطلب علاج البطالة والركود التأثير في الطلب الكلي، كما يذهب لذلك الكينزيون، بل يتطلب العمل على حفزرجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج. ويكون ذلك من خلال خفض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص، والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار. ومن الواضح أن هذا النوع من الفكر الاقتصادي هو الذي حكم توجهات السياسات الاقتصادية في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة، وكان لها تأثير لايخفى في الحد من معدلات التضخم لكنها أدت إلى ارتفاع واضح في معدلات البطالة.

المطلب الثاني: وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض

يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض، التي راجت أفكارها في بداية السبعينيات، أن أزمة البطالة والركود في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما ذهب إلى ذلك الكينزيون، وإنما في نقص قوى العرض. وعليه فالمطلوب إذن للخروج من هذه الأزمة هو العمل على إنعاش الحوافز، التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج(4). وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هؤلاء الأنصار يعتقدون في صحة قانون ساي loi de Say للأسواق، الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له، ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة. وهم يعتبرون الرأسمالية نظاما مستقرا، بمعنى أنها قادرة، بشكل آلي تلقائي، على أن تصحح أي اختلالات تنشأ في السوق، ودون الحاجة لأي تدخل حكومي. وعندهم أن الاضطرابات التي تحدث في هذا النظام يكون سببها، التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتقييد حرية الأفراد وإعاقة آليات السوق. وقد رفض أنصار هذه المدرسة المنطق الذي يقوم عليه منحنى فيليبس. ففي اعتقادهم أنه لا توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، لا في الأجل القصير، ولا في الأجل الطويل. بل إنهم، على النقيض من ذلك، يرون أن تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوى العرض للسلع والخدمات، وبالتالي يمكن أن يسهم في تخفيض الأسعار ومعدل التضخم، ومن ثم لا يوجد، في رأيهم، أي تعارض بين زيادة معدلات التوظيف وتحقيق الاستقرار النقدي والسعري.

ان القضية المركزية التي أولاها أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض لمكافحة الركود والبطالة، هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة. ففي اعتقادهم أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى حفز ميول الناس نحو الادخار والاستثمار والإنتاج والعمل، وبالتالي زيادة فرص التوظيف. ولم يعبأوا بأثر هذا التخفيض في الإيرادات العامة، ومن ثم في عجز الموازنة العامة للدولة. فقد كانوا يؤمنون، وعلى نحو ما ذهب اليه لافر(5) Laffer، بأن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة، لا إلى خفضها. ومهما يكن من أمر، فقد كانت أفكار هذه المدرسة وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان في عقد الثمانينيات، وكانت هي المبرر للتخفيضات الكبرى التي حدثت في معدلات الضرائب على الدخل والثروة في الولايات المتحدة والكثير من الدول دون أن يكون لها أي تأثير إيجابي في خفض معدلات البطالة، وكان لها تأثير واضح في تفاقم عجز الموازنة العامة.

<u>المطلب الثالث:</u> وجهة نظر مدرسة التوقعات الرشيدة

تلعب التوقعات لدى أنصار هذه المدرسة دورا مهما في النشاط الاقتصاي. فهي تؤثر في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار(6). وطبقا لتوماس سارجنت T. Sargent ونل والس N. Wallce تكون التوقعات رشيدة، إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقا لما تمليه قواعد النظرية الاقتصادية(7).

والمقصود هنا، هو النظرية النيوكلاسيكية بكل ما تقوم عليه من دعائم وفرضيات. على أن أهم فرضيتين تقوم عليهما هذه المدرسة هما(8):

- ان الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم.
- ان الأسعار والأجور مرنة .Flexible

فحوى الفرضية الأولى، هو أن الناس يشكلون توقعاتهم بناءا على أفضل ما يتوافر لهم من معلومات. ودلالة ذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تخدع الناس، لأن المعلومات متوافرة لديهم. أما الفرضية الثانية فيعني أن الأسعار والأجور تتكيف دائما بسرعة طبقا لحالة العرض والطلب، وأن الناس يستخدمون المعلومات ومبادئ النظرية الاقتصادية في تنبؤاتهم ،ﷺ مما يعني أنهم على دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادي وببرامج الحكومة وسياستها.

في ضوء هذين الفرضيتين، نجد أن أنصار هذه المدرسة يرون، على نقيض الكينزية، أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية وليست إجبارية. فهم يعتقدون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعا لتغيرات العرض والطلب. وطبقا لوجهة نظرهم، ان البطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف. فالناس بطالون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جدا، ولا تغريهم على العمل، وليس بسبب أن الأجور مرتفعة(9).

عموما، فأنصار هذه المدرسة يعتقدون، أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقود، لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيره فقط إلى المستوى العام للأسعار. أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، وتظل، من ثم خطط الإنتاج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود(10). ومعنى هذا أن توقعات الأفراد وتكيف سلوكهم إزاء هذه التغيرات، سوف يضعان قيودا على فاعلية السياسات الكلية. وهذا هو جوهر نظريتهم عن عدم فاعلية السياسة. ولبيان ذلك، دعنا نفترض أن الحكومة - مع اقتراب موعد الانتخابات - تود أن تتبع سياسة نقدية توسعية، بهدف دعم الطلب الكلي وزيادة معدل النمو وخفض معدل البطالة. ووفق المدرسة التوقعات الرشيدة فإن الأفراد سوف يتخذون إجراءات فورية للتكيف مع هذه السياسة. فهم يتوقعون أن يحدث تضخم بعد زيادة كمية النقود. وفي هذه الحالة سوف يطلب العمال أجورا أعلى، وسوف تزداد علاوة التضخم في العقود والمدفوعات الآجلة. كما سيلجأ رجال الأعمال إلى رفع أسعار منتجاتهم. وهكذا، ستؤدي هذه السياسة إلى زيادة سريعة في الأسعار والأجور والتكاليف، في حين أن تأثيرها في زيادة الإنتاج والتشغيل، ومن ثمتقليل البطالة، يكون ضئيلا للغاية، وهو ما يعني أن هذه السياسة لن تنجح في تحقيق هدفها.

خلاصة التحليل إذن، هي «أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعا لذلك، فسوف تكون سياسة غير فعالة، وسوف تستمر الأسعار في الارتفاع - وهذا هو الأثر الأولي - كما أن معدل البطالة لن ينخفض، وسوف يأخذ منحنى فيليبس في الأجل القصير وضعا رأسيا أو قريبا من هذا الوضع»(11). وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف مكافحة التضخم ستؤدي إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة. إذ من الصعوبة بمكان - في رأي أنصار هذه المدرسة - خفض معدل التضخم دون أن يواكب ذلك انكماش وبطالة، وأنه مهما بذلت الحكومة من جهود لخفض، معدل البطالة فإن البطالة ستنجذب دائما نحو معدلها الطبيعي، ولهذا، فإنه من الأفضل أن يكون هناك استقرار في السياسات الحكومية(12).

مهما يكن من أمر، فإن أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة يتفقون مع مدرسة شيكاغو، ليس فقط في عدائهم الشديد للكينزية، بل وأيضا في رؤيتهم لمحاربة التضخم، عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوي ثابت. كما أنهم يعتقدون، أنه لتصحيح الاختلالات الكلية الممثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن تتوافر نقاوة الأسواق، وأن تكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور، بحسب حالة العرض والطلب.

المطلب الرابع: وجهة نظر الكينزيين الجدد

تضم المدرسة الكينزية الحديثة عددا بارزا من الأسماء الكبيرة، مثل روبرت سولو R. M. Solow وجيمس توبن J. Tobin وفرانكو موديلياني Modigliani Franco وعددا من الجيل الحديث مثل روبرت كلور R. Clower وجون تايلور J. B. Taylor وآلان بليندر A. S. Blinder وأكسل ليجون هوفود Axel Leijonhufuud وغيرهم (13) .

دافع الكينزيون الجدد عن سياسات الاستقرار الكينزية، التي طبقت في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى في عالم ما بعد الحرب وحتى عام 1973، وأرجعوا إلى تلك السياسات ذلك الازدهار اللامع والمستقر الذي كانت عليه هذه الدول خلال تلك الفترة . أما بعد ذلك التاريخ فإن التدهور الذي حدث في الاستقرار الاقتصادي (التضخم، البطالة، الركود...) يعود في اعتقادهم، إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينيات، وفي مقدمتها صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، وأسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف، وهي صدمات حدثت في جانب العرض وليس في جانب الطلب، وكان لها تأثير شديد في الإخلال بحالة الاستقرار الاقتصادي. وقد عارض الكينزيون مقترحات النقديين، فيما يتعلق بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي والقبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة الطبيعي كمفسر لمشكلة البطالة، وأنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود ذلك أن تلك السياسات، في رأي الكينزيين الجدد لن تكون فاعلة في حالة صدمات العرض(14).

انه لدى الكينزيين الجدد اعتقاد راسخ، بأن الاقتصاد الذي يقوم على المشروعات الخاصة ويستخدم النقود، يحتاج إلى الاستقرار الاقتصادي، وأنه يمكن أن يستقر، بل ولابد له أن يستقر من خلال مجموعة مناسبة من السياسات النقدية والمالية(15). وحينما تكون المشكلة كامنة في صدمات الطلب الكلي الفعال، فإن السياسات الكينزية في هذا الخصوص معروفة وتم تجربتها، أما إذا كانت المشكلة كامنة في صدمات العرض، فإنه لاتوجد وصفة سحرية جاهزة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن من خلالها العودة إلى استقرار الأسعار والتوظيف. ومع ذلك يعتقد موديلياني، أن سياسات إدارة الطلب الكلي الكينزية، لا يمكنها أن تلغي أثر الصدمات الخارجية (مثل صدمة ارتفاع أسعار النفط) دون حدوث بطالة على نطاق واسع.

يشارك جيمس توبن موديلياني فيما يتعلق بتفسيره لموجة الركود التضخمي في الدول الصناعية. فهو يعتقد أن تلك الموجة ترجع إلى صدمات العرض، وإلى قوة الاحتكارات ونقابات العمال وأنظمة الأجور التعاقدية(16). كما أن جزءا من هذه الموجة يعود إلى أخطاء السياسات النقدية والمالية، التي طبقتها بعض الدول الصناعية،

وأدت إلى زيادة الإنفاق العام، دون أن يكون ذلك مصحوبا بزيادة في الضرائب(17). كما أنه يشكك في صحة مقولة، «معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي»(18) الذي رأى النقديون ضرورة المحافظة عليه كعلاج لمشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي، ويرى أن القبول بهذا المعدل (إذا كان له وجود أصلا) ثمنا لهذا الاستقرار فيه إهدار اجتماعي Gaspillage social، لأنه يدمر جانبا من الثروة البشرية(19). وينتقد جيمس توبن السياسات الكلية التي أخذت بها الولايات المتحدة، وغيرها من الدول الصناعية لمواجهة مشكلة الركود التضخمي في الثمانينيات، على أنها، وإن كانت قد نجحت في علاج مشكلة التضخم، قد فاقمت من مشكلة البطالة، وأن أي حل لعلاج مشكلة البطالة لابد وأن يتطلب، زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدل التضخم من جديدة(20).

إن الكينزيين الجدد يعتقدون أن الخروج من ورطة الركود التضخمي ليس سهلا، وأن ذلك ربما سيأخذ وقتا طويلا. كما أنهم يعتقدون أن التركيز على مكافحة التضخم، من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية، سينطوي على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوى الدخل والناتج والتوظيف للتدهور الشديد. وقد تطول مرحلة الاستقرار. ولهذا يقترحون ضرورة دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن وأن تكون أقل توسعية. وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار، بل والرقابة عليهما. أما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها ستتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب. كما أنهم ينادون، في ظل استفحال البطالة، بالعودة لسياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتوظيف والدخل.

المبحث الثاني: الحلول العاجلة المطروحة لعلاج البطالة

رأينا حالا كيف اختلفت المدارس الاقتصادية في اقتراحاتها لمواجهة محنة البطالة، وأن تمرد الدول الصناعية على الكينزية وتبنيه المزيج من السياسات التي أوصى بها النقديون، وأنصار اقتصاديات جانب العرض، وأنصار التوقعات الرشيدة، خلال عقد الثمانينيات وحتى النصف الأول من التسعينيات، لم يؤديا إلا إلى تفاقم هذه المحنة. وأصبح سرطان البطالة خطرا قائما يهدد هذه الدول وغيرها من دول العالم. وبعيدا عن جهود التنظير والتحليل المتعمق، هناك الآن ركام ضخم من المقترحات العاجلة التي أدلى بها بعض السياسيين والخبراء، وبعض المنظمات الدولية للتغلب على البطالة أملا في الاقتراب من حالة التوظيف الكامل. وهذه الحلول تتوجه أساسا للدول الصناعية المتقدمة. وكثير منها تخلو من التفسير العلمي وتفتقد الرؤية السليمة لواقع الرأسمالية ولاتمتلك آليات التنفيذ. ويمكن تصنيف هذه المقترحات إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي، الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، خفض تكلفة العمل، تعديل ظروف سوق العمل.

المطلب الاول: الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وتخفيض تكلفة العمل

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار (التي انخفضت كثيرا في الكثير من الدول) وزيادة في معدلات التراكم قياسا على أن زيادة معدلات النمو كانت دوما وحتى عهد قريب، تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل(21).

ينسى أصحاب هذا الاقتراح أن النمو الاقتصادي أصبح الآن يتحقق في الدول الصناعية المتقدمة، دون خلق فرص إضافية للتوظيف croissance sans emplois (للأسباب التي ذكرناها سابقا). كما أن هناك من يرى أن معدل النمو الاقتصادي بالدول الصناعية المتقدمة لا يمكن له الآن أن يتجاوز 2% أو 2,5 % سنويا بسبب قيود العرض، وأن أي محاولة للارتفاع بهذا المعدل فوق تلك الحدود، سوف تؤدي حتما إلى انفلات معدلات التضخم(22). كما أن إمكانيات زيادة النمو من خلال سياسات التوسع في الطلب الكلي باتت محدودة في رأي عدد كبير من الاقتصاديين.

ينطلق عدد من الخبراء والتكنوقراط من فكرة معينة، فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في الدول الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة الأجور مرتفعة، ويُضعف، بالتالي، من الموقف التنافسي لمنتجات الدولة في السوق العالمي، ومن ثم في زيادة معدل البطالة. وعليه، فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال(23). كما يتبنى هؤلاء ذلك الموقف الفكري الذي يرى أن التضخم في الدول الصناعية، يعود إلى تضخم التكاليف Inflation des coûts، ومن بينها تضخم الأجور(24) Inflation des salaires. ولهذا يعتقد هؤلاء أن تخفيض الأجور سوف يسهم في خفض معدلات البطالة والتضخم. وللوصول إلى هذا الهدف يقترحون ما يلي :

* إعادة النظر في نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات، بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغييرات الأجور، وعلى النحو الذي يلغي - أو يقلل إلى أدنى الحدود - دور نقابات العمال(25).

* إعادة النظر في الأجور الاجتماعية، الممثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة (مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، التأمين ضد أخطار العمل، والشيخوخة.) من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، ومما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل رجال الأعمال.

* الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح participation aux bénéfices كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة. وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

يلاحظ على هذه الآراء، أن أصحابها ينطلقون في فكرهم من أن السبب الجوهري للبطالة هو ارتفاع الأجور، وأن البطالة السائدة اختيارية وليست إجبارية. وعليه، لو قبل البطالون تخفيض الأجور فسوف يجدون فرص العمل بانتظارهم. وتلك الآراء يصعب في الحقيقة قبولها. فليس صحيحا أن البطالة المتفاقمة في الدول الصناعية راجعة إلى أن العمال يرفضون تخفيض أجورهم، ففي الكثير من هذه الدول انخفضت الأجور والمرتبات (النقدية والحقيقية) بنسب كبيرة، ومع ذلك مازالت فرص العمل عزيزة(26). ومازالت البطالة تتفاقم عاما بعد الآخر. كما أن الشطر الأعظم من البطالة في هذه الدول، من النوع الإجباري وليس الاختياري. أضف

إلى ذلك أن هذه الآراء تنظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغي خفضه، ولا تنظر للأجور باعتبارها دخلا رئيسيا لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.

المطلب الثاني: تعديل ظروف سوق العمل

لا يزال عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين أسرى تعاليم الاقتصاد الكلاسيكي، الذي كان يفسر البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب، وأن جمود هذه الأسواق يرجع إلى تدخل نقابات العمال وتعنتها، وتدخل الحكومات في أسواق العمل بالتشريعات التي تجمد من تشغيل آليات العرض والطلب في تلك الأسواق. ولهذا، يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف، التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة. ويقترحون في سبيل ذلك عددا من المقترحات، أهمها ما يلي :

* إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور.

* تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، على النحو الذي يجعل هناك توازنا بين الدخول التعويضية المدفوعة للبطالين، والحاجة إلى حفز ميولهم تجاه العمل(27).

* التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للبطالين، لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة(28).

* تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان الميسر والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.

* تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.

* تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداوله لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.

ان أكثر المقترحات رواجا في هذا الخصوص، فتتمثل في الفكرة التي تنادي بتقاسم الأعمال travail partagé . وجوهر الفكرة يتجسد في إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال، بحيث يتمخض عن ذلك أمران :

- احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم.
- إتاحة الفرصة لتشغيل عمالة إضافية.

يكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور(29). «فبدلا من العمل خمسة أيام في الأسبوع بالنسبة لبعض العمال، بحيث يبقى الآخرون بلا عمل، يخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام، مثلا، ويقابل ذلك خفض في الأجر، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة»(30).

وقد طبقت شركة BMW وشركة فولكس فاجن Volkswagen الألمانية لصناعة السيارات هذه الفكرة، وكذلك شركة Hewlett-Packard الفرنسية لصناعة الكومبيوتر. كما يوجد لها تطبيقات أخرى في عدد آخر من الدول(31).

بشكل عام، يمكن القول إن جوهر السياسات السابقة يصب في هدف خفض الأجور، وجعلها مرنة وكوسيلة لخفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يصدق عليها النقد الذي وجهناه للنقطة السابقة، فضلا عن أن هذه السياسات تسلب حقوق العمال المكتسبة في السنين السابقة. كما أنها وإن كانت تصلح للتطبيق في بعض الأنشطة والصناعات فإنها غير قابلة للتطبيق في كثيرمن الحالات، ولا يمكن ﷺمن ثم الاعتماد عليها لاستئصال سرطان البطالة.

المطلب الثالث: الحاجة إلى بيئة دولية مواتية

لقد سبق أن تطرقنا لأهمية البيئة الدولية المناسبة في عالم ما بعد الحرب، ودورها في ذلك الازدهار اللامع (معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، معدلات بطالة وتضخم منخفضة) الذي حققته مختلف دول الرأسمالية، المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد كانت هناك آليات لضبط (أو تضبيط) حركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي(32)، استهدفت المحافظة على قوى الازدهار فيه وتقليل درجة الاضطرابات والاحتكارات التي تنشأ بين أطرافه وإعادة إنتاج علاقات القوة فيه. ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن يرتبط بروز وتطور مشكلة البطالة (وتدهور معدلات النمو الاقتصادي) بتدهور هذه البيئة منذ بداية عقد السبعينيات، حينما انهار نظام النقد الدولي(33)، وحدث انفلات في حجم السيولة الدولية، وسيطرت الفوضى على أسواق النقد الدولية، وبرزت نزعة الحماية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعومت أسعار الفائدة، وبرزت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. فكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع درجة اللايقين وزيادة حجم المخاطر في المعاملات الدولية مما أثر بالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومتغيراته الأساسية (الدخل، الناتج، التوظيف). وجاءت العولمة mondialisation ، أي تعاظم حرية حركة رؤوس الأموال والسلع دون أي عوائق، مع تعاظم سطوة الشركات متعددة الجنسيات، وإخضاع مصالح الدول والمواطنين لمصلحة التنافس العالمي والأسواق المالية الدولية، لكي تزداد الأمور خطورة(34) .

حيث قضت العولمة على إمكانيات السيطرة الوطنية على السوق المحلية (التي تشكل إحدى الدعائم الرئيسية للدولة والأمة). كما أبطلت العولمة، إلى حد بعيد، من فاعلية أي سياسات وطنية يمكن أن تتخذها الحكومات لرعاية مصالحها المحلية، ومن بينها بالطبع محاربة البطالة. كذلك لا يجوز أن ننسى أن التكنولوجيا الحديثة المرتكزة على كثافة المعلومات، قللت إلى حد بعيد من أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الجديدة. وقد نجم عن ذلك أن المدخرات على الصعيد العالمي أصبحت تزيد كثيرا على الاستثمارات الفعلية على صعيد العالم كله، وهو الأمر الذي أدى إلى اتجاه فوائض المدخرات العالمية إلى عمليات المضاربة الحامية التي تحدث الآن في أسواق المعادن والسلع وأسواق الصرف الأجنبي والأسواق النقدية والمالية وعلى النحو الذي جعل هذه الأسواق أشبه بنوادي القمار التي أصبحت تحركات الأسعار فيها، هبوطا أو صعودا، تهز كبريات الشركات المالية والصناعية، بل تهز دول ومناطق اقتصادية بكاملها.

في مثل هذه البيئة الدولية المضطربة، التي تستفحل فيها قوى العولمة بشكل كاسح يكاد يدمر «الدولة» ويحل محلها الشركات متعددة الجنسيات، تصبح قضية مكافحة البطالة أو التخفيف منها عزيزة المنال، ما لم يعد ضبط حركة الاقتصاد العالمي ورسم أسس جديدة لاستقراره. و لما كانت صياغة وتحديد آليات ضبط هذه الحركة هي مهمة الدولة الأقوى في هذاالاقتصاد، و لما كانت هناك ميوعة حاليا في علاقات القوى النسبية الدولية، بعد انتهاء نظام القطبين وغياب القوة المهيمنة Puissance dominante اقتصاديا وماليا(35)، فسوف يعاني الاقتصاد العالمي من فوضى متزايدة، تعوق أي سياسات تحاول أن تقضي على البطالة المتفاقمة في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الرابع: مواجهة أزمة البطالة بالدول النامية :

اتضح لنا فيما تقدم، أن أزمة البطالة في الدول النامية تختلف عن نظيرتها في الدول الصناعية من زاويتين رئيسيتين، الأولى، أن البطالة في الدول النامية هي انعكاس لمشكلة أكبر، وهي مشكلة التخلف، في حين أن البطالة في الدول الصناعية، تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة. والزاوية الثانية، هي أنه بينما توجد في مجموعة الدول الصناعية نظم للحماية الاجتماعية للبطالين (مثل إعانات البطالة، ومشروعات الضمان الاجتماعي)، وهي توفر في الكثير من الحالات حدودا دنيا إنسانية لمعيشة البطالين، نادر وجود مثل هذه الأنظمة في الدول النامية، ومن ثم فالبطالة فيها تعني الحرمان والجوع والمعاناة والتسول. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه بينما يصعب، إن لم يكن في حكم المستحيل، علاج أزمة البطالة في الدول الصناعية في إطار المحافظة على أسس النظام الرأسمالي المعاصر، وهو ما يؤكده استفحال هذ الأزمة منذ سبعينيات القرن 19، وتحولها إلى أزمة هيكلية بعد أن كانت دورية تحدي أزمة البطالة إلا أن البلاد النامية يمكنها أن تواجه أزمة البطالة إذا ما استطاعت أن تقهر التخلف وتبني تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية(36)، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

مهما يكن من أمر، يجب أن يرسخ في الذهن أن علاج أزمة البطالة في الدول النامية هي عملية صعبة ومعقدة في آن واحد. ومنبع الصعوبة يكمن في الجذور العميقة التي أنبتت هذه الأزمة، وهي -على نحو ما رأينا- تتمثل في التخلف الاقتصادي، وضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وفشل جهود التنمية، وآثار أزمة المديونية الخارجية، والخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي، والتكيف الهيكلي. ومعنى ذلك أن أزمة البطالة في هذه الدول يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص، الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها هذه الدول ومن هنا فعلاجها يرتبط في الحقيقة بعلاج هذه الأزمات والمشكلات.

على أي حال، فإن التصدي لأزمة البطالة في الدول النامية يحتاج إلى مستويين، الأول هو مستوى إجراءات الأجل القصير، والثاني هو اجراءات الأجلين المتوسط والطويل(37).

اولا - الإجراءات العاجلة للأجل القصير :

القصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها والتخفيف من آثارها السلبية، وخاصة الاجتماعية والأمنية. وهي تشمل الإجراءات التالية :

1 - تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال العمل على تلافي أسبابها. وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

2 - إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي privatisation، نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات، وخاصة إذا كانت ناجحة، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة وتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.

3 - لما كان البطالون في حاجة ماسة إلى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، فلابد إذن من توفير الحماية الاجتماعية لهم من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

4 - دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

5 - من الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة، لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات. وميزة هذا الاقتراح أنه فضلا عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

6 - التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية.

ثانيا- إجراءات الأجل الطويل :

المقصود بالأجل الطويل هنا ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات أساسية أو هيكلية في الظاهرة محل البحث، وعلى نحو لا يسمح به الأجل القصير. في ضوء ذلك نقول، إن اقتلاع جذور البطالة بالدول النامية على المدى الطويل، سيتوقف على قدرة هذه الدول على خلق البيئة، أو الأسس، التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل. وهذا لا يمكن أن يتحقق، فيما نتصور، إلا في ضوء تبني استراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل، تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظيف الكامل(38) . على أننا نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن تنفيذ هذه الاستراتيجية لن يتحقق في ضوء الاعتماد المطلق على آليات السوق، ومنع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي. فنحن نعتقد، أن تحقيق هدف التوظيف الكامل يفترض، ضمنيا، أنه خيار سياسي واجتماعي، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط، وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها(39).

ومهما يكن من أمر، فإن تلك الاستراتيجية الجديدة للنمو والعمالة التي ندعو لها، والتي يكون هدف التوظيف الكامل ضمن أهدافها الرئيسية، تعتمد على عدة محاور، نرسم معالمها - باختصار- كما يلي(40):

1 - ان القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، (الزراعة، الصناعة، الخدمات) مع ما يعنيه ذلك، من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة. ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك استراتيجية طويلة المدى، للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضع ضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.

2 - الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن 25%، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم. ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للدول النامية من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض، من ثم، الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن(41).

فما يخفى، كيف كان الإفراط في الاقتراض الخارجي في عقدي السبعينيات والثمانينيات، أحد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الدول النامية وأدت بها في النهاية، إلى الوقوع في فخ الديون التي استنزفت قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادي لهذه الدول وكبلت حريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن اضطرت إلى إعادة جدولة هذه الديون.

3 - رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد الدولة بالتكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق الخارجية، فإن هناك مبالغة تكاد تصل إلى حد الوهم illusion حول الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات، في تحقيق النمو ومعالجة أزمة البطالة في الدول النامية(42) حيث كثيرا ما يُنظر إليها على أنها يمكن أن تكون بديلا عن الجهد الوطني وأنه لن يمكن تحقيق التنمية من دونها، هذا مع أن تأثيرها - في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها - لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات(43). كما أن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشيا.

4 - لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة، إذا ما أُحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

5 - ترتبط بالنقطة السابقة قضية أساسية، وهي ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك أمرا محتما للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو والتنمية في الوقت الراهن.

6 - كذلك، فإنه لضمان زيادة فرص التوظيف باستمرار، يتعين إعادة النظر، من حين لآخر، في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق، بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

7 - يبدو لنا أن أفضل صيغة تفي بأغراض التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظيف الكامل هي صيغة الاقتصاد المختلط Economie mixte المنظم على أسس اقتصادية سليمة. ولا يجوز القضاء على قطاع ما في سبيل سيطرة قطاع آخر. فالسعي لهدف التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل سيحتاج إلى جهد وعطاء كل القطاعات، القطاع العام، والخاص، والأجنبي، والمشترك، والتعاوني، وقطاع الإنتاج السلعي الصغير، وحتى القطاع غير الرسمي.

8 - بما ان الأسواق في الدول النامية مشوهة، وكثيرا ما تسيطر عليها العناصر الاحتكارية والطفيلية، التي كثيرا ما تسيء إلى استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات المختلفة، فإن التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل لن يمكن تحقيقها بالاعتماد المطلق والوحيد على آليات السوق، بل سيقع على الدولة مهام ضخمة لإنجاز هذه التنمية. فالدولة ستكون مطالبة بأن تمارس نوعا من التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة، للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل. وهي مطالبة بالمحافظة على سلطتها السيادية وتطويرها في وضع القرارات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تحقيق تلك الاستراتيجية، (مثل تحديد معدلات النمو والادخار والاستثمار، والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية التكنولوجية)

المراجع المعتمدة في الفصل الرابع

1- عبد الجبار عبود علي- **البطالة والمجتمع**- دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2003 ص 104.

2- ميلتون فريدمان- **المعروض النقدي والتغيرات في الأسعار والمخرجات**- ترجمة محمد عزيز شتي،دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994 ص 87.

3- دردر محمد علي- **دور السياسة النقدية في علاج التضخم**- دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت 2001 ص 33

4- Thomas J. Hailstones: A Guid to Supply - Side Economics, V. Richmond, Robert F.Dame, Inc, 1982. p69

5- مصطفى كريم عطا الله - **التضخم والتكيف الهيكلي**-دار الفرابي، بيروت 1998 ص 43

6- David A. Stockman: The Triumph of Politics, why the Reagan Revolution Faild? Harper and Row,New York, 1981.p82.

7- سعد الدين محمود - **توقعات عقلانية وديناميكيات التضخم الجامح**- دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعه،

بيروت 1993 ص 101.

8 - Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus: “Economics,” Fourteenth Edition, McGraw-Hill International Editions, 1992, p. 646.

9- ساموﻟسون و نوردهاوس، مرجع سبق ذكره ص 647.

10 - Maurice Félix Charles Allais-la chute de la courbe de Phillips- éditions Lefebvre Sarrut 2002 p255.

11- جيمس جوارتيني، ريجارد ستروب، مرجع سبق ذكره ص 466.

12- ساموﻟسون و نوردهاوس، مرجع سبق ذكره ص 656.

13- مصطفى كريم عطا الله، مرجع سبق ذكره ص 81.

14- عبد الله مسعد - **التضخم وأهداف السياسة النقدية** - دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان 1998 ص 102.

15- عبد الله مسعد، مرجع سبق ذكره ص 104.

16- James Tobin: “Inflation and Unemployment”, in: The American Economic Review, Vol. LXII, No.1,March 1972, pp. 1 - 3.

17- جيمس توبين، مرجع سبق ذكره ص 4

18- مصطفى كريم عطا الله، مرجع سبق ذكره ص 112.

19- جيمس توبين، مرجع سبق ذكره ص 9

20- James Tobin: “After disinflation, then what?”, in: John Cornwall (ed.): After Stagflation, Alternativesto Economic Decline. M. E. Sharpe, INC, Armonk, New York, 1984.

21- منظمة العمل الدولية، تقرير التوظيف العالمي والسياسات الوطنية في سياق عالمي لسنة 1996/1997، النسخة العربي، جنيف، ص 77-97.

22- Martin jeans James, Mesure de la production potentielle dans les sept grands pays de l'OCDE, Éditions Lefebvre Sarrut France, 1998 p75.

23- منظمة العمل الدولية، تقرير 1996/1997 مرجع سبق ذكره ص 90-93.

24- James M. Buchanan- L'inflation importée- éditions Albin Michel France, 2001 p46

25- Gérard Debreu-La détermination des salaires et l'évolution du rôle des institutions dans les pays industrialisés- éditions Wolters Kluwer France, 2003 p75.

26- جيريمي ريفكين، مرجع سبق ذكره ص 327.

27- منظمة العمل الدولية، تقرير 1996/1997 مرجع سبق ذكره ص 94.

28- جيريمي ريفكين، مرجع سبق ذكره ص 335.

29- Jean-Jacques Laffont-Le temps de travail et de l'emploi- Éditions Belin France 2001,p129.

30- منظمة الامم المتحدة - **تقرير التنمية البشرية في العالم**- الطبعة العربية 1994 ص 39.

31- جون جاك لافوت، مرجع سبق ذكره ص 145.

32- سمير امين- **حول نظرية التضبيط**- مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد الاول، العدد الاول، خريف 1997 ص 6-24.

33- ناجي ساري فارس- **التاريخ النقدي للتخلف**- دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان 2001 ص 239.

34- ناجي ساري فارس، مرجع سبق ذكره ص 285.

35- Frédéric Lordon- L'avenir du capitalisme, forces économiques de demain-éditions Média-Participations,2001 p275.

36- ناجي ساري فارس، مرجع سبق ذكره ص 320.

37- طاهر احمد، سعود احمد، مرجع سبق ذكره ص 121

38- طاهر احمد، سعود احمد، مرجع سبق ذكره ص 140

39- منظمة العمل الدولية، تقرير 1996/1997 مرجع سبق ذكره ص 201.

40- طاهر احمد، سعود احمد، مرجع سبق ذكره ص 146.

41- حسين جواد كاظم -**الدول النامية وازمة الديون الخارجية**- دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1998 ص 595.

42- Nations Unies: Rapport sur l'investissement mondial 1995, les sociétés transnationales et de la compétitivité, de New York et Genève, 1995

43- حسين جواد كاظم -**الازمة الاقتصادية والدول النامية**- دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2008 ص 211.

الفصل الخامس
البطالة والتشغيل في الاقتصاد في الجزائر

تمهيـــــد

إن الجزائر على غرار الدول النامية الأخرى عامة، والدول المغاربية خاصة، يعرف اقتصادها وضعا من الانكماش أدى إلى أزمة خانقة للتشغيل وتزايد البطالة تنذر بتفاقم الوضع الاجتماعي والسياسي.

بالرغم من أن مشكلة البطالة ليست جديدة في الجزائر، إذ هي إرث عهد استعماري مرير لم يستطع (أو يريد) خلق جهاز إنتاجي محلي قادر على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها السكان، وبرغم المجهود الاستثماري الكبير الذي بذل خلال المخططات التنموية في السبعينيات، إلا أن هذا لم يمنع بعودة وضع الانكماش وبروز مشكلة البطالة كأحد أهم وأخطر المشاكل التي تعيشها الجزائر.

هذا الانكماش البعيد المدى، بدأت تظهر معالمه مع توقف المجهود الاستثماري منذ بداية الثمانينيات، ليتعمق مع أزمة 1986 إثر انخفاض أسعار البترول، ويتفاقم مع الإصلاحات التي شرع فيها منذ 1990.

عدة عوامل تفاعلت لتجعل الإقتصاد الجزائري يعيش هذا الوضع، أولها وضع الإنكماش الذي يعرفه الإقتصاد العالمي، وإنخفاض أسعار المحروقات والمواد الأولية وتأثيرها، إضافة إلى الانعكاسات السلبية للعولمة النيوليبرالية للإقتصاد، ثم ثقل المديونية الخارجية ودورها في تقليص حجم الإستثمارات المنتجة والخالقة للشغل، وأخيرا إنعكاسات برامج التعديل الهيكلي وأثرها على التشغيل.

البطالة في الجزائر بحجمها وعمقها وعنفها أصبحت الشغل الشاغل في السنوات الأخيرة، فهي تأخذ أكثر فأكثر اهتمام المواطن العادي، المفكر والباحث، النقابات والمنظمات المهنية والشبابية، الأحزاب السياسية، والسلطات السياسية، وتبرز كمسألة مصيرية يجب تسجيلها في أعلى سلم الأولويات إذا أرادت الجزائر تفادي إنفجار إجتماعي أعنف من إنفجار أكتوبر 1988 وأعمق من الأزمة المتعددة الجوانب التي دخلتها الجزائر منذ هذا التاريخ.

إلا أن ظاهرة البطالة - كما سبق وقلنا- ليست مشكلة جديدة في الجزائر، فجذورها تمتد منذ الفترة الإستعمارية إلى غاية السنوات الأولى من الإستقلال وبعدها. فطبيعة الإستعمار الاستيطاني وطول فترته أحدثت تصدعا وتفككا عميقا في هياكل الإقتصاد الجزائري، كما عملت كأداة كبح لكل إمكانيات التراكم والنمو.

لقد ترك هذا الإرث الإستعماري بنية المجتمع الجزائري في جزئها الأعظم تحكمها العلاقات الشبه إقطاعية وما قبل رأسمالية، كما خلّف مشاكل اجتماعية وثقافية أصبح يتطلب حلها عشرات السنين من الجهد والبناء والتضحية الفقر، الأمية، النزوح الريفي، البطالة وسوء التشغيل..إلخ.

هذا الإرث اولته الدولة الجزائرية اهتماما منذ السنوات الأولى من الإستقلال بإرادة لوضع إستراتيجية تنموية تقوم على بناء جهاز إنتاجي وطني، وعلى حل المشاكل الاجتماعية العاجلة للمواطنين بالأخص البطالة التي بلغت سنة 1966 أكثر من ثلث السكان النشطين (843.000 بطال من أصل 12 مليون نسمة)، والنزوح الريفي الذي قدر من سنة 1962 إلى غاية 1966 ب 600.000 نازح.(1)

لقد اعتمدت الجزائر في إستراتيجيتها التنموية على تحويل عميق في بنية الريف، والشروع في عملية تصنيع واسعة، ولتحقيق ذلك كان عليها أن تسترجع خيراتها الوطنية المنجمية خاصة.

على مستوى التشغيل كانت لتلك السياسة نتائج جد إيجابية إذ انخفضت البطالة في فترة قصيرة نسبيا من

33% سنة 1966 إلى 17 % سنة 1985، وهذا بفضل المجهود الاستثماري الكبير والكثيف الذي قامت به السلطات (حوالي 120 مليار دولار خلال نفس الفترة).(2)

هذه التجربة التي شكلت من دون شك أفقا جدية للتنمية، رغم نقائصها، اصطدمت بعوائق داخلية وخارجية منذ السبعينيات التي لا يهمها ولا من مصلحتها بناء اقتصادي وطني مستقل قائم على تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية، وكذلك في إنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية على الإقتصاد الجزائري.

فترة الثمانينيات شكلت منعرجا خطيرا في التوجه التنموي للجزائر وفي بناء الدولة الجزائرية العصرية، إذ تتميز بتوقف للجهد الاستثماري رغم ارتفاع مداخيل البترول، وبتفكيك للجهاز الإنتاجي الذي وضع منذ عام 1966، وبتوجه لإغراق السوق بمواد استهلاكية مستوردة اعتبرت رمز المستقبل الأفضل للجزائريين. نتيجة هذه السياسة تقلصت فرص العمل وتراجع التوظيف.

هذا التوجه نبع من إستراتيجية تضافرت فيها مصالح القوى الداخلية الطفيلية والمضاربية والبيروقراطية المتجهة مصالحها للخارج، مع مصالح رأس المال الأجنبي، لوضع حد للسياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر وتعويضها بمجموعة من السياسات الإقتصادية المُستلهمة من مزيج من الأفكار الكينزية والنيوليبرالية.

لكن هذا التحول كان حاملا لبذور أزمة إجتماعية وسياسية عمقتها الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 مع إنخفاض أسعار البترول وتقلص المداخيل من العملة الصعبة، الأمر الذي ادخل الإقتصاد الجزائري في فترة من الإنكماش الذي يستمر حتى اليوم.

مظاهر هذه الأزمة ظهرت جليا في إرتفاع المديونية الخارجية لتصل إلى 31.5 مليار تقريبا سنة 1995،(3) وكذا في خدمات الديون التي بلغت نسبة عالية لتبتلع 93.4% (4)من المداخيل من العملة الصعبة عام 1994، وتدهور في كل المؤشرات الإقتصادية الكلية، إرتفاع العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، إنخفاض في احتياطي الخزينة، في الناتج الداخلي الخام، في معدلات النمو، في الإنتاج الصناعي والزراعي، وفي معدلات استخدام الطاقات الإنتاجية، وأخيرا إرتفاع في معدلات التضخم.

لكن الأزمة ضربت بكل قوتها في الجانب الاجتماعي للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 29.52% عام 1997.(5) خطورة هذه البطالة لا تكمن فقط في حجمها بل في تركيبتها، حيث نجدها بطالة شبانية ونسبة كبيرة منها تبحث عن شغل لأول مرة، أي أنها بطالة إدماج، كما أنها تتميز بازدياد أعداد البطالين ذوي الكفاءات والشهادات العليا.

من مظاهر هذه الأزمة كذلك هو إرتفاع مؤشرات أسعار الاستهلاك، وإنخفاض مستوى المعيشة ومستوى خدمات الصحة والتعليم، الأمر الذي يفاقم من مظاهر الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعي.

هذه الأزمة بمختلف مظاهرها كانت المؤشر لمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي انطلقت مع نهاية الثمانينيات وتستمر مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية والنقدية الدولية حاليا، وهي إصلاحات ذات محتوى نيوليبرالي ستؤدي - توقعات- إلى تحسن في التوازنات الإقتصادية الكبرى، وإلى تخفيف ظرفي في الديون الخارجية وخدماتها، ولكنها تعمق من أزمة الإقتصاد الحقيقي (الإنتاج والجهاز الإنتاجي الوطني)، كما

تؤدي إلى تراجع في كل المؤشرات الاجتماعية وإلى إرتفاع في معدلات البطالة.

لا تزال البطالة تشكل تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية باعتبارها أحد مساوئ سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت قبل عشرة أعوام فهناك فجوة كبيرة في سوق العمل الجزائري، حيث لا يتوازن الطلب مع العرض.

نظرة سريعة عن وضعية البطالة وأسبابها وحقيقتها في الاقتصاد الجزائري، ونتائج السياسات المتبعة لمواجهتها وتحليل سريع لبنية البطالة والتشغيل ستوضح لنا عمق الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر وخطورة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد المجتمع الجزائري في استقراره الإجتماعي والسياسي.

المبحث الأول: وضعية البطالة في الجزائر و أسبابها

كشفت إحصائية رسمية عن زيادة سنوية للقوة العاملة في الجزائر بلغت 3.4%، ما يتطلب توفير 450000 وظيفة جديدة سنوياً، لضمان الحفاظ على معدل البطالة في حدود أقل من 7% خلال الأعوام العشرة القادمة. (6)

نشر الديوان الوطني للإحصاء في نهاية جانفي 2007، أحدث الأرقام المتعلقة بالبطالة. وقال الديوان أن عدد البطالين في الجزائر هو 1240800 بطال (أرقام أكتوبر 2006) وهو ما يعني أن نسبة البطالة هي 12.3%. إذا صدقنا أرقام الديوان الوطني للإحصاء - فإننا عدنا من بعيد مع صحة هذه الأرقام - البطالة واصلت تراجعها، إذن نحن بعيدين كل البعد عن نسبة 29,2% التي كانت مسجلة في شهر جوان 1998.

على الرغم من أن الحقيقة في الشارع وفي المقاهي، في البيوت أيضا، لا يزال الشباب يعانون من متاعب حقيقية في الحصول على "منصب عمل"، كما أنهم لم يتوقفوا في التعبير عن امتعاضهم من ظاهرة البطالة. لقد عوضت مشكلة "الحراقة" بشكل حاد، ظاهرة " الحيطيست"، وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأساوية مما تبينه لنا أحدث البحوث الاستقصائية حول " النشاط، الشغل والبطالة" المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصاء؟

أرقام الناشطين الذين يبحثون عن وظيفة بطبيعة الحال بلغت حسب الديوان 1240800 بطال، وهو ما يعادل 12.3%. وبلغ عدد البطالين أقل من 30 سنة 869879 بطال وهو ما يعادل 70,1% من إجمالي البطالين. وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري 62,6%، مقابل 37,4% في الوسط الريفي. حسب الديوان الوطني للإحصاء. مما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر فأكثر في الوسط الحضري. هل توضح هذه الأرقام فعلا ظاهرة البطالة في الجزائر؟

التشغيل في الجزائر يوضح بالنسب، أرباب العمل والأحرار (32,1%)، الأجراء الدائمين (32.7%)، الأجراء غير الدائمين والمساعدات العائلية (35,2%). ولا تمثل الوظائف الدائمة سوى ثلث الشغل الإجمالي، وهي نسبة في تراجع مستمر. لقد كانت سنة 2005 في حدود 38,2% من مجموع الوظائف. في فئة "أرباب العمل والأحرار"، و"الوظائف المؤقتة والمساعدات العائلية" نجد عددا كبيرا من "عمال" القطاع الموازي والعمال المؤقتين، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي. نحن هنا أمام شغل هش وعمال فقراء. حسب قطاعات النشاط، يتوزع الشغل كالتالي: التجارة، الإدارة العمومية والخدمات (53.4%)، الفلاحة (18.1%)، البناء والأشغال العمومية (14.2%)، الصناعة (14.2%). القطاعات التي توفر فرص أعلى، هي

قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوم في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدد أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت، وقالت الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء التابع للحكومة الجزائرية، إن هذه الوضعية تتطلب تحقيق نسبة نمو سنوية لا تقل عن 6% إلى 7% في الفترة السنوية ما بين 2010 - 2020، وجاءت هذه الأرقام متطابقة مع معطيات هيئات دولية معترف بها، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية.

أشارت الإحصائية إلى أن الشريحة الأكثر تضرراً من البطالة في الجزائر هي شريحة الشباب، حيث يعيش أكثر من ربع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 29 سنة في حالة بطالة بنسب متفاوتة، وكشفت أن البطالة تمس 45% من الشباب بين 16و 24 سنة، و 56% من الشباب بين 16 و 19 سنة، لافتة إلى أن الشباب بين 16و 24 سنة كان يجب أن يكون مكانهم في المدرسة، بمعنى في الثانوية أو الجامعة، وانسبت الإحصائية السبب الرئيسي للبطالة في الجزائر إلى التسرب المدرسي، حيث قدرت وزارة التربية الوطنية معدل التسرب المدرسي 350000 شخص مفصول سنوياً، وقالت الإحصائية أن التسرب المدرسي، أرهق سوق العمل والاقتصاد بطلاب عمل جدد دون مؤهلات، ما يضع البلاد أمام مفارقة وصفتها بالخطيرة، حيث سوق عمل تعج بالأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة، وفي الوقت نفسه شركات تبحث عن عمال مؤهلين.

استناداً إلى هذه المعطيات، طالب الديوان الوطني للإحصاء، بإصلاح النظام التعليمي بمختلف مراحله، واصفاً إياه بأنه نظام لا علاقة له بالاقتصاد، وأوضح أن المدرسة أصبحت مجرد آلة تدور على نفسها بمخرجات عديمة الجدوى، والنتيجة أن الجزائر أصبحت تستورد عمالاً في تخصصات لا تتطلب تأهيلاً عالياً من الصين للعمل في قطاع البناء والأشغال العامة.

إن نسب النمو التي حققتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة لم تتعد بالمتوسط 3.5%، وهي نسبة لا تسمح في الواقع سوى بالحفاظ على الوظائف الموجودة دون أدنى إمكانية لوظائف جديدة، هذا الحال هو السبب وراء ارتفاع نسب البطالة في أوساط الشباب والخريجين في الجزائر.

إن الرؤية الاقتصادية، تتمثل في أن الحكومة مجبرة على الاستماع إلى صوت العقل، والاعتراف بأن توفير الوظائف يمر عبر الطريق الصحيح، وهو تحسين مناخ الأعمال وإنشاء المزيد من مؤسسات الإنتاج والخدمات، وليس عبر المزيد من القوانين والتشريعات التي تعطي انطباعاً بغياب الاستقرار المؤسساتي، والذي يزيد في المحصلة من تنفير الاستثمارات الجادة.

توقعت إحصاءات رسمية، أن تسجل القطاعات غير النفطية نمواً بنسبة 9% ، في العام الجاري، بفضل محصول جيد من الحبوب وقطاع البناء والأشغال العامة، ويتوقع بأن القطاع الخاص ما زال ضعيفاً، بحيث لا يمكنه أن يضطلع بشكل كامل بدور محرك للنمو، عازياً ذلك إلى محدودية القطاع غير النفطي الذي لا يمثل سوى حوالي 40% من الناتج الداخلي الصافي، ما يتطلب حسب صندوق النقد الدولي، ضرورة الإسراع في

توظيف الأموال الموجودة في صندوق ضبط الاستقرار، لتمويل برنامج الاستثمارات في القطاعات الحقيقية وتحسين مناخ الأعمال والحد من البيروقراطية ومحاربة الفساد.

إن الإفراط في الاعتماد على مجموعة «سوناطراك» كمصدر وحيد لإعالة 35 مليون جزائري هو خطأ استراتيجي ستدفع الجزائر ثمنه غالياً في القريب العاجل، كما يمكننا القول بأن معدل النمو الحالي الذي يتراوح بين 2% و 3% يمكن تحقيقه بـ 50% فقط من القوة العاملة الحالية في الجزائر والمقدرة بـ 9.6 مليون عامل. كما يمكننا القول بأن ما يجبر الحكومة على إبقاء الأمور على ما هي عليه، هي سياسة التضامن الوطني وشراء السلم الاجتماعي بأي ثمن، وهذه نتيجة حتمية لغياب نموذج تنموي سليم، يمكن أن يعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري، وإخراجه من دائرة الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات في شكله شبه البدائي، أي تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في أحسن الأحوال، من أجل استيراد الغذاء والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة والأدوية، وهي منتجات 60% منها يستورد من منطقة اليورو، ووصف القدرة الشرائية للمواطن بأنها في الحضيض، بسبب سياسة الحكومة القائمة على إضعاف العملة الوطنية، للحد من العجز في الموازنة من جهة، والحد من الواردات من جهة أخرى.

المطلب الأول: حقيقة البطالة في الجزائر

نشر الديوان الوطني للإحصاء في نهاية جانفي 2007، أحدث الأرقام المتعلقة بالبطالة. وقال الديوان أن عدد البطالين في الجزائر هو 1240800 بطال (أرقام أكتوبر 2006) وهو ما يعني أن نسبة البطالة هي 12.3%. إذا صدقنا أرقام الديوان الوطني للإحصاء فإننا عدنا من بعيد مع صحة هذه الأرقام. البطالة واصلت تراجعها. إذن نحن بعيدين كل البعد عن نسبة 29,2 % التي كانت مسجلة في شهر جوان 1998.

على الرغم من أن الحقيقة في الشارع وفي المقاهي، في البيوت أيضا، لا يزال الشباب يعانون من متاعب حقيقة في الحصول على "منصب عمل"، كما أنهم لم يتوقفوا في التعبير عن امتعاضهم من ظاهرة البطالة. لقد عوضت مشكلة "الحراقة" بشكل حاد، ظاهرة " الحيطيست"، وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأساوية مما تبينه لنا أحدث البحوث الاستقصائية حول " النشاط، الشغل والبطالة" المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصاء؟

أرقام الناشطين الذين يبحثون عن وظيفة بطبيعة الحال بلغت حسب الديوان 1240800 بطال، وهو ما يعادل 12.3 %. وبلغ عدد البطالين أقل من 30 سنة 869879 بطال وهو ما يعادل 70,1% من إجمالي البطالين. وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري 62,6%، مقابل 37,4 % في الوسط الريفي. حسب الديوان الوطني للإحصاء. مما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر فأكثر في الوسط الحضري. هل توضح هذه الأرقام فعلا ظاهرة البطالة في الجزائر؟ فل نتابع التحليل. التشغيل في الجزائر يوضح كالأتي: أرباب العمل والأحرار(32,1%)، الأجراء الدائمين(32.7%)، الأجراء غير الدائمين والمساعدات العائلية (35,2%). ولا تمثل الوظائف الدائمة سوى ثلث الشغل الإجمالي، وهي نسبة في تراجع مستمر. لقد كانت سنة 2005 في حدود 38,2% من مجموع الوظائف في فئة "أرباب العمل

والأحرار"، و"الوظائف المؤقتة والمساعدات العائلية" نجد عددا كبيرا من "عمال" القطاع الموازي والعمال المؤقتين، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي. نحن هنا أمام شغل هش وعمال فقراء. حسب قطاعات النشاط، يتوزع الشغل كالتالي: التجارة، الإدارة العمومية والخدمات(53.4%)، الفلاحة(18.1%)، البناء والأشغال العمومية (14.2%)، الصناعة (14.2%). القطاعات التي توفر فرص أعلى، هي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوم في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدد أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت.

1- إشكالية البطالة وطبيعة دراستها في الجزائر

تعتبر إشكالة البطالة واحدة من القضايا التي تتطلب الاهتمام من قبل الحكومة و أصحاب القرار فيها لما لها من أثار سلبية على مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وحتي الثقافية منها، ورغم أننا ندرك طبيعة هذه المشكلة و أسبابها ومسبباتها ومدى انعكاسها على الواقع في الحاضر والمستقبل إلا أن هذا لا ينفي وجودها ولا يقلل من شأنها أو تخفف من خطورتها بل على العكس من ذلك يزيد من أهميتها لأن الخطر الذي يداهم المجتمع دون الإحساس أو الشعور به ودون تقدير لحجمه وفاعليته يكون بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر بين لحظة و أخرى، لهذا سنحاول في هذا الجزء معالجة مختلف هذه العناصر قصد تجنب تفاقم إشكالة البطالة في الجزائر.

2- قياس حجم مشكلة البطالة في الجزائر

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم المشكلة أي حساب نسبة الأفراد البطالين إلى قوة العمل المتاحة خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فعملية القياس تتطلب أولا تسليط الضوء على بعض المفاهيم و المؤشرات التي من شأنها أن تفيد في قياس وشرح حجم هذه المشكلة و التي نوجزها كما يلي :

- **القوى العاملة** : ويطلق عليهم أيضا السكان الناشطون حيث يعرفهم المكتب الدولي للعمل (BIT) بأنهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أو أنثى الذين يساهمون في الإنتاج أو تقديم خدمات اقتصادية موجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه خلال فترة الاستقصاء، وهو نفس المفهوم الذي أدرجه الديوان الوطني للإحصاء أي أن السكان الناشطون هم الأفراد الذين يشغلون مناصب عمل خلال فترة الاستقصاء وكذلك الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل .
- **السكان غير الناشطون**: وهم باقي القوى البشرية بعد استبعاد السكان ذوي النشاط الاقتصادي ومن أمثلتهم الطلبة وربات البيوت...
- **الأفراد المشتغلون** : هم أولئك الأشخاص الذين يملكون منصب شغل أو يمارسون عملا أو يقومون بأي نشاط يحصلون من خلاله على عوائد نقدية مقبولة وهذا خلال فترة زمنية معينة متمثلة في فترة الاستقصاء .
- **الأفراد العاطلون** : العاطل عن العمل هو كل شخص تتحقق فيه الشروط التالية :

- أن يكون في السن القانوني التي تسمح له بالعمل و المحصور ما بين 15 - 64 سنة- بدون عمل خلال فترة الإسناد أي يعتبر الشخص بدون عمل إذا ما لم يقم بأي عمل خلال فترة الاستقصاء ولو لساعة واحدة .

- أن يكون في حالة البحث عن عمل بالإضافة إلى استعداده وقادريته عليه، وهنا المقصود بالقدرة الجسدية والذهنية .

كما تجدر الإشارة إلى الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر (ONS) يفرق بين فئتين من العاطلون هما :

- فئة العاطلون الذين يبحثون عن العمل ومستعدون له وتتوفر فيهم القدرة الجسدية والذهنية ولكنهم كانوا يشتغلون من قبل.
- فئة العاطلون الذين يبحثون عن العمل ولكنهم لم يحصلوا على فرصة عمل من قبل رغم استعدادهم له وقدرتهم عليه .

الجدول رقم (5-1): يبين تطور معدلات البطالة والتشغيل والنشاط الاقتصادي في الجزائر والعناصر التي تدخل في حسابها خلال الفترة من 2004-2014

السنوات	عدد السكان الإجمالي 10^3	قوة العمل 10^3	فئة المشتغلين 10^3	حجم البطالين 10^3	العمالة %	البطالة %	النشاط الاقتصادي %
2004	32080	9469	7798	1671	34.7	17,7	42.1
2005	32613	9492	8044	1448	34.7	15,3	41
2006	33034	10110	8869	1241	37.2	12,3	42.5
2007	33506	9969	8594	1375	35.3	13.8	40.9
2008	33769	10315	9146	1169	37	11.3	41.7
2009	34178	10544	9472	1072	37.2	10,2	41.4
2010	34586	10812	9735	1076	37.6	10	41.7
2011	35970	10661	9599	1062	36	10	40
2012	36710	11423	10170	1253	37.4	11	42
2013	38700	11964	10788	1175	39	9.8	43.2
2014	39500	11716	10566	1151	37.5	9.8	41.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء (سنة 2014 هي عبارة عن توقعات)

ولإعطاء صورة أوضح عن تطور معدلات البطالة في الجزائر نقوم بعرض المنحني البياني التالي :

الشكل رقم (5-1) منحنى تغير معدلات البطالة خلال الفترة 2004-2014

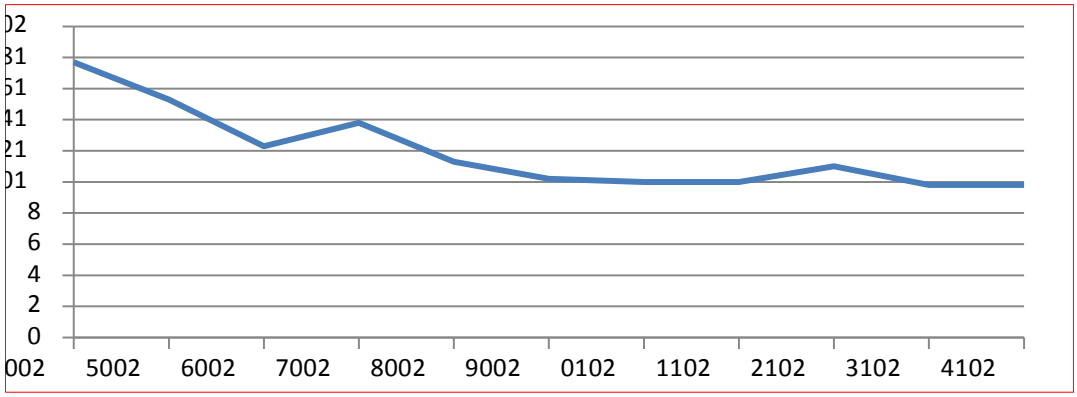

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم(5-1) بسنة 2014 توقعات

الشكل رقم (5-2) تغير معدلات البطالة خلال الفترة 2004-2014

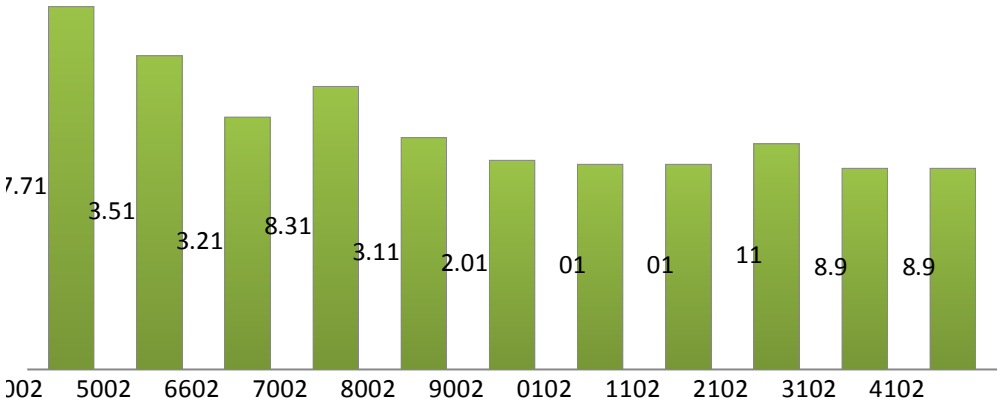

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم(5-1) بسنة 2014 توقعات

الجدول رقم (5-2) توزيع فئة المشتغلين حسب أسلوب العمل.

البيان/السنوات	2010		2011		2012		2013	
	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%
المستخدمين وأصحاب المهن الحرة	2874	29.5	2963	30.9	2882	28.3	3117	28.9
أجراء دائمون	3208	32.9	3456	36	3675	36.1	3878	35.9
أجراء غير دائمون	3250	33.4	2978	31	3396	33.4	3562	33

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء النسب من انجاز الباحث

الجدول رقم (5-3) توزيع فئة المشتغلين حسب قطاع النشاط

النشاط/السنوات	2010		2011		2012		2013	
	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%

الزراعة	1136	11.7	1034	10.8	912	9	1141	10.6
الصناعة	1337	13.7	1367	14.2	1335	13.1	1407	13
البناء والأشغال العمومية	1886	19.4	1595	16.6	1663	16.4	1791	16.6
الخدمات والتجارة	5377	55.2	5603	58.4	6260	61.6	6449	59.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (5-4) توزيع فئة المشتغلين حسب القطاع القانوني

القطاع/السنوات	2010		2011		2012		2013	
	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%	العدد 10^3	%
القطاع الخاص	6390	65.6	5756	60	5816	57.2	6344	58.8
القطاع العمومي	3346	34.4	3843	40	4354	42.8	4440	41.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (5-5) نسبة البطالة حسب الشهادة (%)

الشهادة/السنوات	2010	2011	2012	2013
بلا شهادة	7.3	8.2	9.2	6
شهادة التكوين المهني	12.5	12.4	14.4	2.7
شهادة التعليم الجامعي	21.4	16.1	15.2	6.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (5-6) نسبة البطالة حسب المستوى (%)

المستوى/السنوات	2010	2011	2012	2013
دون مستوى	1.9	2.5	3	2.7
ابتدائي	7.6	6.3	8.3	6.7
متوسط	10.7	12.8	13.3	11.1
ثانوي	8.9	8.6	9.7	9.7
جامعي	20.3	15.2	14.6	14

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (5-7) نسبة البطالين لقبول مناصب العمل تحت مختلف ظروف العمل (%)

البيان/السنوات	2010	2011	2012	2013
دون المهارة الوظيفية المهنية	79.5	83.5	69.9	65.3
وظائف لا تطابق مهارتهم	79.2	82.6	67	63.6
وظائف منخفضة الأجر	76.2	84.5	67.1	57.9
العمل بعيد عن السكن	79.4	77.7	73.4	64.3
وظائف في ولايات أخرى	59	61.2	55.7	48.9
وظائف مؤلمة وغير صحية	43.7	38.4	27.5	22.5
العمل في قطاع	86	86.1	83.4	74.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (5-8) معدل النشاط الاقتصادي حسب مستوى التعليم والشهادة (%)

	2010	2011	2012	2013
حسب المستوى:				
دون مستوى	21.7	19.2	18.4	19.1
ابتدائي	46.2	43.3	44.2	44.7
متوسط	49.7	47.5	51.3	52.6
ثانوي	44.4	41.6	41.9	42.2
جامعي	49.7	51.7	54.7	57.1
حسب الشهادة:				
بلا شهادة	34.9	33.6	34.8	35.5
شهادة التكوين المهني	72.2	68.1	70.8	73
شهادة التعليم الجامعي	77.5	74.8	79.6	78.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (5-9) معدل العمالة (التشغيل) حسب مستوى التعليم والشهادة (%)

	2010	2011	2012	2013
حسب المستوى:				
دون مستوى	21.3	18.7	17.8	18.6
ابتدائي	42.7	40.6	40.5	41.7
متوسط	44.4	41.5	44.5	46.8
ثانوي	40.4	38	37.8	38.1
جامعي	39.6	43.9	46.7	49.1
حسب الشهادة:				
بلا شهادة	32.4	30.9	31.6	32.6
شهادة التكوين المهني	63.1	59.6	60.6	64
شهادة التعليم الجامعي	60.9	62.7	67.5	67

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه المعطيات أن إجمالي السكان الناشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 11964000 شخص خلال سنة 2013 مشكلة بذلك زيادة بنسبة 10.65% عن سنة 2010 و 12.22% عن سنة 2011 و 4.73% عن سنة 2012، وتخطى اجمالي السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2 مليون (2275000) سنة 2013 حيث تشكل نسبة 19% من اجمالي السكان الناشطين اقتصاديا بزيادة قدرها 0.2% عن سنة 2012 و 4.8% عن سنة 2011.

بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فاكثر 43.2% سنة 2013 بزيادة 1.2% عن سنة 2012 و 3.2% عن سنة 2011 ، وتمثل هذه النسبة 69.5% خاصة بالذكور و 16.6% لدى الإناث خلال سنة 2013 مقابل 65.3% لدى الذكور و 14.2% لدى الإناث خلال سنة 2011 الى جانب 67.8% لدى الذكور و 15.8% لدى الإناث خلال سنة 2012.

اما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ 10788000 شخص اي بنسبة 28% من اجمالي السكان خلال سنة 2013 و 26.7% سنة 2011 و 27.7% سنة 2012، بذلك زيادة السكان المشتغلين بـ 0.3% عن سنة 2012 و 1.3% عن سنة 2011 علما ان اليد العاملة النسوية خلال سنة 2013 تمثل 17.6% من إجمالي المشتغلين أي 1904000 مشتغلة وفي سنة 2012 تمثل 17.5% أي 1778000 مشتغلة، بينما في سنة 2011 تمثل 16.3% أي 1561000 مشتغلة هذا يعني ان سنة 2013 بلغت الزيادة في اليد العاملة النسوية 0.1% عن سنة 2012 و 1.3% عن سنة 2011.

فيما يخص نسبة العمالة (السكان المشتغلين/ إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر) فقد بلغت 39% سنة 2013 (63.7% ذكور ، 13.9% اناث) مما يمثل زيادة في نسبة العمالة خلال سنة 2013 عن سنة 2012 وسنة 2011

بـ 1.6% و 3% على الترتيب.

يعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين الى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيرة (المستخدمين وأصحاب المهن الحرة) حيث العمالة غير الأجيرة خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 بلغت 2963000 ـ 2882000 ، 3117000 على الترتيب، اذ نسجل فائضا يبلغ 235000 خلال سنة 2013 عن 2012 أي بنسبة 8.2% بعد الانخفاض الذي سجل خلال سنة 2012، كما عرف عدد الأجراء الدائمين ارتفاعا بلغ 203000، وكذا عدد الأجراء غير الدائمين 166000 مقارنة بنفس الفترة.

تظهر النتائج أن ثلثي (3/1) اليد العاملة هم أجراء (69%)خلال سنة 2013 مع تراجع نسبي عن سنة 2012 بنسبة 1.5% ،أما مقارنة بسنة 2011 فزيادة نسبية تقدر بـ 2%. بينما نلاحظ تراجع نسبي بالنسبة لصالح المستخدمين وأصحاب المهن الحرة في السنتين 2012 و 2013 مقارنة بسنة 2011 بنسبة 2.6% و 2% على الترتيب.

كما توضح التركيبة النسبية لليد العاملة خلال سنة 2013 حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل اكثر من نصف اليد العاملة (59.8%) بانخفاض طفيف (1.8%) عن سنة 2012 (61.6%).يأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية(16.6%) ثم الصناعة (13.%) ثم القطاع الفلاحي (10.6%).

تظهر نتائج سنة 2013 أن القطاع الخاص يشغل 58.8% من المشتغلين مسجلا بذلك ارتفاعا 1.6% مقارنة بسنة 2012، وانخفاضا عن سنتي 2010 و 2011 بـ 6.8% و 1.2% على الترتيب.

بالنسبة لفئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـ 1175000 شخص فبلغت بذلك نسبة البطالة 9.8% مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي حيث سجلت نسبة 8.3% لدى الذكور و 16.3% لدى الإناث.وتجدر الإشارة الى انخفاض نسبة البطالة لدى الجنسين مقارنة بسنة 2012، إلا أن مستوى الانخفاض كان اكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث مع انخفاض بلغ 1.3% لدى الذكور مقابل 0.7% لدى الإناث.

كما يتضح ان نسبة البطالة لدى الإناث تستمر في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011 حيث تراجعت من 19.2% الى 17.2%ما بين سنتي 2010 و 2011 ثم الى 17% خلال سنة 2012لتصل الى 16.3% سنة 2013.

ولعل من اهم العوامل المؤثرة عامل المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4% إلى 15.2% من سنة 2010 الى سنة 2012 لتبلغ 14.3% خلال سنة 2013.

كما يظهر المسح الذي قام به المكتب الدولي للعمل، نسبة البطالة سنة 2013 لدى فئة الشباب (الفئة البالغة ما بين 16 و 24 سنة) مقارنة ب سنة 2012 حيث تراجعت من 27.5% الى 24.8% اي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن أربعة.

كما يدلي المسح بان 73.8% من البطالين سنة 2013 صرحوا بأنهم لجئوا الى العلاقات الشخصية للبحث عن منصب شغل، بينما صرح 55% أنهم قاموا بالتسجيل لدى مكتب التوظيف، و 55.4%قاموا بإجراءات للبحث لدى المؤسسات و 26.4% كانوا بصدد البحث عن أساليب التمويل او الموافقات الإدارية للقيام بمشاريع لحسابهم الخاص.

كما بين المسح بان 60.8% من البطالين صرحوا أنهم يبحثون عن منصب شغل منذ اكثر من سنة، مع تراجع نسبي بلغ 2.3% مقارنة بسنة 2012 ويبدو ان البطالة طويلة المدى تمس بشكل اكبر الأشخاص دون شهادات 65.1% ، وخريجي معاهد التكوين المهني 62.2% مقارنة بحاملي الشهادات الجامعية 48.5%.

هذا، وقد جاء في المسح بان عدد البطالين الذين اشتغلوا سابقا بلغ 481000 أي بنسبة 40.9% من إجمالي البطالين، بنسبة 66.4% منهم كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين و 62.7% في القطاع الخاص.

إلى جانب آن المسح اظهر بان مئة الأشخاص في سن العمل والذين لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال شهر قبل المسح، إلا أنهم صرحوا كونهم مستعدين للعمل في اجل أقصاه أسبوعين من تاريخ إجراء المقابلة، وبلغ حجم هذه الفئة 852000 شخص منهم 368000 ذكور و 485000 اناث، تتميز هذه الفئة بالشباب 55% لم يبلغوا سن الثلاثين، ومستوى تعليمي متدني، إلى جانب 76.7% ليست لديهم اية شهادة.

اما فيما يخص سنة 2014 فقد أشار الديوان الوطني للإحصائيات ان عدد البطالين في أفريل 2014 نحو 1151000 شخص اي معدل بطالة قدر بـ 9.8% على المستوى الوطني وهو مماثل للمعدل المسجل خلال سنة 2013.

أشار الديوان الوطني للإحصائيات الى أنه تم تسجيل تباينات هامة حسب السن والجنس و المستوى الدارسي في وسط فئات البطالين خلال أبريل 2014 موضحا أن معدل البطالة حدد بنسبة 8 .8 % عند الرجال بارتفاع قدر بـ 0.5% مقارنة بسنة 2013 إستنادا إلى تحقيق عن طريق سبر الآراء حول التشغيل أنجز في وسط العائلات خلال أفريل 2014.

وبالمقابل سجلت نسبة البطالة في وسط الفتيات حسب ذات المصدر تراجعا ملموسا من 16.3% إلى 14.2% خلال نفس الفترة.

ويؤكد التحقيق المنحى التنازلي لمعدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا الذي انتقل من 21.4% إلى 14.3% بين سنة 2010 و سنة 2013 ليبلغ 13% في أفريل 2014.

أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16-24) فشهد استقرارا ما بين سنة 2013 وافريل 2014 بحيث بلغ 24.8% وهو يمس حسب التحقيق شابا نشطا من اصل أربعة.

وأشار التحقيق إلى أن حوالي بطالين اثنين من اصل ثلاثة يبحثون عن عمل منذ سنة أو أكثر مسجلا بذلك انتشارا للبطالة الطويلة الأمد لا سيما لدى الأشخاص غير الحاملين لشهادات (67.8%) مقارنة بالجامعيين (58.6%).

ويقدر عدد البطالين الذين سبق لهم وأن عملوا من قبل ب 000 478 شخص اي 41.5% من السكان البطالين.

ويتعلق الأمر بأجراء لا يشغلون مناصب دائمة (75.6%) كانوا يمارسون نشاطات في القطاع الخاص (70%).

واستنادا إلى التحقيق بلغ عدد السكان النشطين خلال أفريل 2014 نحو 11716000 شخص استنادا لمعايير المكتب الدولي للعمل بحيث أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة المساهمة في القوة العاملة للسكان البالغين أكثر من 15 سنة انتقلت إلى 41.5%.

وتميزت وضعية سوق العمل في أفريل 2014 بانخفاض حجم السكان العاملين لدى الرجال مقارنة بسنة 2013 وبارتفاع حجم السكان النشطين لدى النساء.

ويبلغ عدد السكان النشطين 10566000 شخص خلال نفس الفترة المرجعية اي نسبة تشغيل تقدر بـ 27.1%

ويبلغ عدد النساء العاملات 1962000 أي نسبة 18.6% من مجموع السكان النشطين مما يمثل ارتفاعا بـ 1% مقارنة بسنة 2013.

وأبرز التحقيق أن نسبة التشغيل التي تمثل العلاقة بين السكان النشطين والسكان البالغين أكثر من 15 سنة تقدر

بـ 37.5% على المستوى الوطني (60.5% لدى الرجال و 14% لدى النساء).

وتبرز بنية التشغيل حسب قطاع النشاط قطاع الخدمات (تجارة وخدمات) في نمو متواصل بحيث يمتص هذا الأخير 4ر 61 % من اليد العاملة الإجمالية متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية (15.6%) والصناعة (12.6%) و الفلاحة (9.5%).

ويظهر التحقيق حسب القطاع القانوني تفوق القطاع الخاص أو المختلط بنسبة 58.9% من التوظيف الإجمالي إلى جانب تسجيل تباينات هامة حسب الجنس.

وبهذا يتميز التشغيل النسوي بحضور قوي لهذه الفئة في القطاع العام (61.9% من بين التشغيل النسوي الإجمالي المتمركز أساسا في القطاع العام غير التجاري.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك، وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسين هما:

- العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة.
- العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1- العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة

من أهم العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة ولها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، مما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم استقرار أسعارها الذي من شأنه يؤدي إلى انكماش اقتصادي (خاصة في النصف الثاني من الثمانينات)←انخفاض النمو الاقتصادي□ظهور آثار انكماشية□انخفاض مستويات الدخل والعمالة.
- النمو الديمغرافي خاصة وأن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب والزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.
- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.
- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر والتي تأزمت بعد سنة 1986 مما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

2- العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة

تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وعليه، فيمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعيا أو مهنيا نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلال بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- نقص في اليد العاملة المؤهلة وضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل والذي من شأنه دفع عجلة التنمية.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب.مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.
- العامل الجغرافي، فضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.
- الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها في نقص إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل.

ولعل من أهم أسباب البطالة حاليا في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التعاقدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطأ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف انجازها مما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها وبالتالي تسريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي.

المطلب الثالث: أسباب تفاقم إشكالية البطالة في الجزائر:

إن المتتبع لظاهرة البطلة في الجزائر يلحظ أن هناك فجوة كبيرة ومتسعة بين عرض العمل و الطلب عليه في سوق العمل، و باستقراء أسباب هذه المشكلة يتبين أنها لا تعود إلى سبب واحد وإنما لعدد كبير من المحددات والعوامل المتداخلة فيما بينها والتي لها دور رئيسي في إنشاء هذه الفجوة و توسيعها ولعل أهمها :

1- النمو السكاني: يعتبر تزايد عدد السكان أهم المحددات التي لها تأثير على معدلات البطالة حيث نجد أن الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 عرفت تراجعا ملموس في معدلات النمو السكاني و الذي يمكن إسناده إلى مجموعة من العوامل كسياسة تباعد الولادات، عزوف الشباب عن الزواج، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الصماء الأخرى ، ليعرف ارتفاع بعد ذلك خلال ثلاث سنوات الموالية حيث وصل سنة 2002 إلى 1,68% ليشهد بعد ذلك تذبذب ملحوظ خلال السنوات الموالية فوصل سنة 2010 إلى 1,19% اما في سنة 2013 فبلغ معدل النمو السكاني 2.04% والشكل التالي يوضح ذلك :(7)

الشكل رقم (5-3): تطور معدل النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة من 2004- 2014

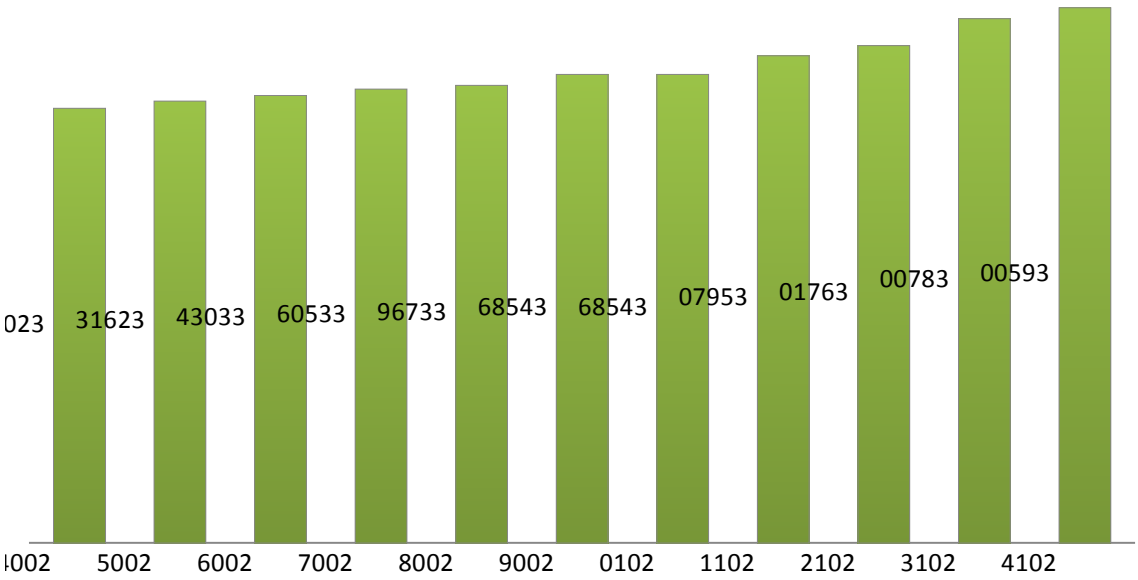

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات. (2014 توقعات)

2- زيادة مساهمة المرأة: عرفت العشرية الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل حيث ارتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء من 14,9 % سنة 2004 إلى 17.5% سنة 2013، وترجع هذه المشاركة الكبيرة للمرأة في سوق العمل في الجزائر إلى مجموعة عوامل أساسية أهمها تزايد نسبة الفقر في المجتمع و الذي أنجر عنه سعي الأسر إلى توفير مورد دخل إضافي، ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال زيادة العمل المنزلي، تأخر سن الزواج نتيجة ارتفاع مستوى التعليم و بالتالي ارتفاع نسبة العزوبة .

3- عدم الاستجابة للمتغيرات و التطورات التقنية: نظرا لضعف العلاقة الوظيفية التبادلية بين منظومة التعليم والتكوين المهني والتقني باعتبار هذا الأخير له دور مكمل لنظام التعليم و قطاعات التشغيل ، يصبح التأثر والتأثير المتبادل بينها ضعيفا حتى في حال وجوده ، فأسواق العمل ديناميكية وتتأثر بالتطورات التقنية

وتستثمرها في العمل والإنتاج وتعاني منظومة التعليم والتكوين المهني والتقني في الجزائر من صعوبات مواكبة التطورات التقنية لأسباب عدة من بينها صعوبة تعديل أو تغيير المناهج التدريسية في التوقيت المناسب، ومتابعة تحديث (عصرنة) التجهيزات التكوينية نظرا لشح الموارد، وعدم القدرة على بناء قدرات الجهاز التعليمي و التكويني لمواكبة المستجدات التقنية وبذلك تصبح البرامج و المناهج متقادمة ومتخلفة نسبيا عن متطلبات سوق العمل ، وتتسم عامة بتدني أو ضعف الاستجابة للمتغيرات و التطورات التقنية في أسواق العمل.

4- ضعف نظم معلومات سوق العمل : تعاني الجزائر كغيرها من الدول العربية من عدم توافر نظام وطني كفء لمعلومات سوق العمل يغطي جانبي الطلب على القوى العاملة والعرض من القوى العاملة (مخرجات أنظمة التعليم ومنها منظومة التكوين المهني والتقني) أو وجود نظام معلومات لا يوفر معلومات حديثة وفي الوقت المناسب وبشكل دقيق واضح ييسر عملية الموازنة بين العرض والطلب .

بالإضافة إلى هذه العوامل ندرج عوامل أخرى لا تقل أهمية من حيث التأثير على تفاقم مشكلة البطالة متمثلة فيما يلي:

- ✓ ظاهرة الفساد و انعكاساتها السلبية على محاولات توفير مناخ مناسب للاستثمار الخاص و الأجنبي في المشاريع الإنتاجية ذات كثافة عمالية التي من شأنها توفير فرص عمل جديدة.
- ✓ زيادة الطلب على العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات و في مختلف المهن التي تتوزع على مختلف الأنشطة الإنتاجية و الخدمية .
- ✓ الانعكاسات السلبية لتنفيذ إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي و المالي على سوق العمل .
- ✓ ضعف آليات وأساليب تنظيم سوق العمل الذي يتيح فرص الحصول على العمل عبر القنوات غير الرسمية أكثر من القنوات الرسمية.
- ✓ انتشار ظاهرة التسرب من مقاعد الدراسة في مدارس التعليم و البحث عن فرص عمل نتيجة لتدهور المستوى المعيشي لأعداد كبيرة و متزايد من الأسر الفقيرة .

المطلب الرابع: نسبة البطالة لدى الجامعيين في الجزائر الأعلى في شمال إفريقيا

يعاني الشباب الجزائري الحاصل على شهادات جامعية من شبح البطالة أكثر من الشباب الذين لا يملكون أي مستوى تعليمي حسب آخر تقرير للمنظمة العالمية للشغل والذي شمل دول شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

جاءت الجزائر في صدارة دول شمال إفريقيا من حيث نسبة البطالة في صفوف الشباب المتحصل على شهادات جامعية مقارنة بالشباب الذين لا يملكون أية شهادات أو مستويات تعليمية أقل من المستوى الثانوي, وهذا مقارنة بدول المغرب ومصر على وجه الخصوص، حسب التقرير الذي أنجزته المنظمة العالمية للعمل حول نمو المعدل العالمي للعمل لدى الشباب.

حسب الأرقام التي وصلت إليها المنظمة العالمية للعمل فإن نسبة البطالة لدى الشباب في دول شمال إفريقيا تعد من بين أكبر النسب في العالم بعدما بلغت 21.4% بالمائة وفي مصر 18.9% وفي المغرب 17.4%. وتقدر نسبة البطالة في الجزائر وفقا لآخر الأرقام التي أعلن عنها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 10% تمس فئة الشباب في أغلبها بنسبة 22% لدى الشباب البالغ من العمر 16 و 24 سنة من ضمنها 16.1% من الجامعيين، فيما جاءت المرأة في المرتبة الأولى بنسبة 37% والشباب بنسبة 18%.

أرجعت المنظمة العالمية للتجارة هذا الخلل الموجود في نسبة التشغيل في دول شمال إفريقيا ما بين الشباب الجامعي والذين لا يملكون مستوى تعليميا، إلى المشاكل الموجودة في تركيبة سوق العمل في المنطقة والتي تتطلب إعادة النظر في سياسات التكوين بهدف تأهيل اليد العاملة في المنطقة مع تشجيع القطاع الخاص. وحسب تقرير المنظمة العالمية للعمل نحتاج الى قراءة تقنية محضة لأن الجامعي الجزائري يفتقر إلى التكوين الجيد الذي يمكنه من اقتحام سوق العمل.ويقول التقرير بان المسألة مسألة كفاءات وهذا هو المشكل المطروح في الجزائر بالنسبة لخريجي المعاهد والجامعات لكونهم يحصلون على الشهادات دون كفاءة مهنية تمكنهم من الحصول على فرص عمل "دون صعوبات". وأضاف "يجب إعادة رسكلة الإطارات المتخرجة حديثا من المعاهد والجامعات لأن الشهادة غير كافية للحصول على العمل، فحتى وزارة التعليم العالي ترفض إعطاء القيمة الحقيقية للشهادات التي تمنحها وهذا ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في التكوين بهدف الوصول إلى مستوى الاحترافية المهنية.

كما أكد المحلل الاقتصادي مالك سراي أنه قدم رفقة خبراء اقتصاديين جزائريين للحكومة الحلول اللازمة لمعالجة أزمة التكوين الضعيف على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية، وذلك بإنشاء حوالي خمس مدارس عليا مثلما هو معمول به مع المعهد الجزائري للبترول ببومرداس الذي يعد نموذجا ناجحا في تكوين اليد العاملة المحترفة. وقال "يجب إعادة النظر كليا في سياسة التكوين لأن سوق العمل في الجزائر في أمس الحاجة إلى اليد العاملة المحترفة والمهنية وهذا لن يتجسد إلا بتعزيز منظومة المدارس العليا في شتى التخصصات".

المبحث الثاني: الإستراتجية الوطنية للتشغيل في الجزائر

تعتبر مواجهة أزمة البطالة من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل، فهذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر فيه وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع. ومما سبق عرضه تتضح خلفية واتجاهات البطالة والتحديات التي تواجه جهود الحكومة التي يجدر بها أن تعمل على تخفيض البطالة في الجزائر بالرفع من المردودية في الجهاز الإنتاجي وذلك لا يتأتى في نطاق العولمة الحالية، إلا إذا اعتمدت الجزائر إستراتيجية شاملة للاندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على البحث على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري والعمل على تطويرها. كما عليها تبني:

- وضع إستراتيجية واسعة النطاق لتحسين نوعية الموارد البشرية، تتضمن هذه الأخيرة المشاركة النشيطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- العمل على تكثيف استراتيجيات التنويع الاقتصادي الموجهة لبناء صناعات مستدامة تولّد فرص عمل، بالإضافة إلى اتخاذ تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتنمية رأس المال البشري.
- النهوض بالتنويع الاقتصادي في معالجتها لتعزيز جهود التنمية المستدامة انطلاقا من المخطط الخماسي الحالي، ما من شأنه السماح بالولوج إلى الأسواق العالمية، خاصة أن الأمر ليس بالمستحيل في ظل توفر الإرادة السياسية المعلن عنها بوضوح والإطار الاقتصادي المستقر عموما.

المطلب الأول: الجهود المبذولة لمحاولة مواجهة ظاهرة البطالة في الجزائر

سطرت الدولة الجزائرية عدة أهداف في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي المرجو للنهوض بالسياسات الوطنية ومحاولة القضاء على ظاهرة البطالة، ولعل الإصلاحات التي أقرتها فيما يتعلق بمجال الشغل وتشغيل الشباب، خير دليل على توفر الإرادة السياسية، سيتناول هذا المطلب:

- الأهداف الموضوعة لمواجهة ظاهرة البطالة.
- خطة العمل المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات الهيكلية.

1 - الأهداف الموضوعة لمواجهة ظاهرة البطالة:

من بين هذه الأهداف وأبرزها:

- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، من خلال عصرنة وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار لطلبات الشغل الإضافية.
- القيام بالمقاربات الاقتصادية من أجل مكافحة البطالة.
- السعي إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتعزيز الوسائل البيداغوجية، مما يسمح بتحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لا سيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق.
- تدعيم المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب الشغل، ما يسمح بتنمية ثقافة المقاولة وتعزيز الإرادات.

2 - خطة العمل المنتهجة لمواجهة البطالة قبل وبعد الإصلاحات الهيكلية في الجزائر:

ترتكز خطة العمل الإستراتجية لترقية التشغيل على محورين رئيسين وهما:

- إستراتجية معتمدة قبل الإصلاحات الهيكلية لمكافحة البطالة.
- إستراتجية معتمدة في ظل الإصلاحات الهيكلية لمكافحة البطالة.

أ - الإستراتجية المعتمدة قبل الإصلاحات الهيكلية لمكافحة البطالة:

تمثلت في توزيع المهام والصلاحيات بين مختلف الأجهزة المكلفة بتنظيم وتنسيق عالم الشغل، من خلال استحداث إدارات مركزية مثل، الوزارة المنتدبة للتشغيل سنة 1991، مديرية تنظيم التشغيل، مديرية التشغيل والتكوين على المستوى المحلي، الوكالة الوطنية للتشغيل سنة 1989، الوكالة الوطنية لتنمية التشغيل سنة 1990، وكذا استحداث بنك معلومات لتسهيل توفير المناصب وتمويلها.

ب - الإستراتجية المعتمدة في ظل الإصلاحات الهيكلية لمكافحة البطالة:

يعتبر المخطط الوطني لمكافحة البطالة من بين أهم الإجراءات المتبعة لتحسين مجال العمل في الجزائر، خاصة أن البطالة الحالية هي عبارة عن تراكمات الماضي بالدرجة الأولى وعن تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

- **المخطط الوطني لمكافحة البطالة:**

يعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة في تمويله على مصادر مختلفة منها، البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية، مساهمة المتعاملين الاقتصاديين...الخ. ولقد ركز المخطط على محورين من الانشغالات وهما:

- المعالجة الاجتماعية للبطالة، والتي تتم عن طريق استفادة البطالين من منحة التأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق.
- المعالجة الاقتصادية للبطالة، التي تعتمد على الشبكة الاجتماعية من خلال إنشاء وظائف مؤقتة، في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة، وكذا من خلال دعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج الأشغال الكبرى.

وقد تم إنشاء والوصول من خلال تبني مخطط مكافحة البطالة إلى:

- **إنشاء برامج للشبكة الاجتماعية**: تم الشروع فيها منذ سنة 1992، تسعى إلى تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا من سياسات الانكماش الاقتصادي الوطني.
- **الأنشطة ذات المنفعة العامة**: انطلقت منذ 1994 تهدف إلى توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام.

- **المنحة الجزافية للتضامن**: تهدف إلى تقديم ما قيمته بين 600 إلى 1200دج للفئات التي بدون دخل، والذين تجاوزوا 60 سنة وغير القادرين على العمل لأسباب صحية.
- **أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة**: بدأ تطبيقه منذ 1997، بهدف المعالجة الاقتصادية للبطالة في أوساط الشباب وكذا تقديم مساعدات اجتماعية للفئات المعوزة.
- **برنامج تنمية البلديات**: تم اعتماده سنة 1998، تعمل على إنشاء مناصب شغل جديدة من خلال مشاريع صغيرة تهدف إلى تنمية البلديات.
- **برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يهدف إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد، كما تسعى إلى تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحولات الجديدة التي تميز المسار التنموي.
- **دعم الاستثمار الأجنبي:** تعمل سياسات الاستثمار الأجنبي على توفير مناصب شغل ولو بشكل مؤقت، لكن في الجزائر زيادة الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة زيادة حجم التشغيل نظرا لاعتمادها على العمالة الأجنبية.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر بمثابة قاطرة حقيقية للنمو في بلادنا، فهي تمثل أحد البدائل الممكنة لتوفير مناصب شغل، خاصة أن مبدأ الملكية الخاصة من شأنه تحسين أدائها.

-برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة: يشكل إحدى التوجهات الجديدة على المسار الاقتصادي كونها تساهم في إنتاج السلع والخدمات من جهة وتنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب المستثمر من جهة أخرى، وبذلك فهذا البرنامج يمكن من توفير مناصب الشغل.

- **الجهود المبذولة لتطبيق المخطط الوطني لمكافحة البطالة:**

من جملة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق أهداف المخطط الوطني للبطالة ما يلي:

- **دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل:** من خلال محاولة تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات الصناعية خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها. وكذا القيام بإصلاحات تتعلق بنمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها.
- **ترقية التكوين التأهيلي بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل:** وذلك في إطار تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لا سيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل.
- **ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات:** بالعمل على تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع الاستثمارات وقد أخذت مثل هذه الإجراءات حيزا معتبرا من محتوى قانون المالية لسنة 2011.
- **تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل:** وذلك عن طريق مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام انجاز المخطط الثلاثي الذي يركز على الاستمرار في التوظيف إلى غاية 2011 بغرض تحسين نسبة التأطير لعدد البطالين.
- **وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات المختلفة ومتابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها:** وتتكون اللجان التي تعمل على المتابعة والتقييم لسوق العمل من، اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة رئيس

الحكومة.اللجنة القطاعية المشتركة برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل. الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل.

- **ترقية تشغيل الشباب:** بانتهاج سياسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار أهداف النمو الاقتصادي وضرورة الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال.

المطلب الثاني: دراسة سياسات التشغيل، عقود ما قبل التشغيل

إن آليات التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في إطار تنفيذ سياستها في مجال التشغيل متعددة ومتنوعة، ومختلفة المناهج والمسالك، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توف المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية، مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، وحتى من هم دون تأهيل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب صفة خاصة، على أساس أن هذه الشريحة تشكل الإشكالية المعقدة لسياسات التشغيل في الجزائر.

لقد تم تناول عنصر تشغيل الشباب على حدى نظرا للحيز المعتبر الذي أولي لهذه الفئة من المجتمع في جل السياسات والقوانين التي طرحت في سوق العمل، والسياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة الذي خصص لموضوع الشباب. كما أنها تتكفل بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة السرية، وفي هذا الإطار ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذي يمثلون أزيد من 70% من إجمالي السكان الباحثين عن العمل. وتعتمد هذه السياسة الترقوية الجديدة على دعم ترقية التشغيل المأجور ودعم تنمية المقاولة.

1 - الجهاز المساعد على الإدماج المهني:

يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم **08-126** الصادر في 16 أفريل 2008 في تحديد آلية سيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة عقود إدماج والتي سيتم تناولها بالتفصيل وهي:

- عقود إدماج حاملي الشهادات.
- عقود الإدماج المهني.
- عقود تكوين وإدماج.

أ - عقود إدماج حاملي الشهادات:

يوجه هذا النوع من العقود إلى خريجي التعليم العالي الطور القصير المدى والطور الطويل المدى، وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، إذ يعتبر الاهتمام بهذه الفئة من أولويات الحكومة الجزائرية حيث تتوفر الجزائر على عدد معتبر من خريجي الجامعات والمقدر بحوالي 120000 حامل شهادة على الأقل سنويا يوفدون سنويا إلى سوق العمل، وقد كانت مدة العقد سنة قابلة للتجديد لسنتين. وبعد الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية ابتداء من 2011 أصبحت تقدر مدة العقد بثلاثة سنوات قابلة للتجديد لثلاثة سنوات أخرى كما تم الرفع من قيمة الأجر المستفاد منه.

ب - عقود الإدماج المهني:

وهي موجهة للتكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية، وتمثل هذه الشريحة ما لا يقل عن 64% من مجموع العاطلين عن العمل، و تقل قيمة الأجر فيها عن العقود الأولى.

ج - عقود تكوين وإدماج:

يمنح هذا النوع من العقود إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، كما توفر لهم فرصة الحصول على تكوين مؤهل واكتساب مهارات تزيد من حظوظ توظيفهم. يتكفل بهذه الفئة في إطار جهاز المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية بدخل ضعيف، وقد شهدت هذه العقود تمديد لمدة الإدماج إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف.

وترتكز عقود التكوين والإدماج الموجهة لفئة تمثل 22% من مجموع العاطلين عن العمل على:

- تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للاستفادة من التكوين المؤهل لمدة 12 شهرا.
- إما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات والمباني...الخ.
- الاستفادة من منحة أو تعويض.

وبموجب القانون رقم 06-21 الصادر في 11 ديسمبر 2006، والأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية المتمم لسنة 2009 (المادة 106)، والمرسوم التنفيذي رقم 07-386 الصادر في 5 ديسمبر 2007المتضمن نوع ومستوى الامتيازات المقررة في القانون رقم 06-21 الصادر في 11 ديسمبر 2006، والمرسوم التنفيذي رقم 10-71 الصادر في 31 جانفي 2010 المحدد للسقف المساهم به من طرف الدولة والفاعلين الاقتصاديين بالنسبة للتأمين الاجتماعي (المادة 3). فإنه يستفيد الحرفيون المؤطرون من الامتيازات الآتية:

- مساهمة الدولة في أجور الأشخاص الذين يتم توظيفهم بعد انتهاء مدة الإدماج المؤقت، وذلك في إطار عقد عمل مدعم لمدة سنة واحدة.
- امتيازات جبائية وشبه جبائية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

بالنسبة لأشغال صيانة المباني ستوكل بالأولوية إلى المؤسسات المصغرة المنبثقة عن جهازي وكالة دعم تشغيل الشباب وصندوق التأمين عن البطالة، مع إمكانية استفادتها من عقود عمل مدعمة بمساهمة الدولة لمدة سنة واحدة. كما يقترح المشروع منحة تشجيع على البحث عن تكوين مؤهل بالنسبة للصيغ الثلاثة السابقة الذكر.

2 - دعم تنمية المبادرة المقاولاتية:

يتم الإبقاء على التجربة للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة من حيث سقف الاستثمار ومن حيث سن المبادرين، كما أن الإصلاحات التي وضعت تتضمن بعض التعديلات النوعية الخاصة بالنشاطات المصغرة بغرض الاستجابة لتطلعات المبادرين والحصول على مشاريع قابلة للتموين من

طرف البنوك، لتنتهج بذلك أبعادا على المدى القصير والمتوسط في إطار دعم السياسة الرامية لدعم تنمية المبادرات الفردية والتي ترتكز على:

أ ـ دعم تنمية المبادرة المقاولاتية في المدى القصير: من خلال ما يلي:

- برامج تكوين المقاولين الشباب في ميدان التسيير خلال مرحلة ما قبل إنشاء المشروع أو في مرحلة ما بعد إنشائه.
- برامج تكوين مستخدمي الوكالات والمتخصصين في مجال مرافقة المقاولين الشباب ومتابعتهم وتوجيههم.
- إدراج صيغة التمويل الثنائي مع رفع سقف القرض بدون فائدة دفعا لعملية خلق النشاطات.
- تشجيع المشاريع ذات الصلة بالتنمية المحلية .
- إعادة تنظيم الوكالات المتخصصة في النشاطات المصغرة باتجاه لامركزية مساعدات الدولة.
- مساهمة قطاع البنوك في إنجاح الإصلاحات لا سيما من خلال التخصص في المؤسسة المصغرة، وفتح شبابيك خاصة على مستوى شبكة البنوك ولامركزية القرض البنكي على مستوى الفروع الولائية للبنوك.

ب ـ دعم تنمية المبادرة المقاولاتية في المدى المتوسط:

وذلك عن طريق تخصيص مؤسسة مالية لتمويل مشاريع استحداث النشاطات على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى.

المطلب الثالث: مدى فعالية سياسات التشغيل والآليات المطبقة لمواجهة البطالة في الجزائر

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا تأتى إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية، ومنها ما هي غير ذلك.

إن فعالية الاستراتجيات الموضوعة لترقية التشغيل وخاصة السياسات الخاصة بتشغيل الشباب في إطار محاولة مواجهة البطالة، تتعلق بالدرجة الأولى بفعالية العنصر البشري بحد ذاته سواء كان الأمر يتعلق بالشخص الذي يبحث عن العمل أو صاحب العمل أو الهيئات الوسيطة في ذلك الخاصة منها والعمومية. وقد حققت الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية النتائج التالية:

- تحقيق معدل سنوي للإدماج المهني يتراوح مابين 380000 إلى 420000 منصب شغل لفائدة الشباب.
- تحسين مستوى التوظيف الدائم الذي ارتفعت نسبته من 28% سنة 2009 إلى 33% سنة 2010 ما يسمح بتوفير حوالي 200000 منصب دائم سنويا، كما أن دعم المستخدمين للقيام باستثمارات تسمح بتحقيق التنمية سمح بتوفير 267000 منصب عمل سنوي خلال الفترة 2009-2013.

- عملت الدولة الجزائرية على توفير 452585 منصب عمل سنة 2009 وهذا ما سمح بتحقيق الأهداف المرجوة بتوفير أكثر من مليوني منصب عمل بمطلع سنة 2011 وتخفيض نسبة البطالة فبلغت 10% سنة 2011.

كما حققت سياسات التشغيل إخفاقات معتبرة حالة دون التقليل من البطالة بالنسبة المرجوة ورفع تحدي التنمية المستدامة من بينها:

- التمركز الكبير في الإدارة الذي ساعد على تدعيم البيروقراطية التي ساهمت في التغييب الميداني لذوي المؤهلات العملية والعلمية في الحصول على المناصب التي تسمح لهم بتفجير قدراتهم المكتسبة وتطويرها.
- انعدام الرقابة والمتابعة لسياسات التشغيل المطروحة حال دون معرفة جدواها و مدى أهمية البحث عن تطويرها أو إلغائها وتعويضها بسياسات أكثر نجاعة.

من بين الآليات الأساسية التي شهدتها سياسة التشغيل في الجزائر لمواجهة البطالة هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكننا الاطلاع على الأهمية التي أولتها لهذه المؤسسات من الإحصائيات الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5- 10) حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2009 - 2013)

البيان/ السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الخاصة:	**586903**	**618514**	**658737**	**686825**	**747387**
شخصية معنوية	345902	369319	391761	407779	441964
شخصية طبيعية	241001	249196	120095	124923	136622
أنشطة حرفية	----	----	146881	154123	168801
المؤسسات العمومية	**591**	**557**	**572**	**561**	**547**
المجموع	**587494**	**619072**	**659309**	**687386**	**747934**

المصدر: وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، نشرية إحصائية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18، 20، 21، 23.

الشكل رقم(5-4) يوضح حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2009 - 2013).

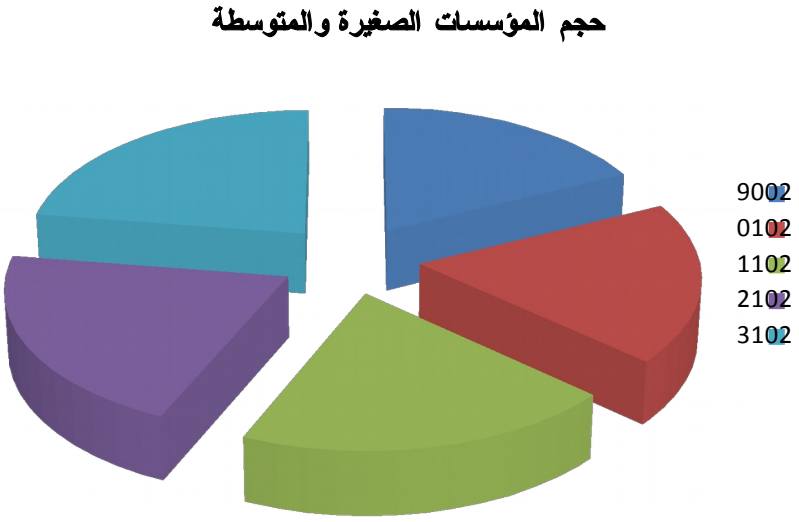

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (5- 10)

الشكل رقم (5-5) يوضح حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية خلال الفترة (2013 - 2009)

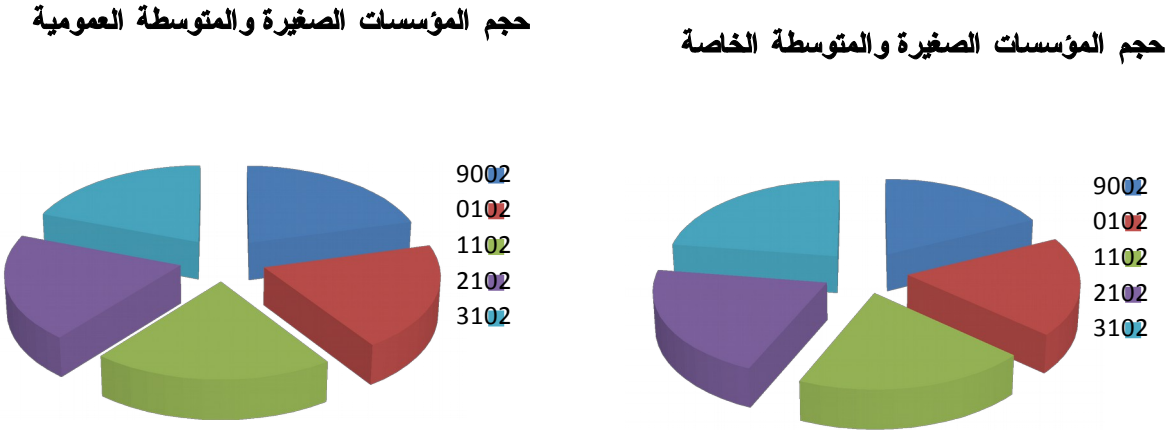

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (5- 10)

الجدول رقم (5-11) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل للفترة (2009-2013)

البيان/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الخاصة	1494949	1577030	1676111	1728046	1869363
المؤسسات العمومية	51635	48656	48086	48415	46132

المجموع	1546584	1625686	1724197	1776461	1915495

المصدر: وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، نشرية إحصائية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18، 20، 21، 23.

الشكل رقم (5 - 6) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل للفترة (2009-2013)

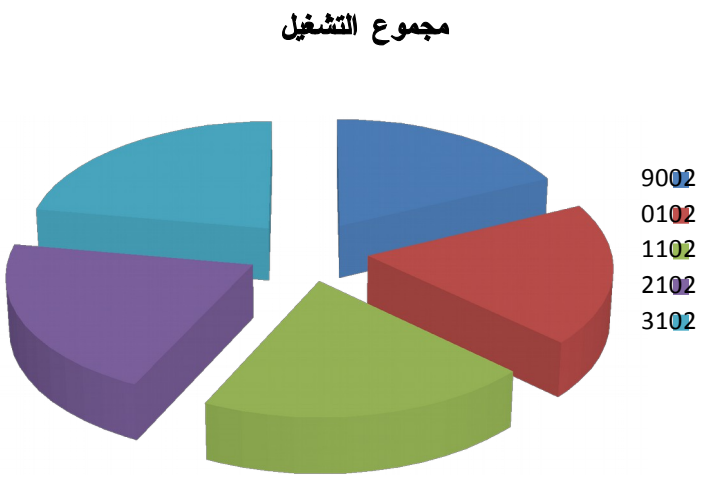

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (5- 11)

الشكل رقم (5 - 7) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في التشغيل للفترة (2009-2013)

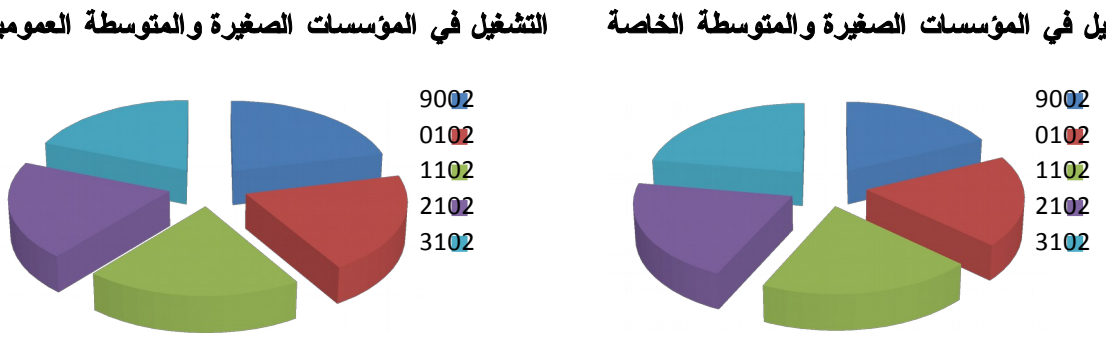

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (5- 11)

من خلال الجدول رقم (5 -10) يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتزايد باضطراد من سنة لأخرى، وأنه خلال هذه الفترة (2010 - 2013) تم إنشاء 160442 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في حين أن الهدف خلال المخطط الخماسي 2010-2014 هو إنشاء 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة.

كما يلاحظ أنه في سنة 2010 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد على سنة 2009 (التي تمثل نهاية المخطط الخماسي 2005 - 2009) بنسبة 5.39 % ، ويتمثل هذا التزايد في إنشاء 31612 مؤسسة جديدة مع التراجع بـ 34 مؤسسة عمومية والتي أصبحت غير موجودة في محفظة مؤسسات التسيير والمساهمة، ليصبح إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010 يقدر بـ : 31587 مؤسسة جديدة،

منها 23417 خاصة ذات شخصية معنوية والتي تمثل المؤسسات المصغرة الحصة الكبرى منها 5 بنسبة 97 %، والمؤسسات المتوسطة بـ 68 مؤسسة (30 في قطاع الخدمات).

من خلال الجدول رقم (5 - 11) نلاحظ تطور حجم التشغيل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث بلغ : 1546584 سنة 2009 أين كان عدد هذا النوع من المؤسسات 587494 مؤسسة، لينتقل عدد العمالة المشتغلة الى 1776461 بعدد مؤسسات يقدر بـ 687386 مؤسسة خلال سنة 2012، أي ما يعادل زيادة بنسبة 14.8%.

كما نلاحظ أن نسبة تطور مناصب التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بـ 5.11% في سنة 2010 عن سنة 2009، و تحقق هذا التطور عن طريق المؤسسات الخاصة بنسبة 5.5%، في حين تراجعت مناصب الشغل في المؤسسات العمومية بحوالي 6% نتيجة تراجع عددها .

أما في سنة 2011 تقدر نسبة التطور بحوالي 3% ، تحققت أساسا عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحوالي 3 %، في حين ساهمت المؤسسات العمومية بحوالي 0.6 % من إجمالي التشغيل.

المطلب الرابع: آفاق التشغيل وبعض الحلول العملية المقترحة في مواجهة ظاهرة البطالة في الجزائر:

يرتبط التسيير المحكم لمشكل البطالة بمدى القدرة على التقدير الجيد للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لتحديد الأسباب الفعلية لتفاقم الظاهرة وكذا السياسات الواجب إتباعها لتخفيض حدتها.

- آفاق التشغيل في الجزائر.
- بعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر.

1 - آفاق التشغيل في الجزائر:

يعتمد في التقدير النسبي لآفاق التشغيل على جملة من الفرضيات، التي يجب أن تكون في عمومها تعبر عن مجمل العوامل المؤثرة في سوق العمل والتي تلعب فيه معطيات الماضي دورا مهما في تحديدها، وفي هذا الصدد فقد اعتمد المخطط الوطني لمكافحة البطالة على جملة من الفرضيات لتكميم آفاق التشغيل في الجزائر من بينها:

- زيادة الناتج الداخلي بمعدل سنوي 4%.
- معدل زيادة السكان القادرين على العمل 4%.
- الأخذ بعين الاعتبار لتكلفة إنشاء منصب العمل الدائم لمختلف القطاعات.

هذه العناصر الثلاث مجتمعة والتي تعتبر الأساس، تسمح بتقدير المناصب المالية الدائمة والمؤقتة التي يمكن أن تعرض في سوق العمل، وكذا الطلب المحتمل للسنوات المقبلة في سوق العمل من خلال تحديد السكان القادرين على العمل والذين لم يتحصلوا عليه بعد.

من بين أهم العوامل المؤثرة على مستقبل التشغيل في الجزائر استقرار الهيكل الاقتصادي، فقد تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل. وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم، تجميد أجور المواطنين، خفض نفقات التسيير والاستثمار)، مما ساعد على تدهور قطاع الشغل وغياب

ظروف المعيشة التي تراكمت خلال السنوات السابقة وساعدت على ظهور وتوسع ظاهرة البطالة التي تتجلى أساسا في تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها.

كما أن حسن التسيير الصارم للديون العمومية الداخلية والخارجية وكذا ترشيد النفقات العمومية من شأنه التمكين من إنعاش الاستثمار والتشغيل في آن واحد والتحرر من الشروط التي تمليها المؤسسات المالية الدولية.

في ظل المعطيات الراهنة يمكن القول أن الجزائر قد قطعت أشواط معتبرة في سبيل مواجهة الظاهرة، تسمح بالتفاؤل بمستقبل واعد سيسمح للجهاز الاقتصادي بامتصاص اليد العاملة الإضافية بعد تصنيفها حسب درجات التأهيل واحتياجات سوق العمل. إلا أن التشغيل خاصة لدى الشباب وفق الآلية التعاقدية يعتبر حل مؤقت يجب النظر فيه لتلافي نتائجه المستقبلية على مستقبل التشغيل في الجزائر.

2 - بعض الحلول العملية المقترحة في إطار محاولة إيجاد حل للبطالة في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن النقائص المسجلة ميدانيا تبقى كثيرة مما يتطلب جدية أكثر في الطرح العملي للحلول وعليه، يمكن اقتراح ما يلي:

-تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الفلاحي لخدمة التنمية البشرية بفرض الرقابة والنجاعة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر للجهود المبذولة.

-تشجيع وترقية الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتجه نحو توفير مناصب الشغل لاستيعاب العمالة.

- على أجهزة الدولة أن تعمل على ربط مخرجات جهاز التعليم العالي والبحث العلمي مع احتياجات الجهاز الاقتصادي للدولة، بإلزام المؤسسات الخاصة والعامة على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات جامعية تمكن الطلاب من العمل على تطوير مكتسباتهم بما يتوافق ومتطلبات الهيئات الاقتصادية من كفاءات بشرية.
- إنشاء هيئة لمتابعة المستفيدين من برامج التشغيل المطروحة في سوق العمل، وذلك بمتابعة مردوديتهم في العمل ومدى سرعة الاستيعاب والإبداع لديهم مما يعطيهم حافزا أكثر للاجتهاد، ومن ثم إعداد جدول تقييم يسمح للمستفيدين بتثمين جهودهم بالحصول على المنصب في نهاية فترة العقد.
- منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية استثنائية في حال توظيفهم للمتخرجين الجدد، وتدعيم هذه المؤسسات من أجل تكوين وإعادة تأهيل في الموقع للشباب.
- إعطاء فرصة للشباب للقيام بمبادرات فردية تعطى لها الأهمية المطلوبة لدراسة مدى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المجالات النادرة، مع توفير إمكانيات التمويل المناسبة دون التماطل والتطلب في الشروط التي قد تكون معجزة.
- تنويع مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية كاستحضار الصيغ الإسلامية.
- توسيع ودعم تنمية المبادرة المقاولاتية.

المصادر المعتمدة في الفصل الخامس

1- مدني بن شهرة " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 1، 2009 ،ص 25

2- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره ص 29

3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، إحصائيات 1962 - 2005.

4-بنك الجزائر ، مرجع سبق ذكره.

5- office national des statistiques, emploi et chômage entre 1990 et 1999.

6- MIPMEPI: Bulletin d'information statistique de la pme, édition 2013 n°23

7- office national des statistiques, population et démographie. entre 1990 - 2013

8 - MIPMEPI: Bulletin d'information statistique de la pme, édition 2013 n°18

المصطلحات الواردة في الفصل الخامس

التمويل الأصغر: يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية،القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات إستثمارية مدرة للدخل،بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ،إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الإقتصادي والإجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد القليلي المردودية والكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.

الخاتمة العامة

تقف البشرية الآن عند نقطة تحول تاريخية مهمة جدا. فلأول مرة منذ أزمة الكساد الكبير (1929 - 1933) يرتفع حجم البطالة في العالم ليصل إلى حوالي مليار فرد في حالة بطالة كاملة أوجزئية وهو ما يعادل حوالي 30% من قوة العمل في العالم أجمع. وهؤلاء يتوزعون بنسب متباينة على مختلف أنحاء المعمورة في الدول الصناعية وفي الدول التي كانت «اشتراكية» وفي الدول النامية بحيث يمكن القول بان البطالة الآن أضحت أزمة عالمية ومن النادر جدا أن يوجد بلد الآن لايعاني من ويلاتها. وفي ضوء ذلك كثيرا ما تتداعى للذهن الذكريات الأليمة عن الأعداد الهائلة من البطالين الذين قذف بهم الكساد الكبير إلى الشوارع. ولا يقف الأمر عند هذا الحد حيث إن الرقم يميل للتزايد بشكل حاد عبر الزمن ومن المتوقع له أن يتجه للتزايد في المستقبل إذا لم تحدث مواجهة حاسمة للبطالة. والمفارقة المدهشة في هذا الخصوص هي أنه بالرغم من أن البطالة كانت تظهر أو تتزايد في السابق بالدول الصناعية في فترة الأزمة الاقتصادية الدورية التي يتدهور فيها حجم الدخل والناتج والاستثمار ثم تختفي تدريجيا حدتها إذا ما استعاد الاقتصاد الوطني عافيته بالتحول نحو مرحلة الانتعاش الدوري... بالرغم من هذا باتت البطالة المعاصرة تحدث وتتزايد على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وهو ما نراه بوضوح في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان وكندا والجزائر، بحيث يمكن الحديث الآن عن «النمو بلا فرص للتوظيف croissance sans emplois» . وذلك يعني أن البطالة تطورت الآن لتصبح قضية هيكلية وطويلة المدى ولا علاقة لها اليوم بحركة التغير الدوري للنشاط الاقتصادي. ففي الدول الصناعية لم تعد المشكلة الآن هي انعدام النمو أو تباطؤه وإنما المشكلة باتت تكمن في انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادي لا بأس بها. وهذه الحقيقة القاسية أدت إلى تبديد الوهم الذي كان يسيطر على عقول الكثير من الاقتصاديين ومفاده أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسن الأجور. فالصلة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت إن لم تكن قد انقطعت تماما.وفي بلاد شرق ووسط أوروبا التي كانت «اشتراكية» تصاعدت فيها أحجام ومعدلات البطالة على نحو سريع في السنوات الأخيرة وهي تتجه للتحول نحو النظام الرأسمالي. وبعد أن كانت هذه الدول لاتعرف شيئا اسمه البطالة حيث كانت «النظم الاشتراكية» فيها تؤمن العمل للجميع وعلى نحو لكفل أمنا وظيفيا مرتفعا فقد معظم الناس وظائفهم الأصلية فجأة بعد إغلاق كثير من المصانع والمؤسسات أو بعد عملية خوصصتها. ولم يستطع القطاع الخاص الذي جرى ظهوره بسرعة وفي ظروف غير طبيعية على أنقاض «النظام الاشتراكي» أن يولد فرص عمل لهؤلاء الذين كانوا يعملون في المشاريع الحكومية ناهيك عن عجزه توفير فرص العمل للشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة. ولهذا أصبحت البطالة في هذه الدول مصدرا للفقر والبؤس والحرمان وبيئة خصبة للإرهاب والعنف والهجرة والمافيا بعد أن غدا البطالة أوالطرد القسري خارج دائرة الحياة الاقتصادية غولا متوحشا ينهش حياة ملايين البشر. وزاد الطين بلة أنه جرى إلغاء أو تقليص الإنفاق الحكومي الذي كان يوجد لأغراض الرفاه والضمان الاجتماعي وتخفيض نفقات

المعيشة تحت حجة تصحيح الأسعار والأخذ بآليات السوق وتحقيق التوازن الاقتصادي. ورغم أن الصين قد نجحت في السنوات الأخيرة في خفض معدل نموها السكاني ونجحت أيضا في توفير حجم كبير من فرص العمل للعمالة الجديدة عن طريق زيادة الاستثمارات والانفتاح المنضبط على الاقتصاد العالمي والترحيب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والاعتماد على تنمية الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للعمالة، برغم هذا فإن هناك تخوفا من ألا تستمر قوة الدفع هذه بسبب اشتداد حدة المنافسة الدولية واضطرار الصين للتحول إلى الفنون الإنتاجية ذات الكثافة العالية لرأس المال وخاصة في ظل تزايد الأخذ بقواعد النظام الرأسمالي والاعتماد على آليات السوق. أما في الدول النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية فصورة البطالة فيها أنكى وأشد وإن كان من الصعوبة أن نتحدث عنها كتلة واحدة بسبب عدم تجانسها وتباين ظروف المجموعات المكونه لها. ولكن يمكن القول بصفة عامة إنه باستثناء مجموعة الدول المصنعة الحديثة (كوريا الجنوبية مقاطعة تايوان الصينية هونج كونج سنغافورة...) التي تتراوح فيها معدلات البطالة فيما بين 2% و 4.2 % من قوة العمل خلال الفترة 2009 - 2013 ، فإن غالبية الدول النامية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة فيها إلى مستويات لم تعرفها من قبل. وهي المعدلات التي تفاقمت من جراء توقف التنمية فيها وتفاقم أزمة ديونها الخارجية وتطبيقها لبرامج صارمة للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

الغريب في الأمر أنه على الرغم من استمرار تفاقم البطالة وماتسببه من ويلات اقتصادية واجتماعية وإنسانية في مختلف أرجاء المعمورة إلا أن عددا كبيرا من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى التيار التقليدي الحديث (النيوكلاسيك) يقدمون وقد أسقطوا من تحليلهم الفروق القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية تبريرا ساذجا للبطالة حيث يرى هؤلاء أن معدل البطالة الطبيعي (الذي يوجد حتى في حالة تحقيق التوظيف الكامل) قد ارتفع وأنه لا سبيل إلى خفض هذا المعدل إلا بزيادة التضخم. وأنه لخفض معدلات البطالة الراهنة ينبغي العمل على ان تكون أسواق العمل مرنة وذلك من خلال تخفيض الأجور وإلغاء إعانات البطالة وخفض مزايا الضمان الاجتماعي وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور وكسر قوة نقابات العمال... إلخ. وهذا النوع من التفكير الساذج يلقى ومنذ فترة تأييدا غريبا من الأحزاب اليمينية الحاكمة في الدول الصناعية ومن حكومات الدول التي كانت «اشتراكية» وأيضا من حكومات الدول النامية. وفي مجموعة الدول التي كانت «اشتراكية» ومجموعة الدول النامية يجري الآن تبرير البطالة المتزايدة وما يرافقها من ترد في مستويات المعيشة على أنها أمورعارضة ونتائج غير مباشرة وثانوية «للإصلاح الاقتصادي» وإعادة الهيكلة واحترام آليات السوق، وأنها ستختفي قريبا. ومع أن أزمة البطالة تلقى الآن نوعا غريبا من التجاهل لدى الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة فإن عددا كبيرا من المفكرين أصبحوا يدقون نواقيس الخطر بشأن ما يمكن أن ينجم عن تجاهل أزمة البطالة من اضطرابات وقلاقل اجتماعية وسياسية بل وثورات اجتماعية.

لعل هذه المخاوف هي التي دعت منظمة العمل الدولية وكذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن copenhagen لتوجيه الدعوة لمختلف دول العالم بضرورة العودة لتبني هدف التوظيف الكامل لمكافحة الفقر والبطالة وأن يكون لذلك الهدف أولوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة

وللتعاون الدولي. حقا... ما أسهل صياغة الأهداف والبرامج التي تتحدث عن القضاء على الفقر والبطالة وضرورات تحقيق التوظيف الكامل بيد أنه ما أصعب تحول تلك الأهداف والبرامج إلى واقع فعلي في ظل المرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الرأسمالي وهي مرحلة العولمة والتراجع المستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ففي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات وهي الفترة التي تبنت فيها الدول الصناعية الرأسمالية هدف التوظيف الكامل كهدف عزيز على السياسة الاقتصادية كان من الممكن في هذه الدول تنشيط الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للبطالين من خلال جرعات منشطة من الإنفاق العام أو بضخ كمية إضافية من رؤوس الأموال في السوق المحلي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي وتشغيل الطاقات البطالة وزيادة الطلب على الأيدي العاملة. أما الآن وفي ظل العولمة التي أصبحت تعني الحرية المطلقة لحركة السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون أي عقبات فإن ضخ النقود في السوق المحلي يمكن أن يؤدي ببساطة إلى تسربها إلى دول أخرى لاستيراد السلع الرخيصة المنافسة للسلع المحلية الأمر الذي لن يؤدي فحسب إلى خلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية بل إلى التأثير سلبا في ميزان المدفوعات. كما أنه مع تنامي العولمة أصبحت رؤوس الأموال في ضوء عمليات التحرير المالي تفر من أوطانها للتحرك صوب الأماكن التي يرتفع فيها متوسط الربح حيث الأجور المنخفضة والمواد الخام والطاقة الرخيصة والإعفاءات الضريبية الأمر الذي أدى إلى إغلاق الكثير من المصانع وزيادة البطالة في الكثير من الدول الصناعية. فكيف يمكن تحقيق العمالة الكاملة أو تقليل معدلات البطالة في ضوء هذه العولمة المتزايدة؟ وإذا كانت معدلات الربح المرتفعة تتحقق الآن في مجال المضاربات في أسواق الصرف الأجنبي وأسواق المعادن والمواد الخام وأسواق الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى حيث جذبت أحجاما كبيرة ومتزايدة عبر الزمن من الاستثمارات محليا وعالميا وهي مجالات تتسم بضآلة إن لم يكن انعدام تأثيرها في توظيف العمالة فكيف يمكن زيادة فرص الاستثمار المنتج في قطاعات الإنتاج المادي (الصناعة والزراعة) التي لم تزل تتسم بقدرتها على تشغيل الأيدي العاملة في الوقت الذي يتجه فيه معدل الربح نحو الانخفاض كاتجاه طويل المدى في تلك القطاعات؟ وقد اتضح من تحليلنا المتقدم أن من أهم سمات المرحلة الراهنة ذلك التفجر الإبداعي الذي حدث في مجال التكنولوجيا التي تمخضت عن تحقيق وفر واضح في المواد الخام وفي وقت الإنتاج وتوفير عنصر العمل الإنساني في العمليات الإنتاجية مما كان له علاقة وثيقة بأزمة البطالة الراهنة. وإذا كان التقدم التكنولوجي من أهم عوامل التقدم الاقتصادي فكيف يمكن التوفيق بين هذا العامل وعنصر العمل الإنساني الذي لاتجوز معاملته معاملة الجماد أو النظر إليه على أنه مجرد بند في قائمة تكاليف الإنتاج؟

من المؤكد أن وجود البطالة واستمرارها لفترة طويلة إنما يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية وفشل واضح لآليات السوق في تحقيق العمالة الكاملة وأن علاج تلك الأزمة يحتاج إلى سياسات واعية وفاعلة. وقد كانت «الدولة» هي التي تتولى صياغة ومتابعة تنفيذ تلك السياسات عبر كل الأزمات لإنقاذ الرأسمالية من نفسها بيد أن «الدولة» نفسها تتعرض ومنذ فترة لحالة من الإضعاف الشديد والمتعمد على يد الرأسمالية المعولمة التي

أخضعت السوق المحلية والمصالح الوطنية والحقوق الاجتماعية للمواطنين لمصلحة الشركات متعددة الجنسية والأسواق المالية العالمية. فهل يمكن الحديث الآن حول انتهاء الدور التاريخي للدولة في ظل العولمة المتنامية؟ وما تأثير ذلك في إمكانات مكافحة البطالة؟ وهل يمكن الحديث الآن عن آفاق انبثاق حكومية عالمية تحل مكان الحكومات القطرية وتضطلع بمهام ضبط حركة الرأسمالية المعولمة كما كتب الاقتصادي الشهير جانتنبرجن (J. Tinbergen) أو كما بشر بذلك رودولف هلفردنج(R. Hilferding) منذ أكثر من سبعين عاما حين تنبأ بأن نمو الاحتكارات العالمية التي لا تعرف الحدود سوف تجعل هناك إمكانية لتنظيم الإنتاج الرأسمالي بشكل واسع وتنحو الرأسمالية إلى مجتمع منظم ولو في صورة عدوانية. أوهل تعني العولمة صحة ما تنبأ به كارل كاوتسكي (Karl Kautsky) في نظريته عن «الإمبريالية العليا» من أن الرأسمالية ستتطور على نحو يتمخض عن تكوين اتحاد عالمي للشركات لكبار الرأسماليين يكون مؤهلا لتنظيم الاستغلال المشترك للعالم؟

فيما يتعلق بالدول النامية التي تعاني أكثر من غيرها من تفاقم البطالة فيها ينفذ عدد كبير منها برامج انكماشية صارمة للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (وهي البرامج التي تهدف في حقيقة الأمر إلى توفيرالموارد التي ترفع من قدرة هذه الدول على دفع ديونها الخارجية مستقبلا). وقد تمخضت هذه البرامج في بعض الحالات عن تحسن نسبي في الأوضاع المالية والنقدية للدولة (خفض نسبة عجز الموازنة، خفض معدل التضخم، زيادة حجم الاحتياطيات الدولية...). وكان تحقيق ذلك بتكلفة اقتصادية واجتماعية مرتفعة تمثل أبرزها في زيادة معدلات البطالة وخفض مستوى المعيشة. والحقيقة ان مدى فاعلية وجدوى هذه البرامج يكمن الآن في استخدام نتائجها لإنعاش الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني أي في الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة وتحسن مستوى المعيشة . فهل يمكن تحقيق ذلك وخاصة في ضوء استمرار خضوع هذه الدول لضغوط الدائنين والهيئات الدولية وهي الضغوط التي تستهدف فتح أسواق هذه الدول وإجبارها على دفع ديونها الخارجية وعولمة اقتصادها وتقليص دور الحكومة في الحياة الاقتصادية إلى أدنى الحدود؟

<u>الواقع</u>

بعد استقراءنا لجملة الاسباب التي تؤدي الان ومستقبلا على تحجيم العمالة سلبا وايجابا، لم نجد غير العوامل التالية من مجموع 18 عامل يؤثر سلبا على حجم البطالة، وهذه العوامل بشكل او بآخر تعتبر عوامل او اسباب عولمية تؤثر بدورها على البطالة، لكنها لاتعتبر اسبابا رئيسية لهذه الظاهرة بل من مجموع اسباب عامة للسياسة الاقتصادية، اثرت على حجم البطالة. ومن هذه الاسباب هي :

1ـ انفتاح سوق العمل على العمالة التكنولوجية الوافدة : هذا العامل مهم جدا ومؤثر في ارتفاع وتيرة البطالة، حيث وفدت اعداد كبيرة من العمال ذات خبرة تكنولوجية في مجال استخراج النفط وتسويقه مع ايجاد فرص خدمية عالية تتناسب وحجم هذا الحقل النفطي. وهذا كان له اثر كبير في عدم زج العمالة الوطنية في هذا الحقل بل زجهم في اعمال غير فنية مثل الحراسة والنقل والاعمال الغير ماهرة.

كما تواجدت في نفس الفترة مؤسسات ذات علاقة بالنفط مثل التكرير والنقل، استخدم فيها العمال الوافدين ايضا ذات الخبرة والمهارة.

وبالامكان القول ورغم مرور عقود على ذلك مازال العامل العربي خارج نطاق العمل الفني في هذا القطاع بسبب عدم وجود تطوير للموارد البشرية العربية في هذا المجال، وهذا العامل سوف يستمر في الوطن العربي ليغطي كل مرافق الانتاج نفطية كانت او غير نفطية , وذلك لعدم موائمة العمل والخبرة.

2- توظيف وتجميد رؤوس الاموال العربية في الدول الغربية : من المعلوم ان احد عوامل الانتاج المهمة هو راس المال، وبما ان المؤسسات المالية العربية التي يستحوذ عليها كبار المستثمرين العرب في الخليج العربي، فانهم يعزفون عن استخدام هذه الاموال في الاستثمار العربي وذلك لمواجهتهم لمخاطر الخسارة والافلاس جراء الوضع الغير امني المريح لهذا الاستثمار بالاضافة الى التعقيدات الروتينية بالاجراءات التنظيمية والقانونية، لذا يميلون الى استخدام اموالهم قي الدول ذات الاستقرار السياسي والاداري مثل الغرب الذي يسعى الى جذب هذه الاموال عن طريق الكثير من التسهيلات القانونية لغرض استثمار هذه الاموال في هذه الدول لتاسيس مشاريع مختلفة قادرة على استيعاب وامتصاص العديد من البطالين عن في تلك الدول.

الواقع ان هذه الاموال لاتستخدم في الوطن العربي مما جعل معدل البطالة في ارتفاع مضطرد مع معدلات النمو السكاني المتزايدة.

3- اغراق الاسواق العربية بمنتجات البلدان الغربية التنافسية : هذ العامل مرتبط بجودة الانتاج وانخفاض اسعارها مما يسبب في عزوف المنتجين الجزائريين في انتاج نظيراتها لارتفاع تكاليفها وعدم موائمة التكنلوجيا في هذا العمل, ولو فرضنا امكانية استخدام نفس المصانع في الجزائر واستخدام العمالة الاوربية فيها سوف يكون الانتاج مرتفع والاسعار عالية لايخدم الاقتصاد الجزائري. وعليه فالواقع لايستجيب لهذا العمل بل على المنتجين الجزائريين ايجاد بدائل لهذه الصناعات بحيث لاتكون صناعات تقليدية.

4- تفاقم آثار الثورة العلمية التكنولوجية على العمالة : التكنولوجيا كما هو معلوم حصرا على الدول المتقدمة الخالقة لها، فهي سر من الاسرار، ولايجوز بحال نقلها الى دول العالم النامي ومنها الجزائر لتضل تلهث في ركاب الاسياد، يعطونها ما يتفضل عنهم ويمنعونها ماترغب ويمنونها الآماني ليصلوا او ليتحصلوا منها على ما يرغبون.

اذن هذه هي علة التكنولوجيا واهميتها لدى الغرب والشرق على السواء. فهذه الدول المتقدمة تتحكم وتحتكر التكنولوجيا الا باعلى الاثمان وبشروط تتماشى وسياساتها الاقتصادية، وحتى التقليدية منها، لذا فان التكنولوجية ممكن ان تكون عامل من عوامل العولمة، توضع للهيمنة على الدول الاخرى من باب الحاجة اليها والتحكم والتبعية فيما بعد لها، وتؤثر سلبا على العمالة في الدول النامية لان مشغلي هذه التكنولوجية لاتتوفر لدى الدول النامية مما يتطلب الامر الاستعانة بالعمالة الاجنبية سواء كانت غربية او شرقية، وتاثير هذه التكنولوجية على البطالة هو تاثير سلبي وايجابي في حالة وجود كوادر وطنية قادرة على ادارة وتشغيل هذه التكنولوجية وبعكسها ستكون سلبية غبر قادرة على زج الكثير من العمال في هذا المجال، وهنا يكمن السر في عدم وجود صناعات بتروكيمياوية بتكنولوجية متقدمة، حيث اذا ما تم ذلك فسيكون للدول النامية عامة والجزائر خاصة القوة الهائلة في استثمار وانتاج النفط لا للتصدير الخام فقط بل في تصدير المنتجات النفطية المتنوعة، مثل البنزين والدهون

والمواد الاولية الداخلة في الصناعة البلاستيكية والادوية والاغذية، وبهذا الحال ستكون التبعية الغربية للدول النامية.

لأخذ الحيطة من تفاقم البطالة، لابد من وضع بعض الاستراتيجيات لتحجيم مشكلة البطالة وتقليل مخاطرها وضعنا جملة افتراضات لهذا مبينة فيما يلي:

1- بالنسبة لتاثير العامل الاول في مجال استغلال الخبرة الوطنية مقابل الاعتماد على العمالة الوافدة، يجب ان نحتسب لهذا الدور لكونه مهما جدا في خفض معدلات البطالة وزج العديد من الخريجين في التعليم العالي او الكوادر الوسطية بعد تاهيلهم في دورات تخصصية في تكنولوجيا وادارة النقل والاستخراج وكذلك الاستفادة من تبادل الخبرات فيما بين الدول النامية بهذا الخصوص .

2- من الاسباب التي ذكرنها نجد انه من الضروري جدا ان تسترجع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج لتوظيفها في الدول النامية وخاصة رؤوس الاموال العربية التي تمثل حصة كبيرة في الخارج من اجل خلق تنمية اقتصادية تساهم في اقامة مشاريع صناعية من شانها ان تعمل على استقطاب الكثير من القوى العاملة الوطنية واقامة المشاريع الصغيرة مثل المشاريع التحويلية في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي .

3- وجود السلع الاجنبية ذات المواصفات العالية من الجودة وباسعار مناسبة تجعل من السوق الداخلية ملاذا لها، لذا يمكن الاحتياط لها عن طريق فرض الرسوم الجمركية والضرائب على هذه السلع المستوردة وخصوصا الكمالية منها وكذلك باستخدام الصناعة الوطنية وتطويرها الى مستويات مرغوبة كالملابس والاغذية والالكترونيات بشرط الجودة والكفاءة. (والمثال على ذلك شركة سونيتكس لصناعة الملابس التي كانت تنتج اجود الانواع العالمية، كانت تصدر منتجاتها لايطاليا)

4- التكنولوجية حرب قائمة بين الدول المتقدمة والدول التي بحاجة الى هذه التكنولوجية، فلا يمكن اعطائها الا بشروط كثيرة وقاسية لذا يجب ان نحتاط لهذه الحرب بحيث نكسبها ذاتيا، وذلك بخلق جيل ممكن ان يساهم في خلق التكنولوجية او بالاقل تقليدها حتى لو تطلب الامر اسعارا باهضة في ذلك، لانها ستكون وطنية وامثلة كثيرة على ذلك مثل السعودية التي استطاعت ان تصل الى الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية من الحنطة والخضروات والدواجن والاسماك بخلقها تكنولوجية متطورة تستخدم فيها العمالة العربية، وكذلك الامر بالنسبة للعراق والاردن، الى جانب احسن مثال على ذلك التايوان التي تمكنت من الاخذ وخلق هذه العملية مما ساعدها على استيعاب العمالة من ناحيتين، الابتكارية والتشغيلية .

نرى ان هذه النقطة مهمة جدا لو راعت الدول هذه المهمة بوطنية عالية دون الاعتماد على الغرب، وبالامكان تقليص البطالة حتى لو في السنوات المقبلة كما هي الحال في الدول المتقدمة الغربية وكذلك الامر بالنسبة لصناعة البتروكيمياويات التي هي في نظرنا اقل تكلفة من التكنلوجيا الزراعية وصناعة الاغذية والصناعات التحويلية.

يمكننا الاستنتاج بان العمالة في حاليا في الدول النامية تفتقر الى الخبرة والمهارة التي يمكن ان تؤهلها بالسير في مصاف العمالة المتقدمة ذات المزايا الحديث والمدربة على احدث ما ابرزته التكنلوجيا العالمية في مختلف

الانشطة الحياتية وكانت نتيجة ذلك ضعف الانتاجية التي امتازت بها العمالة الجزائرية. كما ان العمالة الجزائرية تمتاز بنمو معدلاتها اكثر من معدلات نمو حجم السكان مما يؤدي الى دخول قوى عاملة جديدة في سوق العمل لايتناسب مع كمية العمالة المطلوبة مما يؤدي بدوره الى الاصطفاف مع طابور البطالة المتزايد.

ان من اكثر التحديات التي تواجه الجزائر هي مشكلة البطالة فان معدلات البطالة لو تمكنا من معرفة حقيقتها الاحصائية لقلنا بانها هي الاسوء والاكثر في العالم حتى يمكننا وصفها بانها قنبلة موقوته يمكن ان تنفجر في اي لحظة اذا لم تبادر الحكومة الى اتخاذ اجراءات جدية وجذرية في اصلاح السياسة الاقتصادية للتخفيف من حدة البطالة المتزايدة في حقيقة الامر.

التوصيات

1- بعد ان تم دراسة واقع البطالة ننصح الاخذ بالافتراضات التي تم التطرق اليها اعلاه كحيطة لهذا الواقع كي تتمكن الجزائر من اخذ الحيطة والحذر من زحف هذه الظاهرة التي سوف تؤثر سلبا على كل المعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

2- الاهتمام الكبير بسلة الغذاء الجزائري واكتفائه وطنيا مما يسهل في تقليل البطالة وزيادة السلة الغذائية وعدم الاعتماد على الاسواق الخارجية يتم ذلك باعطاء اهمية كبرى للقطاع الزراعي.

3- مشاركة القطاع الخاص في رسم خطط التعليم العالي لاعطاء فكرة واضحة عن الكفاءات التي تحتاجها الشركات والمؤسسات الخاصة، فيتم تدريب الطلاب في الجامعات وفقا لذلك ليتخرجوا ويجدوا فرصا وظيفية في سوق العمل.

4- السعي لايجاد علاقات مع الدول العربية نحو تفعيل سوق عربية مشتركة لمواجهة التحديات الغربية والعمل على النهوض بالصناعات الصغيرة التي تدفع التنمية وتزيد من فرص العمل.

5- اقامة المشاريع الصغيرة، وهي فكرة للتقليل من معدل البطالة من خلال استغلال او استثمار الاموال في تحقيق انشاء مشاريع صناعية صغيرة تستوعب اعداد كثيرة من البطالين.

6- تحفيز رجال الاعمال والمهاجرين والمقيمين منهم للاستثمار في الجزائر على ان تقدم لهم تيسيرات خاصة وتسهيل الاجراءات القانونية والتنظيمية.

7- على المعنيين في الجزائر ذات الصلة بالامور الاقتصادية والسياسية رصد الجهات والاشخاص الذين يمثلون الفكر العولمي وخطرهم على سير عملية البناء وزج العمالة الجزائرية في عملهم.

8- قيام دورات مكثفة للتكنلوجيا المتقدمة لمواكبة سير عمليات الانتاج العالمية الراهنة.

9- توسيع سوق العمل بما يتوافق مع مخرجات التعليم.

10- العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية من اجل زيادة القدرات الانتاجية للعمالة وتنمية مهاراتها مما يساعد في تعزيز قدراتها التنافسية في اسواق الدولية.

11- استمرارية مواكبة التطورات العلمية والتقدم التقني والتكنلوجي والمتغيرات الدولية بهدف الاستفادة من ايجابياتها لاعداد العمالة وفق احتياجات اسواق العمل، بحيث تخلق جيلا معولما يواكب التطورات التكنولوجية والادارية ونظم الاتصالات في العالم.

12- التعرف على التجارب الدولية الرائدة في مجالات التدريب المهني والتعليم التقني.

13- انشاء مجالس عليا تعني بالرواتب والاجور وتكاليف المعيشة ويكون للنقابات العمالية دورا مهما في هذه المجالس.

اخيرا يمكننا القول بان مشكلة البطالة هي المشكلة الاولى التي تهدد بانفجار الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل دول العالم مهما كان تقدمها او تخلفها اونموها، ولا توجد حتى كتابة هذا البحث بشائر طيبة لحلها، خاصة ان التسابق نحو زيادة درجة التنافس والانتاج والربح، سواء داخل السوق المحلي او السوق العالمي، اصبح اهم من تامين التوظيف الكامل واستقرار حياة الناس.

اخيرا يمكننا القول بان الحكومة الجزائرية وضعت عدة تدابير كانت ترمي إلى حث الشباب البطال على البحث عن فرص العمل، وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة.

من خلال هذه الدراسة لا حظنا أن هشاشة الاقتصاد الجزائري كانت من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور البطالة، ومما زاد الأمر تفاقماً هو الاعتماد في الاقتصاد على القطاع العام، إذ أن الأزمة البترولية سنة 1986 جعلت الجزائر تقع في المشكلة. وإذا كانت السياسات التشغيلية قد عملت على تقليص نسبة البطالة فإن أساس هذه السياسات هو الأغطية المالية الهائلة الآتية من عائدات المحروقات نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية. ولذلك يجب الاهتمام بالصناعات الإنتاجية ورفع تنافسيتها من أجل زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، ووضع سياسات وتدابير تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي والإنتاجي سوء السلعي أو الخدمي. بالإضافة إلى الاهتمام بجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع السياحة والفندقة باعتبار أنه قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنوع عائدات البلد، وأكبر دليل على ذلك نجد أن العديد من الدول تعتمد على قطاع السياحة في تحقيق نموها الاقتصادي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة و الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ط 1، 2000.
- أحمد ماهر، تقليل العمالة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع 2000.
- احمد سيد عاشور، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 2008.
- إسماعيل عبد الرحمان و حوبي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2004.
- أسامة بن محمد باح نشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع
- الخضري سعيد، أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية، دار النهضة العربية، مصر، 1989 .
- الاشوح زينب صالح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 .
- البلاوي حازم " أصول الاقتصاد السياسي " ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر، الطبعة الثانية ، 1996
- الرفاعي عبد الكريم " الاقتصاد السياسي" الجزء الأول، مطبعة الرغائب، القاهرة، 1936
- باران بول " الاقتصاد السياسي و االنمو، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967

- باري سيجل " النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين" ترجمة عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض.
- برينية واسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها، اليمامة للنشر والطبع والتوزيع، دمشق، بيروت، ط 1، 2000.
- حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 1، 1995.
- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ في الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط 1، 2003.
- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة...والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008.
- سامر مظهر قنطقجي، مشكلة البطالة، و علاجها في الإسلام مؤسسة الرسالة، ناشرون، ط 1، 2005.
- شقر لبيب " تاريخ الفكر الاقتصادي" ، دار النهضة، مصر للطباعة و النشر، القاهرة، بدون تلريخ
- شقر لبيب " نظرية التشغيل و الدورات" مكتبة نهضة مصر، 1954،
- صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للبيع السريع، الجامعة الأردنية، الأردن.
- طارح الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 1998.
- عبد الرحمان يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدارالجامعية، الاسكندرية مصر 1997.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للكتب، 1997
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، عالم المعرفة، الكويت، 1985.
- عاطف عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،الرياض، 1985.
- كيللي ف و كوفالدون م " المادية التاريخية" ترجمة أحمد داود، دار الجماهير، دمشق، 1970
- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد، عمان،، 2008.
- محمد نبيل جامع، البطالة: قنبلة موقوتة، فك شفرتها، وحديث مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- مجدي محمود شهاب، متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها على مشكلة البطالة في مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995.
- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة " أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي، الأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي منشأة المعارف، الإسكندرية 2003.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الناشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر 2001.
- هيلروتر روبرت " قادة الفكر الاقتصادي" ترجمة راشدي البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1979
- يونس احمد البطريق، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

الموسوعات:

- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1980.
- راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1971.

المجلات والملتقيات:

- إسماعيل صبري عبد الله، مقال "الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية."، مجلة الطريق، ماي 1997، بيروت.
- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيـا، العدد الأول، 2004.
- ،الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم إنسانية السنـة الثالثة، العدد 26، جانفي 2006.
- محمد سعيد نابلسي، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، مجلة البرلمان العـربي، السنة الحادية و العشرون، العدد 27، أكتوبر 2000.
- ممدوح متروك سلام، هجرة الأدمغة العربية، مجلة السويداء، ماي 2005.
- محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004.
- الندوة القومية حول المواءمة بين سياسات التعليم و التدريب المهني و التقني و متطلبات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة: 14-16 جوان 2005.

- انتصار سليم قليب، العولمة و السياسات التربوية و التعليمية و أثر البطالة على الخريجين، ورقة مقدمة ضمن ،بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي السنوي الثالث حول الاتجاهات الحديثة لجودة الأداء الجامعي المنعقد في الشارقة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ أفريل 2008.

- يحياوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: □ل □ي قضية ثقافة؟، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية، التكوين و فرص الأعمال ، ،أيام 06/08/09 أفريل 2010.

- بقة الشريف،العايب عبد الرحمن،العمل و البطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة ـ حالة االجزائر ـ ،مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، جامعة بسكرة،العدد 4 ،ديسمبر 2008.

- جمال الدين طباع، أزمة التشغيل في المغرب، ، ندوة دولية حول الأزمة الإقتصادية العالمية والسياسات الوطنية للتشغيل، الجزائر، ماي 1988.

- بن حسين محمد لخضر، مقال: "الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية ومشاكل التشغيل، تجربة البلدان المغاربية."، في ندوة التشغيل في بلدان المغرب العربي وجيبوتي، الجزائر، فيفري 1997

المـــراجـــــع باللغة الأجنبية

- Alain Samuelson, Les grands courants de la pensée économique, ED.OPU, 1993

- Abraham-Frois, G et Larbre F, La macroéconomie après Lucas : textes choisis, Economica, Paris, 1998

- Arthuis Patrick Muet Pierre Alain., Théories du chômage, Economica, Paris, 1995

- Beaud Michel et Dostaler Gilles., La pensée économoique depuis Lucas, édition du Seuil, Paris, 1993

- De Vroey Michel., Le concept de chômage involontaire, de Keynes aux nouveaux keynésiens, Revue économique, 1997

- Dehem Roger., « Histoire de la pensée économique : des mercantilistes à Keynes, Dunot, Québec,1984

- Emmanuel Pierru, Guerre aux chômeurs ou guerre au chômage, Éditeur : Editions du Croquant 2005.

- Fabienne Brutus, Chômage des secrets bien gardés, Éditeur : Jean-Claude Gawsewitch 2006
- Hargreaves Heap, La nouvelle macroéconomie keynésienne ; trad fr A. Collin, collection U 1998.
- Patricia Sudolski, Vous croyez queça m'arrange d'être chômeuse ? : ANPE, Assedic : la vraie vie des demandeurs d'emploi, Éditeur : Ramsay (2005).
- Pierre Cahuc André Zylberberg, Le chômage, fatalité ou nécessité? Éditeur : Flammarion 2009.